



مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية ملا خسرو على التلويح

المؤلف

محمد بن فراموز بن علي، ملا خسرو

حاشية مولانا خسرو
عليه السلام

جامعة الرياض
المكتبة



هولانا خسرو على السلوج
بخط القلامه ابن قاسم
العباد صبا الايات

البيانات

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً في القلوب
والمعرفة نورا في القلوب
والمعرفة نورا في القلوب



97686
59618/14

1957

لم يسهل الله الرحمن الرحيم وجهه استغنى
 الحمد لله على ناله والصلوة على محمد وآله **قوله** الحمد لله الذي اعطانا
 روح الله ووجهه واعلى في عرف الخلق نوره بعد ما وضع على كتابه وطرف
 خطابه باليمن بالشمس قصد جميع افراد البشر او حفيظهم على الله سبحانه علفا
 ذلك على بعض انعاماته الذي تلخص بنواميد الدنيا وعوالمه العقب مع
 رعايته براعة الاستبلال منه وفي الصلاة على نبيه وآله على وجهه يستقيم
 اجرا لله وحج عظمك لولي النبي اليه وتوضيحه موقوف على قدر متين
 الاول ان الحفيظة متى امكن لا ينصرف الى الجوارسها اذا صنعت من
 البطاطف ما لا يوجد في الجوار وقد امكن ههنا مع ذلك التقين الاستبصار
 شانه تعالى فلا يغفل ولا استعارة ههنا اصل **الشيء** انه ان لنا من
 والكم من اصل بيتي فهو عليه وفعلا يستند هذا اليه واحد الامر مع اغفال
 في طريقه تترتب عليه الاحتمال في جوارسها اما الامران فاحدهما
 الشريعة والآخر كلمة الشريعة وامان لكلمته اصلا وفعلا فالات الشريعة
 لها اصول وهي العبادات المستندة الى صفات والصفات والسننات وهما
 هي علم الاحكام الشرعية العقلية وكلمة الشريعة لها اصل هو الامان
 وفعلا هو نفس العمل الصالح والالتفات فلان كلمة الشريعة مترتبة على الشريعة
 والامان باعتبار رسوخه مترتب على العقائد باعتبار احكامها وكذا
 العمل باعتبار ارتفاعه وتبوءه عند الرحمن مترتب على علم الغرض واعتبار
 رغبته وتبوءه عند كافة اهل الامان بسببه كونه حكم الملك الشان كل ذلك
 سيطر ان شاء الله اذا عرفت ههنا بين المقدمتين فاعلم ان الشارح رحمه الله
 قد اورد في المثل الاول ايرادا مستقلا ثم رتب اليه الاخر عليه ترتيبا استغنى
 حيث اراد بالاحكام المتقاة والتثبت العقلي المعنوي والاصول العقلية
 الدينية فان الاصل على ما ساق ما يثبت عليه عن حسابا كان او عقليا وبالشر
 ما شاع الله لعباده من دين الاسلام والدين وضع الله سابقا لروعي
 العقول باختيار اسم الجود الى الخير بالذات وهو كلمة المحثوث عليه بقوله
 يقال واتبع ملة ابراهيم وللشك انبسطا عنه في قوله تعالى دينا قداما لهم
 ولكن سميت تلك الطريقة من حيث الظاهر الشارح لها ودخول الخلق فيها وسيل
 حق الارواح من زلال الرجم والرضوان شرعا من بعد ومن حيث اعتبار
 الخلق لها والحمازة عليه دينا ومن حيث املاء النبوة اياها على ممتدة
 ملة ووصف الشريعة بالعلمانية التي لا تشرق الا في الارضين والاشراق
 للعلم المعروف لوجود ما بين وجه احكامها به ان اكثر العقائد مستفاد

الدين وضع
 الحجة الخ

السج

السج وان كان العقل مستغلا فيه لكنه اذا طابق السمع تقوى
 وبعث بلا منتهى واقوى السمعيات لكن لا بد له لانه لا يحجز ثبات نفسه
 بعينه وكذا جاز على ثبوته يكون محكما قطعها ثم اراد بالرفع اعلا القدر وتبوءه
 المنزلة وخطابه الذي في اللغة توجه الكلام نحو العند خطابه المتعلق
 بانفعال الكلفين بالاعتناء او التحيز **الاسم** والاعزوع الاحكام العقلية واما
 ملة الاسلام فالباطل عن الادمان الساجدة في المحراب الحنف المايل عن كل ذلك
 باطل الى دين الحق وقولهم الحنف المسلم المستقيم بدارس وقد غلب هذا
 الوصف على ابراهيم عليه الصلاة والسلام حتى سب اليه من هو عليه
 في حفيظة الملة المنسوبة الى ابراهيم الحنيف ووصف بالسجعة بمعنى الجواد
 لرفع التكليف الشاقفة انما سبته على الامم السابقة واليه ايضا الخاتمة ومثل
 واسمها رها عند اولى الاسباب او لكانت يا من داني الشك ودين الارواح
 ووجه رغبته ان اجابته الخواص والعلوم وتبوءه لشك الاحكام ليس الا
 كونه من آثار خطاب الملك العلام ثم رتب رسوخ اساس الكلمة وارتفاع
 تبعا فاعلم احكام اصول الشريعة ورتب فزوعا على طريق المصنف والنشر
 حيث ذكر في الدالة على ترتيب ما سجد ها على ما قبلها فالحق ههنا للاستدلال
 المتباعد ذلك الحق كما في قولهم تطورت اليه حتى ابصرته لانه هو لها
 ولا تنقطع لافها لا تحفظ الجلال ابدأ لا تقدر في موضعها وراى بالكتابة
 الرسالة السابقة بالتبوع على السنة العباد الى نور الشان دبا الى ابد الامان
 وباساس الامان فان الاقرار سمي على التصديق ورسوخه اطمئنان القلب
 عليه وبانها العمل الصالح فانه فزع الاقرار ولذا لم يخلط به انكار ورسوخ
 اية ارتفاعه مما الى الله وتبوءه عند وجه القرب ان كلمة الشريعة
 فزع ثبوت الشريعة لا من بعد تصديق الرسول وهو لا يكون الا بعد
 رسوخ الامان مترتب على احكام العقائد ادكلا استحك باللائل
 القطعية ازاد الاطمئنان في الاحكام والالتفات والشك والاهام المورثة
 للطمئنان وتبوء العمل الصالح عند تعالى مترتب على معرفة احكامه المستفاد
 من خطابه تعالى اذ العمل بما يوجبها اذا صدر عن علم كما قال الامام الغزالي رحمه
 الله العمل بدون العمل سفاضة والعمل بدون العمل لا يكون ثم اورد تفسيره في غاية
 اللطف والبر وتبوء في غاية الحسن والصفاء حيث قال كسفي طيبة اجلا يات
 وفرع في العلم اقتباسا من قوله تعالى صيرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة
 اصلها ثابت وثمرتها قائمة في الله فليست كلمة طيبة كشجرة طيبة
 الاكثار والانتظار كشجرة طيبة اجبت من فوق الارض ما لها من قوار

الحفيظة

قوله الحمد لله الذي اعطانا روح الله ووجهه واعلى في عرف الخلق نوره بعد ما وضع على كتابه وطرف خطابه باليمن بالشمس قصد جميع افراد البشر او حفيظهم على الله سبحانه علفا ذلك على بعض انعاماته الذي تلخص بنواميد الدنيا وعوالمه العقب مع رعايته براعة الاستبلال منه وفي الصلاة على نبيه وآله على وجهه يستقيم اجرا لله وحج عظمك لولي النبي اليه وتوضيحه موقوف على قدر متين

تقبل ما قبل الجواشي هي الاوساط بدليل قوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ
سوا حرزات اموال الناس اي من ثيابها وخذي من جواشي اموالهم اي اوساطها
فمن اعظم في اموال الكسوف الجواشي والاطراف تكون مغلقة بلكة فلا يوافقه قوله
قا بغير فاجار اسرار من الملاي بالاصداق اللهم لان رويد الجواشي كمنه
عند الظلم وهي ما يكتب في اطراف الكتب من العوائد الساجدة كانت
او لغيره وليتبين ان ما ذكره لنا سببه انه في وسط الكتاب مدرج كمنه غير
ظاهر والحمد ان هذا المتصلين كين غفل عن قول المص رحمه الجواشي في
لطفه الاطراف والجواشي عن الملاي عن السوي بالاصداق بالمشهور وانما عرفت
الفايغ بعن لتعنه معني التناعد والافتصار والمعني تنصير في تخار
لما عرفت عند العتور على فريد معانيه بالحد عن لها هو الفاظ لا يجل من
الجل معني ازاله العقد من باب تصد والانامل جمع اثلة بالفتح معني روي
الاصابع والمعصل كسر الصاد الشك من اعصل الامراض واشتد واستغنى به
الانظار باحسان من شأنهم ازاله العقد بطريق الاستعارة المكينة وانما لها
الانامل بطريق التخييل وتسمي بكتابات الكتاب بالكتبي المعقود بطريق المكينة
واثبت له العقد بطريق التخييل وقوله لا يجل تنبيه للاستعارة والبيان
اطراف الاصابع سمى ايضا البيان بغير من شأنه في الابواب المعلقة بطريق
المكينة واشتد له البيان في الابواب بطريق التخييل وتسمي بكتابات الكتاب
بخران معلقة الابواب بغير المكينة واشتد لها الابواب بطريق التخييل
وقوله لا يفتح ترسيه للاستعارة والبيان فلهذا بعد لترتيب ما بعد من جعلت
علي ما قبل من المجلتين بطريق اللفق والشعر قوله بعد من الظروف المعلقة
عن الاضافة المتبع على النص والاضاف اليه سوى اي بعد الزمان الماضي الى
الان يجب الالفاظ كالحجب والخراب جمع خربه وهي من النساء الجنبه في خيام
الاستنار اي استنار لا خيام متصوره محبوبه متعنه ترى لتصور فضل
ما قبله كونه متورا به وبو كذا الله هو اليك فيخرج اللزم اي جهات تلك الكائنات
حالات من مما حصر ستسرفه الاعناق صفه لمن ان الضم في استيفت
الشي اذا رقت بصرك تنظر اليه وبسطت كذا فوق حاجبك كذا لا يتصل
من الشمس واصله الى الاعناق اضافة الفاعل الى المفعول ولما كان اكثر
ظهور اثر الاستشراق في الاحناق استدل البر دون حاله اعنا ومعاها في
الاصول اذ في مكان من التي يقال هو دون ذكر اذا كان اعلم منه قليلا في استبحر
للتفاوت في الاحوال والفرق فقبل زيد دون عرو في الشرف في الاستبحر
واستعمل في كذا نحو واحد وحظي حكم له حكم والاحقاد جمع خلاف جمع حرفة

العين

العين وهي سوادها الاعظم والمعين يري اعينا ساحة الاحقاد حال كونها
متجاوئة عن الوصول اليها اي غير واضلة الي تلك اللطائف ولما كان اولها
يظهر من اثر النور بعد الحقيقة من جانب الى اخر استدل السهر الى الاحقاد
ساحة في بيان حرمهم على العتور في تلك اللطائف وتقدم عن النور ومنه
قامت اية اذا كان الامر كذلك امرت بلسان الايام برويا صادقة او حرج
له بعد الاستخارة الشرعية والخوض الدخول في الماء والجمع لجة وهي حرج
الماء واصله البحر الى العوائد اضافة الخاص الى العام ان رويد البحر بقطر
النوازل والافق المشبه به الى المشه والعوض النوازل تحت الماء والخراب جمع
خرب وعرف كل شي اوله واكرمه وتقال فلان عرفت يومه اي سيدهم وقوله الذر
كبارها والشعباء جمع شعب بكسر الشين طريق في الخيل والاضاف بياض
كسر شعبان والشارد جمع شاة ردة معني نافذ والصحان جمع صحن بضم
ذلول والافتحام الدخول في امرت كلن وشقه والدراب جمع ذور يعني
اللبس المظلم والجله دبا حرجت اليها لئلا يفسد المعراج وحمل ش على
اجل لان فيه نوع عمل ليس في اجل والكاتب جمع مكيد معني كذا وهو المشه
في الاساس المسافر بكاء القيل اذ اركب هولاء وصقوته والظلم العظم
والعراج جمع حاجرة وهو نصف النهر عند اشتداد الحر قوله ركبا
كل صعب وذلول استعارة تشبيه حش شه الهمة المتفرقة عن توسله
بالانظار الساق والجهة لاكتساب تشكلات الاصول بالهبة المتفرقة من
ركوب الصباد كل مركب صعب وذلول لا مضاد نوافذ الوجوه المتروا في
ما لم يكنه والعلالة بالضم بفتح الدين في الضرع فعلا لة الحريق
وفي انذار التذوق والعلالة تشبيه عليه بدله تمام الوسع والطاقي
واعلم ان قوله راكبا ناظر الى قوله فطغفت افعى الخ زمان اقتناها
الشوارد بنا سبب التنازع الكوارد لان فطغنت في غلبة ناوله ناولا
لناظر الى قوله واحتمل له فان التفرق بناسه احتياك الكايد في طي العراج
لانهم يمتصون كمال السعوط المثقني للتفرق والاماطة الازالة والقناع
ما تستر به المرأة وجهه وفي العرجل هو اوسع من المنفعة والمعاقد
ما يتصل به القاصد ويرتبط به اصدار تناط حتى تحري الامراض
فلهذا جعلوها عبارة عن الموضوعات والمادة قوله شفع لورودها
اصداق الاذان شبه تلك التفرقات بالظلم تنازل في وقت الذبيح والاذان
المحطة بالاصداق حكى في وقت تنازل له المشان تقبلوه على وجه
البحر فتفتح اظفارها وكذا ما تنبع بقطر ويضم فاه ويرسبه يكونا درق

مات

2

ولما اذاجل على انظر المتبادر اليه الاذهان استدار وهو كونه آتيا فلا يتق
 ذلك بين وجه تقديم التسمية مشيرا الى الابداد وجواسمه بقوله الا انه قد تم
 التسمية لان الشخصين متعارضان ظاهرهما يعني بنا على حمل الاستدعاء الا في
 الذي هو الظاهر المتبادر اذ الاستدعاء باحد الارضين على تقدير حمله على
 الاخرى مغتور بالاستدعاء بالآخر على ذلك التقدير بلا مزية واما اذاجل على
 العرف المتبادر فلا يتصور الاستدعاء باحد القديسين لما عرفت ان المتبادر لا يوجد
 بدون التجدد فلا يتصور التقدير بعينه والحال ان الجمع والتوفيق بينهما ممكن
 عند ايضا حتى لو لم يكن مكملا لكان من الحائز الاكتمال بالتوفيق بينهما ممكن
 لكنه يمكن تحمل احدهما على حقيقة والاخر على الامانة في شخص الشخصية الحقيقية
 علما بالكتابة الواردة بتجديدها على التجدد فلا يتصور ورود الاشكال بتقديدها على
 حكمها انما من سليمان وان لم يسم الله الرحمن الرحيم وان كان مدفوعا لانا الكلام
 فيما اذا احتجنا في الاول وعلا ما لا جاع المتجدد على تقديم التسمية عليه اذ
 ما من شائع في التصنيف القديم التسمية على التجدد فكان من قبيل الاجماع
 الفصل في ما ورد على هذا ان الترتيب لما اعتبر بين التسمية والتجدد كان
 الجاهل غلط الثاني على الاول فوجه تركه احاط بقوله وترك العاطفة
 بين الحائز لئلا يشوب التسمية التحمل بالتسمية الطولية يعني ان
 العطف باعتبار الحائز له وهي بالنظر الى الاستدعاء المقدور وقد عرفت انما
 مستويان منه لاننا وقت سببه فيه بوجه من الوجوه ولو عطف احدهما على
 الاخر لخطا بالتسمية لان العطف يكون من التوابع وان كان في الاعراب
 مشعوب في الجملة شخصية الثاني للاول خمسة التوابع وان لم ينص صريح
 يكون قوله وترك عطفه فاعلى على ويحتمل ان يكون معطوف فاعلى انما هو حاد
 لكن الاول اولى لفظا لقوله ويحيى لزمانية ذمة فيه فكيف من جميع ما
 ذكرنا ان المص كان ووفق بين الضميمة بعد انتهى على الاعتبار الاول للاستدعاء
 وبما اشارت على الاعتبار الثاني فقد بينا ان هذا المقام مما يشبه على اقسام
 حتى ضل عنهم المراه فاضلوا كثيرا من الاناهر **قوله** لان قوله وبعد
 لان ان منع على ما بعد فيه قبله حضورا اذا قدر ما قبله بعد واما على
 السخنة القديمة وهي هكذا وفي حلقة الصلوات بحلها وتصلها بتوط
 العبد المتوسل اليه فان الخا هو انما ارشد اي عن فاعلى يقول لانه ثانيا
 الظاهر وحينئذ انكتاب فطما بخلاف الاستدعاء فانه مع عدم شوبه ظاهره
 انما يصح اعتباره اذا جعل جازما انكتابه وخلافه محتمل **قوله** ويحتمل وجوها
 الخ فان قيل يصلح حمل ان يكون معنى اولاني التبيين وثانيا في التوضيح

فقد

قلعت الاستدعاء المقارنة بين الحال والعامل في العلم الا ان جعل من
 قيل قول الساعده لصدقه في مريد وقد اريد سبحانه فوسن بعد
 امانه التسع **قوله** لكان ذات وعطية صفاته اي لذاته اللاحقة وصفاته
 العظيمة فان الذات من حيث هو هو كنهها لستحق الحمد والجل عليه
 مجدان يكون فعلا اختياريا **قوله** معنى استحقاق الذات استحقاقه
 بصفاته الذاتية فانه لما لم تكن عن الذات وان لم يكن عنهما اعطيت حكم
 الذات بخلاف الاعمال يدعى ذلك وذكر الصفات مع الذات وذكر الاستحقاق في
 العمل في مقابلة الاستحقاق الذاتي ثم جعلت تلك الصفات لابنا به عن
 الاعمال الاختيارية او كمن الذات فانه في منزلة افعال الاختيارية يستقل
 به فاعلى وبعضهم منع اقتضا سبق الاختيار للحادث كونه بالذات
 لا بالاعتبار لا بالذات وليس بشي لانه ما قل بل ذهب لان التمكن لا يمتنع
 بالتقدم الذاتي **قوله** الى المحاد وانما اول الخ نقل عنه انه قال ليس المراد
 ان اولوا فينا طرفا الاتحاد والافتقار لظهور انما متعلقان كما قد قلنا لاد
 ان في تفصيل الحمد وتيسر له اشارة الى معنى الاتحاد والافتقار ولاننا
 على معنى خامدا في اول الامر على الاتحاد والافتقار في الدنيا وفيها الحال
 على الاتحاد والافتقار في الآخرة ثم ان التعلق يستقل على حسن سولي
 مصوره بالتحديد والتمسك لما كانت امر لكتابه اشرف في الى معنى الاتحاد
 والافتقار في داري العنا والسقام الى الاتحاد الاول فتنبه له رب العالمين
 فان الخارج منه المعدم الى الوجود اغل تشبه واما الى الاستدعاء الاول
 فتنبه له الرحمن الرحيم اي المنع لخلاد النعم ودقا نفي اليه في ريتا واما
 الى الاتحاد الثاني فتنبه له مالك يوم الدين وهو ظاهر واما الى الافتقار
 الثاني فتنبه له اياك تعبد فان شافيع ذلك يعود الى الآخرة والوصول
 الى الجنة وسعة الرحمة **قوله** اشرف في كونه السورة الاولى لاربعة الباقية
 الى واحدة من اسم الاربع اسم في سورة الاخلاص فالى الاتحاد الاول
 وهو ظاهر واما في سورة الكهف فالى الاتحاد الاول فان نظام العالم ونظام
 الشرح يكون بالبين عليه الصلاة والسلام والكتابات والآيات في سورة
 سفا في الاتحاد الثاني لانها في الانبياء والكلام الى اشات الحشر والورد على
 منكرى الساعة حيث قال تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بل هي
 وزي واما في سورة فاطمة فالى الاتحاد الثاني بقوله جاء على الملوك رسلا
 عليا قبل ان اشارة الى تلقى الملك لاهل الجنة بالتسليم واستسقاءهم
 بالتجمل والتكريم ولا يذهب على ذي درية في ضاعته التوجه انما لاد

اقتضا سبق
 الاختيار
 الحادث

الشارح وهذا ان الامور الاربعة المرسية في السور الاربعة المرسية تحت
بعض الاشياء الى المقصود في اول الكلام وان وجدت الى غير ذلك
بعض في سورة الانعام توجد الاشياء الى الاتحاد الاول وتكون حلق
السماوات والارض وقوله تعالى خلق من طين ولا تبارك فيه وجود الاشياء
بما بعده الى غير ذلك في سورة الكهف توجد الاشياء الى الاتحاد الاول
انما على غيره الكتاب الالهي ولا تبارك فيه وجودها فيه اولى به الى غير
ذلك لا يخفى ان الاول ان تستفاد الاشياء في سورة سبأ الى الاتحاد الثاني
من قوله وله الحمد في الآخرة لانه اقدم ولعل **قوله** على وجهي انه سبأ
الحق هذا توجيه لحيات المم ونصريحه بان الاول تبارك في الدنيا والآخرة
ولذلك قال في السؤال الاخير على هذه الوجه الثالث يكون
وان حصل بنفسه الملاية بوجهي الحياة اليم ايضا قوله واليم الى قوله
وفي الآخرة على ما يشاء هذين كبريايه **قوله** فان قلت لقد وقع الى الفا
في قوله فقد وقع على ان منشأ السؤال هو الوجه الثالث يعني اذا
اريد بالجد والاولا والآخرنا هذا المعنى الذي ذكره فقد وقع الخوض في
على الفكر والاولا في الفأرين جميعا وهو متنازل للثاني فنتج قوله واليمان
الشيء اليه ثانيا نكوارا محضا وتلخيص الجواب ان استعمال الثاني ههنا من
قبل استعمال المتقدم في المطلق كالتصريح في الشبهة فترد ذكر بعد الجواب
فيكون الثاني يعني التعظيم مطلقا ومعنى صرف الحسان ان الثاني اليم بعد
تخليه ونسب التعريف اليم في كلامي يصل للتعريف به اليه من الاقوال
والافعال وصرف الاموال وانما احتج الى ذكره بعد ذكر الجواب لانه
الى انواع العبادات فان لم يسم الله الذي من علمه التوفيق لنا ليعرف هذا
الكتاب لتتوجب الشكر بقلبك واللسان والجوارح والجد ليكون الا
باللسان فلا وجه للاقتضار عليه وقد يقال ان الثاني وان استأمر ما
سوى الاقوال لكن صرف ههنا ان الثاني تعالى كناية عن قصد
تخليه ونسب التعريف اليم في كلامي يصل للتعريف به اليه من الاقوال
والافعال وصور الاموال فان هذا المعنى يلزمه ذلك الصرف ويقتل
منه اليه قلت بل **قوله** ومن اشارة الى ثابته صحة قوله وانما الثاني
اليم ثانيا فانه ارد ان يبين حاجته انا ذهاب بعض خصوصيات ذكر
التعريف وهو تقدم اليه على ما يشاء فانه يفيد قصرا صرف عنه اليه
تخليه من جميع جهات الاقوال والافعال وصرف الاموال الى حياته
تعالى كنهنا الكتاب فيكون اشارة الى الال شارح في العلوم الاسلامية

ما يسم
ما يسم

ينبغي ان يعرف عن جانب الخلق بالكلمة ويصدق اعنة العظيم من جميع
تلك الجهات الى حياته تعالى حال كونه عالما بان المصالح للتعظيم تلك الجهات
وحده فان ذلك القصر يلزمه هذا المعنى **قوله** فان قلت **قوله** من شرط
الحق منشأ هذا السؤال قوله وفيه اشارة الى ان لاخذ في العلم من الاشياء
بوجه ان هذه الاشياء انما اذا وجدت في المم الشرع مقارنا بالجد ومن
الشيء وهو يوقف على صحة كونها حاسدا وثانيا حاله ان يهدي ولا صحة له
لان من شرط الحال المتعارف للحال والاحوال المفكورة اعني حامدا ومن
لاستقرار الاستدلال بالسمعة لانه اني وكلاهما تلك الاحوال يتبعني زمانا ومكانا
الحجاب ان الاستدلال بان يكون انما قطعا اذا كان في اسم الله صلة لا تتغير
وليس كذلك لانه يقتضي ان يكون المسمى في اسم الله تعالى لا للكتاب بل
الطريق حال والمسمى متحركا باسم الله المتحرك والاشياء من غير متحرك
من حيث الابد في النقص الى الشرع في البحث وقارنه التبرك بالسمعة
والتعبد والصرف والصلوة وغيرها فان **قوله** الال كرم الال
الخاصة والمغفرة الطرف المستحق ان يكون من الاحوال الخاصة لا تتغير
في الحق **قوله** فزصح المحققون من شرح الشاف ان تعذر الفعل
التعبد اذا لم يجد فترد المخصوص واذا وجدت بقدر ما اقدره فلا كونه
زيد على العزس او ما اهل اولي حاجتك او في البصر لتقوت ركن ومعال
وسهم ومقيم وكان اسم من الاستقرار **قوله** فان قلت الى الثاني قوله
فعل الوجه الثالث بل على كونه السؤالنا شاعا فله يعني اذا استمر مقارنه
الحال بنفس الوجه الثالث لانه يقتضي حسدا ان يكون حامدا باسم الله ما ويا
الجد وعازما عليه لكون الجد مقارنا لقابل الحال الذي هو اشدي فان الجد في
الاجرة لا يشار الى الكتاب الا بهذا التاويل وهو فاسد لاستلزام الجمع بين
الحقيقة والمجاز فان الجد حقيقة في معناه ومجاز في حقيقته والتميز والعدم
فاننا اريد مجازا نظرا الى اول حقيقته ونظرا الى ثانيا بنية يلزم الجمع بينهما
بالضرورة والخصيص الجواب الى الجمع انما يلزم اذا الجد لفظ حامدا في اول ثابته
وليس كذلك بل يحمل الكلام من قبل الميزون وتقدروا ما اخره في تاسا فترد
لفظ حامدا وسراة لاول معناه الحقيقة والثاني الى معناه المجازي ولا وجه
ولا سناد **قوله** الخ لعله بالسكون الى هذا ما اخناه الجوهري في الميزون وال
ان يكون حقيقته فيه حيث قال في بيان الحقيقة الخلية حال الخلية لسانه وقال
يحمل التي باقية من كلامه اورد حقيقته **قوله** ومعنى ذلك الى حيث اراد الخلية
للسبب في الصلح للملاحق بالنظر الى نفسه لانه يكون تحليلا بالنظر الى

بأحد الطرفين السابقين أي لم يتوقف على مثله سابقا أبدا ولم يستغنى
 علي شمله فوجه في الحاشية بأن المراد بالصواب تحسب هذا اللفظ واللفظ
 ذكرنا أن المعركتين ما بينهما من صفات الأفعال جلاسه إلى جانب المعنى وأما
 سمعت عليه فعني ذلك عكسه وليس المعنى هنا على هذا لا يقال أن
 التخييل الصواب تحسب اللفظ لأننا نقول **الحاشية** أصل اللفظ ولا أصالة في
 التخييل نعم تكرار فيقال **سقطه** عليه كذا جى معني فليته عليه كما قال الله تعالى
 وما نحن بمسوقين على أن ينزل أمثالك **وعلم** كون المعنى على هذا لم ولا يخفى
 على القاطن لظن تركه لفظ خفي وخوف من قوله سقطت العالمين إلى المعاني
 نقل هذا الشعر عن الحكم عمر الحيام **وتأمله** بصائب فكرة وعلوه **ولا يخفى**
 نور الهدى في كمال الصلابة **مد هذه** يريد لها صلوة لفظية **وبالله** لا
 إلا بيقته **فوجه** وضع اسم الإشارة فإن قيل هنا بكثرة آخرتها أبلغ مما ذكر وهي
 التسمية على أن سميتها بالوضع لأجل اتصالها بالصفات السابقة لا ذكر في قوله
 تعالى أو ليكن على هدى من ربك **فوجه** اختياره عليه **فوجه** أن تلك الكلمة
 همت من لفظها كاصح به في الجواب **الذي** فلو ادعى به أيضا كان التأكيد وقد تقرر
 أن التباسين خبرين التأكيد **فوجه** لا يقال أنا ابتداء المتن بالتسمية فلا إظهار
 الج **فوجه** تخفيف السؤال أن التسمية أن جعلت خبرا عن الكتاب فلا إظهار
 الذكر لأن اسم الله تعالى حين يكون مذكورا في الكتاب كالصبر وإن لم يجعل خبرا عنه
 لم يترك العمل بالسنة لأن الكتاب امرؤ وإن لم يبدأ فيه باسم الله وتلخيص
 الجواب اختيار السبق السابق من الترتيب بد قوله لزم ترك العمل بالسنة **فوجه**
 لا نسلم أن العمل بالسنة يقتضي حرمة التسمية من الكتاب بل يكفي فيه أن يذكر
 التسمية باللسان أو خطا بالبال أو كتبت على فخذ الشكر من غير أن يخلل هذا
 من الحاجة وعلى كل تقدير من هذه التفسيرات الثلاث يكون الاختار قبل
 ذكر المرجع إليه في الكتاب لأن استعانة الج منه بوجه عدم التكرار لا
 يقال **القول** بالكتابة المذكورة هنا ما في قوله من نفاذ الاشتباه بأحد الطرفين
 ينفوت الاشتباه بالأخر **فوجه** حسن الاستدلال الخبيث بالاسم في زمان واحد
 بأن يتلفظ بالتسمية أو خطا بالبال ويكتب التمجيد بها **فوجه** قوله وكيف
 على فخذ الشكر من غير أن يخلل خبرا في الكتاب يدل على أن الكتاب عبارة عن
 النقوش وقد صرح في شرح المختلف **فوجه** بأنه عبارة عن الألفاظ والعبارات
 لا الجنب **فوجه** الأول بأن كلامه سابقا في التسمية والتجديد والواجب حين
 من الكتاب كما يظهر من التام في سابق وجب تمتع الجمع بينهما بالابتداء الخبيث وهو
 ظاهر وعين الثاني بأن بين الألفاظ والمعاني واستغنى والألفاظ علافة

هنا

والج

فوجه

فوجه

توبة وهو الدالية والإدلولية ولا جاز استعمال اللفظ الموضوع للفظ
 في المعنى وبالعكس فكونك تحوز استعمال اللفظ الموضوع للفظ في النسخ
فوجه الكلم عليه على التفسير **فوجه** معني أنه وإن كان مقرونا بحسب أصل
 الموضوع فكنم عليه على التفسير **فوجه** لا يستعمل في الواحد أصلا حتى يترجم الإحاطة
 المطر في أنه جمع كلمة وشبه صاحب الدار حتى قال إنه جمع كثر وكذا
 فوق العنق وليس كذلك لو جهنم الأولى **فوجه** أنه قد يوصف بالذكور لا ذكر
 ولا يترجم إلى الجمع بوصف به **فوجه** لأن توكيد الوصف لا يدل على إفراد الموصوف
 كنهان أن يكون لها وصف بالذكور كما كان **فوجه** صاحب الكشاف في قوله تعالى
 وبش من رجا لا كثيرا ذكر كثيرا **فوجه** لا يربط بالجمع أي جمعا كثيرا **فوجه** أن
 أغنية الجمع مخصوصة بصيغة وهذا التام ليس من ويكفي أن يذكر وجه آخر
 وصورة ليس جمع وصيغة محتمة لأنه بعد الواو والنون أو بالالف والنون لا
 جمع تكسيرا لأن تأ الواحد على السلافة فإن **فوجه** سلطنا أنه ليس جمعا
 حقيقيا فكلم لا يحرر أن يكون اسم جمع كالقوم والوصف **فوجه** لأن التمام
 من الحاجة قد تقرر من اسم الجمع المفضل واسم الجمع بوجهه الأولى **فوجه** أن اسم
 الجمع لا يطلق على الواحد ولا شيئا أصلا بخلاف اسم الجنس **فوجه** أن
 الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه في أنه واحد متين أما باليا لم يورثه وروحي
 أو التام في ترويض خلافا لاسم الجمع ولا شك أن الوجه الأول وإن لم يوجد
 له من الاستعمال كذا الثاني في وجود فلا وجه لاسم الجمع أيضا فتبين كون اسم
 جنس يعرف به وبين واحد **فوجه** فلا سقم أن يشك في أنه جمع الج
فوجه معني إذا تقرر أن اسم جنس يعرف به وبين واحد **فوجه** بالثاني وليس
 سائرية الجمع الخبيث لا ينبغي أن يشك في أنه جمع كثر وكذا بنا على الأول
 كون **فوجه** كثر فاستدلوا بالاشتراك في اللفظ لا استعمال واحد أو كونه
 كثر **فوجه** فاستدلوا بالاستعمال لا الموضوع لا استعمال واحد أو كونه
 كثر **فوجه** لا يستعمل في الواحد وصلا كثر **فوجه** ولا ينبغي أن يشك في أنه ليس جمع
 كثر **فوجه** وريبه بنا على الثاني وإن كان في مفردة نا لهما جمعا خبيثا كثر
 حال مفردة في فاعلم سقم شك في واحد منها فنحن استعمال المعنى كثر **فوجه**
 قاله والكلام أن كان جمعا سقاة خلاصه والصواب وإن كان **فوجه** أو لا
 وأما أن فاعلم عينا بقا المبحاج إلى التوجه فادعوا **فوجه** سقاة **فوجه** لا
 ما ذكره الشارح من الاختلاف **فوجه** ودعوا **فوجه** أن كان جمعا سقاة **فوجه** لا
 لدلالة قوله وكل جمع الج عليه **فوجه** أو يشطب مع المصنف مع كل جمع الج كثر
 والتباس دليل على جواز توكيد وصف الكلم وتعليم الكلام أن الطيب مع تذكير

الكلم

اسم جمع

فوجه

فوجه

لأن قوله عليه الصلاة والسلام فإذا لم يكن عمل صالح لم يقبل عمله على علم
 دخول العمل الصالح في الحكم الطيب وإن تفسير الحكم بالاعتقاد والقول لا الحق
 فثبت ما قلناه فثبت طهارة ما ربح أي بطريق الخصال **قوله** وهذا الطريق
 أي بطريق الاستحالة المكينة حيث جعل قوله العبادة من حيث الأمانة
 الطائف الرحمن وطلع أنوار العقيدة من له مطلع السنين الذي هو مذهب
 الصبا وطلع أنوار أبيه أبيه لذكر القول لأن مطلع الشمس وهو
 الصبا بطريق الخصال **قوله** فإن القول الأول الذي قلناه من حيث الاستحالة
 بأن لقوله روح الأبرار وما الأبرار إلا من كان بالآخر في الآخر
 كونه المقصود واستلزام الأول وأنا قلنا من المستوي لما قلنا أن الأبرار
 الزرع الناكه التي تكبر من ماء الرياح الأربع والحق في الرياح أربع
 فكما الصبا والحبوب تنبت لا ريب ونكبا الصبا والشمس تنبت العجوة وتنبأ
 الشمال والدور الحريبا وتنبأ الحبوب والدور الحبيب **قوله** السبع
 له ثمانية **قوله** الخوصري الوضوء الخ المأذون في وضوءه والوضوء الصا
 المصدر من بركات المخلوقة مثل الولوع والظن واليقول **قوله** وحسن
 عن أبي عمرو بن العلاء القول الصنع مصدر ولم يسع عنه وذكرنا لاحق في
 قوله تعالى وهو قد صا الناس والجن فقالوا الوضوء الخطب والوقوف
 بالصبر والاتقاد وهو الخصال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الخصال في حال وزعموا أنها لغتان يعني واحد يقول الوقود والوقوف يجوز
 أن يعني بها الخطب وطور أن يعني بها الخصال **قوله** أعني القول والولوع
 معنويان وما مصدران شأن ذان وما مصدران من المصادر معني على العلم **قوله**
 بخلق الخصال يعني العلم الخ أما الأمانة في حيث أن جميع الخصال التي من
 شأن أن تعلق بجميع أنواعها علمت ببعض جزأ فقد ترك ذلك البعض الثمانية
 عشرة وكل منزلة كل العلم ونزله ما عداه منزلة العلم وأما علم الخصال
 فلأن شرف الموضوع بعيد شرف العلم والاصول المراد بها هنا الأدلة
 الكلية موضوع هذا العلم كما سألنا الله تعالى فادعيت تعلوق
 الجملة من حيث ما ينبغي أن يعظم العلم بالبحث عن أحوالها بالضرورة
قوله والشرعية نعم الفقه وعنه **قوله** منها حيث من وجوه الأول
 أنه للشرعية أدلة الفقه وعنه لم يستعمل حاشية الفروع إلى أن يكون مقتضى
 دخولها تحتها والأمانة مقتضى خروجها عن ذلك فثبت من إضافة الجزأ إلى
 الكل والجزأ إلى الكل لم يستعمل في إضافة الأصول إلى البرهان لأن الأصل في
 والشرعية والسنة ليس من الشرعية بالمعنى المذكور وإن جعلت في الفروع

لا يحسن
 ما قيل
 سخط

اصول

الفروع من إضافة الجزأ إلى الكل والاصول من إضافة الدليل إلى الدليل
 يتحكم النظم فلما ريد بالشرعية معني الدين وحمل الإضافات على الترتيب
 قال في حاشية يوم الدين لم يرد ذلك **قوله** أي أن جعل علم الصفات مطلقا
 من حيث علم الشرع كالمعنى كما ينبغي لأن حيد يتوقف عليه مطلقا فلا يقع
 الاستدلال في باحة واحدة لاصول المذكورة وقد استدلنا في الحاشية
 وعنه على كون سببانه سببا بصرا ملائكتنا به اللهم إلا أن قال الدليل
 الحقيقي هو العقل والكتابة للكتاب **قوله** أنه ادعى أن جميع الكتب
 تتوجب الحد ودليله لا ينافي ذلك إذا ربط الحق لوجوه من الأول **قوله** أن
 أولها هو عليه بتدبيره في اصول الشرعية ولم يذكر في الدليل **قوله** أي أن
 مقتضى الشرعية ليست بوجود علمه وقد ذكرت في الدليل وأما حجة بعض المط
 ليس بلانمر وبعض الدلائل التي يمكن أن يقال **قوله** أنه من قبل التبيين
 ببيان حال الأثر على بيان حال الأعلى بطريق دلالة النص فلا يقال إذا
 بالشرعية نظام الدنيا وثوابه العقبي فاذا استوجب الحد فلا يستوجب
 بتدبيره أصولا أولى **قوله** أن العلم والشأن لم يتوضعا خلقه رقيقه
 الحوائس سوى ما قاله في العلم أي الخفة الأظرف والحوائس التي هي من الماد
 بالاطياف والحوائس وجوه الأشارات والدلالات والافتقادات لا وجود
 الاستحسان لخلق الله في ذمة المعاني وبطريق خفا وما عن بعض النصارى
 فإن النبي أو النبي خلق عن الأبرار **قوله** وفي هذا الكلام إشارة
 إلى **قوله** أي في جعل الأدلة الكلية التي هي موضوع علم الأصول أصولا
 للشرعية الشاملة للفقه وجعل علم الذات والصفات والتواتر من
 تلك الأصول إشارة إلى أن علم الأصول أعلى مرتبة من الفقه وأدنى من الكلام
 وأما الإشارة إلى الأول ولأن معرفة الأحكام الجزئية يرتفع عن أدلة التفصيل
 بأجمعها متوقفة على معرفة أحوال الأدلة الكلية تتوقف الفروع على الأصل
 لا يتوقف ذي الالة والمسروطة على الأدلة والسطر ولو بالنظر إلى المعرفة
 في الحجة كوقوف الكتاب والسنة على العبودية ومعرفة تعالى على المعرفة
 والأثار وتوقف الفصول على الوضوء وكذا ذلك فإن التوقف الأول يجب في
 هي الموقوف عليه على الموقوف ورأسه له على الإطلاق فهو في مرتبة
 عليه خلاف الثاني وأيضا العلم الذي تنبأ حاشية موضوعه في علم الخصال
 أدنى مرتبة من ذلك العلم الآخر والفقه بالنبذة إلى الأصول كدليله فإنه
 إنما يبحث عن أحوال أفعال المكلفين من حيث العمل والبرهنة وجوه وتلك الحاشية

انما يتبين في الاصول كما اشار اليه بقوله من حيث توصل الى الاحكام الشرعية
 واما الانسان الى الماني فلان معرفة احوال الادلة الكلية من الحسنة المنة
 ونوع ما يتصل عليه علم الظاهر وهو ظاهر فبذلك من تقدمه على الاصول فالمراد
 فاصح ما يتبين ان كون معرفة التي موقوفة على معرفة شيء اخر لا يقتضي
 كون الموقوف عليه اشرف الاخرى توقف معرفة الكتاب والسنة على معرفة
 الحرية مع انما ليست باشرف منها بل هي الله والاله لا يكون اشرف من ذي
 الاله وان كانت معرفة شيء فان الصلوة موقوفة على الوضوء وليس
 باشرف من الوضوء والاعتقاد لله للاهتداء الى معرفته تعالى وليس باشرف منها
قال يبي على اربعة اركان الى **القول** انما قال بمنزلة السبل من الجملة
 المساقم لانها ليست بدار من حقيقة انما القضا فلان المبدأ من حيث ان يكون
 معرا لان السبل من التواضع والجملة السابقة ليست كذلك لان في صفة ان
 ولا يحمل طائفة الاعراب وانما الاعراب للجمع واما معنى فلان المبدأ من
 حكمة ان لا يكون مقصورا بالصفة والجملة الاولى ليست كذلك **وهو** شبه
 الاحكام الشرعية الى **القول** يتجه عليه ما اورد اول ان المشار من
 ركنه التي ما يكون داخلية فلا وجه لجعل الادلة الخارجية عن الاحكام
 اركانها وانما ان ما ذكره هناك في ما ذكره اجل ان جرد الاحكام يستعمل
 على حكم ونسب وحسنه ويجعل قاضيا انما من قاضيه انما كانت **قال**
 ثم ذكر بعض انما من الكتاب ومن الكلمات الشبهة والتعسف انما كانت
 ما قيل انما جعل الاصول اربعة اركان لا احكام من اربعة في تعلق الاحكام
 لا وتبينها على غاية احتياج الى فان احتياج الكل الى الجز اقوى وجوه
 الاحتياج وهذه الكلمة ايضا جعل الاحكام مستعملة على انما من الكتاب قاله
 المعنى في توجيه كلام صاحب الشرح انما قال اراد بالاركان الادلة الاربعة
 الاجمالية والقصور الادلة الجزئية التفصيلية المنفردة على الاجمالية
 والارجحة اليه وهو المناصب لقوله اول احكام المحكمات الى قوله جعلت
 كما به كما اعترف به الشارح حيث قال ثم ذكر بعض انما من الكتاب اشارته
 الى انه لا يتصل انما صرح على ما هو غاية في الظهور وعلى ما هو دونه وعلى
 ما هو غاية في الحقا والاشارة بحيث لا يدخل اليه غير ذلك والقصور وعلى ما
 هو دونه ثم قال كذلك قصر الاحكام على حكم الى **القول** ما ياتي بالشرح
 على الوجه الذي بينه الشارح في قصر الاحكام على **القول** انما كان هذا
 من العبارة وكذا عبارة التلخيص حيث قال على الترتيب الذي بينه الشارح

الاحكام

الاحكام عليها غير مستقيم لان الغرض منها عائد الى الموصول فلا وجه للتأنيث
 اليه لان قال الغرض منها عائد الى الاركان والمعاد الى الموصول محذوف
 فهو عليه **قال** ثم المبدأ لقياس **القول** انما زاد لفظ العمل منها لان السبل
 اقضى ذكر القياس فلو قال ثم القياس لم يستقم اذ لا شيء بعد القياس حتى تقدم
 فتاده عطف على تقدم الكتاب فان الترتيب الذي بين السبل في الاحكام
 عليه هو تقدم الكتاب على السنة والسنه على الاجماع والاجماع على القياس
 فاذا لم يوجد شيء من الثلاثة الاول يتبين العمل بالقياس وقد نقض **وهو**
 الزيادة التنبيه على ان العمل كما ان يتصور في القياس مرادها كذا ايضا لكن
 ترك ذكره في **القول** ما بالحق في حله واما المطلوبه بحيث لا ينبغي ان يكون
 العمل فيها لاحد وسرور طار القياس كوفها مقصودا في نفس خلاف القياس
 فان الحق لا يظهر الا بالعمل فكان العمل في ما هو فانه لا اعتبار وكيفية
 يكون متطابقا النظر مع كونه ما هو فانه ما يقتضيه فليسا **القول** ما دام في
 اعرابه ليس مقيدا لقوله يستوي بل لقوله نعت بملاحظة تصانف بذلك
 والمعنى نعت له ما دام فيه **القول** وفي هذا الكلام خزانة الى حاصل
 الاعتراض ان المناد من حيث النصوص صفة لتناجج الافكار انما يكون
 معنوماته والاحكام المستفادة من انما الافكار وتكرراتها وليس كذلك
 لتوضيح في الواقع وانما من العالم بالحق مع قطع النظر عن فكر التفكير
 ونظر ونسب **وهو** فكانه اراد جوابه عنه وقام صرحا لم يرد بالعراس فهو
 النصوص واحكام حتى يبرز مراد بل اراد بها العمل المستنبط من النصوص
 التي ثبت الحكم في النصوص على الاجزاء واحكام الفروع المقتضية على لا هو
 الشائنة بالنصوص ولا شك ان العمل المستنبط واحكام الفروع نتائج
 الافكار وانما تكون معنومات النصوص واحكام كذلك ولذا جعل الشارح
 في الاولى دون الثانية لانه **القول** فاذا اريد العمل المستنبط والاحكام
 المستخرجة بطريق القياس اختل ترتيب ذكر الاركان الاربعة على الوجه
 الذي ادعى رعاية فوجب ان يراد الاحكام المستخرجة من النصوص بطريق
 الدلالة والاشارة لانه **القول** مراده بالذكر الذكر الاستدلالي ثم بعد
 التماس في العبارة فلان ما فيه الذكر الاستطرادي فلا اختلال ولا اشكال
القول الظاهرة على النصوص معرفة صفة لتناجج **القول** اي خطاب
 الخاص **القول** كل من الوجهين مناسبة لكشف التنازع عن جمالي المحلات
 انما به اب الاول فلان كشف الحديث عنه باعتبار قاطبته واما الثاني
 فلان الحديث انما يمكن بحيث لا يقيس على من يخطبه به لا يكشف التنازع

مخفي

مات

حكام

البيان بالقرآن
القرآن بالقرآن

عن جمل الجملات لما بقي في موضوعها البيان اذا لم يكن شافيا فمقتضى الاجال
الى الاشكال الا ان المقصود صحة على الاول لان استلزامه لثاني اظهر من استلزام
الثاني له قال وهذا من عطفها على الثاني يعني ان بيان الجمل لا يكون بالقرآن
كقوله بالقرآن بيان الصلاة والجمعة بالقرآن وهو كذلك لان ما لم يقم لوجوه
ثلاثة **الاول** انه موضوع تكيان خلافا للعلل وهو ظاهر **الثاني** ان
اكثر الاحكام مثبتة عليه خلافا للعلل وهذا اظهر من الثالث انه من مقتضى على
مقتضى خلافا للعلل فانه ليس بموجب عندنا كما بين في موضوعه ان ما الله تعالى
وايضا خلافا في جواز كونه سببا للجمل وان كان الجمل هو على جواز خلافا للقول
فانه مقتضى عليه فانه **الثالث** ان الخبر يقتضي الثالث من المسئلة في الخبر فلهذا
لغيره وكونه بياضه بخبره بعد من بياضه **العلل** **الثاني** ليس بغيره
المعنى الجمل الكلام في بياضه **الثالث** وهو ان المزمع من هذا التحليل ان الجمل
ان لم ير ان يكون بالقرآن فان كان يكون التاديب المذكورة تفسيره الى ان مقتضى
لان عمارة المزمع في ذلك ان يكون تلك التاديب ولا يلزم من صحة تفسيره في
بل يلزم ان لا يصح لان طريق الشيء لا يخل عليه والتفسير يجب ان يخل على التفسير
قالوا لان يقال انه ليس بنفسه ولا صدقا عليه اما الاول فظاهر والاشارة
ولان تضاد المشتقات كالنطاق والصادق مثلا لا يقتضي تضادا ما خذها
كالنطق والعكس لان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمركب والمائي
فان يرضى حسد حمل الاعم على الاخص نحو المني حركة وهذا لا تضاد في المشتقات
فضلا عما تضادها ما خذها لان التاديب المذكور لما كانت صفة للجنس والاشارة
صفة للفظ **الشيخ** تضاد في بطلانها وغاية ما يمكن ان يقال مراد بالمناقضة
في معنى صحة تفسيره بها ولو بطريق التامح فانه المفهوم اذا كان لازما ليس وصوابا
له في التحقيق صوابا في صحة الهدف يجوز تفسيره به بطريق التامح كتفسير الفهم
بالخلفي وفهم المعاني بالتامح **وهنا** ليس كذلك فان التاديب المذكورة تقع خارجة
للاجناس غير مساوية له في التحقيق بل اخص منه فيه لانه لا يلزم ان يكون بالقرآن
حتى لو لم يذكر ذلك كانت مساوية له في التحقيق فحان تفسيره **ب** بطريق التامح
كما في التفسير من المذكورين لا يقال **ما** ذكر ان مفهوم الاجناس اعم من ان
يكون بالبلاغة وغيره فان يكون ذلك في معناه اللغوي ولما قصد المصنف
المعنى الاصطلاحي الذي هو وصف للقرآن بهزجا صلا بالبلاغة لا غير على
ما هو الرأي الصحيح لا نأفق **ل** ليس له مفهوم اصطلاحى سوى ما ذكره
الشراح رحمه الله من ادعى ذلك فليس البيان **و** لوصف حصوله بالبلاغة اذا كان
مستقيا على الرأي الصحيح لا يكون مقتضا عليه وظاهر ان الاجناس مقتضى عليه

ما يفتح

البيان

والاجناس اختلاف في سببه فقط وعلى ما ذكره تلمذ ان يكون في السبب
والسبب جميعا ونشأ عن العقلة عن معنى قول الشارح **وهذا** اختلاف
في جهة الختان مع الاتفاق على كونه محجزا لا نأفق **ل** لم لا يكون ان
يكون معنى الاتفاق على كونه محجزا الاتفاق على طلاق لفظ المعنى عليه
غير الاستدراك المعنوي لا نأفق **الاستدراك** خلاف الظاهر ولا
يعيد الى الدليل وليس فكس **قال** بل المراد ان الختان كلام الله تعالى انها
هو هذا الطريق **الاول** هذا المعنى انما استفاد من العبارة اذا اعتبر حرف
البيان ان في قوله ان يودي فان حرف الجر من ان وان شامخ ذاع
قال وهما بخان مورد البحث الاول قول المصنف بلغ من جمع ما عدا
وتوضيحه انما يريد جميع الطرق الطريقة المحققة الموجودة فقط او المحققة
والقدرة جميعا لا يسيل الى الاول لان كون طريق تاديب المعنى اعني اللفظ
ابلى من فقط غير كما في الاجناس اذ لا ينفك عن المعنى عن المعاصرة والا
مثله وهو لا يحصل بغير كونه ابلغ من فقط لا خلتا لان يوجد في الطرق
المقدرة ما يعارضه ولا الى الثاني لان كونه ابلغ من جميعا غير مستطوع
لان الله تعالى قادر على مثله ويورد البحث الثاني قوله ولا يكون الا اجناس
وتوضيحه ان هذا المحقق غير مستقيم بل مراتب الاجناس فوق الواحد فان الطرق
الاعتلى من البلاغة وما يقترب منه كل منها حد الاجناس على ما صرح به اية
المعاني وحاص **الجواب** عن الاول اختيار الشيء الثاني من التردد في كونه
كونه ابلغ من جميعا غير مستطوع فلهذا لا نأفق **قال** لا الله تعالى قادر
على مثله **قال** المراد ما عداه من الطرق كلام الله تعالى فان الاجناس
ليس الا في كلام الله ومعنى كونه ابلغ من جميع ما عداه انه ابلغ من كل ما هو غير
كلام الله محتقنا ومقدرا **وس** غفل عن المراد ما عداه من الطرق قال في الشيء
الاول معجزنا ان كونه ابلغ من الطريقة المحققة غير مستطوع ولان المعاني التي
ذكرت في القرآن في مواضع بعارف مختلفة وطرق تتعدد كقصة موسى عليه
الصلاة والسلام وغيره فحان ان يكون بعض تلك العبارات ابلغ وعلى
طبيعة من البعض الآخر ولا يخرج البعض الآخر بذلك عن كونه محجزا وظهر ان
كون المعنى ابلغ من جميع ما عداه من الطرق المحققة ليس له **وجا** **حل**
الجواب **ب** عن الثاني ان المراد بوجه الاجناس لوجوه النوعية الاعتبارية
بمعنى ان جميع الكلام لا يمكن للمعنى يعارضه ولا ينافي في التفرقة والتفاوت في
حجتها التي هي البلاغة على ما يقتضيه في حواشي الطول بالاسم عليه خلاف
سما الكلام حيث لا حمله بغيره ولا وجه جمعه **ما** **القدرة**

بيان

Copyrighted material

بالجسمين والاحتياج الى اعادة تعريفهم في اللقب بل كلفي ان يقال هو العلم بالحق
 الذي يتوصل اليه لا الغنى لا غنى له لا غنى له بل كلفي ان يقال هو العلم بالحق
 انه العلم بالاحتياج الذي يتوصل اليه لا الغنى لا غنى له بل كلفي ان يقال هو العلم بالحق
 تعريف الاحتياج للاحتياج الى تفسير الغنى مرة اخرى لا بد على السارج لا
 الاحتياج في غرضه لا عرفته وهو غرض ذلك بالحق في نفسه اذ لا معنى للاحتياج
 تعريف الاحتياج لان المفرد حينئذ ليس الا اصول فقط **قال** ولا كان
 اصول الغنى عند قصد المعنى الا في حيا يعني هذه الحياة التي احدا جازا
 الاصول وبانها الغنى وبانها الاضافة لا الاصول المضافة الى الغنى وان سقا
 اليه بعض الاقوال **قال** ولا كان **قال** واللفظ علم ليس هو يعني باعتبار مفهوم
 الاصل فان ذلك قد قصد **قال** واصول الغنى علم هذا الغنى في
 فسر هو من اعلام الاحتياج لان علم اصول الغنى كلي يتناول اول اذ لا يتعد
 اذ التمام منه يريد عند التمام بغير احتياج وان لم يتناول ما في كان لا يتعد
 بعض المسائل لاحتياج الافكار ثانياً العلمية لان الموضوع له حينئذ هو
 الحقيقة المتخذة في الذهن وهي لا تقبل التزايد بل الموضوع له افاقها
 واصول يمكن ان يتوصل اليه الى استخراج المسائل المتبادلة او المجموع لكن التزايد
 غير له الا ان التزايد في الاستعداد السبي ينقصها فكذا يزداد كذا قال الفيل
 مثلاً اذا سبي بالجم ان زاد بعض اعضاءه بحسب كبر السن كالسن والجمعة وهو
 ذلك لا يتجه الى سبي ذلك ولا يحل في العلمية وكذا هذا **قال** يحتاج الى تعريف
 المضاف الى اقوال **قال** معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة
 المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين وجب تقديم المضاف اليه على
 المضاف ولهذا قال الاصل في الاحتياج الى اصول الغنى بولف من مضاف ومضاف
 اليه ولن تعريف المضاف قبل معرفة المضاف اليه فلا حرج وجب تعريف حتى
 الغنى والاحتياج يعني الاصول ثانياً والتعجب من انهم الخاحب والمركب
 ذهب عليهم هذا حتى عكس الكمال الا ان يقال انهم لم يعتبروا الحقيقة المذكورة **قال**
 لان تعريف المركب الى اقوال **قال** يعني من حيث يعبر تركيباً مثلاً لا بد في معرفة
 البيت من معرفة الارض والحداد والسقف من حيث يعبر تاليف البيت من
 لا من حيث ان اجزاءها واعل من اوجود ذلك **قال** ان اردت معرفة
 المركب كمنه فلا بد من معرفة اجزائه كذلك وان اردت معرفة مرقبه ما فلا
 حاجة الى معرفتها اصلاً لاجزاء تصور به باعتبار عارض **قال** المصنف يمنع
 تلك المراتب معرفة من حيث هو مركب تركيباً خاصاً فلا بد من معرفة المراتب
 من حيث يعبر تركيباً خاصاً فان الباني يحتاج الى معرفة اجزاء البيت من

حيث

حيث يعبر الشا من وما يتعلق بذلك من الاستقامة والاعوجاج وكذا ذلك
 لا من حيث ان مركبة او بسيطة او كذا ذلك اذ لا دخل لها في حقيقة تركيبها
 واصول الغنى مركبة اضافي اذ على حقي كذلك فلا بد من معرفة مفرادته
 من حيث يعبر الاضافة بينها **قال** واحتياج الى تعريف الاضافة ايضا اقوال
 لا يقال قد اعتدق انما بان المركب انما يحتاج الى تعريف مفرادته العلم البسيط
 ومعنى الاضافة بين كما اعترف به ايضا حيث قال للعلم بان حقيقة اضافة المشتق
 الى فلا يكون يعرفها بخلاف حاله لاننا نقول **قال** المعلومات المستفادة من
 معرفة قواعد العربية التي عليها مبادي للاصول لا تشيعي البنية
 يعني البادئة المعنية عن التفسير وهو ظاهر لمن له ادنى سكة **قال**
 اضافة المشتق وما في حناه اول من قول بعض المحققين اضافة اسم المعنى
 لانه مبهم لو لم يرد به هذا المعنى لم يستقر واراد بالاحكامه مثل الاصل فانه
 يعني الدليل او المشتق **قال** ما يتكلى على صفة المجهول فان استي تعد
 صرح به الجوهري **قال** مثل المراج يقال الاصل الحقيقة ويراد المراج على
 الحان ما تقاعده الكلمة يقال لنا اصل وهو ان الحقيقة مضافة على الحان
 والدليل يقال الاصل في معنى المسئلة الكتاب والسنة وكذا **قال** وهذا
 ينبغي ان يكون بان التعليلات الاصل والاضافة تدعو اليه لان كونه معني
 الدليل تستفاد من الاضافة الى الغنى من غير مقوله الغير المتعريف ما يقال
 ان المعنى العربي اعني الدليل مراد قطعاً فاي حاجة الى جعله بالمعنى العربي
 الشامل المقصود يعني فان الحاجة اليه عدم الارتكاب الى غرور النقل وما
 غرور السؤل غير المقصود فينبغي الاضافة لا غنى **قال** وان قلت انما
 السؤل الى اقوال **قال** تحقيق السؤل ان الامتنان من مقولة الاضافة وكذا اضافة
 معده ومن الخارج فلا وجه لموجبه بالحيث المستلزم لوجود الخارج **قال**
 المحصري فظاهر وانما الكبري فلما ذكره جهور المتكلمين والاشراة فلا سفة من اداة
 مقورة في علم الكلام حتى ان بعضاً من الفلاسفة قابل بوجود بعض استدل بها
 بنقطع بموتبة السما والجنة الارض والبق زيد وبنوع عمر وكذا ذلك
 وحده اعتبار العقل ولم يوجد فيكون كل من ذلك موجود اعيناً لا اعتباراً
 عقلياً وورد بان القطع انما هو بصدق قولنا السما موفنا كما في قولنا ارضنا
 وهو لا يستلزم وجود الفوقية والحي في الخارج فانه انما يلزم ذلك اذا كان الخلق
 خلقاً لوجود شيء ولا يمكن كونه خلقاً لنفسه وحيث انما يستلزمه اذا امتنع شيء الى الحي كونه
 لا يستلزم وجود الخارج وانما يستلزمه اذا امتنع شيء الى الحي كونه
 محسوساً وليس كذلك لكونه ان يكون شئبه اليه لكونه طريقه محسوساً كما قيل

حيث

المصدر

وجه شبه الحسي فاذا اريد بالحسي هذا المعنى يدخل فيه بكل اتقنا
 السبق على الجدار يكون طريقه محتوسين بالبصر وانما السبق على
 السبق على منه كمنع على المصدر يكون طريقه محتوسين بالسبع
 ولو قيل ان يقضى ذلك فكلما لم لا يكون ان لا يهتد الحقيق الحسي على اعتبار
 العقل بل كين يابهم حب العرف من ان اتنا الحقيق السبق على
 الجدار واننا بعض الجدار على بعض ولو ذلك محسوس وان
 كان متعنى العقل انه معقول بعض فاذا اريد بالحسي هذا المعنى يخرج
 مثل اتنا العقل على المصدر منه اذ لا يجد ذلك محسوسا في العرف الصا
 ولا يدخل في العقل تفصيل وهو يرت الحكم على دليله ولا واسطة
 فيبطل تفصيل العقل ما ذكر وكيف لا يبطل تفصيله وهو مثال له وخرج
 من جزيات ذلك فان اتنا الحقا على الحقيقة والاحكام الجزية على العقائد
 الكلية والمعلومات على علمها والافعال على المصادر وما شبه ذلك اتنا
 عقلي قطعا ولا يصدق على شي من ان يرت الحكم على دليله اما ان اريد بالحسي
 ودليله الحكم والدليل الشرعيان فظاهر وان اريد به الاعم ولان الحقيقة
 لا تدل على الحقا بل الدال عليه هو اللفظ مع الحقيقة كما ثبت في موضعه
 وكذا القاعلة الكلية ليست دليلا على الحكم الجزئي والا يوضع لفظ للدليل
 واخرى للثبوت على الكلية وكذا المصدر لا يدل على العقل السبق بل الامر
 بالعكس وهو ظاهر وانما عدم صدقه على اتنا المعلومات على علمها كحل
 مناشئة لان العقل يستدل على معلوماتها التي هي احكامها المستنبية عليها
 فليما بل فان لم لا يكون ان يكون هذا التعريف بالشال حذفا اداة
 التشبيه قلت التعريف بالشال في حق التعريف بالتعريفات لان وجه
 التشابه يكون امر اعراضا فوجه ذلك اداة اليهم من التشبيه فيستلزمها
 الى الخاصة المميزة فلو حذفت للايجاز لادى الى بطلان القاعلة فوجه
 الذي يقبله المصنف ويليق بتدقيق المصنف ان يقال اريد بتفصيل
 الاتنا العقل حتى يرت عليه فاذا قيل به تعين ما هو المقصود منها
 وذلك تصود الم منها على ما بينه السارح نعم الاصل لدليل الحقا الشرعي
 حذرا عن ارتكاب خلافا الاصل الذي هو العقل بقررا الا ان ولا جرح جعل
 الاتنا شاملا للاتنا الحسي بالاستطوار والاتنا العقل المقصود منها فقام
 قال والاتنا العقل وهو فهمنا يرت الحكم على دليله فليما بل فانه دقيق
 والتام حقيق **قال** الماهية اما ان يكونا **اقول** فيها اشكال
 وهوان المعروض في الكتب الكلامية ان الماهية من المعلومات السابقة الى

التعريف بالمعاني

للجاء

لان

لا

سنة
لجاء

لا حقيقة الاية الخارج **وان** التحقق والشبوت والوجود الفاظ مترا دقة
 وان الوجود عندنا محصور في الخارج اذ لا نقول بالوجود الذهني فلا يصح
 لقوله الماهية اما ان يكون لها حق وشبوت مع قطع النظر عن اعتبار العقل
 وهو ظاهر ولا لقوله اي الشبوت في نفس الامر لان معنى وجود نفس
 شي في نفس الامر انه موجود في ذاته اي ليس وجوده ذلك باعتبار
 المختص ونفس الخارج من بل لو لم يقطع النظر عن كل اعتبار ومن كان
 موجودا وذلك الوجود اما اصل او فلي لا يصل الى الثاني لانا لا نقول به
 فتبين الاول وقد بطل ان قبل المراتب وجودها وجود جزيات ما تصرف
 عليه ثلث في لاسي لغير الحقيق والشروع من الاعتباري معنى المحدث
 في الخارج بل الجواب ان المحدث من المعلومات السابقة انما هو مفهوم الماهية
 المحدث فيها فهنا ليس بمفهوم بل ما صدق عليه ذلك الموهوم والمحدث هو
 وجود جزيات ما صدق عليه ولا وجود لمفهوم بل هذا المعنى الصافي وظهر الفرق
 بينها وبين الحقيق والشروع لان المراتب مفهومها ولا وجود لها بل هذا المعنى
 بل الموجود ما صدق عليه معروف من ذلك المفهوم **قال** ولا بد من اقول
 اي لا بد في الماهية الحقيقية من احتياج بعض اجزا الى البعض اذ لو
 كل من غير الآخر لم يحصل منها ما هيته واحدة وحده حقيقة الماهية
 بحيث الانسان **قال** القاضل الشريفي في شرح المواقف والواحد
 الحكم الكلي بدوي والتشبه للشمس في المناقشة مما بان اللازم انما هو احتياج
 الماهية الى الاجزا لا احتياج الاجزا بعضها الى بعض واحدة **قال** كالقول
 الموضوع الى اقول انما قال هكذا وان قيل بانا الشئ الذي يبنى عليه من
 وجوه حقيقة المعنى التركيب اذ لو قال كذلك لم ان الموضوع له هو المفرد
 لا المركب **قال** والقول **اقول** جهات عابرة على الماهية المتبادرة
 قبل الماهية في الاعتبارات بالكونية اخضا حرة في حيث لا يوجد من الماهية
 الاعتبارات بسط وتقرر الجواب ان العقل بالمركبة لا يقتضي الاختصاص
 بل لا يتأخر في بعض الاعتبارات بسط لان المقصود من الماهية
 الاعتبارات نشار وهو لا يقتضي ايراد الامثلة من كل فرع ولو سلم انه
 يقتضي الاختصاص فلا يفسد فيه لان تلك البسطة انما هي في الاعرف
 الاثبات الاعتبارات لا الماهية في الاعتبارات فلا ينافي في خروج **قال**
 ما يتقبله الواجب الى اقول **قال** فنه تحك اما ولا فلا ينافي ما في ما يتقبله
 الواجب ان كان عبارة عن الامر الخارجي وما في حكمه لانه لا يكون في الموضوع
 له معني ومنه ما حاصله في العقل وقد صدقوا خلافا وان كان عبارة عن

المعروف

حقن التعريف
الخصيص والاسمي
وما يقع ذلك

ظ
وهو

الصورة العقلية لم يقع قوله اما ان يكون له ماهية حقيقية لان الماهية
انما هي للاشياء الخارجية وما في حكمها **واما** ثانيا فلان ذلك الذي اشار اليه
يتعقله الواضع فكونه المعنى اما ان يكون متعقلا بنفس حقيقة متعقلا ونفسا
لا يتعقل **واما** ثالثا فلان ذلك في قوله اما ان يكون متعقلا بنفس حقيقة
ذلك الشيء اشارة الى ما يتعقله الواضع فيلزم ان يكون المتعقل متعقلا لاجل
عنه الكلام انما يختار ان ما عاين عن الاول **فقد** لزم ان لا يكون المتعقل
له معنى حاصلا في العقل **فقد** انما يلزم ذلك لورجعه صريحا زانه الى
وليس كذلك بل راجع الى الحاصل في العقل المتعقل من قوله وما يتعقله الواضع
فان الواضع انما تصور الاشياء وبعان ودفع بآثار تلك الوقوع والحاجي
الغاطية ان تلك الاشياء تكون لها حقيقة وما هيأت في نفس الامر وقد
لا يكون تعريف الماهية الحقيقية لاسم من حيث ان ماهية حقيقة
اي مع العلم بها ولا حقيقة تعريف حقيق لاسم انما افاد تصور الماهية
في الذهن بالذات ثبات كل واحد انما افاد تصديدها منه بغيره وليس سيما
ان افاد تصور صريحا في المعارضات الحقة (والركبة من) ومن الذات وهو
معلوم الاسم فما الذي يتعقله الواضع فوضع الاسم بآثاره سواء كانا معا
عليه ماهية حقيقية في نفس الامر وان لم يلاحظ ولم يحد ولا تعريف
اسمي بعيد نشيخ ما وضع الاسم بآثاره اما لفظ اسمر كقولنا الخضف اسد
اول لفظ يشتمل على تفصيل ما والعلية الاسم اجمالا كتعريف الاصل والخصي
والنوع وكذا ذلك فظهر ان التعريف الاسمي لا يكون تعريفا للماهية
الحقيقية لاسم من حيث هو سواء لم يكن تعريف الماهية صلا لاسمي
ان اللفظ لا يبي معنى وضعه وان كان تعريف الماهية الاعتبارية او الحقيقية
كن لا من حيث هو في نفسه بل يعلم بحد حقيق بعد والاسم بهذا المعنى تعالى له
اللفظ ايضا على ما قاله الشارع في حواشي شرح المختصر الحد اللفظ عند
المحققين هو ان تصديدها ان ما يتعقله الواضع فوضع الاسم بآثاره سواء كان
لفظ مترادفا او بالوزن او بالذات حتى ان ما يقال في اول الحقيقة
ان الثالث شكل محيط به بله اطلاق تعريف اسمي في بعد ما بين وجوده بصير
هو احسن جدا حقيقيا الى ادنى الجارية فيها فكلية النقل من يكون كلامه
حجة على مثل الشارع والميم وسائر المحققين فاضل كثير من الحقائق
منها ما قيل ان التعريف الحقيقي اما ثانيا بل للاسم في ذكره الم وما يقال
للتعقل وهو الذي افاد الماهية الحقيقة الحاصلة سواء كانت موجودة
في الخارج او لا واخمين هذا المعنى بيقا ولا لاسمي وحيد لا يجمع

الشارح

الشارح التعريف اللفظي كتعريف الخضف بالاسد من قبل الاسمي لان الاسمي
الذي هو ثانيا بل الحقيقي ما افاد تعريف الماهية الاعتبارية واللفظي ما ليس
كذلك لان ماهية الاسد ليست اعتبارية وانما الاسمي المعنى الثاني هو الذي
انما تعريف الماهية الحاصلة واللفظي ليس كذلك لان الاسد لا يحدد تصور
ماهية الجسم الخضف لان معلوم قبله بل افاد ان لفظ الخضف موضع له
قال فان قلت طارعا بآثاره الخ حسا السؤال قوله وتعريف الموجودات
قد يكون اسما وقد يكون حقيقة وتحرر ان مقتضى ما ذكر ان يكون تعريف
الماهيات الحقيقية تاريخ حقيقيا واخرى اسما والموجودات طارعا بآثاره الخ
ان حقيقة البتة حيث قال التعريف اما حقيقيا كتعريف الماهيات الحقيقية
واما اسمي كتعريف الماهية الاعتبارية فان تعريف الماهيات الاعتبارية لا يكون
الاسمي لآثاره وفرضه المقابلة تقتضي ان لا يكون تعريف الماهيات الحقيقية
الا حقيقيا وتعد الجواب ان التعريف طارعا بآثاره جاز ولا يرد عليه فانه
اذا اعتبر في الحقيقة وقبل الميراد كتعريف الماهيات الحقيقية من حيث ان
ماهيات حقيقية تستقيم الكلام ونحو الميراد كلفظ لا يكون في طارعا بآثاره الخ
للمقام بل الحقيقي ما افاد الشارع الخ كقولنا الاسد يد عليه **قال** وشروط الاسمي
التعريف في العلم ان الميراد باسما طارعا حقيق مساواة الحد في الوجود على ما هو
الشرطي التعريفات مطلقا عند المتأخرين وفي التعريفات التامة عند المتقدمين
فان لتمامها اما بآثار الحد في الميرود او بخصته منه فاذا عدم الاول فحصل
الاطراد اذا عدم الثاني فحصل الانكاس ولما كان استقاما وانه في صور
عمومه اظهر جعله صدق الميرود على كل ما صدق عليه الحديث لا وجه
الحد في الميرود في صور الاطراد اقدم ما في الاعتبار وجعل امره
الحد على كل ما صدق عليه الميرود حيث لا وجه الميرود في صور
من الصور انكاسا موحدا في الاعتبار **فقد** هو في الاطراد بغير الحد ما
اشارة الى ان الاطراد ليس عين المنع بل مستلزم له وكذا الانكاس ليس عين
الجمع بل مستلزم له ايضا **فما** **قال** واما العكس الخ اعترض عليه
بانه على في الاصطلاح ايضا لان عكس مستلزم للكلية الاول نظر الى خصوصي
ما ذكرنا لان المسئلة الموجبة الكلية اذا كان تابين مساويا لمقدم انكاس
كلية وانما لم يعتبرها المنطقون لعدم التفاضل الى المادة ومنه **فقد**
لان مساواة الميرود الثاني لمعلم انما تثبت اذا اشت مساواة الميرود الميرود
انما تثبت به ذات الاطراد والانكاس فاعتبار المساواة في بيان معنى
الانكاس جزم بوجود الشيء قبل وجوده **قال** والحاصل واحد في بيان

ما يقع

تعريف
الماهيات
الاعتبارية
لا يكون الاسمي

الاصطلاح
عند الشارع

المحققين المذكورين للعكس وسأله واحد وهو كون الحدجا معا لأفراد المحرود
 وإن كان بين نفسي فرق يثنى عليه أن يلزم لكل منهما كون الحدجا معا
 لا يحد الحدجا معا لأنه لا يحد ولا يحد ولا يحد وأما الثاني ولأنه عكس نفس للأول
 فستلا زمان لأنه إذا صدق كلا الشئين الحدجا نفس المحرود بصدق كما وجد
 المحرود وجد الحد ولا لا شئ الحد عن بعض أفراد المحرود فيكون ذلك البعض
 الشئ من الحد وصدق عليه المحرود وهو صنف لصدق قولنا كلا الشئين
 الحدجا نفس المحرود فكل إن هذه العبارة لا تنافي على أن الجمعين العكس كاسم
 حتى خالف ما قدمنا سبق أن العكس مستلزم للجمع لا عكسه ثم إن كلام
 الشارح لا ينافي أن قولنا كلا الشئين الحدجا نفس المحرود لا ينافي الجمع ما جرد
 الدلالات الثلاث حتى يرد عليه الاعتراض بأن التوحيش لا يحد ويكون قوله
 فالجاء في الشارة إلى وقوعه فإن **قال** قد يتصور أن الجمع لازم له ولأن
 المزمع مطلقا لا يقتضي اللزوم بالمعنى الآخر كما هو المحقق في الاستدلال
 لجواز كون غير بين أو بينا بالمعنى الآخر **قال** لأنه شئان أن لفظ الأصل
 قبل هذا التعريف لفظي وقد تفرقه اسما وقد عرفت جوابه فيما سبق
قال وهذا لا يحد له الخ **قال** فأي بطل قوله ولا شك أن تعريف الأصل
 تعريف اسمي شات وجوبه لا يحد فيه وإن سار فيه إن هذا التعريف إذا
 كان اسميا وقد عرفت أنه شرط لكلا التعريفين الطرد والعكس يكون الاطلاق
 لا ما فيه والحال أنه غير يطرده وفيه **الحق** لأن يحصل كلام الشارح أن الا
 لاسطر الكلا التعريفين كان يعني أحدهما لسان اشتراط الأطلاق لفظا
 إن تعالما اشتراطا تعريف الذي ذكر في المحصول لا يطرده فلا يقع هذا الكلام
 وفي قوله ولا شك الخ متفرع على قوله التعريف اما حقيقة واسم
 وبطله فالتعريف الذي ذكر في المحصول متفرع على بيان معنى الأطلاق
 يعني إذا كان الطرد ما ذكر فالتعريف المذكور ليس بظرد ولا يحد على
 من له أدنى مرتبة فيما سألنا التركيب أن هذا التوجيه يقتضي التعريف في
 الكلام وإن الثاني قوله فالتعريف الذي ذكر في المحصول على صفة **قال** وفيها
 بحث من وجه الخ **الجواب** عن الأول أن المعنى هنا مختص على الأطلاق وهو
 من شرط المساواة حيث قال في شرح الأشارة إلى اللزوم المعنى ليس لا يمكن أن
 يكون أي من الشئ ولا يحد لا يحد أن يكون مساويا لغيره من الشئ في التعريف
 لا غير لا يحد مع الاعتراض عن وجه **قال** الشارح فأن تسمية المقصود
 الخ فكل ما يحد به يحد به كس اللغة **قال** ولكن وكأنه لا ينظر في المعنى
 وما قيل عليه إن ما ذكر في كس اللغة إنما هو تعريف اللفظ لا الاسم كما لا يحد

لا يحد
 أن يكون
 من شرط
 المساواة
 حيث قال
 في شرح
 الأشارة
 إلى اللزوم
 المعنى ليس
 لا يمكن أن
 يكون أي من
 الشئ ولا يحد
 لا يحد أن يكون
 مساويا لغيره
 من الشئ في
 التعريف
 لا غير لا يحد
 مع الاعتراض
 عن وجه
 قال الشارح
 فأن تسمية
 المقصود

عرفت

جوابه وعن الثاني أن يحصل كلام المراد منع اطلاق لفظ الأصل على
 الشارح واستعماله فيه وإنما يصح الجواب عنه إذا ثبت اطلاق ومع الاستدلال
 بالنقل عن بعضه ولا يحد به منع عدم صدق الأصل على الفا عا والأ
 بما ذكره وعن الثالث أن كلامه في ذلك الباب لا يدل على أن كل حد في المسمى
 أصل حتى يطرده تعريفه بالاحتياج إليه وإنما يدل على أنه إذا وقع الاشتباه بين
 الأصل الذي هو الحقيقة والفرع الذي هو الجاهل وقصد التمييز بينهما فبشر
 الأصل بالاحتياج إليه والفرع بالاحتياج تعريفه بينهما فبشر خصوصه المقام ولا
 يلزم منه العقل بغيره تعريفه به مطلقا لأنه لا يحد له إذا عرفت شئ الخار
 على اطلاق اسم الملزوم على اللازم والملزوم أصل واللازم فرع فإذا
 كانت الأصلية والفرعية من الطرفين تجري الحاشية الطرفين كالحقة مع
 المعلول الذي هو علة غاية لها وبالحاشية الكافان الحاشية الكلا **والقول**
 محتاج إلى الخ **والجواب** أنه أصل بالنسبة إلى الحال الاحتياج إلى الحال **والقول**
 الشارح أن قد عرفت أن ما سبق ليس بتعريف للاشتغال العقلي بل بيان أنه المراد
 بالاشتغال العقلي هنا كقوله الحكم على دليقة وقد تم من أن مطلقه يرتب العقل
 أحدهما العقل وهو صادق على الاشتغال العقلي لا هو المذكور **قال** لا يحد
 أنه إذا اطلاق الكلام المعبر به فبشر لا يحد بصدق هذا السمو أو ثابت خير بانه إن
 أراد أنه تعريف بالمثال فقد عرفت ضعفه وإن أراد ما ذكرناه فبشر فافرح
 عن إفادته **قال** صرح بتعريف أحدهما **الجواب** لعل وجه عدم تصحيحه به عليه
 الأدب لا يحد بصدق عن الأسماء الأعظم **قال** يجوز أن يريد بالنعس الخ فبشر
 إليه ما سألنا لها وما عليه عبارة عن أحكامها عما قال المراد من معرفتها معرفة
 أحكامها عما سألنا لها والوجوب والخروج وكانه قال يجوز أن يريد بالنعس العهد
 المذكور من الروح والبدن لا لا كذا الأحكام الواردة بقوله ما لها وما عليها متعلقة
 بأعمال البدن فإن **قال** فالدليل لا يطابق الدعوى لأن العهد المذكور في الدعوى
 مركبة من البدن والروح والمذكورة الدليل هو البدن فقط **قال** يحمل البدن لكل
 الأارواح وعدم التعرض له لغاية الموضوع **قال** وإن يريد بالنعس الإنسانية
 يعني بآثار الروح الخ في الحال فإن البدن كما ما أريد الجمهور من أصل السمة فلا وجه لما
 قيل أن الوجه الأول يقتضي أن أصل السمة لا يحد بالنعس الناطقة فبشر
 إنما ينفون النفس المجردة ولا يحد من عبارة الشارح **الجواب** والفتا لا يحد
 الخ **قال** فبشر بطل عليه ما قاله الرابع أنه لا يحد من الحقيقة اسم لا يحصل من غير
 بعد ذكره المجردة والاستدلال بالأثر والافتقار في صفات الجاهل تعالى إن عارقه
 فبشر ولو لم يكن الزمان اللغة فبشر لكن تعلقا بينا بين جهاها عين الخ

أنه

لا يحد
 أن يكون
 من شرط
 المساواة
 حيث قال
 في شرح
 الأشارة
 إلى اللزوم
 المعنى ليس
 لا يمكن أن
 يكون أي من
 الشئ ولا يحد
 لا يحد أن يكون
 مساويا لغيره
 من الشئ في
 التعريف
 لا غير لا يحد
 مع الاعتراض
 عن وجه
 قال الشارح
 فأن تسمية
 المقصود

Copy Right Universal

وما علمه على ما استخرج في جميع احكامها ادليل واحد شاهد على
 التمسك لا يحتاج معرفته بل لا بد من دليل وقوة استنباط وان كانت خبر ما استخرج
 هذا الخلق لهذا التمسك الظاهر اشعار بغيره ان الغفلة من العلوم الدينية
 تنقص ما لها وما عليها بالآخر وعي على ما ذكره الشارح مستلها لهذا الكلام
 قوله ولا اصطلاح غفلت على الادلة **قال** وقيد ما بالآخر وعي اختيارا
 عما يقع به **قال** اقول الظاهر ان احترازه عن الظاهر ايضا اذا لم يخرج له سواء **قال**
 فذكر على هذا التمسك قول الذي ذكره على تعدد كون الامم للاشباع وعلى التمسك
 بكونها معان لما لها وما عليها **الاول** ان يراد بالتمتع الثواب وبالضرر العقاب
 والثاني ان يراد بالتمتع علم العقاب والضرر العقاب **المالك** ان يراد
 بالتمتع الثواب وبالضرر عقابه **قوله** ثم ذكر حجة اخرى على معنى قوله
 ما لها وما عليها بلا ملاحظة كون الامم للاشباع وعلى التمسك **الاول** ان
 يراد بما لها وما عليها ما هو لها وما يجب عليها بناء على استعمال الامم صلة للمكان
 لا لشيء ان فعل كذا واستعمال على صلة للموجوب وهو ظاهر **الثاني** ان يراد
 به ما هو لها وتجرم عليها بناء على استعمال على صلة للموجبة ايضا فصار
 المختلصة خمسة من هذه اشكال جمع اسم ما ياتي به المكلف منه من الثاني
 والثالث والخامس واسان لا شك في كل واحد **الاول** والواحد واعلم ان ظاهر
 عبارة التوجيه ههنا لا يخلو عن تحسيف اذا لا يربط بين الشرط الذي
 هو قوله فان اريد به الجزاء الذي هو قوله فاعلم ان ما ياتي به المكلف يمكن
 ان يدعى بان الجزاء الذي فعل الواجب والارشاد منه وبين الشرط
 وقوله فاعلم حجة معتد بها بالغا واعلم فعل المراد **قوله** معق ان فاعلم
 يستحق تحذيرا فحدث العقوبة بالنار **قوله** فان مثل المكروه في العاقل
 فوق الكبير ومركبه ليس محرما من الشفاعة وان مات قبل التوبة عند
 اهل السنة وقد قال عليه الصلاة والسلام شفا عني لاهل الكبار من امتي
 فكيف يصح ترتيب استحقاق حرمان الشفاعة على فعله **قوله** الشفاعة
 لا يلزم ان تكون للمحك من النار بل قد تكون لرفع الدرجة كما ذكره في الجواب
 وكوسل في المرداد **قوله** حرمان حرمان موقت لا موقداً في شفاة الشفاعة لمركبه
 الشفاعة لمن لم يتركه ولو شفاة استحقاق حرمان الشفاعة لا ياتي في وقوعها
 لا لا ياتي في استحقاق العقاب **قوله** المرداد الواجب **قوله** يريد
 تحقيق مراد المم ليلاد عليه ان الغفلة والسنه وانفصل طارئة عن الاستمرار
 السنه وقد وجب ذكرها والامم المكروه في الجاهل والارواح وقد افرد بالمراد
 ان المراد بالواجب المعنى الاعم الشامل للواجب المشهور وهو ما ثبت بدليله

شبهة

شبهة والغرض وهو ما ثبت بدليل قطعي فان استحال له هذا المعنى شاع
 عندهم بتمسك به سمع كنه الغفلة خلاف الاطلاق لفظ الجاهل على المكروهين بما
 يقع نأيه وان جاز كان الوجه الحاسي كنه ليس بشاع ولهذا افرد
 المم بالمراد والمراد بالمراد ما يبيد السنه والغفل ولهذا ذكره **قال**
 والمراد بما ياتي به المكلف **الاول** اعلم ان كثيرا من المصنفين حصل به
 للفا على معنى ثابت قائم به اذا قام بمحصل له همة هو القيام او تركه لمحصل له
 حالة فهو الحركة وكل من لفظ الفعل وصفه المصدر فيطلق على معنى يقع
 المتعلق ذلك الاسم وهو المعنى المصدر في وتسمى تاشا لا يقع الفاعل والفعول
 في ذات القيام والقاعد وكذا في الحركة في ذات الحدث فانه محرك لا لا يقع
 الحركة في جسم آخر حتى يكون خزانة وقد يطلق على الوصف الحاصل للفعل على
 بذلك الاتباع وهو المعنى الحاصل من المصدر وتكون وصفا كالقيام او كغيره
 كالحركة وذكر كالحالة التي تكون للحركة مادام متوسطا بين المبدأ والمنتهى
 والاول حقيقة معنى المصدر وهو الحرك من معنوه الفعل وهو ان اعتباري
 لا وجود له في الخارج لما ثبت في صاحب الحسن والعجز **قوله** والاول
 المذكورة **الاول** هذا ايضا تحقيق لمراد المم ليلاد عليه ان الواجب
 والحركة من صفات الافعال وان كان معنى غير الفعل ليقين الافعال
 فلا يوصف بالوجوب والحركة وجوه وتعدى انما السبل ان المشهور ذلك كنه
 قد يطلق عليه عدم الفعالية فاعلم عليه فيقال عدم ما يقع الصلاة حرام
 وعدم ما يقع الزنا واجب وقد غفل عن كون الاطلاق معنى الجمل قال وقوله
 الا ان قد تطلق على عدم الفعل بناء على انكار واحد من الواجب والحرام لا
 يطلق على عدم الفعل بل يقع صفة له **قوله** ان معنى الواجب الذي هو
 به غير الفعل ما يستحق المنصف بمقابلته العقوبة بالنار ومعنى الحرام
 الذي يوصف به عدم الفعل ما يستحق المنصف به العقوبة بالنار ولما استحقاق
 الثواب فانه هو بفعل الواجب حتى ان ترك الحرام من حيث انه عدم الفعل
 لا يترتب عليه استحقاق الثواب وانما يترتب عليه من حيث انه لم
 التمسك عنه عند حصوله **الاسباب** **قال** وحلان النفس اليها سائق فان
 قلت انه حجة **الاول** يعني ان تزيل الانتقام بقدر الاذعان بما ساق
 وهذا من الاقتصار ههنا على السنه بان يراد بالواجب اعم من العباد والترك
 وتركه المندوب والمباح والحرام وغيرها فيدخل فيها الواجب ترك الحرام وترك
 المكروه كراهة غير مكنونة الواجب سلمه وفي المندوب ترك المندوب كراهة
 التزوي فيكون المندوب اشياء مباحة وتركه فيكون اشياء ايضا وفي الحرام

بيان المصدر
 والحاصل
 بالمصدر

بيان اول
 الوجوب
 على عدم
 الفعل
 الجمل
 بذلك

ذكر الواجب فيكون اشياء ايضا وفي المكون كراهية التمتع بترك المنذور
 فيكون ايضا اشياء فيكون المجموع مع المكون كراهية التمتع بترك المنذور
 وتسمى الجواب ان لو لم يتم بل انفسه على الستة واريد ان يدرج الواجب
 فيها شانه عليه لم يقع ان يقال الواجب يدخل فيها شانه عليه على الاطلاق
 اذ في الواجب ما لا يشانه عليه وهو عدم فعل الحرام كما سياتي من هذا
 ان يكون لكل احد من كل خلقه شعوبات كمنع نفسه كالحرام لا يصدر عن
 محزون فقال فعل الواجب يدخل فيها شانه عليه قال الم فلا يدخل فيحصل
 المذكور ليس في الكلام والحاصل المأخر **قال** الا ان فيه ما حجت اقول
قال ان ارد بالما حجت الاعتراضات التي هي على المق فلس كذلك وان
 الاعتراضات لم يرد الم فلا فرق بينه وبين ما سبق من الاعتراضات
 خصوصا بالما حجت فليس ما سبق كان يبا نا لعرض المصنف
 وما ذكره من دفع الاعتراضات التي اوردت على النص
 في نفس كذا جواب عن قوله وفي التتميل **قال** الثاني ان
 هذا دفع لما قيل ان استعمال الجواز في الوجه الرابع
 في مقابلة الوجوب وفي الخامس في مقابلة الحرمة فان اراد به معنى الاكراه
 الخاص لم يستعمل استعماله في الخامس لانه متنافي للواجب وهو ليس
 في الخامس وان كان اراد به معنى الاكراه العام لم يستعمل استعماله في
 الوجه الرابع مقابل للواجب لانه شامل له ايضا وتسمى الدعوى ان المراد به
 في الرابع معنى الاكراه الخاص وفي الخامس معنى الاكراه العام ووجه
 التخصيص ان الجواز لما كان بمعنى الاذن الشئى يتناول الوجوب دون الحرمة
 فاذا استعمل في مقابلة الوجوب وجب عمله على الاكراه الخاص دون العام
 والايضا ان يطلق العام على الحرام واذا استعمل في مقابلة الحرمة وجب
 عمله على الاكراه الخاص لان غايته ما لا يرد من ذلك ان يطلق العام على الواجب
 ولا ينافيه لشموع استعماله منه فيشهد به الشيخ **قال** الثالث
 يحرم عليه اقول هذا جواب عما يقال ان قوله في الوجه الثاني فيقول
 جميع الاقسام فاصلا لان المكون كراهية التمتع خارج عن الاقسام لانه ليس
 بخيار وهو ظاهر ولا حرام لانه قسمه وتسمى الجواب انه داخل في الحرام
 لانه المراد من المنع عن الفعل بحيث يكون فاعله مستحقا للعقاب بالانذار
 سواء كان بولي قطعي او ظني فيكون من قبيل اطلاق الخاص واردة العام
 لكن التدرية حقيقه لا لا حتى **قال** الواجب ان ليس المراد الخ اقول لما
 استعمل المصنف من الحرفة وفيها كونهما عن دليل فيرد عليه اشكالان

الاول

الاول ان المراد معرفة ما لها وما عليها اما تصورها او التصديق
 بشئها واما ما كان فلا يصح تعريف المعنى لها لانه ليس عبارة عن تصور
 الصلوة وكذا ولا عن التصديق بشئها وهو ظاهر **قال** فان المراد
 اذا قيدت بكونها على دليل جزئية الوجوديات فلا يصح قوله ويزداد علما
 فخرج الوجوديات فاجاب **قال** الشارح عن الاول بان المصنف منع بل
 المراد التصديق بالحكمة من الوجوب والحق كالصدق بان الايمان واحد
 وجوده في الاعتقادات والتصديق بان خلقه لا ينفك بالحق والافعال
 الحسنة وتزكيتها عن الذنابل والافعال اللبيمة واجبة وجودها في الوجود
 والتصديق بان الصلوة والصوم واجبات والبيع والنكاح وجبات وكذا
 ذلك في العلويات والمصنف اشار باعتبار الحكم حيث قال كوجوب
 الايمان ولم يذكر الحكم في الوجوديات والعلويات اكتفاء بذكرها في تصور
 للصلوة والصوم والبيع والنكاح ما هو من الافعال الشرعية وان كانت
 مذكورة في الفقه ومستفادة من كتبها فليس على سبيل المبدئية
 فان تصور الموضوع من المبادي التصورية وعقده **قال** الثاني قد
 عرفت ان المراد ما لها وما عليها في الوجوديات احكامها من الوجوب وكذا
 ولا شك انما يترك بالدليل والما حجت بالوجوديات انما هو انفسها كما في العلويات
 فان احكامها تعرف بالوتيل ووجودها بالحق **قال** لا حتى ان اعترا
 الخ اقول يريد بالاعتراض قول المصنف في ما قال لم يعلم انه لا يرد الاكراه
 الكفاية اعتراضي لم ينفذ عنه النص كما لا يخفى على ذي بصيرة نظر الى
 عبارة النص وان خفي على ما قال المذكور في ليس باعتراض بل تعقيب
 للمعنى المراد بالسبب والتشريع **قال** ولو سلم انه اعتراض فما وقع
 في محرم الجواب يكون جوابا عنه من غير فرق وهذا ايضا على وجه
 لانه ان اراد بالجواب جواب النص فقد عرفت انه لم يجب عنه وان اراد
 به جوابه اشار به فلا وجه له اهلا لان الشارح لم يدع ههنا اشفا
 الجواب عنه في نفس الامر حتى يرد عليه ان الجواب الذي ذكره جواب
 ههنا بل حاصل ما فسده ان الاعتراض الذي ذكرته على ذلك التعريف
 وارد على هذا ايضا فوجه عدم ذكره ههنا **قال** مع ان اطلاق اللفظ المختل
 لها في الخ اقول لانه التعريف التعريف اذ في المعرفة المعنى واللفظ
 اذا اختل بها في تعدد بلا تعيين المراد لم يحصل ذلك لان اللفظ يكون
 مشتملا على كل واحد من المعاني اذ لا يعمد له كما سياتي ان شاء
 الله تعالى ولا الغرض المشتمل بينه والايكون مشتملا معنويا او في حكمه

منه

يات

واحد بعينه اذ العوض اشفا الغرضية المجتعة ومن الذبوف ما قيل ان
هذا الاعتراض منقطع لان عدم الاستسكان حيث يطلق لفظ محتمل لحيات
ويطلق بزيادة واحد منها بعينه بلافتة بعينه اما اذا اطلق واريد
به معنى واحد حاصل في من كل واحد من تلك الخلفات فهو ممكن
لا قدح فيه وحده ما نحن بصدده من هذا الغيبيل فان المراد بالها وما
عليها ما يعرفه الاقسام الانسانية من العوارض الشاملة المتاحة
في من كل واحد من الخلفات الثلاث بالها وما عليها ومن ما عدا الاول
والرابع من الخلفات الخمسة فانظر يا محاضر الاحبار واعتبروا الاول
الانصار **قال** ويشتم اعتقادية اقول **قال** فان قيل لفظ هذا محتمل ان
يكون كونه الاجماع محتملا لاسئلة الكلام لا الاصول وقد ذكر في الثاني
كما يأتي في موضعهم ان شاء الله تعالى قلت انما ذكرته على سبيل المبدئية
وتتم الصنعة بما ليس من الاركان المسائل وسياتي في اواخر هذه
المقطع زيادة جميع هذا الكلام ان شاء الله تعالى **قال** وليس
بمراد هذا **القول** اراده هذا المحقق مع وضوح ضادها كما افاده
السارح قد جاوزها بل اختارها الفاضل رحمه الله في حواشي على
شرح القصد للبطريرك **قال** والحققون على ان الثاني **القول**
يعني ان الحكم اذا حمل على المعنى الاصطلاحي ينهم منه الشرعية والجلية
فلنذكر انكارا ما انما هو الاول فلان الشرع ما ورد به خطاب
التشريع واما الثاني فلان النصارى بافعال المكلفين بالاعتقاد او
التجديد يعني العلية والتم لما جرت اجتهاد الى التفسير في دفع النكار
محتمل للشرعية على المعنى الاخص وهو ما توقفنا على خطابه السارح
والعلية على الاخص ايضا وهو امر ان الاول ما يتعلق بكيفية
العمل وهو اخص ما فهم من الاحكام لشمول النظر ايضا والثاني
ما يتعلق بالحوارج وهو ايضا اخص منه لشموله بخل القلب ايضا ووجه
كون الاول تحسفا ان التعريف للشافعية وهم لا يفرقون بين ما ورد
به خطاب السارح وبين ما لا يدرك لولا خطابه السارح كما نحن في موضع
وجه كون الثاني تحسفا اما بالنظر الى الاول فلانه من على كون
الحكم المصطلح شاملا للنظر وليس كذلك كما سيأتي ان مثل كون الاجماع
محتملا عند حمل في الحكم المصطلح وجه نفيد الاقتصار والتجديد واما
بالنظر الى الثاني فلان انكار باقي ح لان مثل وجوب الامانة خارج
بقيد الشرعية على ما سيأتي عن قريبه ومثل كون الاجماع محتملا غير داخل

شركه

المعريف

في

في الحكم المصطلح لما عرفت الان ومنها كلام سيأتي في موضعه ان شاء الله تعالى
قال كذا يدرك المتعدد ظاهرة **القول** **قال** هذا الاعتراض عن ترك المعنى
العرضي لظهوره المتعدد على هذا التقدير والاستشغال لا اعلم ان يقدر به
الاخر **قال** فذهب الى ان المراد بالامانة **القول** فان قيل **قال** بل يذهب المعنى
الى ذلك بل الى ان المراد به الخطاب بما يتوقف على الشرع ومنه فرق كبير
قلت ما ذكره السارح هو معنى الشرعي فقط وما ذكره المع هو خطاب بما يتوقف
الحكم الشرعي ولهذا **قال** السارح بعينه والامانة من ما هو خطاب بما يتوقف
الى فان قيل **قال** كان حق العارضة ان يتناول الخطاب الموقوف على الشرع
او غير الموقوف عليه قلت **قال** قول السارح في سياقه وانما قال الخطاب
كما يتوقف الى اعتباره وان كان فيه كلام ما استجبه هناك ان شاء الله
تعالى **قال** ولا يدرك لولا الى **القول** **قال** الفاضل عطف تضمنه لما قبله
وليس يستقيم لظهوره على الحكم المتقدم دون ما قبله اللهم الا ان يرد
بالشرع خطاب السارح وما يتوقف ما يتوقف ادراكه الى انما هو خطاب
في قوله ولا يدرك والمراد به وبالمذكور حكم فعل المكلف كما سيأتي في موضع
في مقامه ان شاء الله تعالى في لا يبيح اشكال **قال** لان ثبوت الشرع
موقوف الى امور **القول** يعني ان ثبوت عند المكلف وتوقفه يتوقف
على ما ذكره اما **القول** **الامانة** بوجوب الماري فلان المكلف ما يعرف
وجوده تعالى كيف ثبت عند الوضع الالهي او خطابه تعالى وذلك
ظاهرا واما على الثاني فلان النبوة عند موقوفه على دلالة المحقق
التي يظهرها لاسيما يد النبي على وفي دعواه نبوة لغيره صدق المستمع
للشرع وذلك موقوف على علمه وقدرته وارادته وكلامه واما
ان هذا امور اخرى عندها الموقر ما يتوقف علم الشرع به حدود
العالم فان معرفته الله تعالى موقوفه موقوف على التصديق بنبوته
عندنا سواء كان نفس المحقق او غيره او غيره كما نقرر في موضعهم
ومنه استماع تأويله عند النبوة انما يقاى فان دلالة الحق على صدق
مدعي الرسالة يتوقف عليه لسعور المعارضة ومنه انما ان
جميع الامور المحلولة لله تعالى ليكون مقدرنا من فان الامانة المذكورة
موقوف على هذا الاشياء والسارح اقتصر على الاصول المهمة
لاستنباطها **القول** **قال** وانما قال الخطاب بما يتوقف الى **القول** في
الحق لان عدم الحكم انما ياتي بتوقفه نفسه على الشرع بمعنى الشرع بعينه
ولان ما يتوقف ادراكه على الشرع يعني خطاب الفاضل كالقوله والامانة

Copyrighted material

في حان توصيف الخطاب بالموقوف على الشرع معني بالادرر كولا
خطابه الشائع قلنا **قال** ولما لان مع توقف الشرع على القول
لما اعني المعان وجوب الايمان وجوب تصديق النبي عليه الصلاة والسلام
لا توقف على الشرع واستند عليه بقوله لتوقف الشرع عليه صرح الشارح
اولا بفتح الدليل بقوله ولما لان معني الخ وانما بنا الى ابطال المدعى بقوله
ولما لان لتوقف وجوب الايمان واحاط **عنه** بعض بان الله تعالى لما
بعث النبي الى الناس كافة تنكح ليصالحهم في الاحاجل والاحل يتلخج احكامه
التي قام على النبي عليه السلام بالتبليغ بخلق احكامها اعتقادات ومنها
عليها جميع هذه الاحكام التي قام النبي عليه الصلاة والسلام بتبليغها
المسماة شرعا من المحذورات كالصحة وغيره استبطا احكاما عليا ومنها
الاحكام التي هي المسائل الفقهية والعلية التي هي المجموع في الكتب لهذه الاحكام
من تنوع الاحكام الى شرعية تتوقف على الشرع وغير شرعية **وهي** متوقف
توقف الشرع عليه فان الاعتقادات من الاحكام التي هي
جلية وجوب الايمان وجوب التصديق بنوع محمد عليه الصلاة والسلام
توقف على الشرع كذا في خاتمة وساقا بالوجود والشرف على سائر الاحكام
والمجموع الموقوف من الاحكام التبليجية العلية والمستقلة تتوقف على الشرع
لتوقفه على التبليجية العلية المتوقفة على الاعتقادية كذا في توقف المجموع
الموقوف على التبليجية الاعتقادية والعلية التي هي مجموعها الشرع وهو
ان ثبت احدا او لا فلا بد من تنقيح ما ذكره ان يكون المسائل الكلية باجماع
عليه الشرع فلا بد من تنقيح ما ذكره احاطا جديدا ليس له اصل احل
فانه استغنى ما ورد الاستعمال شهد بانه يستعمل في تعاريفه ليس ما ذكر
واحد من الشرع وخطابه والدين والمشرع مطلقا سواء كان غير حاكم
كالاسات والعلل والشروط او حاكما تبليجيا كان او اخر قد بان قول المذكر
في الكشف وعن **احسان** باننا فلا بد من تنقيح ما ذكره ان يكون الكلية فانه باجماع
توقف على الشرع وتنص صرح المحقق بان ما توقف عليه الشرع انما هو
الاحكام السجدة السابقة لا غير واحاطا بالثلاثة فيتنوع توقف الشرع
على الاحكام العلية التبليجية ضرورة توقف الظاهر على الجز وفساده
خا **وهو واجب** عنه ايضا بعض الافاضل بان الخطاب بالاعتقادات
انما هو وجوب الايمان وجوب التصديق بالنبي وما لا يتوقف هو نفس
الايمان والتصديق وما لا يتوقفان على الشرع الموقوف عليه لا على وجوب

يعني

يعني ان الدور على ما قرر المم وارد لا بد من ثبوت لا بد من الشارح
اعتبر امران ايداعا ليعلم في التما في دفعه اليه وذلك ان لا يتوقف على الشرع
كوجوب الايمان على بقوله المصنف هو نفس الايمان بالله تعالى وتصديق النبي
عليه الصلاة والسلام حيث قال اي خطاب الله لا يتوقف على الشرع
كوجوب الايمان الخ فان وجوب الايمان في الخطاب لله تعالى وبني الايمان
ما لا يتوقف على الشرع ولا شك ان ثبوت الشرع عند المكلف متوقف
على الايمان والتصديق فلم يتوقف على ثبوته لزم الدور والشارح جعل
قول المم كوجوب الايمان ما لا لا يتوقف على الشرع واعتبر كانه
يقول وجوب الايمان وجوب لا يتوقف على الشرع لان الشرع متوقف
على وجوبه فلم يتوقف وجوبه على الشرع لزم الدور فاعتبر في عليه
بان الشرع متوقف على نفس الايمان والموقوف على الشرع هو ضيق
وجوب الايمان لانفسه فلا دور وتوارد المصنف ما ذكره لاحد **قال** لو كان
مراده بالاعتقادات نفس الايمان مثلا كان المراد بها توقف ثبوت التمسك
ايضا بنفي الصور والمخلوق والركوة وغيرها ولا شك ان نفس هذه الاعمال
لا تتوقف على الشرع بل احكامها لا تتوقف **تلك** الافعال والاعمال
مما هو من الافعال الشرعية لا شك في توقفه على الشرع لان المصنف حقا
واركانا وشرايط في انكروها ولا بد من تنقيح ما ذكره النبي صلى الله عليه وآله
في رد ذلك الجواب ان **قال** انما جعل عار المم على ذلك بوجه قوله
الا بمرور عليه ان الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا هو فان وجوب الايمان
ما ثبت بالخطاب بلا مرية بل وجوب الخطاب اوله على ما ثبت به وبطله فوجوب
الايمان كيف يصح باننا الاعتقاد من عليه بان الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا
هو وقوله في آخره اني على ما سبق عليه الشارح عنه حيث قال واذا كان
بحرنا الحكم الشرعي بمعنى الشرع ما ورد به خطاب الشارح لانه لا يتوقف
على الشرع ولا لان الحكم من المجرور لتساوله مثل وجوب الايمان فان
المجرور لا يتساوله حكمه اهدم توقفه على الشرع وقول **قال** في ما ذكر
الحسن والفتح ان وجوب تصديق النبي عليه الصلاة والسلام ان يتوقف على
الشرع يلزم الدور وايضا وجوب تصديق النبي عليه الصلاة والسلام
موقوف على حصة الكذب في ان ثبت شرعا يلزم الدور والخطاب على ما لا بد
منه ان ما ذكره عننا من طريق الدور هو المذكور في تلك المباحث بالانفرد
بني في نظر طلائع ما قبل تزويجا لذلك الجواب ان ما ذكره وجوب هذا الجواب
قلنا ما قلناه المم للضوابط واليه المرجع والمآب **قال** وهو غير بعيد

ولا ينافي في القول **قال** أي توقف الشرع على نفس الإيمان والتصديق
عنه فمجرد الإيمان لا يوجب الشرع وإنما المفيد لتوقفه على وجوبه واللام في
توقفه صلة لنا **قال** لا هو المذهب عندي **قال** أقول **قال** قد اذهب
اليه الأشعري هذا لا وجوب المبدأ الشرع إنما أراد به أن لا يثبت للوجوب
الآب للشرع فهو غير مستقيم لأننا نعلم قطعا أن الوجوب إنما يثبت بتعلق
الأي بالقدم بذاته قبل ذلك لا بما ذكره وإن أراد به أنه لا يعمل للوجوب إلا
بالشرع هذا لا ينافي ما استثناء من توقف الشرع على وجوب الإيمان وعن
الذين صرحوا بأننا نحن الشافعي (الاول) وتوقف الشرع على وجوب الإيمان كما سبق وأن
منهجه الشيخ **قال** الحسن أنه لا وجه على المكلف شي ما لم يبلغ اليقين على وجوب
وهذا ذكره صاحب السمع بذلك الشرع وذلك القاطع في ذلك القاطع على القاطع
الاول المتدبر والفاصل السابق المستتب حتى اعترض على الشيخ الأشعري
بما هو يثبت الحق يرى وعري بلاشعور لذميه ولا شعور على تكليفه
والحق أن من غفل عن هذا القدر فتدبره على التصديق فلا يغفر **قال**
وهذا إنما يقع على التصديق **قال** أي بكون التصديق بالعلم لا خارج
الشرعية ككون الإجماع حجة لا يصح على تقدير حمل الحكم على المصطلح في وجوب
الحكم بذلك المعنى إلا إذا كان الحكم بذلك الحكي شاملا لا ينطوي حتى يخصه
العلمية فيجوز قوله له كلام سيجي كذا يقول ولما لم يذكر **قال** إذا حمل الحكم
على تعريف الفقه على المصطلح فذكر العلمية كونه قطعا لأن مثل وجوب الإيمان
خارج بقيد الشرعية على ما ذكره ومثل كونه الإجماع حجة عند أخفاف الحكم المصطلح
لموجبه بقيد الاقتضا أو التخيير وتسمي **قال** هناك أنه من الخطاب (الوطيق)
فقد جعل في الاقتضا أن يعم والآخر الوضع **قال** والحاصل من الدليل هو العلم
بأن شي لا يثبت نفسه في كونه **قال** وهو أن الدليل قد يثبت اليقين لا العلم
حصوله به وقد يثبت اليقين اليقين وهو المراد حصول العلم به حجة كالتكاليف
الدليل على وجود الصانع فهو العلم والمراد أن العلم به منه ويطبق أن العلم
والهروري ففهم صفتين للعلم يعني أن حصوله يحتاج إلى نظر حال
والاحتياج إليهما وتبينان صفتين للعلم يعني أن حصول العلم به كونه العلم
مستحق كل من الوجهين أما الأول فظاهر ما يأتي فلان العلم لا يثبت حصوله
العلم به من غير فلو قال إذا حصل من الدليل ما يثبت العلم لا يثبت العلم
الحق أن العلم المذكور لا يثبت في المصير إلى التصديق بل يثبت في **قال** ويعني
حصول العلم **قال** هذا دفع لما يرد على قولهم وهذا القدر لا
التخليد لأن المقلد وإن كان قول الحق ذملا له لكنه ليس من الأدلة المحض

العلم لا يخرج

لا يخرج لانه علمه انما مستند الى تلك الأدلة غاية ان يكون له واسطة
ومقتضى الدفع أن المتبادر من الصانع أن يكون ابتداء حصول العلم والكتابة
منها الدليل والنظر فيه والاستدلال به وما استند إليه بواسطة أو وسيطة
لا يكون دخلا في الصانع **قال** فلا بد من قدر ناقة الاستدلال **قال** أقول
أخرج علم الرسول مطلقا بقيد الاستدلال إنما يصح على رأي من لا يرى له إلا
وما على رأي من جوزه فلا يخرج به فقط بل يصح ملاحظة عموم الأحكام فإن
اجتزاه من بعض البعض فلا يصدق على علمه العلم بجميع الأحكام من أدلتها بالاستدلال
قال والمصنف توهم أنه احتراز **قال** أقول **قال** يعني أن المراد **قال** إنما احتراز
من زيادة قيد الاستدلال **قال** أخرج علم جبريل والرسول والمصنف توهم أنه
احتراز عن علم المقلد فقط حيث أخرج العلم ولا يستدبر أدلتها ولم يذكر علم
بأنه فأن قيد الاستدلال لا يثبت لأن مقتضى ما لم يقتضها من أدلتها حتى لو لم
أن قيد الاستدلال بقيد أخرج علمه مع علم المقلد كان الأول أن يثبت التفرار
إلى الأول حيث لم يبق فابوه خاصة لكن لم يعرف به فقل ما قيل إنما يثبت
التكرار لما ثبت في التآخر في الذكر وإن كان الأول أن يثبت التكرار إلى الأول
لم يبق فابوه خاصة خلاف في الشافعي إذا فادما فادع الأولين الاحتراز عن
علم المقلد والزائد التي هي الاحتراز عن علم جبريل والتي عليها الصلاة
والسلام وظهر أن ما نسب الشافعي إلى ابن الحاجب أن قيدا لاستدلال الاحتراز
عن علم جبريل والرسول يدفع الاستدلال للزاد على ما زعم المصنف وأن ما نسب
إليه الحكم من التكرار وهم يخص قولا أيضا ما نسبنا للشافعي على أن لا يثبت
بأنه فأن ما نقله المؤلف الشافعي من أن الحاجة أن قيدا لاستدلال العلم
جبريل والرسول لا يدفع الاستدراك لما نسبنا أن قوله عن أدلتها (التفصيل)
قد فاده قوله بالاستدلال مع الزيادة فيبقى قوله من أدلتها (التفصيل)
حاليا عن الغالبية وسبق أيضا إن ما ذهب إليه المصنف من احتمال قوله
بالاستدلال على التكرار ليس بوجه كما زعم المؤلف الشافعي غاية ما في الباب أنه
ليس تكرار بمعنى حجة إذا دفع التكرار ما زاد كذا لا ينافي الاشتغال على التكرار
الذي اشتغل المصنف **قال** فإن قيل حصول العلم له **قال** فقد السوال
ليس من قبل العلم لما عرفت أنه سأل عن علمه بل هو المراد على أن الاحتراز
بأن قيدا لاستدلال الزائد قطعا لأن قد من أدلتها مشهور بالاستدلال
عرفت أن معنى حصول العلم من الدليل أنه لا يثبت العلم به إلا بالدليل فثبت العلم به
يخرج علم المقلد يخرج علمه أيضا وخاصة **قال** الحجة أن لا يثبت العلم به إلا
بأن أن يكون حصوله من غير العلم دون النظر ولو سلم أنه مشهور لما

لال

لا احتراز

شذوذا

أخرج علم
الرسول
بقيد الاستدلال

Copy

King Saudi University

سبق فذكر الاستدلال بالتصريح بما علم التماسا والرفع اليوم اول بيان وذلك
 لان قوله من اوله التصريح لا يدعي ذكر الاخراج على الخلاف كما ذكره البعض
 قبله لانه على الاستدلال اما صريحة لتأديها له وهو التماسا كما هو اصله
 فعلى الاول فقد الاستدلال بالرفع يوم ان الحاصل من الاول قد يكون بلا
 استدلال وعلى الثاني انما لا يحتمل الاطلاق في التعريفات فهو يتصرف كما
 علم التماسا ولا يدعي في صحة تحديد لنظا وان اعتبر في لاهتمام سلك
 المحرور واعتار هذا القيد فيه قوله **ومن الاخذ ان سئل** ما نقل
 كونه حاقلا ان هذا الاعتدال غير مقبول اما كونه للتصريح بما علم التماسا لانه
 كونه احد القيدين تصحوا والاخر ان بالالتزام ان كان بالنسبة الى حيثية فلا
 ظاهرا كل واحد منهما بل كل لفظ صحح بالنسبة الى محتاه وان كان بالنسبة
 الى الاختصاص من علم المقلد لدلالة كل منهما على الاختصاص المذكور وليس الا
 بالالتزام واما كونه كرفع اليوم فلان قوله عن اولها التمسك بالرفع
 خلاف الفصل لا يكون قوله الاستدلال بالرفع اليوم وان كان يوم الخطا فلا
 فائدة في ذكر المحرور الى ما قبل اليوم الناس في هذه الصور هو الاكتفاء بال
 الذي يعين فادرج مع الزيادة والخلو عن اليوم الخلاف واما لو كان لبيان فمثل
 ما ذكر في دفع اليوم من غير فرق ولا حتى على المتساوية ذكرنا من حيث
 الكلام ترسيف كل ما حكته من الحيال والاهام **قال** المذكور
 في كتابنا اشاعة الخاقول **في** الحاشية من حيثية وهو ان المقهور منها
 ان يكون هذا الاشاعة والسبق مذكورين في كتبهم وليس كذلك اذ لم يوجب
 حوزة الجارية في كتاب من كتب المشهورين فالاحتمال ان يقال ان المقهورين المذكورين
 في كتبنا اشاعة ليلام ما ذكر في الصفة لانه ذكر في بعض الخصائص
 الى وان ذهب الى انه تعريف له اي الحكم المأخوذ في تعريف الغرض بقره
 وان الشريعة قد زادت على خطاب الله كيث قال وجبه تعريف الحكم وتوقف
 الشريعة **قوله** وان كونه تعريف الحكم الشرعي انما هو رأي بعض الاشاعة
 حيث قال وبعضهم عرف الحكم الشرعي بهذا وسبق في تحقيق هذا القول
 ان شاء الله تعالى لبيان ان حاجة التماس ايضا فان تعريف الحكم الشرعي
 وترسيف وم سائر تعريف الحكم المأخوذ في تعريف الحكم المتكتم
قال فقولنا عرفنا بهذا الاشاعة الى **اقول** **بعض** من زيدوا فيه
 الاقتصار على التعريف وسلكوا انهم اعتمدوا عليه بعد المانع فزيدوا ولا شك
 ان التعريف زادوا بها من الاشاعة فقد جعلوا الاشاعة لا منهم بانه ليس
 تعريف الحكم المأخوذ في تعريف الحكم الشرعي ابتداء لانه في هذا

سبق

سبغا انما من طعمه على المص في زعمه ان كونه تعريفا للحكم الشرعي انما
 هو رأي بعض الاشاعة ولا سيما ان لا خلاف لاحد من الاشاعة عمن
 ان هذا تعريف الحكم الشرعي ومن عمن عن هذا التعريف من صحف قوله
 فقوله لانه الاختصاص على انه يكون ما علمه المص ولم يدرك مراده لو كان
 ذلك لقال وان المص لم يتخل عن بعض الاشاعة بخلافه لانه عن التعريف
 بل ذكر اسم الاشاعة سبغا به الى التعريف المتكتم عليه **قال** وهو من
 الكلام الى **اقول** **الظاهر** ان المص راى الى ما يقع به التعريف كونه
 صفة لان الكلام لا يفي لا يقع به التعريف بل هو لان يقال المراد من يقع
 بسبب او من التعريف **قال** **ومن** ذهب الى ان الكلام لا يفي في الاول
 الى **اقول** **بعض** من المص من تسمية الكلام في الاول خطأ لا يقتضيه
 الخطاب باحد هذين المعنيين وان شأبه لا يصدق على الكلام الاول
 اما عدم صدق الخطأ بالمعنى الاول عليه فلان هذا الوجه لا تصور
 منه واما عدم صدقه بالمعنى الثاني فوجه شبه اشكال لانا لا نعلم
 ان الكلام النفسي لا يقصد منه الاقسام بل لا يتعلق قصد الاقسام الا
 بالكلام النفسي والكلام العقلي انما هو وسيلة الى اقام النفس لا يقال
 يتعلق القصد بها في التقدم لاننا نقول **متعلق** القصد ليس هو
 الكلام النفسي بل الاقام وهو حادث بلا مرتبة فان لم يكن في
 الاول من هو سبغ لهما **قال** **اقصد** انما من هو سبغ لهما
 لا يقتضي حصولا للمعنى بل عند القصد بل عند الاقام بالفعل ومثل ذلك
 ما مر في الاب كتابا لبقوة الابن الصغير عند البلوغ في ذلك الكلام بقصد
 بين اقام الابن مع الابن غير متبني لغيره في ذلك الوقت **قال** **وهي**
 بخلقها لا يقال الى **اقول** **دخول** خواص النبي عليه الصلاة والسلام
 في حد كما يحتاج الى حمل الافعال على معنى الحبس فكذلك يحتاج الى حمل المكلفين
 عليه لانه راى تارة بقوله ما ليس بفعل المكلف واخرى بقوله والحق
 خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث هو فعل المكلف وكان الشاع
 انما لم يصرح به لظهوره بعد التصريح بالاول واجه افاقة العباد من
 المعنيين بموانع الجمع اذا عرف باللام قد سئل عنه معنى اجهتوا بآية
 الحبس ويصح الخلاف على الواحد فكذلك اذا اصعب الى معرفته لكونه بآية
 من ذلك لا يتقرر في موضع فانه قد يقال انما فعل الحق في شرح المختصر قوله
 لست بانفعل المكلف لان احسن ليقول ما لا يجر من كلامه كوا من النبي عليه الصلاة
 والسلام فقد تحقق من جميع ما ذكرنا الاول الى الاخر ان الحكم خطابا بالاول
قال **بعض** من المص من تسمية الكلام في الاول خطأ لا يقتضيه
 الخطاب باحد هذين المعنيين وان شأبه لا يصدق على الكلام الاول
 اما عدم صدق الخطأ بالمعنى الاول عليه فلان هذا الوجه لا تصور
 منه واما عدم صدقه بالمعنى الثاني فوجه شبه اشكال لانا لا نعلم
 ان الكلام النفسي لا يقصد منه الاقسام بل لا يتعلق قصد الاقسام الا
 بالكلام النفسي والكلام العقلي انما هو وسيلة الى اقام النفس لا يقال
 يتعلق القصد بها في التقدم لاننا نقول **متعلق** القصد ليس هو
 الكلام النفسي بل الاقام وهو حادث بلا مرتبة فان لم يكن في
 الاول من هو سبغ لهما **قال** **اقصد** انما من هو سبغ لهما
 لا يقتضي حصولا للمعنى بل عند القصد بل عند الاقام بالفعل ومثل ذلك
 ما مر في الاب كتابا لبقوة الابن الصغير عند البلوغ في ذلك الكلام بقصد
 بين اقام الابن مع الابن غير متبني لغيره في ذلك الوقت **قال** **وهي**
 بخلقها لا يقال الى **اقول** **دخول** خواص النبي عليه الصلاة والسلام
 في حد كما يحتاج الى حمل الافعال على معنى الحبس فكذلك يحتاج الى حمل المكلفين
 عليه لانه راى تارة بقوله ما ليس بفعل المكلف واخرى بقوله والحق
 خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث هو فعل المكلف وكان الشاع
 انما لم يصرح به لظهوره بعد التصريح بالاول واجه افاقة العباد من
 المعنيين بموانع الجمع اذا عرف باللام قد سئل عنه معنى اجهتوا بآية
 الحبس ويصح الخلاف على الواحد فكذلك اذا اصعب الى معرفته لكونه بآية
 من ذلك لا يتقرر في موضع فانه قد يقال انما فعل الحق في شرح المختصر قوله
 لست بانفعل المكلف لان احسن ليقول ما لا يجر من كلامه كوا من النبي عليه الصلاة
 والسلام فقد تحقق من جميع ما ذكرنا الاول الى الاخر ان الحكم خطابا بالاول

الجمع الموصوف
 او المضاف
 الى موصوفه
 يستلزم عنده
 التخصيص ويراد
 به الجنس

COPY

Saudi University

الواحد في ذاته المتصور وليس تحلقه بحسب مقلد من حسب المكلف وهذا
 ظاهر لان لو ادعى سلكه وانما حقه على من قال انه يدرك على انه ذاهب الى
 انهما خطابات متعددة تتعلق كل من يغفل من افهامه في ما يكون خلاف
 لما سبق منه من ان الخطاب هو الكلام النفس فانه صفة واحدة اذ لا ينفك
 ثباته عن ثباته في ذاته لا خطاب سواه يتعلق بشئ من الافعال فيستلحق
 بالافعال كل هو لا عن **قال** اذ هي النجدة اياها النحل المقول
 هذا التقدير لا يخلو عن الاشارة الى حلها في تلك الخطابات عند الامانة
 من الاحكام التكليفية عند وراثة المناسبة او لا تكليف في املاحي حال
 بعض الامور بل ان سلك الصفة فقال الحكم اما تكليف او غير تكليف او وضعي
 وذلك لان نسبة حكم الى التكليف لا يقتضي كونه مكلفا به بل يجوز ما عتبرت
 سلب التكليف عن كونه في فعل المكلف كما توجد به العاقبة نعم برز الامكان
 على الاستاذ ان يبين الحق حيث جعل الامانة تكليفا وانما راجعت عنها ايضا
 في موضع **قال** والحكم حادث كونه الخ يعني ان الحكم حادث لانه
 تنص بالاحصول بعد الحكم وكل ما هو مخصص بالاحصول بعد الحكم فهو
 حادث فالحكم حادث اما الصوري فلما ذكر من الوجوه واما الكبري
 فاذ لا ينفك كونه لا الاحصول بعد الحكم في علم الكلام اذ انما تقدم لا تنفك
 بالحادث فظهر ان الشارح اقام دليل الصوري مقامه وترك الكبري لا تنفك
 بغيرها في الكلام **قال** والمهم اهل في تفسير الخطاب الخ يعني ان الكلام
 من السببية والشرطية في التام من الوصفيات بالاشارة اذ فكذا ما يجب
 من الاستعداد ولا ينافي في تلازمها مع الشرطية باعتبار فاذ كان لها استعداد
 متلبا كان لللافي مقام التفسير ان يبيح بها ايضا فانه فاذ لم يبيح بها
 فيه بل اكتفى بما قال في التي من ضمن الحكمية عن العبد وكونه وقد اهل في
 التفسير ذكرها بلا حقا فظهر ما قبله وان المهم في تفسير الخطاب في الوصي
 بان هذا السبب لذلك اوسط والما بين في الحقيقة شرطية وهذه فان
 ما بينه الخامسة شرطية الطريقة فلم يعلل شيئا وثانيا انما قبل ان لم يعلل
 بل اكتفى بما سبق في المتن من ذكر اجالا بمقتضى وكونه نعم برز على الشارح
 ان يكون الشيء كذا او دليلا او علامة من الوصفيات ايضا فوجه الاقتضار
 على المانية **قال** فاجاب الاشاعرة عن الاول الخ هذا الجواب ليس كما
 ينبغي لان فيه تسليم من قبل الاشاعرة ان المراد بالحكم هنا هو الحكم المقتضى
 وهو لا يتلصق به من جهة الذي هو بيان الحكم المتعارف بين الفقهاء في المقسم ثانيا
 اي لا يقتضيه خمسة من الوجوب وغيره واخرى الى غير هذا ما صاحب

سببه الامانة
 الى التكليف
 باعتبار سلكه
 عن طريقه

راجع
 في
 كلامه

المخرج ولا بد للاصول من تصور الاحكام لينتج من اشارة وغيره بيان
 حقيقة في توجيه اعتبار الحكم الاشارة الله فلو كانت حقا بغير علم
 الخطاب بان برادته ما حوط به كان مناسبا لما سأل في ولم يرد شي ما ذكر
قال وعندنا ان في بان او هي من الخ يعني ان ذكر او في الحد انما دعي الى
 تقسيمه فاطل ليدخل حصول المقسم 2 وهو التقريف وان ادعى انه تقسيم
 الميرور في زل بعد الاشارة الى التعريف في **قال** ان ما والاشارة في بلطف
 من المظاهر الحد فهو تقسيم للميرور والاشارة تقسيم للحد اذ اقبل الحكم ما
 ترك من جوهرين او اكثر يكون تقسيم للحد ولو قيل الحكم ما ترك من
 جوهرين فاجاب عن ادعاء او حاله ايجاد ثلثه يكون تقسيم للميرور **قال**
 وانت حينئذ اجمع ان الاشاعرة في هذا المقام يثبت فرق علم ما ذكر عن
 الذين في شرح المختصر سببه في علم ليس الوصفي حكما وتسميته من سببه حكما وادعى
 عند الوصف ليدرج في الحد وتسميته من سببه حكما وادعى في حكم جعل الاقتضا
 اتم من التصريح والمهم نعمنا لم يذكر الموقفة الاولى واختار تحتها الثانية
 ورد اختيار الثانية بان الحكم الوصفي له مفهوم وهو الخطاب بان هذا السبب
 ذكره وكبح والحكم التكليفي له مفهوم اخر من الاول وهو الخطاب المتعلق
 به فقال المكلفين بالاقتضا والاختيار وانما حكمنا بما بينه من ان الاول ما
 يعم منه تعلق شئ بشئ وهو لا يترجمه والثاني ما بينهما من وجوب فعل
 وكونه وهو لا يترجم له والملازمان متساويان وقد تقرر ان متساوي الملازم
 ملازم لمتساوي الكلازيمات متساويين في العباد الصلاة لولوك التمس في قوله
 تعالى انما الصلوة لولوك التمس هكذا تخلصان في الحقيقة الخطاب الصلاة
 وحصل الوقت سببا للخطاب الذي تعلق باقائه الصلاة فصدق عليه
 انه خطاب متعلق بفعل المكلف بالاقتضا بخلاف المتعلق بالذم فانه
 لا اقتضا بينه املا طرا الى ما تعلق به مع قدر قاربه خطاب في اقتضا
 ذلك لا يندرج في الحد الا في فان قيل **قال** من الميرور لزم واحد من الملازم
 في صورة الخ يعني لزوم الوصفي للتكليف في صورة توحيد الدلالة على
 التعلق لا بد على الخ من منهوبية كسب الخ لا هو حكم المتساويين والاختصار
 مع الاعمال على اشتغال الميانية منية اذ الملازم هو الخارج الميرور **قال** وانما
 في بوطقة ان الملازم من محمول غير محمول كذا في الملازمة الملوك التمس
 فظهر ما ذكرنا من امور الاول **قال** ان كلام المعرفتنا ليس مع الموقفة الاولى
 فانه مع الاعتراض الاول الثاني في الحكم الوصفي من التعللين فانه
 به الاعتراض الثانية الثالث **قال** ان المراد بقوله لانه المعرف من الحكم الوصفي

الفرق بين
 تقسيم الحد
 وتقسيم المظهر
 اذ اذكره في الاول

ما يقتضيه
كلام الفاعل

الحكم ليس بتفسير للحكم الوضعي اذ قد عرفت سابقا كلامه بل بما تاللا في
الحكمين لبيان التباين بينهما وكذا قال المتن ومن هنا الحكم الوضعي والمفهوم
من التفسير ولم نقل مفهوم الحكم الوضعي ومفهوم التفسير فان مفهوم التفسير
وظهر انه لو قال المفهوم من الخطاب متعلق بشئ لم يكن له معنى بل لم يحز تكليف ان
يكون المعنى ذلك فلهذا لم يأت في قوله حقيقة وبالمفهوم حقيقة **قال** ذكر في
بعض المختصرات الى عرف صاحب المنهاج **اولا** الفقه بالتعريف المذكورة
اورده اعتراضا عليه مع جوابه ثم بين دليله المتفق عليه ثم قال ولا بد للاصول
من تصور الاحكام كنهن من اشياء ونفعا لاحزم رتباه على تقدير صحة
كتب اما المقيد فليس الاحكام متعلقاتا ونفعا بايان الاول في تعريفه
الحكم خطاب الله الى قدس الشارح الى ان الحكم عينية اشياء الى الحكم الشرعي
المعروف يعني انه ليس الحكم المذكور في تعريف الفقه بل في معنى قوله من
تصور الاحكام او في قوله كنهن الاحكام وظاهرا شرعية وبذلك علمنا ذكر
امور **الاول** **تصريح المحققين** من شراحه ان المعرف هو الحكم الشرعي
المعاني ان مراده لم كان المذكور في التعريف لما وسطية بالامور الاخيرة
المذكورة ان سوق كلامه حيث قال ولا بد للاصول من تصور الاحكام
لشئ من اشياء ونفعا يادي باعلى الصوت ان المعنى من التعريف بيان
المحولات التي هي الاحكام الشرعية لبيان قيد في تعريف فزيف ما قبل **اولا**
ان بعض الحكماء انشأ فقهية كما عرفت اصول الفقه في بعض نصوصه بقوله
معرفة دلائل الفقه اجالا فصوله الى والفقه بقوله العلم بالاحكام الشرعية الى
اوردهت ذلك بقوله ولا بد للاصول من تصور الاحكام لشيئ من اشياء
ونفعا وجعل هذا الكلام ذريعة الى بداهة البحث بتعريف الحكم بتعريف خطاب
الله المتعلق بالفعال الكلي في قسما كلامه دليل واضح على ان الحكم الماخوذة
تعريف الفقه عليه هو الحكم المعروف بالخطاب المذكور ونقل المصنف رحمه الله
روحه لما عرف الفقه بالعلم بالاحكام الشرعية وجبه تعريف الحكم وتعريف
الشرعية جاز على معنى كلامه اذ هو يصدق بنقل كلامه **وقال** ان اطلاق لفظ
الحكم في كلام هذا البعض واريد تعريفه عتبت تعريف الفقه بالعلم بالاحكام
الشرعية الى دليل واضح على انه جعل الخطاب المتعلق بالفعال الكلي الى
لخلق الحكم الى هو في تعريف الفقه وهو من الاشياء فكل المسمى لادام
له **ورجعه** منها لما هو لفظا مل فلها مل **قال** قال الم اذا كان الى يعني ان
المع قال في جوابه عليه الشرع بما على ما توهم ان هذا تعريف الحكم الماخوذة
في تعريف الحكم عند بعض الاشاعرة والحكم الشرعي عند البعض الآخر منهم

لما

اذا كان هذا تعريفا للحكم اي الحكم المصطلح فمعنى الشرعي في تعريف الفقه
ما يتوقف على الشرع ليكون قيدا لغيره من الوجوب الايمان والحق اذ لو
جعل على ما ورد به خطاب الشارع لم يقدح في ما يدعى على الحكم المستعصم
واذا كان تعريفا للحكم الشرعي فمعنى الشرعي في فقه الحكم الشرعي الذي
جعل ما في التعريف مع وصفه حيث لم يورد به خطاب الشارع لاما
يتوقف على الشرع لان المورد الذي هو الحكم الشرعي يكون احصيا
الحكم الذي هو خطاب الشارع لتناول الحد الذي هو وجوب الايمان مع ان المورد
لا يتناول في اي حين اذا قيد بالشرع بمعنى الموقف على الشرع لعدم
تعريف وجوب الايمان على الشرع كما سبق **قال** والحكم على هذا الاسناد
اموال اخرى **يعني** ان الحكم المذكور في تعريف الفقه على تقدير ان يكون
التعريف المذكور للحكم تعريفا للحكم الشرعي اسناد اموال الى الاحكام الشرعية
المتعلقة بالآلة لو اريد ذلك لان ذكر الشرعية في تعريف الفقه مكررا
لما سبق ان الشرع في قول الحكم الشرعي على تقدير ان يكون خطاب الله
الى تعريفا للحكم الشرعي ما ورد به خطاب الشارع لئلا يكون الحد من الحدود
قادا اريد به الحكم الخطاب المذكور يكون ذكر الشرعي بمعنى ما ورد به خطاب
الشارع تكميلا بالضرورة لان من الحكم حسنة اذ لا يمكن ان يرد بالشرعية
الواقعة صفة للكل كما هو ما يتوقف على الشرع لان المعروف ان التعريف
بالعلم بالحكم الشرعي فزيف ما قبل اذا كان الحكم الماخوذة في تعريف الفقه
الخطاب المذكور كان الشرعي داخل في مفهوم الحكم الماخوذة في تعريف الفقه
فهذا الشرعي الداخل في مفهومه يكون بمعنى ما ورد به خطاب الشارع وذلك لان
ان تكون الشرعية المذكورة في تعريف الفقه معنجا بمعنى الموقف على الشرع
فلا يلزم التكرار **قال** **والفقه** مطلقا الى مراد المصنف من هذا الكلام
التوطية لمراد الاعتراض ولما كان التبادر منها هو كلام المصنف ان يكون
استعمال الفقه الحكم بينهما ثبوت بالخطاب بطريق الجازم وان المراد ان الحكم في
اصطلاح الفقه حقيقة في الثابت بالخطاب وان كان يحاز الغويا الى محاز في
الحد دون الاسناد فانه ليس محازا لغويا سوا كان شرعا او عرفيا **وقال**
واصطلاحا كما تقدم في مباحث الحقيقة والبيان وانما يكون محازا لغويا لان
المصدر هو الحكم المطلق على النقول وهو الحكم بمعناه المولد بالمعقول فحين
اثر الفعل منزهة عليه كالحقيقة فانه اثر الخلق منزهة عليه **قال** **ثالث**
الى الاعتراضات الى قوله ما هو الاعتراض الاول ان هذا تعريف الحكم بالاسناد
لان الحكم الحرف صفة فعل الكلي والخطاب المعروف صفة الله باعتبار كونه كلاما

بمعنى
اختصاص

Copy

195

ing University

فترجع ايضا الى هذا الولي فان في عبارة هذا الوجه رد المني اولاً ما لا يصح
 في جواب وجه صحة استدلاله ومعلومه وكيفية استدلاله وبما شارته رده
 ايضا بما ذكره سوى كونه مستدونه **الحال** الاول فظاهره وانما الثاني لان الظاهر
 ان المراد يكون الثاني به موافقاً لما ورد به السمع او مخالفاً لكونه كذلك بانظر
 الى الاثر في العمل وذلك لا يصح في حق الشيء اذ لم يرد منه خطاب الشئ
 كما عرفت في الوجه الاول وكل هذا هو السمع في تأخير الشارح الجواب عن
 الرد او لا عن الجواب عن الرد ثانياً وهما **الحال** الاول ان الذي
 صح في الاحكام بان الصحة والساد والبطالان من الاحكام الوضعية كيف
 لا يكون من الاحكام الشرعية فان قيل قد رده ابن الحلب بالظاهر عظيم
 لان الصحة اما كونها بسقطاً للخصا او اما موافقة امر الشرع والظلال
 والساد بيقض تلك ما ذكره يختص بجهة العبادات ويسادها وكلاهما
 في المطلق ونحو ذلك ليس مستقيم كما اشار اليه المحقق لا يبعد ورود امر
 الشارع بالصلوة التي تحتاج في حرفة كوضعية او غير وضعية يعني كونها
 بسقطاً للخصا اولاً الى توقيت من الشارع لان بعضه لا يستعمل في
 كسولة التعميم وقاعد الطهورين والربوط ولا عن العمل الذي يرى له
 جريان في ايام ظاهره ونحوه فاحتمل فيهما والجملة المستورحة فيها
 وبعضه بسقط كصلوة التعميم المسافر والمخاض عن استعمال ما لم يرد
 ولا يعرف ذلك في رد العقل **الحال** الثاني ان في ذكر خطا الاصطلاح فانه يكون
 الصحة والساد غير متين عما ذكرنا هو من جهة الخطا واحداً من جهة الصفة
 من الشافعية بان الصحة كون الفعل بسقطاً للخصا والساد بخلافه
 صرحوا به في كتبهم وقد عرفت ان الثاني ينبغي وان لم يكن هذا لاول كون
الحال الثالث ان المتأخر من قوله يكون السمع صلياً او باراً للصلوة انما
 ايضا يعرفان وليس كذلك لانها حسان يعرفان بالحس ويمكن ان يدعى بالسمع
 يعرفان بالعقل لكن بواسطه الحس **الحال** الرابع ان الصحة والساد في
 العبادات غير متين في المحللات اذ عاين الاول ما قد عرفت على الخلاف
 وفي الثانيه عاين ان من ترتب الاشراط المطلوب منها علمه وعدمه فلا يصح
 قوله ومعنى جواز السمع تحت لاسم على الاثر كما عرفت في تقريره
 كما حسن ان النبي شاب على صلاته ولا يخاف على تركها فتورع عن
 فلا وجه للتوجيه **الحال** دس ان التوجيه الذي ذكره ما لا يرد عليه كون
 صلواته مستدونه باحدى الالات الثلاث فكيف يكون معناه كونه مستدونه
 عنها موقوف على فقد متين **الحال** الاول ان الجواب والذب كما انما يشاء

قوله غير متين
 العبادات على وجه
 الصفة والخصا
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع

قوله غير متين
 العبادات على وجه
 الصفة والخصا
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع

بالسمع من ان يعرف
 ان الصلوة مستدونه
 ان الصلوة مستدونه
 ان الصلوة مستدونه

بما مر السارع كذلك يشان يا سرع لا ولي الامر والولي وكيفية من
 اوجه الشارع طاعة الله **الحال** بينه ان الصبي المميز وان لم يكن احكاماً
 خطاب الشارع كالبالغ الا ان الاحكام ان الصبي المميز وان كان يميز
 لا يميز غير المميز **الحال** بينه ايضا عن قائم على الكمال ما يعرفه كمال العقل
 من وجود الله تعالى وكونه ملكاً مخاطباً بكلها لعباده ومن وجود الرسول
 الصادق البالغ عن الله وغير ذلك مما يتوقف عليه مقصود التكليف لكن
 اصل لعم خطاب الولي كما قال في ايضا ان الامر بصلوة المميز ليس من جهة
 الشارع وانما هو من جهة الولي لقوله عليه الصلاة والسلام من روى
 بالصلوة وبم انما يصح وذلك لانه يعرف الولي ويعلم خطابه خلاف خطاي
 الشارع على ما تقدم الى هذا كلامه **الحال** واذا عرفت المحققين عرفت ان
 الصبي مثلاً على فضله وكونه تعلمه مندوباً لا يقتضي شيئاً كونه مأموراً
 به من قبل الشارع ابتداءً بل يجوز كراهية ما امر الولي المأمور به من قبل
 الشارع ولا يه قال ويحيى كونه مملوئاً مندوباً كونه مستدونه من قبل
 الولي لا لشارع استداً فلا يكون من الاحكام الشرعية فادفع الاشكال
 فان قيل الامر بصلوة في الجواب كما تقدم فيمنع ان يجب على الولي
 ان يأمروا بالصبي بالصلوة يقتضي الجواب ويجب على الصبي الصلوة يقتضي
 ان يأمروا بالصبي بالصلوة يقتضي الجواب **الحال** في الجواب ان
 في الذب ايضا عند الشافعية كما سبق ان سأل الله تعالى فلا اشكال
الحال انك ان التعريف عندنا والسمع الثاني في كل من السؤال
 والجواب تحت احكام الاول فلا بد ساقط عن اجمله لان المراد بالخطا
 على ما راعى المصنف صفة من صفات الله تعالى لا الاثر الثاني بالخطا
 فكيف يستقيم ما حكمنا به بالقياس اليه لان بها انه كلام على الترتيب
 واحكامه في الثاني ثلاثة انما يستقيم اذ اوجب كون كل قياس صواباً وليس
 كذلك اذ كل محتمل محظوظ وبصير العلم الا ان يقال كون ظاهر الحكم اعم من ان
 يكون محسب الوافع او ظن المجتهد **الحال** والجواب ان كلامه في قوله
 محسب لا يخاف ان اذ خطاب الله خطابه لا في فلا وجه لخصه السؤال
 به لان القرآن ايضا لا يشك في خطاب الاري وان اراد بالخطا باللفظ لا
 لم ان كلامه لا يشك عنه فالحق ان السؤال اعرف وادق فيما ثبت به لان كلامه
 منه لا يشك عن الخطاب الاري كالقرآن بخلاف القياس فانه لا يشك في
 عليه مستند من موارد الكتاب والسنة والاجماع اكدوا شفاً عن ذلك
 الخطاب وهكذا عدت الشك اذ لا مظنة وهو اصل من وجه دون وجه

قوله غير متين
 العبادات على وجه
 الصفة والخصا
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع

قوله غير متين
 العبادات على وجه
 الصفة والخصا
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع

قوله غير متين
 العبادات على وجه
 الصفة والخصا
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع

قوله غير متين
 العبادات على وجه
 الصفة والخصا
 انما يعرفان بالحس
 والسمع
 انما يعرفان بالحس
 والسمع

الوجه لتبين الجمل كنية الكسور المضاف اليه من النصف وغيره
ولم يذكر هذا الوجه صراحة انما اعلو السبق وهذا اي باستلزام قوله الك
جملة كنية الكسور المضاف اليه يظهر انه لا يصح ان يراد اكثر الاحكام لانها
عامة في النصف وهو ايضا يقول لانه انما يعلم بغيرها اذ اعلم الكل بان جعل
بالفعل ويدخل تحت الضبط والحصر لم يجر منه الوجه المعنى والاحكام
ليست كذلك كما عرفت فاصح ما قيل ان المراد نصف الشيء لاستلزام
الجمل بان كل الشيء كما في مقدار خطه جعلناه **ف** مسمى بالتحقيق فانما لا يعلم
ان هذا القسم نصفه بالتحقيق وانما يعلم حرمه ان هذا القسم اكثر وذلك
لانما ذكرنا موجودا داخل تحت الضبط بالحس بخلاف ما نحن فيه من الاحكام
تكون قياسها عليها قياسا مع الفارق **ف** وهما تحت وهو ان من
الاحكام الخاصة ان جعل كل الاحكام متبالا لكل واحد من غير وجه اذ
معرفة كل الاحكام معرفة كل واحد وبالعكس عايناه لاسان بعينه في الاول
ضوابط خاصة لها دون الثانية ومجرد ذلك لا يتفاد ان تحت كل
حكمه فان ادعى المصنف العزق بينهما والتفرق ان معرفة جميع الاحكام وانما
من معرفة كل واحد او البعض فقط **ف** متاهلها حاشا لاننا في ذلك
والاصح بحمل عدم رادته بل يجوز ان لا يتفاد في نفس الامر والحاصل
المقصود في ضمن البعض المذكور بان **ف** لا وجه للكثر ام المصنف وذلك لانه
انما اراد بكونه اعم العموم والاصح يبقى قوله بعد بعم ولا يراد كل واحد
عشا لان الخاص يتفق باسما العام وان اراد به المشمول لعدم تنافي
الحوادث كمن لا يتناقض **ف** المراد الاول ولا عيش في كلامه لان
الخاص وان كان يتفق باستعمال العام لكن رادته لخاص لا تتفق بانها
ارادة العام والمنتهى ههنا هو رادته العام **ف** والظاهر
ان اراد **ف** القول هذا هو مستعمله في اثبات المجازة بين الكل
ومنه كل واحد ليصح التعليل **ف** لان في قوله حيث علم في قوله
وقد ان التعليل لا يدخل لهما في بعض هذين المعنيين **ف** الاول
فلان الحوادث لا تتفق ايضا غير متناهية تحتها انما لا تدخل تحت
الضبط والحصر فوجه ضم الاحكام الخاصة الى الاتية واما
المثاني فلان الوقوع والوجود في الوجود على التخصيص ليس بلان
في شئ لا يدري كحوادثه **ف** حيث **ف** بانظر الى الاحكام المفردة
الوقوع فلو قال والظاهر ان مقتضاها لكل مجموع الاحكام سواء كانت
الخاصة او الاتية فقط وكل واحد خاصا بغيره اليه **ف** هذه التمهيد

تقدم

وتع

وقد اوضح علمه على ان لم ير علمه **ف** قال ولا احكام من الخاصة بان المراد
الاحكام من ان قول المصنف ولا التمهيد لكل **ف** راد على ان الخاصة كمن لوح
في انما يتفرع الى ان في عبارة شافعي ويشاهلا لانه الموقوف من ان
انما الخاصة بالاحكام التمهيد وليس كذلك بل رادته المجموع واراد بالكل مجموع
التمهيد لذلك **ف** قوله ولما مضى التمهيد يكون النصف **ف** رادته الى ان قول
المصنف لا يراد ان يكون حيث **ف** رادته لتخصيص الخاصة التمهيد بما ذكره من
ارادة اجاب الشارح عن كلامه فيمكن رد الاول والرابع اعادة الاول فان
معنى التمهيد ان لا يحد من السارح واعتبر فيه بكونه شفه كون عدم تبين
معرفة بعض الاحكام لبعض التمهيد حجة جوته من انما له بالمعنى المذكور
بعد او المذكور ان في حرمه السند لا يصح ان السندية **ف** الاول فلان
تعارض الأدلة لا يقتضي اجمالا حكم كاذب الشارح في تحت المعارضة والبرهان
اذ هو تحقيق التعارض من غير وجه على ما هو لاري الصحيح اذ لا مانع
من ذلك والحكم هو استوفى وجهه الدليلين من جهة عدم ولا يلزم
اجتماع التخصيص او ارتفاعه او الحكم لا يلزم من ذلك عند علم
بين الدليلين **ف** الثاني فلان الشارح اذا لم يذكره الخاصة فبغير
بغير حقيقة **ف** بعض الاحكام عند ذلك المانع كيف يكون متاهلها لمرتبعة
بالمعنى المذكور **ف** عايناه **ف** او معارضة التمهيد تعقل **ف** في شرط قوله
او لخطا في الاختراذ والاعلام بين **ف** اعادة الرابع فلان استلزام العلم في المنكر
وان كان شافعي كمن اذا اطلق ولم يذكره متعلق ولم يفرجه اذا ذكره او قد
يتفق معنى الاول **ف** التمهيد ان المعنى الحقيقي للمعنى هو لا يرد
ولهذا المعنى متعلق هو المعطوف وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع
وسيلة اليه في النفا وهو الملكية وقد اطلق لفظ العلم على كل من انا
حقيقه عزيمة واضطلاحية او مجازا مشهورا فاذا ذكر بلا يوصى المتعلق
تجوز ارادة كل من الثلاثة حسب المقام واما اذا ثبت بذكر المتعلق **ف**
الاول فان **ف** هذه ان الملكية لا يراد ان تعلم لكن لم لا يكون ان يراد العلم
الاحكام مجازا بطريقه اطلاق اسم السبب على السبب نظرا الى ان رادته
العكس نظرا الى النفا **ف** لان المجاز لا يرد من قسمة بين المعنى
الحقيقي ونتج المجازي من ههنا لا هو دلها ولهذا قال المصنف لانه لا يرد
عليه اهلا فان **ف** قد مضى المقام ههنا ارادة المعنى القديم من العلم **ف**
وقد قال في احكام من التعريف ملكة الاستطاعة **ف** ارادته **ف** في ذلك
بدهن **ف** ارادته علينا ههنا ارادته عليه **ف** والدفع **ف** الوجه ان سله

المراد

ملكة الاستنباط **ثم** على ما ذكره الشارح ملكة استنباط الفرع الثاني
 من تلك الاحكام فانه يمكن ملكة استنباط حكم كل واحد من الجواهر
 من ادلتها ولو اراد استنباط الاحكام من ادلتها اختصنا ان مرادها الاحكام
 البعث ولا مشاهدتها لا هي ليست بنفسه بل شرط يكون العلم بالاحكام المذكورة
 نفي كاسياتي فتدبر ولا يمكن من الخافقين **قال** تعريف مختص بالحققة
 حيث لا يعني اذا المص لما حكم بنفسه استنباط التعريف المنقول عن الشافعية بعد
 بريق المراد منه حيث لم ينضبط به بطلوجاته اختار تعريفنا بطلوجا
 فان الاحكام التي قد ظهر نزول الوجوب والى العقد الاجماع على امور
 معلومة مضبوطة وقد جعل الحق عبارة عن فاشية ان شرط افتراض الملكة
 كاسياتي وهو لا يخرج المعلومات عن الاستنباط **قال** الا انه يدعى على
 الخ **هذه** العونة بنسبة على فرض بعض الاستحقة عادة لان هذه الملكة
 انما تحصل من ادراك جزئيات الاحكام مع بعض اخرها كحريشان ساسد
 الملكات والتعريف انما هو بالنظر الى الافراد لواقعة او الملكة فلا يلحق
 بها الشارح ان يعرفها مثلا على مثل المص **وانما** الجواب عن بيان الخافقين
 قوله بكل الاحكام يراد به جميع الاحكام وهو جمع على الملام فيراد به
 الاستقراء المقتضى لتناول الواحد ايضا فكل هذا المطلق لان شموله
 للواحد ليس حال انفراد بل حال وجوده في ضمن الكل **وهو** المخصص
 الجمع المستقر في الواحد كما حققه الشارح في المص **قال** اختار
 بما تزلزم الوجوب يعني اصيل ذلك الوجوب المجتهد فان ذلك لا يعم
 اجتهاد اذ ليس من شرط الفقاهة معرفة ذلك الوجوب اما اذا سلم اليه بعد
 ما اجتهد يجب الرجوع اليه اذ خالفه وهذا السبع كذا لم يجتهد
 انهم رجعوا عن اجتهادهم بعد ما بلغ اليهم الحديث **قال** الى العلم ما ذكره
 كونه الخ يعني ان يكون الحق عبارة عن العلم بما ذكره شرطه يكون ذلك
 العلم مقارنا للاستنباط **ان** الكلام في الاستنباط عرف عن المص **ان** المص
 وقوله ما الفرع القياسية او الاحكام الاختصاصية مطلقا على الاول
 يكون غير مرادها الى الاحكام فانها لما كانت مضبوطة احدتها
 الاحكام القياسية نعم على وعلى الثاني الى الاذلة فان الاحكام
 تؤخذ من الاول اوجه الان انما هي ان المبدأ يظهر نزول الوجوب لا
 يتم المجتهدا هاشم احاطا بهارة او الاشارة او الدلالة او الانصاف
 سيما كان الوجوب من اشياء الظهور او الخفاء ولا يفي الا الاحكام القياسية
 ويجعل ان يرد به فم اياها من النصوص الظاهرة الدلالة على المراد

به
 نسخ

فيبقى مع الاحكام القياسية سائر الاحكام الاجتهادية المستفادة من
 النصوص بطريق الاجتهاد **قال** وان قيل المسائل القياسية الخ المص
 موجه لان قوله التي قد ظهر نزول الوجوب لا مع ملاحظة ما تعرب ان
 القياس يظهر لاحتتاجه يقتضي ان يكون المسائل القياسية بما ظهر من
 الوجوب فها وكذا الجواب لان الظهور لما كان ظاهرا لا يكتفي بتعريف في دفع
 السؤال المص الى ما ذكره اوله التفتيد كونه لا يتوسط القياس
 قوله لا في الواقع فان ظهوره في هذا السياق انما هو بطريق
 الظن وهو لا يجب ان يتحقق الواقع **قال** ثم فيها الخاك الاول
 ان المقصود الخ **الجواب** عن الاول انه ان ارادنا خصوص ولا تعين
 التخصيص فلا بد ذلك بل على علم المعلوم المدون على وجه من اقر
 قامة علمنا به على ما تقرر ان اسم العلم اعلام هيشية وان ارادنا نوعية
 سلمنا له لكن لا يخالف ما نسب الي المص من القول بانه اسم له هو كل واحد
 تنبأه حسب الآبار والاعصار فامر ضروري لا بد من الاعتراف به **قال**
 بعض الصانع رضى الله عنهم كان في وقت نزول بعض الى بعض
 الاحكام بعد ما ذكر المص فيكون علمه في بالضرورة وبعد ما نزل بعض
 اخر من وعلمه شدة علمه الى الزيادة واذا انسخ بعض من وعلمه بذلك
 الى النقصان فلو فتح بعض الاحكام عن المص وعلمه وكل ذلك هو في
 شكر وشهور لا يستدعي البحث الثاني فحاصله ان المص لما اعتد
 في الشرح ان علم المسائل الاجماعية شرط الا في زمن الرسول لعدم الاجماع
 في زمنه ليعلم ان يريد بالتعريف العلم بما يظهر نزول الوجوب به فقط ان لم
 يكن باجماع وبه وما يعتقد عليه الاجماع ان كان وعلمه في التعريفات بعد
 واثبت انه لا بعد بينه لان شرط تحقيق الاجتهاد في زمن الرسول علم العلة
 والسلام وعدم الاجماع الا بعد سماع اراءه ذلك المص بالاستعداد
 واقفه المهادي الى الوشاح **انما** البحث الثاني فحاصله ان المص لما اعتد
 بالحققة المسائل والاحكام المدونة المبولة وليس كذلك بل المراد من
 الفقاهة والاجتهاد اعترافه بالشارح حيث قال لا نتيجة الفقاهة
 والاجتهاد خروج عن بعض الاحكام القياسية عن المقصد من الوجوب
 هو في ذلك سابق فلا يفتي جميع ما يكتلف بقوله اللهم الا ان نقول لا
 يفتي **انما** البحث الرابع في جوابه مع الحصر بل المراد ظهور المجتهد نفسه
 لكن لا يتوسط القياس فظهر من جميع ما ذكرنا من المقال ان هذا العلم
 حال عن الاستكمال والاختلال **انما** العلم انه قبل المص فالحجج ان يعلم الى

قوله قد لا يعلم الفقيه كلام مسوق لبيان قوله قد ظهر نزول الوحي
لها وقد **قال** والصحابة الى قوله على المستند منهم كلاما حاشيا
ليسان قوله مع ملكة الاستنباط **قال** المهم وما قيل ان الفقه ظن الخ
حاشيا لسؤال اما تعريف الفقه بالعلم تعريف للشيء بما فيه لا
ظن والعلم بيان الظن لا انه لا يحتمل التيقن والظن كونه وحاصل الجواب
الاول منه كون الفقه ظنا وقد اجاب **قال** عنه الشارح رحمه الله
بوجوبه الاول **قال** منها صحت لما عرفت فحققت ان الاحكام الشرعية
يجب خروجها عن الفقه المعروف فكيف لا يخرجها العارضة **قال** الثاني
تقدم عليه ان النص والاجماع من حيث ما هما بعدان القطع وان كانا
قد لا يقيمان لمعارض وليس لشي لان الكلام ليس فيه من تلك
الحيثية بل فيه ثبوت رابع فظهر انظر من تلك الحيثية وحاصل الجواب
الثاني تسلم كون الفقه ظنا ومنه ما يستلزمه المذكور منها فانه
مستلزم لظن بين ما ذكره وبين المطلق الشامل للظن لا يجوز ان يكون
المردضا هو الثاني وحاصل الجواب الثالث تسلم الثاني ويصح
التعريف بحمل متعلق العلم غير متعلق الظن وقدره المعنى بوجوب
حكم على الاول بان صحته على مذهب المصنفه وبين الثاني بغيره
رد الشارح الاول بانه يستلزم ان يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب
العمل بالاحكام والثاني بانه يستلزم ان يكون الثالث بالنظر الى
الدليل الظني وانما يعلم ثبوت في الواقع قطعا والحال انك تعلم ان الثالث
القطعي ما لا يحتمل عدم الثبوت في الواقع وفي كل من كلامي المصنف
والشارح **قال** في كلام المصنف فلما عرفت ان الحكم هو من ما
صوكم اسم في الواقع اوفي اعتقاد المجتهد واللامع في تعريف الفقه
بالعلم بالاحكام الشرعية تعريف الحكم بعبارة لا بد من الاعلى بذهب
المصنف فالمراد ثبوت الحكم في علمه اعم من ثبوته في الواقع وثبوت
فيه عند المجتهد والعرف بين هذا وبين مذهب المصنف ان كل مجتهد
حصل عنده حكم بوجوبه على هذا القول بان حكم الله تعالى هو لا خلافه
من راي مجتهد اخر تعالى قوله بوجاه الحق عليه والمصنفة يقولون
ان كلامه حكم تعالى شاع على قولهم تعذر الحق عليه تعالى **قال** في
كلام الشارح فلان حاصل اعتراضه على الاول ان ذلك الاجماع لما كان
قطعا حزم المجتهد مقتضاها وافضاه ظنهم بما سلكه ذلك الجزء الى العمل
بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بالاحكام انفسها كالمورد هو الثاني وهو

كذا

اي

غير

غير وارد لان معنى وجوب العمل بوجوب الظن انما هو عليه الجزم بوجوب
مت ذلك عليه الامارة على وجوبه وحرمة ما دلت الامارة على حرمة
وهكذا فان الشارح حمل ظنه من اجل الاحكام وعلمه لما لا يحمل الظن
الحقود مثلا علامه عليه واسما بالشوفا التي كلف ظنه بالوجدان
عمل قطعا ثبوت ما نظره اجاب عن ضروره من الدين فقد اقصى به
ظنه الى العلم بالاحكام انفسا ووجب عليه العمل بموجبه لانه
الحمل وكذا اعتراضه على الثاني غير وارد لان المراد بالعمل بالمخوف
في التعريف بالاحكام ما يقابل الظن وهو الحكم القطعي طابق الواقع ولا
صريح بذلك في جوازي شرح المختصر وبالكل في قوله بالنظر الى الدليل
ما قابل المقتضى الاجماعية بقرينة السياق وقد عرفت في موضعه ان
الدليل الظني يقيما القطع عند القراء بما يبينه لا الواجب عليك الموت
والدلالة مشروطة على **قال** الموت والنفس الاله صراح وخزان وخروج
المحررات على حالها عند مقتضى ذلك الموت شكله فانقطع بصحة
ذلك الخبر وعلم به موت الاول كجد ذلك من انفسنا وحدا اخر ورا
لا تفرق الله اليك ظنهم بما ذكرنا من تحقيق الكلام ان ليس ما ذكره الفقيه
غاية ما يمكن في هذا المقام **قال** والوحي ان كانا متساويين معنى كون
الوحي متساوي ان يظهر ما هو مكتوب في المصحف المحفوظ وسعد به لا يجوز
لجمله ولا الرسول عليه الصلاة والسلام ولا احد من بعدهم وسيله
بما يفيد ما يريد كونه محض اوحى به وفي **قال** معناه ان تخلف تلافيز
الاحكام كوجوبها في الصلاة وحرمتها في بعض الاحوال وجود ذلك
وقيل معناه تلاوة خبر على الرسول عليه الصلاة والسلام ولا
الرسول عليه الصلاة والسلام **قال** والافاق السنة اي وان
لم يكن الوحي متساويا لان لفظا ولا من جاز في فعل الرسول ونفوس
لا حديث وكذا قوله الا في السنة متساويين لان معناه انما يتخلف
نظم الاحكام فان عدم تخلف الانحياز نظم اعم من ان يكون له نظم او لا
والدعوى في الاول اظهر **قال** واما شرايع كني قتلنا والاعمال في فعل الخ
اما شرايع من قبلنا فيحضر راجع الى الكتاب اذ فيه السبل انكار بعض
راجع الى السنة اذ فيه الرسول عليه الصلاة والسلام بل انكار ذلك
اشرايعا بما بيننا اذ افقر الله علينا اورسوله عليه الصلاة والسلام
بل انكارنا شيئا في وجوبه ان شاء الله تعالى واما المعامل فراجع الى
الاجماع واما قوله المعامل في السنة لان الظاهر فيه السماع وقيل قال

معنى كون
الوحي متساويا

عليه الصلاة والسلام ما يك اقتديتم اقتديتم قولهم ونحو ذلك
كالجزي والعلات الظاهر والظاهر والاحزاب والفرقة لتطبيق
القلب فانها ايضا راجعة الى احدها **قال** وكذا المعقول بغير استدلال
له **اقول** قد رايت في اول القاعلة انما منه المحي بالمثل الشئ
منشئ الى ما هو عليه في نفسه وجبه العمله والي ما كان انه دليل صحيح
وليست كذلك اما الغنى الاول فهو حصة النعم وعدم الاستدلال بها
منه **قال** وكذا واحد من هذه الاعراض هو دليل لظهور الحكم الشرعي عندنا
به والاصل فيه الكتاب لان راجع الى قول الله الم شروع للأحكام والنسبة
تخرج عن قوله وحكمه ويستند الاجماع راجع اليها **قال** القياس والاستدلال
لما صله يرجع الى المنك بمعول النص والاجماع فالنص والاجماع قبل
والقياس والاستدلال فرع تابع لما صله كلامه فان **قال** فيه تفسير
بان الاستدلال كالقياس في الاستقلال وطرا جعل الاصل الخاص في
القياس والسادس في الاستدلال مقصود الشارح من قبل منكره
المنكر به ويرجع الاستدلال الى اللفظ **قال** فخصوه بجهل
ذلك المصنف الان لا يري ما نظر الى الظاهر جعله مستلوا من نظير
اليه التقييد يدرج فيه وليست فيه بخصفون **قال** واعترض
بوجه الخ **قال** لا اعتراض الاول طلب فابده زيادة **قال** قوله
وان كان داعيا للملازم لانه في الظاهر يستغنى عنه وجها صلا الجوا
لنما التبعه على ان القياس ضعيف في حقي الاصلية لا تنبأ بغيره
فولم يزد ذلك لزم وهو انه في الاصل المطلق الكامل في الاصلية وجا قبل
المعول اليك اني ان القياس بالنظر الى الحكم كالسبب القريب بالنظر الى
المسبب وما في الادلة كالسبب البعيد فكما ان السبب القريب للشي
مع كونه سببا عن البعيد او كما خلافا اسم السبب علمه من البعيد
وكذا القياس اولى بالخلاف الاصل عليه من غير كيفية الرجوع والتفان
وجا **قال** الجواب ان قياس القياس على السبب القريب قياس مع الفارق
فان السبب القريب هو الموقوف في نفسه فيكون اولى بالسبب والقياس اولى
ليس ليس بمثبت حكم الفرع وخلافه ان يكون قريبا يكون اولى بالاصالة
بل هو نظيره لا هو المسمى **قال** وكيف يتصور ذلك في تقسيم الماهيات
الى حق ان الماهيات الحقيقية لا تصور في نفسها تفاوت بالنظر الى انواعها
واقفاها بالاولوية والاقتضية وكذا لا ثبت في موضعها الموازنة
لا تصور فيها التشكيك فلو تفاوتت لم يكونا شكلا **قال** ولو سلم

صحيح

لزم

لزم ذلك الخ **قال** انما لم يتعرض للجواب عن الثاني باقتدار الكلمة لانه يمكن
ان يقال الدلالة ما حوزة في الكلمة وفي دلالة الحروف على معناها حضور
ومنعته كقولنا بالعبارة فلان الحرف فيها ضعيف **قال** وقد ثبت بان الاجماع
الخ **قال** يتبين بان العام المخصوص او الآية المأولة او خبر الواحد او الاجماع
المنقول اليها بالاجماع ليست قطعية والقياس بحلة منصوصة قطعي واجب
بان الاصل في الثلثة القطع وعدمه بالعارض والقياس بالعكس فاختلعا
باعتبار الاصل **قال** المص اما بطرا لخاص الخ فينه **قال** لا يثبت
بالقياس لوجبه ان لا يكون محرم قبل نزول هذه الآية والظاهر انما محرم قبل
بعث الرسول عليه الصلاة والسلام فربما ورد في حق قوم لو ط عليه الصلاة
والسلام غلبته ما في الداعية موافقه له وقد تقرر في موضعه ان موافقه
الحكم للملئ لا يقتضي اخذه منه **قال** المص واجب المستنبط من الاجماع
فان وردوا بالتطير الخ **اقول** انما قال ههنا اوردها دون ما سبق في التطير
لورودها في طاعة ههنا بانها لا تسلم ان القياس والاجماع لا يجوز ان يثبت
حرمة الوط في الصورتين بدلالة النص لوروده في امره في القياس غير انشرا ط
الوط فان اخرج الوط من احرمة الجرد الكاح لكونه داعيا الى الوط فلا
يحرر بالوط اولى **قال** لا خلاف في المناقضة سقوط تقوم مانع المقصوب
بعله انما عبر بحرية قياسا على سقوط يقوم مانع البدن في ولد الموروث
قال بعد ما تقرر ان اصول الفقه لعن الحكم المخصوص الخ لا خلاف في بغيره
سابقا لكن لما قال بعله واصولا الفقه الكتاب الخ فخلل في اليقين ما يورث
الاشتباه فاحتاج اليها لاضافة دفعه **قال** والتوصل القريب الخ
يريد بان **قال** المص في الشرح توصلها فيها ما حوز مما في المتن من اليقين
النسبية والخلاق التوصل لا ليرد عليه بان قوله في الشرح توصلها قريبا غير
محتاج اليه كما تقوم فان بطلانه لا يثبت على احد **قال** بل على كل من
اعمال الخ **اقول** في العبارة مناقضة وهي انما اذا تعلقت بكل من اعماله
حكم من قبل الشارع سقوط دليل بخلاف ذلك الحكم فقد حصل جميع الاحكام المقصود
والاستنباط فلا يبين لقوله لا يثبت منه عند الحاجة الخ معني لان الظاهر
ان ما رجع اليه صير ليثبت وانما رايه بذلك الحكم **قال** حكم من قبل
الشارع وهو عام ليعتبه بكل من اعماله انما يحق العبارة ان يكون
هكذا سقوط دليل لخصه صرح ببعثه ليثبت منه عند الحاجة
قال ولما كان منه الخ **اقول** فان معنى التوصل بالالفقه
توصلنا قريبا جعل احد من مقتضى الدليل على مساهل الفقه ولا شيء من مساهل

٢٨

نور

الحالات يقع احدي مقدمتي بل اختلاف وفي اطلاق التوصل القريب
على هذا المعنى حيث سنبينه عليه ان شاء الله تعالى **قال** والدليل
ثالث بالجملة ان ادب الدليل الاقرب ان يذكر الاستثنائي لثبوته بالنسبة
الى الاثنائي في بيان الاستدلال القوي لان الاستثنائي المتصل بـ
بالنسبة الى الاستثنائي المنفصل ولهذا لم يذكر المعنى واما
في المختصر لكن لما كان طريقا متعارفا لا بأس ان يتوصل له على وجه
الاختصار فنقول **القياس** اما اقتضى او استثنى لان اما ان لا
يكون اللازم منه ولا يفتحه مذكورا فيم بالفتك او يكون **والاول** الاقرب
والثاني الاستثنائي وهذا ضروريان الاول ان يكون بالشرط وبشيء الاستثنائي
المتصل وبشيء المقدمة المستعمل على الشرط بشرطه وبشيء الشرط متديما
والجواب ثانيا والمقدمة الاخرى استثنائية ويشترط بعد ذلك النسبة بين
المقدم والثاني كلية دائمة ان يكون في الاستثنائية الاستثنائية اما المعنى
المقدم ولازمه عن الثاني واما لتفصيل الثاني ولازمه تفصيل المقدمة
اذ لو افترض احد الحاز وجود المذموم مع عدم اللازم وانما يجل كونه
لازم **قال** انه ان كان هذا ايضا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان
لكنه ليس حيوان فليس باثنائي ولا يلزم من استثنائه تفصيل المقدمة تفصيل
الثاني ولا من استثنائه عين الثاني عين المقدمة لحيوان يكون اللازم مراعى كانه
المثال المذكور **الصور** الثاني ما يكون بشرطه وبشيء استثنائي
منه فلا يلزمه هذا الموضع الثاني بين امرين مع يلزم من وجود
هذا عدم ذلك ومن وجود ذلك عدم هذا اذ لو لا ذلك والفتك انه لا يلزم من
ظلال من هذا ان لا يستلزم الاخر ولا عده فلا يلزم من هذا فلا يستلزم
لان انما يكون بالملزم وعلى اللازم لا يتقرر في الثاني ان كان اثباتا ونفيا
كان هناك تناقض وفي كل تناقض لازما ان ذلك اربع نتائج يلزم من الثاني
اثنان ان يكون وجود كل واحد منها مستلزما لعدم الاخر فيلزم من استثنائه
كل واحد تفصيل الاخر وباعتبار الثاني ايضا ان يكون عدم كل منهما مستلزما
لوجود الاخر فيلزم من استثنائه تفصيل كل واحد عين الاخر فيلزم من الموانع
الاربعة **مسألة** له العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس ينفرد لكنه فرد
فليس يزوج لكنه ليس يزوج فينفرد لكنه ليس ينفرد وهذا في وان كان الثاني
اثنان بالانفصال لزم الاول ان اي من استثنائه عين كل تفصيل الاخر دون الاخر
اي لا يلزم من استثنائه تفصيل كل عين الاخر وهو ظاهر **مسألة** له الجسم اما
جسم داوحيوان لكنه جاد فليس حيوان لكنه حيوان فليس جاد وكولت لكنه

بشرط
الاستثنائي

واحد

ليس

لكنه ليس جاد فهو حيوان او ليس حيوان فهو جاد لم يكن لازما كذا في
كأن الجاد وان كان الثاني في هذا لا يشأنا لزم من استثنائه اي من استثنائه تفصيل
كل عين الاخر دون الاول لزم من استثنائه تفصيل كل تفصيل الاخر وهو
ظاهر **مسألة** له الجسم اما لا يزل او لا امرأة اذ لا تفصيل والا كان رجلا وامراة
لكن جاد كان جاد لكنه ليس بالرجل فهو لا امرأة وليس بالامرأة فهو لا
رجل وكولت لكنه لا امرأة فليس بالرجل ولا رجل فليس لا امرأة لم يصدق
لاستثنائه في الجاد **قال** وجه هذه القاعدة الكلية الى هذا هو الكلام في
والحق الصريح كما يتقرر في الكتب القديمة ان الموصول القريب مجموع المفاهيم
لا يذكر او لا استثنائية فقط ويعلم منه ان التعريف ليس كما ينبغي لانه لا
على الخلافة الموصول القريب على احدية فقط **قال** ويخرج كما تحت
العلم الى من الانوار المحترقة والتقضايا المسئلة ان اسم العلم لا يطلق حقيقة
الا على التعقيد او اذراك او الملكة الحاصلة من ادراك كسنة بعد اخري
فعلى هذا المتأثر من التعقيد في التعريف انما هو قواعدا العمل على الاطلاق
والصفة كاشفة حتى يلزم ان يكون كل ما هو من قواعد الأصول صالحة
لان يتوصل الى الفقه بوضوحا وعلى ذكره الشارح رحمه الله ان المراد
بها القواعد المخصوصة والصفة المخصوصة لا كاشفة وهذا وما سبق من
سنة الاطلاق الموصول القريب على احدى المقدمتين عدلت عن هذا القول
واختبرت تحريفا اذ في مرقلة الوصول **قال** يعني بشرط ذلك الى
لما دله اجتراد اما تختلف بحيث يحصل من الجمع اجماع مرتب في هذا اذا اختلف
كون في حكم راي واحد وجه استقادة من غير المسم انه قال اوله وكذا
القياس وادى اليه راي مجتهد في هذا حتى لو خالف اجماع المجتدين فيهم من
الثاني ان المراد بالاول ذلك قطعا ما قيل ان لا يستلزم لولم يكن القياس مجازي
اليه راي مجتهد في الصورة المذكورة ايضا يلزم من هذا اجماع الجاد وقوع اجاز
بعض على عصر ولم يكن لبعض الاخر في هذه المسئلة اجتراد لا موافقا ولا
مخالفا فلم يحصل اجماع فجاز ان يقع احد ذلك قياس لم يرد اليه راي مجتهد ولا مخالفة
وكذا ما قيل انهم يسمون ان القياس اذا دى اليه راي مجتهد سابقا لا يكون
مخالفا للاجماع وهذا ليس على اطلاقه لجاز ان يقع من مجتهد راي مجتهد
يخالف اجماع على خلافه ذلك الذي في يقع قياس موافق للراي الاول وهذا
القياس ما دى اليه راي مجتهد مع عدم مخالفة القواعد الاجماع فيزاد هذا القيد
ايضا في جميع الصور ووجه ما في ما ذكرت ما لا يخفى على المتأمل **قال** انهم
المصنفون على وجه التحقيق لا يتألف هذا المعنى الى ما في التوصل المجتهد

بشرطه

ما يطل عليه
اسم العلم
حقيقته

والقول وكان الظاهر من التحقيق ان يكون مقابلا للثقل بل قد ورد ان لا يفهم
بان الحق المالك كرهنا لاننا في التعلق بل بحاجته فان تحقيق القول ان يتولد
مجرد اعتقاد ذلك المقلد حقيقة بل في ذلك المعتقد **قال** هذا الذي ذكرناه في
الحق ان ما ذكرناه بقولنا ان العلم ان كل دليل في سائر العلوم والافعال المحقق
في القضية الواضحة المكونة او ملازمة انما هو بالنظر الى الدليل كما عرفت
اما بالنظر الى المدلول وهو الحكم الشرعي فان القضية المذكورة وهي الواقعة
كبدي او لا يراه انما يمكن اشخاصا كلية اذا عرفت انواع الحكم التكليفي كالوجوب
وعنه وانواع الحكم الوضعي كالعلمية وعندها **قال** في المباحث المتعلقة
بالحكم كونه مستلزما لغيره ما يندرج وكذا قوله في المباحث المتعلقة بالحكم عليه
مستلزما وقوله **قال** مستلزما لغيره وقد يتوهم ان الاول معطوف على انواع
الحكم وقوله ما يندرج بان الحكم ذلك وكيفية ذلك **قال** اذ لا يحق في العلم
وذلك لان البحث كما تقرر في موضعه عبارة عن اثبات الجواهر للموضوع ولا يكون
للبحث عن نفس الموضوع معنى **قال** او بواسطة امر الخ عليه من
الاعراض الذاتية ما ذهب اليه بعض المتأخرين من المنطقيين وعنه بعض
المحققين منهم بان الاعراض التي يقع الموضوع خارجة عن ان يتبين اثرها
الامارة المطلوبة له اذ تلك الامارة لا يوجد في الموضوع وهي توجد خارجة
عنه وايضا التمثيل لما يلحق الشيء لذاته لا بالاشياء ليس كما ينبغي لانه
من المباحث التي لا يجرى فيها المساواة في اختيارها ذكرنا في شرح مرقاة الموصول
ان موضوع كل علم لا يبحث فيه عن اعراضه الذاتية اعياد حواله التي يحققه
لذاته او كونه مساويا له او الخارج المساوي له في الصدق او في الوجود فان
المساوي للشيء اذا قام به مساويا له في الوجود ووجد له عارض قد عرض له
حقيقته لكن الموضوع له في نفسه ايضا لان ذلك العارض من الاعراض المطلوبة
في ذلك العلم الاول كالسك لا يثبت فان لكس جزءه دخلا فيه والثاني كادراك
الامور الغريبة له في نفسه كاشا طيف **قال** الثالث كالتحصيل بالانج **قال** الرابع كاللوح
الجسم المبني له في الصدق والمساوي في الوجود ومساوي ذلك اعراض
غريبة اذ لا يبحث فيها في العلم **قال** والمراد بالبحث الى اعلم ان الموضوع كلاً
من الموضوع واعراضه والاعراض الذاتية وانواعها اذا اعتدلت على علمه قد
يوجد مطلقا وقد يوجد معيذا بغيره والاشياء انما تعرض للمطلق واشتلت
وقد اوردنا ما يعارضه في شرح المرقاة في اوردته فليراجع **قال**
قلت لان المقصود بالنظر الى ان العلم ليس تسليم ان الاشياء تحت الاجماع من
سائر الاصول وهو مخالف لما سبق في تحقيق القضية بالاحكام الخ **قال**

ورده

وتمت

وسمى اعتقادته واصبته ككون الاجماع حجة والامان واحدا فانه يقتضي ان
يكون ذلك من مسائل الكلام **قال** ما ذكرتموه قوجبة الاجماع مطلقا اع
من كونها مستلزما للاحكام والعقائد ولا شك انه نظري محض محدود ومن
مسائل الكلام ولهذا اطلقه وجعله مقرونا بوجوب الايمان وما ذكره من
اشارة للاحكام خاصة وهو عمل ولهذا ذكر الاشياء وقيد كونه بالاحكام
خاصة وهو عمل وجعله مقرونا للقياس فلا مخالفة بين الكلامين **قال**
لكن الصحيح ان موضعنا الخ نقل عن الشارع انه قال وطمى انه لا خلاف في
الحق لان من جعل الموضوع الاول يحمل المباحث المتعلقة بالاحكام من
حيث الثبوت راجعة الى احوال الاول من حيث الاشياء تعليل لكثرة الو
بالذات فانه البق بوحدة العلم من الوجوه بالحيثيات والحيثيات لا يحمل
المباحث المتعلقة بالحوال الا دلالة من حيث الاتيات لا حملها في احوال
الاحكام من حيث الثبوت من جعل الموضوع هو الاحكام على ما قال الامام
الفخري في كتابه **قال** في العلم ان موضوع الاصول الفقه هو الاحكام من حيث
بالاول من جعل الموضوع كلاً الامر ان اراد التوضيح والتفصيل **قال** ولو ان
اطلعت على كلام الامام في هذا المقام قبل الشرح والتبصير وكنت تعلم الحقيقة بالكتاب
قال لا تارحمنا الاول الخ **قال** رجع لي لان ما يتخذ بانصدرا الاول الرجوع
والثاني الرجوع الاول كقوله تعالى حكاية ارجعوا اليكم والشافعي يقول تعالى
لان رجعك الله فارجعناك اليه **قال** ومنه قوله من هذا القبيل **قال** هذا
كلام لاحصائه الخ هذا كلام لمصاحبه طاب لعل الوقوف عليه موقوف
على ابحاث النظر الكمال فليوضح كلام التوضيح ملوفا الى صنف كلاً الخ
فتقول **قال** وبالله التوفيق وبالله تعالى التوفيق اريد المصنف قوله
فان اريد بالحكم الخ تحقيق قوله في المتن عاشت تلك الاول وهو الحكم باراد
الاستكثار عليه في دفعه عنه وتفسير الاستكثار ان اريد بالحكم نفس الحكم
فلا يصح قوله ثبتت هذه الادلة لانه قديم والتقديم لا يثبت كما نعلم ان
اراد بالحكم علمه ولا استحالة في ثبوت علم القديس بها وان اريد به اثر الحكم
فقوله ثبتت هذه الادلة صحيح فاما سوي القياس دونه لما استمر ان ما
سواه ثبت الحكم وهو مظهر له لا يثبت بل يثبت عملية طين بالحق فظهر هذا
ان المولد بالاشياء للقياس في الوجوه اشياء غلبة الظن في بلوغ الاشياء
بان النظر الواحد وهو علم الحكم في الاول وفي ثبوت الحكم في الثاني لا يرد
به الحق الحقيقي وهو الاعراض الخارجية في الاول ونفس الثبوت في الثاني
والجاري وهو غلبة الظن في الوجوهين وتفسير دفعه انا زيل في كل من الوجوهين

رجع

موضوع

٢٤

لغة
عامة

اختلافها

وبالاعتلاف عديم لا يوجد تعده على ما شهد عبارة عنها وفي البحث الثالث لا يظهر ذلك ان شأنا ولا شك ان الامانة الجامعة ينبغي ان تناسب المتعلق للاعتلاف فاذا اخذنا الخفية المسائل فوجدنا العلم بالضرور والعدم بخلاف الموضوع على تنافذ ذلك التقدير فلا نرى ان يكون علمه واما ان نقدر العلم انما في جامع او باستثنائنا في جامع وايضا وعرضي والاولى بالاجماع وكذا الثاني والثالث عند البعض اما الثاني فلان الاول المتعدد اذا اشتركت في جامع فالحال ان الموضوع في الحقيقة ذلك الجامع كالمال في سبائك الذهب ان الشك في الشكليات المموت عنها في الحقيقة العلمية يعني بعد عن الخيال واما دللها ان على حوقا لأمور الخيلية المعنى الحقيقي البعيد عن الخيال في عامة الاشكال وعلى حوقا للموضوعات تتأخر ان النوع اوفى من الجنس الى ايجاد اسهل على السال (اقاموا انواع موضوعات الهندسة مقام موضوعي وقالوا موضوعي الخط والسطح والجسم الخيلية مثلا لأمور الاستدلال واما الثالث فلان الاشتراك في العرض المطلق لا يكفي في الاتحاد والاعتلاف والعرضية باعتبار كون موضوعه فعل المكلف والمقدار المستكن في الموضوعية والاشتمال في العرض الخاص نوع كالحق الخاصة بدون الانسان مثلا لا يستطو واللاو في البحث في الطب عن احوال الادوية والاعتد في وجود ذلك لانه لا تناسك البرهان في علم الاسباب البهنا ذكر الشارح واعتبار ما بينه لا يجب الانضباط لاعتدائه الى ان نجد جميع العلوم العربية الباعثة عن احوال الالفاظ باخذ اشراك تلك الالفاظ في كون البحث عن احوالها وتطريفها لا يقتضي هذه الالفاظ في المقطع واما عدم اتحاد العلم ان نقدر الموضوع علمه انتفاء ذلك التقدير فلا نهدر حسنة غير اختلافه الموجب لاختلاف المسائل الموجب لاختلاف العلم ولان نقدر الموضوع ونوعه موجب تنوع الاعراض الذاتية وسياق ان يجدتو عنها اذا لم يرجع الى الامر الواحد يكون سببا لتقدير العلم وان اخذ الموضوع كيف اذا اخذنا اذا عرفت هذا ظهر لك الجواب عن اعتراض الشارح بالقدرة فاما نحن ان المراد عدم تناسب لكن لا مطلقا بل تناسبا مع قدرته وذلك لا يحصل لاننا لم نجعل لانه ان اخذ الموضوع او يتأخر ان كان العلم محتمل في الحقيقة ذلك الحق واخذ الموضوع كاسبق في البحث الثالث او كان المحرك عنه الامانة ان نقدر حق اذا التقدير لم يكن المحرك عنه الامانة لا يحصل ذلك الساب اذا لو وجد جيد اشترك المسائل في واحد من الجنس الموضوع والاحوال المعرفه انما في مختلف المسائل قطعا فمختلف العلوم ضرورية وهو يعني قوله فاختلفا الموضوع بوجه اختلاف العلم واما اعتراضه بالام

لا فضائهم

وما لا يخالف

مخالفة على
الموضوع وحال

المخالفة لأن المص قائل بأن الأدلة موضوع الاصول كالأحكام مع ان كلا
منها مورد تعدد والاضافة بينهما وكذا التصور والتقدير فإنه قابل بالانها
موضوع المنطق مع استنفاذ الاضافة بينهما فمخالفة تخفى في جميع موضوعات
العلوم متبها مثلا لا يجوز ان يكون الكلمة موضوع الخلل لأن محولات مسالمة
ليست اعتراضا تية لمخبر بل مخالفة عليه وهو غير متناه والموضوع
ليس ان يكون متناهيًا معنويًا وكذا الحال في المعاني وحالها من باب
استثناء المعارف بالمعروف والناس الكلي خبرياته فان الموضوع معروف
المعروف وهو نفس الطبيعة الموجودة في من خبريات متناهية لموضوع
الاصول الدليل الشعي الشامل لكل الاربعة وموضوع المنطق المعلوم
الشامل للتصوري والتدبري والهم من الذي حقيقته الاول هو انيات الى
الشعي والثاني الاتصال الى الجوهل واما تفصيل الاحوال الواقعة في
المسائل منها فاحتمال الاشياء والايصال فليما لم ولم لم ان قول المم وكذا
بعض العوارض سخي ان يكون حلا على الشرود كما في قوله فخر
وارههم ما لنا وقولهم ثبت فاصح وجهه لا يجوز ان يعظم على كان في قوله
اذ كان اضافة شي اذ لو كان كذلك لوجب حيزه ولا ان يكون حيزه اذ القصور
من ذكر يقتضي كون المبحث عنه اضافة يكون بعض العوارض باشي على
احدها وبعضها على الاخران مع تعدد الموضوع على ما سبق حقيقته وقدره في
بعض الشئ وقد يكون لفظ قد وهو موه لا نه حيزه يكون واقعا بين الشرح
وهو قوله ان كان وحذافه وهو قوله موضوع هذا العلم فلا مخالفة لبيان
ان بعض شئ العوارض قد يكون ناشيا عن احد المضامين وبعضها عن الآخر
وقد لا يكون كذلك وليس كذلك لاستلزامه ان يكون موضوع المنطق الموصل
والموصل اليه جميعا وقد صرح المص سابقا بان موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتدبرية والبحث عن الماهيات ذكر على سبيل التبيين فظهر
من هذا صحت ما قال في فصول الدلائل نقله عن المص وقيل لا يجوز ان يكون
المبحث عنه اضافة شي الى اخره الا لاختلف المسائل فاختلص العذر كما قيل
الفقه والحكمة على واحد موضوعه فعل المكلف والمختار اما اذا كانت
اضافة شي الى اخره لا يصلح في المنطق والاشياء ههنا كما ان يكون كلاً الاضافة
فان المص قد ما صرح بما اكد في حمل كلامه على ذلك واما جعل الاصول
ملزومة في قرن المنطق حيث قال كان في الاصول بحث عن اشياء الادلة
بمعنى ومن المنطق بحث عن اتصال تصور وتصديق الى تصور وتصديق
فلا يكتفى ما ذكرنا لان العرف من منه مجرد التمثل يكون المبحث عنه اضافة

الحقيقة
في القول

شي الى اخره لا يقتضي بينهما مطلقا بل ان الاضافة المحرفة في قوله وان لم
يكن المبحث عنه الاضافة اشياء الى اضافة سابقة معتدلة تكون بعض المبحث
المذكور ناشيا عن احد المضامين وبعضها عن الآخر فصدق ما باننا الاضافة
اصلا وانما قيدها فلا حاجة الي ان يقول بحد بله او كان المبحث عنه الاضافة
ويكون جميع العوارض ناشيا عن احد المضامين كما توهم **والجواب** وسبق ان قد
ذكرنا الحقيقة الخ هي ذاتها المبحث الثاني **والجواب** ان الحقيقة تكون بان
جزا من الموضوع معني ان يقتضي في الوصف الحوا في حيث تكون بعض العوا
اللاحقة لها اعتبارا بصفاته ذلك الوصف كما في قوله موضوع العلم الا لشي
الناش عن احوال الموجودات المجردة اي عن القنود المحضة لا الحرة عن
المادة هو الموجود من حيث انه موجود فان الوجود داخل في الوصف
العنوان بحث لا يبحث عن العوارض اللاحقة للموضوع بل الموجودات اللاحقة
اضافة اليه وتكون تارة بان النوع والعرض الذاتي المبحث عنه اذ قد يكون
الشي اعراض ذاتية شتوعة وانما يبحث في علم عن نوع منها وانما حلت حيث
على البيان دون الحقيقة في الاول اذ لو كانت كذلك لما صح ان يبحث عنها في
العلم اذ لا يبحث عن جز الموضوع بل عن عرضه الذاتي والمعلوم من كلامه
القول ان يكون قيد في الموضوعين حيث يقولون ان قيد الحقيقة قد يكون كذا
وقد لا يكون كذا الى غير ذلك من عبارات تدل على القيدية واعتراض السار
بانا لا يشمل اضافي الاول جز من الموضوع لم لا يجوز ان يكون قيد الموضوعين
وشا على هذا الوجه لها في القسم الثاني ايضا قيد الموضوع من حيث هو
موضوع كما هو المعلوم من كلامه الموقر ليجوز انما في قوله المص من كون البحث
عن جز الموضوع ولم يلزمنا ما ذكره من مجرور لبيان رك العلم في موضوع واحد
بالذات والاعتبار اذ يحصل الاشتراك عند ثالثي والحوال **والجواب** عنه ان
كونها جز من الموضوعين سيما بالمعنى الذي ذكرنا لاني في كونها في الموضوعين
لان كل كون كل من الحيوانات والاشياء جزا من الاشياء لا ينافي قديمه
للاستبانة في انه لا وجه لما جواز قديمه في الثاني على جواز قديمه في
الاول لاستلزامه تشاد في الثاني دون الاول وهو ورود الاستشهاد المص
الذي يحتاج في دفعه الى التكلف المذكور لان مداره على قديمه الاعراض
المبحث عن فلو استغنى بالضرورة واما ما ذكره من لزوم تشاد
العلماني موضوع واحد بالذات والاعتبار فانه غير عند المص المتزاه وفيما
يستفهم من الشرح الحرام وما ذكره في البحث الثالث من الاستكثار لشي
فما كان فيه من الاختلاف اذ شأ الله تعالى **فالجواب** في فصول السباع يرد

Copy ing rsity

على الاول يعني كونه الحشيه جزءا من الموضوع وجزءا من الاول
 من موضوع الاله ليس موثقا من الموجود والوجود وليس البحث عن احوال
 هذا المجموع اذ ليس المجموع اذ لم يحقق حتى بحث عنه احواله في اعلى العلوم
 الحقيقية والحقائق لم لا يلزم من عدم كونه الوجود جهة البحث ان يكون جزءا
 كذا ان يكون قيدا خارجيا محتملا في البحث وذلك هو الحق واورده على الثاني
 ان الحشيه لو كانت بيا تافلا هو اخص المبحث عنها من تلك الحشيه بل هو اخص
 الشيء على نفسه ضرورية تقدم سبب الحقوق عليه وفيه نوع اما اول
 فلانه ان اراد بالموجود مجرد موضوع الوجود فلا وجه لئلا يكون المركب منه
 الموجود موضوع الاله لان البحث انما هو عن احواله لانه المحقق انما
 فلا اراد به المصنف بالوجود بالفعل بل ان موضوع الاله ليس المركب منه
 ومن الوجود لكن التماثلين يكون موضوعه الموجود لا يردون به هذا المعنى
 بل هو موضوع الوجود فقط لانها المراد بالوجود ان كان ما هو على
 عليه فلا يسل الى الوجود جزء من موضوع عام له وان كان موضوعا في حشيه
 مسئلة لكن الموضوع ليس ذلك وهو ظاهر لا نفي **لما** في الاول
 ويدفع المتع بما مر ان المراد من حشيه منه الوصف العرفي فلا شك واما
ثاني فلان ما اورد على كلام الشارح واورده على قوله والثاني انه لا
 يلزم الخ ولا حاجة الى الاعادة والاما **الثالث** فلان الاراد المذكور ليس على
 الثاني كما حققته وكذا في الشارح نورد الاشكال المشهور فان سوفه
 يدل على ورود على اعتبار القيد به دون اتيان للعرض الثاني لا يفتن
 عنك الشاكر المتأمل **في** **الثاني** والاشكال في جوابه الخ هذا الجواب ذكر
 صاحبه المحاكات ورد عليها انه لا يستقيم في مثل قولهم موضوع علم انسان
 الطبيعي احصاء العالم من حيث الطبيعية اذ لا يصح اعتبار حشيه استعداد
 الطبيعة وان امكن تاويله بحل الطبيعة على ما يشره وهذا يقتصر عليه
 الشارح بل اراد ان يذكر **بجواب** صوابا فقال **والحق** ان الموضوع
 لما كان عبارة الخ والحشيه ان الحشيه انما هي ان لا يكون من الاعراض
 المبحث عنها في العلم اذ اوجب ان يكون حقوق جميع العوارض للموضوع بوا
 الحقيقة البتة وليس كذلك اذ معنى السبب ان يلاحظ معناها في
 جميع المسائل سواء كان المحرك تلك الطبيعة او ما رخصته فيه معناها
 مثلا معني تعيين موضوع الاصول باثبات الحق الشرعي ان يقتضي ما حشر
 معناه سواء وقع نفس المحرك كقولنا الاجماع يثبت الحق الشرعي او انما هو
 يعتبر هو فيه قوله الاستشهاد فكل ما في يد الشيا كان به يولاه الى الكلام

الحال

الذي

هذا هو الحق في
 العلم والحق في
 العلم والحق في

الذي فيه الاستشهاد بالحق الحكم بالنظر الى ما سوى المشتبه مع السكون
 عن حكم المشتبه وكذا الحال في نظرنا من مسائل الاصول **فان** في فصل
 البدع في الحق من الجواب ان حشيه الحق مثلا اعتبارها واعتبارها
 عندها وليست علمه للوجود بل حشيه يعني ان السؤال انما هو اذ كانت
 الحشيه عين ما اضيف اليه بان كانت متعلقة عين الحق ولم يكن بينها
 فرق وليس كذلك لان حشيه الحق مثلا اعتبارها ولا شك ان اعتبار
 الشيء عن ذلك الشيء قسب حقوق العوارض فهو الاول والعرض الملاهي هو
 الثاني فلا اشكال في الحال ان الحق مثلا لو اعتبرت سببا فليست
 سببا للموضوع في نفس الامر بل حشيه يعني ان حصولها كحصولها غايه راجع
 الى الحق عن وفيه حشيه لانه من على انتفا بدين الحشيه والحق وقد
 صرح المحققون بان اضافته اليه والى امثاله بانية فلتأمل **في**
 ومنها ان المشهور ان الشيء الى **فان** هو البحث الثالث وهاهنا ان تشارك
 العلوم المختلفة في موضوع واحد ذات والاعتبار جائز وواقع
اما الجوان فلانه يعني ان يكون الشيء واحدا عوارض ذاتية مختلفة بالفروع
 بحث في علم عن نوع من وفي علم اخر عن نوع اخر فبما العلمان باعراض
 التجوز عنها وانما حشيه الموضوع بالذات والاعتبار وذلك لان الاعتقاد
 العلم واختلافه انما هو بحسب اتحاد المسائل واختلافه وفي كاتن في اتحاد
 موضوعات بان يرجع الجمع الى موضوع العلم سواء كان واحدا حقيقة
 او متعدد الحقه الاضافة كاستيفاء ويختلف باختلافها بان لا يرجع الى ذلك
 بل الى متعلقاتها لاختلافه كذلك يتحد باتحاد مجموعاتها بان يرجع الجمع
 الى نوع من الاعراض الذاتية ان اتحاد الموضوع او حشيه الذي هو لا
 ان تعدد لا يستلزم حشيه الذي هو غير الاضافة ان اتحاد الموضوع وكان
 المجموع عنه في الحقيقة ذلك الحشيه لان المحتد في اتحادها اتحاد كل
 من الموضوع والمحرك معني عدم اختلافه لا سيق بخلاف اختلافه او يفتن
 فيه اختلاف احدها وهو ظاهر وبالحق لان قريب من الموضوع والمحرك
 بان يرجع الى اختلاف العلوم واختلافها كما مر ان تارة العلوم تارة واحدة
 فكذا يصح ان تارة المحركات وان اريد ان الاصطلاح هي بان الموضوع
 معتبر في ذلك لا المحرك فلاضافة في ذلك **والثاني** في الواقع وان لم يكن كذلك
 احصاء العالم وهي البساط من الافلاك والاعتبار موضوع علم الهيته
 من حيث الشكل وموضوع علم الهيته والعالم وهو صاحب العلميات
 والمعتبرات من حيث الطبيعة والحشيه فيها بيان الاعراض لاجل

صافه

عانت

Copy right University

الموضوع والاما وقع البحث عنها في العلمين فهو موضوع كل منهما احسا والاعمال
 على الاطلاق لكن البحث في الحقيقة عن اشكالها وفي السماء والعالم عن
 طابعها ثم علمان مختلفان باختلاف محمولات المسائل مع انهما موضوع
 بالذات والاعتبار **واعلم** ان من علمي الشايع يوحى بانه اما الاول فظاهر
 وجوابه ايضا ظاهر سابق **وانما** الثاني فما حصله ان الموضوعات هي
 معلومة للخالق والمحمولات محمولة بطلوعه له فاللذان للتمايز هو الموضوع
 المعلوم لا المحمول المحمول **وهو** ان اصل القول الذي هو العرض الذي
 معلوم كالموضوع والما المحمول بالذات **تفاهيله** الى الموضوع وهو لا ياتي
 امتياز في نفسه الذي هو المقصود **واما** الثالث **لما** صلتها بالامتنان
 بالمحمول لوجاهة بالاعتبار المذكور لجاز عند الفهم مثلا علوما مختلفة باعتبار
 حثه عن الوجوب في الحركة والجموع وليس فليس **وهو** ان موضوع
 الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم اذا لم يستذكر في ضمنه هو المقصود
 بالبحث لا خواص الكلمة المحيطة فيها في الحكم والصور والاشياء **واما**
 اذا اشتركت فيه لا يرفع والنصب والحر والحر والشمس في الاعراض
 فيجب الاتحاد **وسمع** ان العرض الذي في الحقيقة ذلك الجنس فاذ
 وجد بعد العرض الذي في الحقيقة العلم واذا لم يوجد فيكون كل من الانواع
 عرضا ذاتيا فتختلف المحولات فتختلف المسائل فتختلف العلوم **وهو**
 ونظير ما سبق في الموضوع ان الاشياء المتكثرة اذا اخذت في ذاتها كانت
 الموضوع في الحقيقة ذلك الذي لا يله هذا الجنس فليكون متولاه لاختلاف
 الموضوع على الاطلاق كالمسائل في الحقيقة والجموع في علم السماء والاعمال
 وقد يكون على سبيل التقابل ان يكون مجموع ما يقابلها من علمي لها متعين
 بها لا اعراب وتبين في الجموع والحركة والسكون في الحكمة الطبيعية
 والصحة والموت في الطب **فقد** اخبرنا من جمع هذه البحوث الثلاثة
 ان الموضوع اما واحد بالذات فالعرض الذي في العلم الذي هو مرجع
 محمولات المسائل **لحمه** ان يكون واحدا كذا في مجموعها اما على الاطلاق
 او التقابل **واما** واحد بالجنس **لحمه** فالعرض الذي في العلم ان يكون
 واحدا كذا في مجموعها ايضا اما على الاطلاق او التقابل **واما** ان
 يبينها الاضافة المخصوصة فالعرض الذي في العلم ان يكون واحدا
 بالجنس هو الاضافة له بمرعاهما عوجها ايضا في جمعا يتفرق
 في الخارج بين هذا الاختلاف والتكثير **فما** قصدنا انظر على الظواهر
 وترى ان الحق والتدقيق وسد استغناء احوال العلوم حق الاستغناء
 وجد

وحد كل راجعة الى ما ذكرناه ولعمري انه لتدقيق ما سمعنا هذا طريق
 سبيبا وان بسط الكلام والجنس في الشفا ولا يخفى على الخبير المصنف
 ان هذا التدقيق وان ظهر عن المصنف لكن التفرق في الوقوف على كل
 مراده وحيد وفي تفرجه كلامه بالتحقيق **فريد** **قال** وكان ينبغي ان
 يتفرق الى تعني اما المدعى هنا شيان الاول **اشياء** عرض ذاتي
 واحد لولا احد الحقيقي والثاني اشياء ذاتي له بغير الاول بالذات
 ولانها اشياء كل منهما من التعرض للاحتياج الى امر متفصل وقد امكن
 حمل عبارتي على التعرض له في الثاني حيث جعل قوله ولان بغير عطف
 على يعنون قوله السابق وان كان العنصر يتكلم في ذلك العنصر حتى ينتهي
 النفس في المبدأ **قال** ويمكن ان يجعل هذا مختصا بما يكون في ترك
 التعرض له في الاول مع كونه واجبا ايضا والحوار **عن** ان قوله
 ولان بغير ناظر الى كل واحد من واحد ارجع عنه وغيره لاسلوبه وانما
 نقله كذا روي الاختصار كما هو دأب من الاكتفاء بالاشارة الحقة في بيان
 العواضق الاسم كذا يقال ولان لو اعتبرا لاسلوب المتفصل ولم يكن
 فيكون الوجهين تفرق استكما لم عن غير **وما** **قال** في الحوار غفلة ان
 العارضين ليس لا يمكن ان يحققة لامر متباين لان المزداد بالعارض المحمول اذا
 لم يكن السابق محمولا فكيف يوشى في حمل امر واحد محمولا والمثال المورد في
 بعض الكتب هذا ان الحارقة تقوى لها بواسطة النار عند سبله لوضوح
 له بالمجاورة والمجاورة ليست ثابتة لها بل محمولة عليه فقال انما حذر لان
 مجاور النار فليس بشي لان منشأه العقلية عن التفرع فان لو ا
 لا يلزم ان يكون محمولا فان صور حوا ان الابن محمول على الجسم توسط
 حله على السبق المبين له فان **قال** لو ا سطة هو المسطح في السطح
 مساهلة في التميز **الاجيب** بان ان ارد بالمسطح ما صدق فهو عليه
 فهو الجسم بعينه وان ارد بغيره فليس السطح عارضا له بالمسطح
 الموجود في الخارج فهو لا يتبين وكذا الحال في المذكور من المثال فان لو ا
 على مانع المعترض من المجاورة وهي ليست محمولة على الما والمما **الحوار**
 علم هو المجاور ولا شك ان ما صدق هو عليه في الما في الخارج لا واسطة
 بينهم وبين النار ومنهم من كان مخالفا له لكنه ليس واسطة بينهم
 ايضا **والجواب** انه يدعى محمول المصدر ويذكر محموله ما اشتق منه في
 المثال المورد غير سبله لكن الوجه اخر من ذكره روي ان كنهه المتفهم في
 اراده فليراجع **ثم** **قال** قلنا للاحق بواسطة الى هذا جواب عن

٢٩

95

Copyrighted material

الاعتراض من المنفى وتقول **والصناعات المتعددة الخ جواب عن**
التسليمين قال رجع الكتاب الى ما صلح منه بشان لان الخوض
عليه لغرض ليس من هذا الكتاب بل الالفاظ الدالة على تلك المفاصل
لان المراد توضيح على مقامين جعله مقامين هما مقامين الكتاب كما ان الكتاب
عمارة عن الالفاظ وكذا قسمها كما صرح بذلك في شرح المغناخ فالاولى
ان يقال اراد بالكتاب ما سوى المقدمة من الالفاظ كما ان المقدمة
كذلك وجعل ذكره بعد الفروع عنها واراد الفا التعيينية بعدها فبين
على ذلك لاننا لما شأنا في نظره الى علاقة مقارنته بين الالفاظ والمعاني
واسرع بين الوثق الاول **ففي** في الكتاب وهو في اللغة اسم
المكتوب فان **ففي** ان يكون صفة لا مكتوب فليس في
الكتاب اسما له انما هو الالفاظ المشبهة بالصفة كالاله والامام لان
الصفات كما المكتوب ونحن وسياق تأمل حقيقة في آخر قسم اللفظ ان
شأنه تعالى **قال** غلب في عرف الشرع على كتابه انه يقال الخ اقول
المعروف من اطلاق كتابه الله ومن التمثيل بكتاب سبويه ومن قوله
الاتفاق **كلين** الكتاب والقراءات الخ ومن قوله في آخر الكلام فان
قال فان كتاب المعنى الثاني هل يصح تفسيره **لا يصح** كالقراءات ان يكون
المراد بكتاب الله تعالى مجموع ما بين الدفتين ولا بد فمجرد احتمال
كون التمثيل بكتاب سبويه في مطلق الحالية مع قطع النظر عن الكلية
والجواب فليس كذلك هذا على ذكر منك فانه نافع بها سياق ان شاء الله **قال**
والقراءات في اللغة مصدر بمعنى القراءة **اقول** فان قيل كان
القراءات في اللغة مصدر بمعنى القراءة كذا في الكتاب في اللغة مصدر بمعنى
الجمع سمي به المفعول للغة صرح به في شرح الهداية وعرف ما وجه قوله
وهو في اللغة اسم المكتوب **قلت** هو مذهب بعض المحققين وذهب بعضهم
ان مفعول كالمعنى كسب المفعول وهو التفسير في المثلث على المماثلة **قلت**
ان كتبت لانه ما كتبت ذكر الامام السجادي والشارح اختار الثاني
لقلة الخرافة **قال** غلب في القراءات العام على المجموع الخ اقول المصنف
ايضا من اطلاق لفظ المجموع المعنى ومن قوله وهو في هذا المعنى اشهر
واظهر من لفظ الكتاب ومن تخويف المجموع بلام العهد في قوله عند
الاصولين على المجموع ومن قوله اخرا قليلا في علي ان يكون القراءات ايضا
حقيقة في السمع كما هو حقيقة في الكل ان يكون المراد بالمجموع المعنى
مجموع ما بين الدفتين لكن لا يلام قوله فلذا جعل تفسيره حيث قيل الخ

في
الكتاب

المعنى

لان

لان ذلك التفسير للاصوليين وشعره انهم انما يعرفون الكل الشامل
للكل والخز حتى احتاجوا الى تخصيصات مشتركة بين الكل والجزا
قال في الخوف العام لانه غلب في عرف اهل الشرع على مقدار تلك ايات
لا ذهب اليها الامامات فلو تذكر غلبتها على الكل وقال في الاول **وهو**
في المفعول لم يكتب ثم اطلق على الصانع قبل ان يكتب لانه ما كتبت
ما قال الامام ليس في وفي الثاني والقراءات في اللغة مصدر بمعنى القراءة
غلب في عرف اهل الشرع على مقدار تلك ايات كما تعلم في **قال** وهو
في هذا المعنى اشهر الخ **اقول** في لفظ القراءات في المجموع المعنى المذكور
اشهر واظهر من لفظ الكتاب اما انه اشهر فلكونه الاستعمال فيه اذ ربما
يستخدم الكتاب في ما سائر الكتب الالهية وعين والقراءات لا يستعمل في
الخوف الا فيما ذكرنا وما انه اظهر من قلائد الاشتغال من القراءات الى الخوف
اظهر من الاشتغال من الكتاب الى المفعول اما على القول الاول في الكتاب
فقط بعد التحمل النقليين واسم على الثاني فلا بد الملازمة بين المصدر
والمفعول وهي القراءات والمفعول اقوى من الملازمة بين التفسير والا
فمن الاشتغال من المصدر الى المفعول اظهر من الاشتغال ما وجه للتفسير
وهو الكتاب الى الالفاظ وادلت **الظاهرة** والاشهر منه هو تفسير
الكتاب بالقرآن كما يفسر بالاسد في تعريفه بالما في واعلم ان هذا
التعريف ليس كتحريف النظر بالفكر الذي يطلبه في علم اوطن حيث يكون
الفكر تفسير المظهر والما في تعريفه **لان** الفكر ليس باسم ولا يظهر
المنطق في بعض تفسيره به كما لا يخفى فان دفع ما شوب ان هذا الكلامين
الشارح مخالف ما ذكر في حواشي شرح العبد حيث قال ولا لما كان المراد الفكر
والمنطق في عبارة السطفيين واحدا في الامد ان مراد الشارح في الفكر
في هذا التحريف ان يفسر المنطق بالفكر تنبأ على الخادمي بعض ثم يعرفه
ما يطلب به علم اوطن في **قال** ولا شك انه جيد في بيانه **قال** غلب
توهم البعض **اقول** اراد به صاحب الكشاف ومن كتبه من شرح اصول
فخر الاسلام وغيرهم قال لانه مخالف للعرف بعينه العلم **اقول**
اي ان كون القراءات مصدرا بمعنى المفعول مخالف للعرف لان الكتاب در ضمن عرف
ليس الا كلام الله تعالى وذلك ظاهر من عهدي عن العلم لان المعنى هو المعنى
المعنى المعروف بواسطة العرف **قال** فلا ريب في الاولين صرح المعنى عرف
التفسير الخ **اقول** اي لانه ومنه في شوب ان القراءات مصدر بمعنى
القراءة فليس كلام الله تعالى ويعرف صرح عرف التطبيق الدال على الاختلاف

لفاظ

Copy

وامرؤ الصبي الذي اجم الى القرآن حيث قال وهو ما نقل اليه وهذا ملام
 لما اختاره النص من كون الخروج المجموع دون المهور ان كان خلاف باقي
 الاصولين سوى ان الحاحب فان لم لا يجوز ان يكون الصريح
 الخطية انتم قلت لما اغترب بقوة التمسيد عنق بجمعة التوفيق
 الملقى لان حرف التمسيد لا يدخل الاعلى الاعرف الا شهر فلا وجه للخطية
قال ثم كرس الكتاب والقرآن بطلق عند الاصوليين الى غير ذلك
 اما اوله فلان قوله وعلى كل حال من يتناول مجموع كل حرف من حروف الماني
 ولا يطلق عليه القرآن عند الاصوليين لاسيما في بيان ما اذا كان له تعالى
 وامر انما فلا بد من الدليل لا يطابق الدعوى لوجه الاول ان يكون
 في الدعوى للاطلاقات على المجموع ولم تعرف له في الدليل الثاني ان لا
 في الدعوى عام يتناول روعا الماني كما عرفت وقوله من حيث ان دليل
 على الحكم لا يطابقه اذ لا دلالة في المالك ان الخصوم المستفاد
 من قوله وذلك انه لا يطابق عموم قوله وعلى كل حال من المالك ارجح الحثية
 ان اعرفت لزعمان لا يطلق على المجموع اذ لا بد للمجموع على كل وجه
 اوله لوجه بان الاطلاقات على المجموع امر مقرر عند ائمة على الاصوليين
 ايضا فلا حاجة في تصحيحه الى اقامة الدليل بخلاف ما يسمي المصنف عليه
 عند الاصوليين وكذا رايه فان من اعترض الحثية انما يبعد عدم الخش
 عن احوال المجموع لا عدم الاطلاقات عليه وقد عرفت ان الاطلاقات عليه امر
 متفق عليه مقرر عند الكل وسنذكر في اخر الكلام ان قول المصنف بطلق
 في هذا المقام ونسج هناك ما هو الحق الصحيح الثاني من افكار عموم
 وانظر الصواب **قال** والمصنف انصهر على ذلك كقول المصنف في الاقوال
 لا حاجة الى ذكر هذا الكلام في هذا المقام لان المقام مقام بيان تعريف
 الحكم وعدد الصفات المتشركة بين الكل والجزء والمصنف لم يوفقا كل من كل
 سبب من السبب ارجح الله **قال** والمقالة السابعة في نقل بعض الصفات
 الى قول المصنف في الحاجة في احوال الى عند التواتر واما في قول المصنف
 فان شيئا لم يكتب في جميع المصنف واللا يمكن شاذة **قال** لا ينسج
 الحمل على العموم **قال** فطعا كذا وقد عرفت عندهم ان الجمع اذا دخله اللام
 كثيرا ما يحمل على الحثية فلان فطنة ان يتوهم ذلك ويقام التخصيص
 زيادة التوضيح ودفع التوهم فزيد قيد التواتر لذلك **قال** في بعض
 بعضه ان هو ما نقل في بعض اقسامه فقرة من ايام اخر متتابعات
قال في بعض المصنف ان سهو وهو ما نقل في كفاية اليماني فيصاح

ايام متتابعات **قال** الا ان المتأخرين ذهبوا الى ان المصنف من المصنفين
 انما في اوائل السور اربعة من القرآن **قال** فان قيل على هذا الوجه
 يجب ان يكون في غير السور اربعة او يحمل على التاكيد كما سبق اذ لا شبهة في ان
 حتى قالوا في السورة منعت الاكثار من التوقيف **قال** السورة التي فيها
 هذا السورة التي فيها كاسيا في حقيقته ان شاء الله تعالى **قال** انزلت لفصل
 بين السور **قال** نقل صاحب الكشف عن ابن عباس رضي الله عنهما ان سوط
 الله عليه الصلاة والسلام كان لا يعرف حتى كل سورة واشيا اخرى حتى ينزل
 عليه جبريل باسم الله الرحمن الرحيم في اول كل سورة ويخالفه ما قال ابن قسوط
 السماع لم ينزل شي منها على تعبيره فان **قال** ذلك النقل لا يرد
 الشافعي فان تكرار النزل يقتضي تعدد القرآنية فليس القول بتكرره
 لا يقتضي القول بتعدد كنهه وقد قيل تكرر نزول الفاتحة ولم ينزل احد
 متعدد ثم انتم **قال** يدل هذا كقوله في المصنف خط القرآن من غير
 الكار **قال** يعني مع المبالغة في توصيف تحريم القرآن مما سواه
 حتى لم يشق الامن ومنع قوم الحجة ايضا فان مجرد ذكر لا يدل قطعا
 على المطلب من انهم اية المبالغة المذكورة فان **قال** ومع ذلك لا
 بعد القطع بل الظاهر ايضا صريح بما بين الحاحب وشراح كتابه **قال**
 ذهب الشارح المحقق اليه ان قطع لان العادة تقتضي في مثله عدم الاتفاق
 فكان لا يكتب بعض او ينكر على كاتبه ولولا ذلك **قال** وعدم جواز الصلاة
 بانها هو السورة **قال** هذا جواب عن سؤال زهير بن عبد الله السوال
 فاصروا ما تعبدوا لحراب فها ان وجوب قراءة القرآن ثبت نص لا شبهة
 فيه فلا يرد في الايقاع ما لا شبهة في كونه التامة والسورة ليست كذلك
 اذ المصنف من مذهب الشافعي ان ما عداها الى راس الآية تامة
 فاورث ذلك منهم في كونه اية فلا يرد في العرف القطوع به وهذا الجواب
 يبين على المصنف من الرواية والاعتقاد ذكر التواتر في شرح الحاحب
 الصغرى انه لو انما يجوز الصلاة عند اية حثية رحمه الله لكن المصنف
 هو الاول **قال** في الكشف **قال** وجوز تلاوته في الحب والحيث انما يجوز
 على قصد التيقن والتمسك **قال** فان قيل لا يجوز ان يكون هذا
 الجواز للشبهة المذكورة ايضا **قال** تلك السورة لا يورث هذا الجواز لان
 المقام مقام الاحتياط لا ان يشترط ما دل الدليل على كونه اية فان **قال**
 فينبغي ان لا يبعد قصد التيقن والتمسك جواز تلاوته في كل مكان لانه
 ايضا شاف لا احتياط **قال** مقارنة المقصد لا يورث مجرد السورة بل

المصنف

قوله
 اذ المصنف
 في العلم
 في العلم

اعتباري
اعتباري

اعتباري هو مجموع الماهية والشخص **اقول** انما حكم يكون الشخص اعتباريا
لكونه الشخص الذي هو جرم اعتباريا لان المركب من الاعتباري وعينه اعتباري
لا يميز **قال** لا فاما نقول لمسلم ذلك انك انما انما الى مع قوله والكل في الخط
الحقيقي دون قوله تعديف المركب الاعتباري لفظي لانه لمسلم لا يجمع كقوله
لا **قال** دفع **قال** في لا حاجة الى سائر المقدمات **اقول** اي حاشا اذا
كان الكلام في الحد الحقيقي ولا يشك ان مجموع القرآن مركب اعتباري كمن ان قال
ان القرآن لا يحد لانه مركب اعتباري وهو لا يحد بالحد الحقيقي ولا ينبغي حاجة
الي **قال** ما انكم المص من التطويل **قال** فيه نظر فوان ان لا ذكره
الخصيات المخصصة **اقول** اورد عليهم ان كل عرشي شخصين يذكره
بغيره فمحمدا في العقل ان يكون الآخر فلا يميز متميزا بالشخص وليس بشي
لانه ليس بمفاد في اصل الاعتراض بل في توصيف الخصيات بالمستخصه
وهو كلام ينبغي ذكره الشارح للانعام بان عدم تخصيص ذكر العوضات
الشخصه في هذا الشخص ان كان لعدم وجوبه في ذاته على المجرود
لا كما كان في هذا فلا بد ان عدم حيز الحد حيزه واحد لروا له نوال
المجرود بما ذكر الكلام الان في ايراد ان حقيقة المقام وبنيان المقام بان يحد
الشخص بما يميزه عن اعتبار حسب الوجود ممكن لا بما يميزه عن اعتبار
حسب العقل فانك اذا قلت في جواب من يحد وايضا الذي حاك الموم
وهو قتل كل احد فادعيت حسب الوجود اذ يتبع ان توجد في الخراج
شخصان موضوعا في ذكر لا حسب العقل اذ لا يتبع فبيننا نظرا اليه
وذلك ظاهر وان حقق على من قال ان الحد اذا لم يميز حسب العقل كمن
يجمع حسب الوجود عن جميع ما عداه لا فقال **قال** احد حاشا تركه عن
الذاتيات فاشتمل على تلك العوارض المستخصه لا يكون هذا الا انك
المرجع للاصوليين ما يكون جامعها وانما لا ذكر فانه اصطلاح المطبقين
والوسيل فالعوارض المستخصه من ذاتيات الشخص وتسميها بالعوامض
انما هي بالسنة الى الماهية **قال** ظاهر تعريفه مجموع الشخص في
المعنوم الكلي **اقول** لان من من من الشخص ويزيد الكلام في الكلام
المعجز سورة منه ليس الا الكل اذ لم يقع التخييل الا بسورة من كل القرآن
اي سورة كانت غير مستخصه ببعض فلا يصدق عليها البعض وعينه ان الكلام
المفرد للاجاء بسورة منه وحقق ان ما مر للاجاء بالسورة لما دفع
قوله تعالى فانما بسورة منه مثله وفتحت السورة في الصورة في سياق
الآيات وما لحق في سياق التثنية نظرا الى القصور كما في قوله ان تروجت

العوارض المستخصه
من ذاتيات الشخص

المرأة

المرأة

المرأة اذ المراد مجزئ نظرا الى جميع السور فكانه قيل لا تروجت على
الآيات بسورة من مثل القرآن وظاهر ان الذي كل سورة بعض من مثله
ليس الا كل القرآن وهذا هو الحقيقي لا ما قيل ان الحسن المشركا قارنه
الوجه اذ العوم وان كان في سياق الآيات كما في قوله ختمت حجة
فما **قال** الا ان قال **قال** انما بسورة من حصة الخ **اقول** فهل
على حروف المضاف وتقدم ما ذكره **قال** المحقق عضد الله والذين
وان ارد بسورة من مثله في البلاغة وعلو الطمعة تتناول كل القرآن
وكما بعض وهذا اقرب الى عرض الاصولي وهو تعريف القرآن الذي
هو دليل في الفقه **وقال** الشارح الشخص في حواشيه عليه ولا
خفا في صدقه على مثل قل واصل ولا يسمى قرانا في عرف **اقول** في
كل من كلامي المحقق والمطالع **قال** ام في الاول فان قوله وكما بعض
منه يتناول مجموع الكلمة والاية بل الخراف ايضا والتعريف لاشا وسيا
منه على تعجبه لانه لما اراد بالجنه المائل في البلاغة وعلو الطمعة
تتناول التعريف الامتداد السورة واقله ثلاث آيات لان علو الطمعة
سريته الاجزاء كما هو المصور في الكتب وهو لا يتصور الا في ذلك المقدار
كما تقرر في موضعه **وام** في الثاني فوجهين الاول **قال** انك قد عرفت
الان انه لا يصدق على مثل قل واصل بل وعلى اريد من ذلك انك
قد جعفت فيما سبق ان ذلك يسمى قرانا في عرف الاصوليين فتدبر وانك
الهادي الى سوا السبل وهو حسي وسع الوكيل **قال** لا سئل نوقف
سورة معهم السورة على معرفة القرآن **اقول** يعني ان الدور انما
يلزم اذا اخذ القدر في نفس مجموع السور وليس كذلك فانه عارة عن
بعض من كلام الله تعالى فان اوعى من ذلك اي مبين اوله بالاستدلال لسمه
واحد بالانها اليه ان كان قرانا او نحو ذلك ان كان غير متوقفا اي اعلانا
من الشارع فان الفصل بين كل سورتين لا يكون الا بالعلام منه على الوجه
المذكور فلا ينبغي بالآية وعدم اختصاص السورة بالقران وكذا العرف
احتاج ابن الحاجب الى توصيف السورة بقوله منه الاصح الى الكلام المترك
فلو اعتبر في مجموع الاختصاص بالقران لما احتاج الى ذلك وما لم يميز معنى
البيان وعقل عن لفظ الشارع اعترض بان الكلام في السورة منه لا يصدق
السورة حتى يعمل كل سورة من كل كتاب بل وفي سورة متعلق بالاعمال فكيف
يسهل سورة الاصل والروا فان **قال** السورة غلبت في عرف المتأخرين
على بعض القرآن من بين السور كما كتاب على كلامي بين الكتب ولما دفع

السورة بعض
من كلام الله
والوغير قران

Copy

rsity

صاحب الكشاف في السور بالطائفة من القولان المستحقة التي اذ ثلاث
 ايات واما الاحتياج الي قوله من فليس لخصيص سورة القرآن عن سور
 عن بل لسان ان السورة من جنس في التالفة وعلو الطبقة كما رقت
 تلك الظن منوعة ولا بد لاشارة من التالفة عن يكون كلامه على
 مثل لسان الخبر من كلام صاحب الكشاف فني بيان نفس الطبقة
 المحررة لسورة القرآن بدليل عدم صدقه على شيء من سور ملاحظة التبدل
 الاخر لا في تعريفه من سور السورة وكيف لا ولا لاية الكيفية على خلافه
 لان السورة في استعملت في غير القرآن وايضا صرح صاحب الكشاف في
 قبل ان من سور السورة الامثال وفيما بعد ان سار ما اخرج الله تعالى
 ان انبأ به مسورة منوعة السور ولو سلم فكذا القدر من الاستعمال اذا وجد
 كفي في تحريف اللفظ الدور ولا يغير كون اللفظ ظاهر في سورة القرآن
 بالظن وتطهير ان قد يحدون المحرود في بعض الحدود فيعترض عليهم
 بالمرور عند فقول بان المراد بالماخوذ في الحديث من اللفظ هو انما
 هو المعنى الاصطلاحي واما قوله واما الاحتياج الي قوله من ان فاعلم
 محض لان تقدير الجنس انما هو على تقدير بيان لا يكون المحرود وكل القرآن بل
 الكل الشامل لكل واحد كما عرفت قال ويورد في الجاه اي يات
 اقتسامه واحواله المتعلقين فاذة المعاني الخ اقول قد عرفت في
 سبقنا ان البحث عبارة عن اثبات العوض الذي للموضع وتبين المعنى
 طاهر في بيان الاحوال ولما بيان الاقسام فيه ايضا مع ان البحث لا
 المحصور والتعويض والاستدراك وانما هي الاعراض الذاتية للدليل السعي
 كما سبق الاشارة اليه في تقسيم تنبيه اشأها له في الجملة وهو معقول
 بخلاف التعريف اذ ليس فيه شأية حل الغرض الذي اصلا يخرج عن الضرورة
 قال والمراد بالانهاث المتعلقين فاذة المعاني الخ اقول لما كان المتأخر
 من فاعلم قوله المعنى الباب الاول في افادته المعنى ان يكون الاقارن محمول
 المسئلة في جميع المباحث اي مباحث الباب الاول فيكون معني الخاف في
 قوله ونورد انما حواله التي هي عبارة عن الافادة ولم يكن كذلك لان كشاف
 من الاحوال ليس بافادة وان تعلقت بها كما سيظهر من المباحث الالية ان
 شأ الله تعالى دفعه لشارحه رحمه الله بان المراد بانها شأية بان احواله تحققت
 بالافادة لبيان الافادة نفسها في ورد عليه ان يقتضي تناول اللفظ في
 مباحث التعريف لان التعليل قد يكون قريبا كما في الاحوال المذكورة منها
 وقد يكون بعيدا كما في الاعراب والبناء والتعريف والتكبير وجوده ولا ينع

المتعلق

به
 في

المتعلق في الثاني الا ان لم يتم راحة من العروبة دفعه بتبديد الاحداث
 بشارته فعلق بافادة الاحداث مع عدم البيان في علم العربية على التام
 فخرج الاعراب والبناء وحرفها بالضرورة في ما ورد على هذا التفسير الذي
 ارتكبه لاجاز تلك المباحث سواء دفعه بتبديله لا يقال وحاصله ان اضافة
 الالمانية الي غير الكتاب المعين للخصيص يخرج تلك المباحث لان لا يخص
 بالكتاب بل دفعه دفع ولا حاجة الي اخرج الي ما ارتكبه من الكلف على الكلف
 وحاصل جوابه ان التخصيص الحقيقي لا يمكن ان يراد منها والا يمكن المباحث
 الموردة في الباب الاول بل الثاني ايضا مباحث الكتاب كما لا عراب
 والبناء وغيره في ما ولها السنة ايضا فوجه الصريح اخرج الي التفسير
 المذكور وهذا هو مراد التفسير في السؤال والحوال لا ما نسب الي بعض
 الافاضل فيقال يعني في غلث عما يقتضيه ظاهر الاضافة من تخصيص
 المباحث بالكتاب دون السنة والاجاز وعممت بقوله ما له مراد اختصاص
 في جواب انه لا بد منه لان المباحث لا يخص بالكتاب بل دفعه السنة والاجاز
 لان مع كونه كلاما ظاهريا فاصلا عن التحقيق فاسد في نفسه كما اولا
 فلان سوف كلام الشارح ينادي بان مخرج الي مراد التعلق بالخصيص
 لا التعميم وان المراد به عموم من نفسه والمقصود توجيهم كلامه فالواجب
 التكل على طعن مراده واما ثانيا فلان الاشارة جسيمة في قوله وهذا ثم
 الكتاب وعين وفي قوله وكذلك انما هو الى ما صدق عليه ما له مراد اختصاص
 وهذا مباحث المحصور والعموم والاستدراك وهو قد يكون عبارة عن
 المباحث الموردة في الباب الاول فحسب لا يستقيم قوله وكذلك لا يقتضي
 تنبيه التي نفسه فتدبر واستمع قال يريد ان اللفظ المراد على
 المعنى بالوضع لا بد له من وضع المعنى الخ اقول هذا شرح لقول الخ
 في الخ فلي بيان انظر في الشرح قسم اللفظ بالسنة الى المعنى الربيعي
 فلي ما قيل في الشارح اولا التفسيرات في ذكر تفسير النظم وما يتعلق
 به على خلاف المعنى في ما ساق الشارح الكلام في اللفظ المراد على المعنى بالوضع
 وجب ان يرجع مراده الى اللفظ المراد بالوضع وان يراد به المعنى
 المعنى المذكور اولا وهو المعنى الموضوع له وان يرجع خبره فيه وعليه ان
 المعنى الثاني الذي هو عبارة عن المعنى الموضوع له فيخرج المعنى
 ولا بد من حوجه لان الكلام في اللفظ المراد على المعنى بالوضع كما عرفت
 فيجل ما قيل في ذكر المعنى ما هو الظاهر دون الصريح ليلال هوود الموضوع
 المعنى المذكور ولا يخرج المعاني فان اللفظ التجاري ليس موضوعا للمعنى

ص

الشيء الدال هو عليه وكذا يلزم ان يكون المراد من حيث فيه **حيز المعنى**
 لا خصوصية واحدا من المعنيين المذكورين لانه ان اردنا الاقرب كما هو
 ظاهر المعنى فخرج الحجاز ايضا لانه ليس فيه استحقاق للفظ في الموضوع له
 وان اردنا الابعد فخرج الدال ايضا لان اللفظ لم يستعمل في المعنى المذكور
 المراد عليه بالاشارة فان **ل** سلكنا ان المعنى الثاني عبارة عن الاول
 قوله مقتضى اللفظ بالنسبة الى معناه ان كان باعتبار وضعه له في الاول فان
 التقسيم الاول لا يتناول الحجاز واما كون الصيغتين راجعتين الى المعنى الثاني
 الذي هو عبارة عن الاول فلا يدل قوله وان كان باعتبار استحقاق له فيه وهو
 الثاني وان كان باعتبار لا يلائم عليه في فان ههنا التقسيم بين شيئين وان
 قلنا الثاني باعتبار ما وقع ههنا للاساسة ولا شك ان التقسيم المناسب
 باعتبار استحقاق اللفظ في الموضوع له يتناول الحجاز فبما **ل** واما الاقسام
 الخارجة من التقسيم الرابع الى **ا** قوله **اعلم ان المهور من نقل الشارع** ههنا
 العبارات المختلفة من الاقسام في الاسلام ثم قوله بعد ذلك وعدم الالتفات
 الى العبارات واختلاف من ذلك المشايخ **ا** ان اختلاف هذه العبارات خالفنا ذلك
 بل هو منساج في كاصح **ب** شرح كلامه وليس كذلك بل في كافي فاذن لو وقع
 التقسيم غير ما فاتت تلك الفارغ فالحق في كلامه في هذا المقام يحصل في
 منه ما هو المراد فنقول **و** وبما هو المتوفيق انما الشيخ قد اختار في النظر
 تقسيمه بغيره ونظم مع **ا** اما الاول فلهجوه المعزود والمركب واما الثاني
 فلا تحاط به الاعمال من سائر ما وقع في الواقع اليه في السماع فان اذا
 المعنى باللفظ الجاري على فانورنا لو وقع يستدعي اولا وجه اللفظ المعنى
 ثم دلالة عليه اي كونه حيزا من المعنى ثم استعماله في المعنى فلفظ
 تلك الاعترافات الاول الاربع تقسيمات اربع من جهة الاشياء فانه يعني
 من كاسيا فانه انما لغاية احدى من يتبين الكلام فوض اربع مراتب ههنا
 الاقسام من اولها باعتبار خلق كل تقسيم من هذه من الجوانب الاربع المذكورة
 وانما باعتبار تعداد اقسام كل تقسيم من التقسيمات المذكورة وثالثها باعتبار
 بيان عموم كل قسم من ذلك وما خذ فها **و** راجعة باعتبار بيان حكم كل قسم
 من اقسام التقسيمات المذكورة وتزنيها بما كان المقصود الاصل من
 اقسام القسم الرابع من المعنى لما عرفت انما اقسام الاعترافات والحاصل
 في نظم بسببه اسم مخصوص بالحصول في الاقسام السابقة اما الدلالة والافتقار
 فظاهر واما العبارات والاشارة فاما سائر العبارات عبارة عن سوق الكلام
 والاشارة على الايمان الى المعنى لم ينقله اجماله ولذا عبرت عن الاقسام من

تقدير

قصد ضبط الكلام بالدال بالعبارة والدال بالاشارة والدال بالدلالة والدال
 بالافتقار فاسب ان لا يحتج في المقسم انظر الى الوقوف ثم لا اعتبر الوقوف
 فاسب ان لا يحتج لفظا بالمعنى لان لها من مبداء احتياط في اقسامها بحيث لا يتبين
 الوقوف بالاشارة فكذا قال والرابع من معرفة وجوه الوقوف على المراد
 والمعاني ثم انه يخص لاقسام العمل الرابع ههنا بقوله وجوه الوقوف
 وفي تعداد اقسام كل قسم بقوله الاستدلال بالعبارة النص وباشارة وباللغة
 وبافتقاره وفي تعريف الاقسام الاولين بقوله الاستدلال بالعبارة والا
 باشارته والاخرين بقوله والثابت بدلالة النص والثاني باقتضا النص
 وثالثها باحكامها لاقسامه بقوله الوقوف بعبارة النص وباشارته ودلالته
 واقتضاه وآسره في ذلك انك قد عرفت ان القسم الرابع لا يحصل للفظ بسببه
 اسم مخصوص بالحصول في الثاني ولا يسمى كل قسم منه باسم على وجه كما سمى في
 غيره بل يجب من تلك الاقسام في كل مقام ما يتناسب ذلك المقام اما الاول
 فلان ذلك المقام مقام تعداد الاعترافات اربع اقسام التي هي التقسيم
 فالتناسب له ان يخصص لاقسام القسم الرابع بوجه الوقوف **ل** الوقوف
 اقسام الاعترافات واما الثاني ولان ذلك المقام مقام تعداد اقسام النظر وقد عرفت
 ان النظر لا يسمى باعتبار الرابع باسم ولكن الاستدلال لا يكون الا به وان كان باعتبار
 على المراد وتناسبا للفظ لان الاستدلال لا يكون الا به وان كان باعتبار
 معناه عسره عن تلك الاقسام بحسب اقتضا ذلك المقام واما الثالث فلان
 ذلك المقام مقام التعريف فالتناسب ان يعرف كل قسم بما لا يسه وقد عرفت ان
 العبارات والاشارة اقرب الى اللفظ من الدلالة والافتقار فاسب ان يذكر
 بالاستدلال المناسب للفظ والدلالة والافتقار اقرب الى المعنى من الاولين
 فاسب ان يذكر بالثابت المناسب للمعنى واما الرابع ولان ذلك المقام مقام
 بيان احكام الاقسام فباسبه ذكر الوقوف على المراد بكونه ملاما للاحكام
 فظهر ان اختلاف العبارات لم ينشأ من عدم الالتفات بل من كونها فاذن
 بحسب المقام يدرك من وقف على من ذكرنا من ذوي الافكار **و**
 وذكرني تفسيرها ما هو صفة المعنى كالثبات باللفظ **ا** قوله **اي** ذكر
 في تفسير الاقسام الخارجة من التقسيم الرابع ما هو صفة المعنى بكونه
 بالعبارة المذكورة ههنا بل هي نقل المعنى كما يظهر من النظر في الاصل **ا**
 حركات اعراض مختلفة تعني اعتبار كليات وخصوصيات اقوله
 الموحدة لاشارة من المتخلفه مثل التعريف والنظم والاشارة والدلالة والاشارة
 وكذا ذلك وما يكتسبات والخصوصيات مثل التفسير والتعريف والذكر والاشارة

شد لاله

اقسام

195

ولكن قد كان روعيت اي الكيفيات والخصوصيات على حسب الاعراض
 المختلفة الحادثة على ما سبق لا يتقدرا ما هو الواقع لاقتضائه ان لا يكون
 الشرح بليغا لانه عيب لا يطلع عليه الا الله تعالى بل يتقدرا الطاقة البشرية
 فان التكلل ما حصل له ملكة يتقدرا بها على تاليف كلام بليغ اذا غلب
 على طنه ان المقام الغلابي يقتضي عشر خصوصيات مثلا فان راعاها
 في كلامه يكون كلامه بليغا وان ترك شيئا من او زاد عليه لا يكون بليغا وان
 كان التكميل بليغا وان غلب على طنه ان المقام يقتضي تحريم الكلام عن
 الخصوصيات يجب عليه ذكر حتى اذا اعتبر شيئا من فيه لا يكون بليغا بالجملة
 بلائحة الزيادة عن ما يقتضيه الحال والمحتد في كلام الشرح
 رعاه مقتضى الحال يتقدرا الوسع فان اقتضى المقام زساده لا اعتبارا
 يجب رعاه كذلك يتقدرا الوسع وان اقتضى الانقاص يجب كذلك وان اقتضى
 عدم رعاه يجب تركها الكلية وهذا ايضا يقع من الاعتبار المناسب
 كما صرح المحققون من شراح المحتاج وفي كلام الله تعالى رعاه يتقدرا ما في
 نفس الامر فانه عالم بجميع الكيفيات وكما يتقاربا على ما يجب رعاه لا يترك
 ولا انقص وهذا لان القرآن يحثنا على معارضة الشرح وهو كلام
 او فيه منه تبادله الاعراض فكل ما قيل منهم منه ان المتكلم اذا اراد في كلامه
 بعض مقتضيات الامور مع قدرته على رعائه اكثر لم يكن كلامه هذا بليغا
 وانما صرح بانه فان احوال البليغ في اسرار الكلام متفاوتة تتارة يتقاربا
 في نظام الشافعي والتفاحي وموت اذ في كلامهم هو كما يقال للشرح فيكون
 فيه ما سبق على قلوبهم من غير انما لكتبة والخرق في الحيا ورايت على ما روي
 القادري فيكتفون بوصول المطابقة لمقتضى الحال في الجملة وانما لم يكن في
 الحقيقة الدرحة حتى ان كل كلامهم بليغ ولا يخفى ان الله تعالى قادر على ان ياتي بكلام
 اوفى شأنيه الاعراض بما اترك سوى القرآن فتدبر **قال** وقصود الشارح
 من قوله هو النظم والمعنى جميعا دفع التوهم الناشئ من قوله اي حفيضة
 رحمه الله **قال** مرتبط بقوله لا قالوا لقرآن هو النظم والمعنى جميعا
 وارادوا به النظم الدال على المعنى وما بينهما من تمة الاول وبعثا لانه فان قيل
 القول بانه اسم للنظم الدال على المعنى بدفعه ايضا **قال** اسم الا انه متعذر
 بعلم كون المعنى ركنا اصلها فلا يلزم عرض في حفيضة رحمه الله والمقصود
 توجيه كلامه فان قيل لا وجه لكونه ركنا فضلا عن كونه اصلها لما عرفت
 ان معنى النظم والمعنى النظم الدال على المعنى مخدج المعنى بالصور وزنه **قال**
 لما كان المقصود من وضع اللفظ اعادة المعنى كان المعنى هو المقصود واللفظ

وسيلة

وسيلة الله فاعتبر ركشة اللفظ نظرا الى الظاهر والمعنى نظرا الى الحقيقة
 وكرهنا ان الحقيقة على الظاهر اعتبر المعنى ركنا اصلها فان قيل الركبة
 سائق الزيادة **قال** معنى الزيادة كما سبق وسابق عدم تعيين الاسم والتم
 بالشفاه فان من الاجزاء لا يتغير بالشفاه اسم الكل ورسمه كاليد والرجل
 مثلا فيريد خلاصة الدرس فلا ساق **قال** المعنى المراد بالنظم هو اللفظ
اقول يعني انه مراد النظم بالنظم في هذا المقام هو اللفظ وانما احتاج الى
 بيانه لانه ذكر في الحق النظم في سابق لما هو اللفظ في جواب قوله عليه ان
 المعنى ان يقال لما كان المعنى نظرا الى الاعلى المعنى قسم النظم الى مراد
 النظم هو ما بالنظم هو اللفظ واختيار اسم النظم عليه لانه الادب في نفسه
 يقتضيه **قال** اما هذا لان النظم قد يطلق ويراد فيه الشعر والمعنى المصنوع
 واللفظ المرتب لا ذكر في الشرح فاحتذر عن ارادته وهذا لا يفي توجيه الادب
 انما في لان سمو الادب الخاص بالنظر الى استعمال ما كان اللفظ باق كاسبق
 بيانه **قال** لا يقال النظم على ما قلناه المحققون **قال** اما هذا لسؤال
 ان مراد النظم بالنظم لا يجوز ان يكون اللفظ لان المحققين منهم فسروا بالمعنى
 واللفظ ليس شيئا منها واما **قال** الجواب ان طريق المجاز عند محصور
 فالهم ارادوا به فهنا اللفظ مطلقا من قبل اطلاق التفسير المطلق كما في
 التفسير بقدرته على ما في المذبح فيشبه الى الخاص والعام والمشتبه
 وخو ذلك اللهم الا ان قيل اضافة الاشارة الى النظم على كون لا في حلا سته
 بان يراد الاشارة المتعلقة بالنظم الى لا يراد به مطلق اللفظ بل بالنظم **قال**
قال لان اللفظ مطلق **قال** فتشبه السؤال **قال** لان اللفظ
 لان اللفظ في الاصل استغاط شي من الفرح واما **قال** ان اللفظ لا يتجنى سوء
 الادب بالنظر الى الاصل كذلك انظر تشبهه بالنظر الى الاصل لانه ايضا يطلق
 على الشعر وخامس الجواب **قال** ان اطلاقه على الشعر ليس بالنظر الى الاصل
 بل بالنظر الى العارض فانه حفيضة في جمع المولود في السكك في استعمال الشعر
 فحان اختلاف اللفظ فانه حفيضة في الرعي ابتداء **قال** لان معنى الشعر النظم
 على التوسعة **قال** يعني انما النظم على التوسعة والكثير
 بين الصلوة وعينها اسم الصلوة فليقله تعالى فاق **قال** راما تيسر من القرآن
 اذا قيل على ظاهره واما عندها فلما قالوا انه ترك اول ملحة فليس كما افهمنا
 فلما تيسرت على سائر العرب نزل التحفيف سمو الى النبي عليه الصلاة والسلام
 وسقط وجوب رعاه تلك اللفظة حتى جاز لكل ان يتقاربا بالكل في احوال الفرق
 مع كمال قدرته على لغته ان يتقاربا بلغة غيره من العرب فلهذا الغرض مع

بمعنى

من الماتر كما يصدق على كل فرد من افراد الانسان انما انسان فناسب
 تلك الاحراجات فهو من الانسان المتخذه بحسب ذلك المعروف **قال**
 كيف ولم يستعمل الاقيا وضعت له بالوضع النوعي اقول **قال** فانه قيل
 الانساني هذا ما سبق من قوله وهذا معنى الوضع النوعي لذكور **قال**
 لا لأن المتعمل فيه نفس الشدة والعموم انما يستعمل من وقوعه في سائر
 الشيء فكان الواجب قال كل ذكر وقعت في سياق الذي في سائر كافر
 فان قيل اذا فادت العموم بالوضع النوعي لا تكون مجازا فانه ايضا
 موضوع بالوضع النوعي **قال** لا لما عرفت ان الوضع النوعي نوعان
 احدهما محقق بالحققة والآخر بالمجاز وما نحن فيه من الاول **قال**
 لا لما يشتمل الماتر من الاحاد اقول **قال** حصول هذا الاختلاف ايضا
 مبني على التحقيق الذي ذكرنا في عموم صور الذي ولا يتقبل **قال** وقوله
 مستغرق مرفوع صفة لفظ ومعنى استغراقه الى اقول **قال** يمكن ان
 يكون محمولا صفة كشيء كلفه ومعنى استغراق الكثير ان لا يكون شيء
 مما ساوله اللفظ خارجا عن ذلك الكثير **قال** وعلى التقديرين **قال**
 معنى على تقدير كون الجمع المنكوحا عاقل من سائر استغراقه ونحو
 المعام ان بعض العلم لا يستعملوا الاستغراق في العموم ولم يقولوا
 بالاستغراق في الجمع المنكوح وان قالوا بالعموم وبعضهم شرط فيه وقالوا
 به فيه ولا عكس للثاني فليتنا مل **قال** وهذا به من اقول **قال** فساد
 ليس به من لان المص اختياره في سبغ ان العلم الذي اخبر به من اورد
 به غير مستعمل حقيقة في الثاني مطلقا والذي اخرج يستعمل حقيقة
 من حيث التناول ومجازي من حيث الاقتضال فلما اخبر عن ان العلم
 المجز عن بعض افراد محقق لم يقع فيه الاستغراق حقيقة بواسطتي
 وظاهر ان استغراق الاستغراق بوجه استغراق العموم لان شرطه عليه
 هو ان الشخص له بدرجة في الواسطة لان موضوعه لكثير موضع واحد
 وليس خاص ولا عام ثم يستعرض الشارح على مختار العلم هناك ولو
 اراد الشارح بهذا الاشارة الى ذلك كان حق العارضة ان يقول **قال** ازيد
 بقوله ونحن كلام عام مقصور على البعض وسنبين فساد تامل ولا تغفل
قال او التامل في حقيقة الصيغة كافي في قوله اقول **قال** بيانه
 ان الحقيقة حلوا القدر على الحقيقة دون الاطر خلافا للثاني لثمة لان
 تاملوا في نفس هو هذا الكلمة وحدها قد وجدت معنى للاختراع حتى
 ان اللفظة انما سميت فداء لاجتماع الحروف او الكلمات بل العروة ايضا على

قيل

قيل لجلوها على معنى مناسب للاختراع وهو الحقيقة المجز في العلم دون
 الاطر **قال** فتبين ان المص خارج عن الاقسام وكذا اسم الاشارة الى
 لا يختص ما يدعى على ظاهره مما رتب في توجيهه ان المص لما اراد ان يسمي الاسم
 او لا المص الصفة والعلم وانما الحسن وكان الضم والسم الاشارة خارجة
 عن هذه الاقسام قد الاسم بالظاهر لا خارج المص وادعنا اسم الاشارة
 مقبضية التقسيم ولا يمكن ان يراد بالاسم الظاهر ما يتقابل المشترك حتى
 يستعمل ايضا لانه لا اصطلاح فيه لفظا ما قبل زعم العلامة ان هذا
 مقسم للظاهر في تقابل الصفة يخرج عنه اسم الاشارة ايضا والحال
 ان المص اسم وكذا اسم الاشارة وهما محذوران ويصدق عليهما محذورة
 وكل ما هو اسم لا يخرج عن هذا التقسيم لانه حاصل جميع الالهي لكونه واسم
 بين الشيء والاشياء فالمراد بالظاهر ما يتقابل المشترك ثم يرد على الثاني
 انما لا يخرج عن الاقسام فقد خرج عن الموصولات ايضا وجبه
 الاختصاص عليه لا يقال **قال** الضاد اخلة في العلم لان المراد بالعام منها
 ما وقع فيها من الصفة واسم الحسن والموصول ليس فيها والنقول يجوز
 كون القسم من المقسم من وجه كلام ظاهر في لا يقال **قال** ونظائر
 ان يقول هذا التفسير لا يصدق الا على صفة الى اقول **قال** هذا الاختلاف
 اغار وعلى توجيه الشارح كلام المص لاعلى ما افادت عبارة المص موافقا لما
 تقرر عند الجمهور وحقيقته موقوف على مقبضية استغراقه على ابي الشارح
 وسائر المحققين وهي ان اسم الاشارة قد يوضع لذات مبهمة باعتبار معنى
 معين هو المقصود فتترك مدلوله من ذات مبهمة لم يلاحظ سوى خصوصية
 اصلا ومن صفة معينة مقصودة فيصير اطلاقه على كل متصف بذلك
 الصفة **قال** ذلك يسمى صفة وذلك المعنى المعبر عنه يسمى بمعنى كذا
 وصحيح وايضل وعطشان وكحودك ويلزم ذلك موصوف به لفظا
 او تقديره بما يقينا لذات التي قام بها المعنى وقد يوضع لثبات معينة
 ولا يلاحظ معنى من المعاني القائمة به فيكون انما لا يستعمل بالصفة
 فتفقا كذا في ابل وكحودك وقد يوضع لها ولا يلاحظ في الوضع معنى له
 يقع يتعلق لها وذلك على قسمين الاول **قال** ان يكون ذلك المعنى خارجا
 عن الموضوع له وسما باعتبار التحسين الاسم بآية كاحول واحول علماء الف
 فيه حرك وكذا لانه اذا جعلت اسم لذات لا يقع في انفسه وجعل
 ديسم سببا للموضوع لاجزاء من مفهوم اللفظ **قال** انما يكون ذلك
 المعنى داخل في المعنى الموضوع له فيتركب من ذات معينة ومعنى

Copy ng S rsity

كاسم الآلة وال زمان والمكان ولذاته اذ جعلت اسمها لثبات الاربع
تربيعا وهذا الثبات ايضا من الالوان لانهما صفة لشي لكن في الحقيقة
بالصفة والقسم الاخر استدلنا بها لان المعنى المحقق هو
ما حصل من هذه كونهما واستدل على ان المقصود هو المحقق والذات
بان القسم الاول لا يوصف ويوصف به والثاني بالعكس اذا عرفت هذا
فأعلم ان المعنى لما اراد ان يبين الصفة حيث يتنازع عن الاسم المستعمل
جعل المعنى المصدري مع تارة عن الذات بالذات مقدما في الذكر والاعتبار
على الذات المبنية التي يدل على دورها المشتق اشارة الى ان المقصود الاصل
في الصفة هو المعنى المصدري واما في المصطلح الذات ضرورية في المعنى
به وقد شبه على هذا في تقريرنا الحقيقة باذعان على وزن المشتق للذات
على الذات فان يع كبر ما يدخل التابع كافي قوله تعالى ان الله مع الصابرين
اسمع الصابرين وغيره كذا حيث قال الاسم الظاهر ان كان معناه عين
ما وضع له المشتق منه مع وزن المشتق فصفة لخلق مع تحلقا بوضع
وزن المشتق مندرجات الوضوح وازداد ما وضع له المشتق منه المعنى
المصدري وما وضع له وزن المشتق الذات وكان كذا المعنى المصدري
والذات دخلا في الموضوع له لكن الاول يتصدر الاصل والثاني
بالبناء فكانه قال ان كان معناه عين المعنى المصدري المقصود بالذات
والذات المقصود بالبناء فصفة لخلق الاعلام المشتقة بظن الى المعنى
الاصلي كما جعل المعنى المصدري ليدل على ان الموضوع له فيه وحده
اجا الزمان والمكان والآلة لان المعنى وان كان جزءا منه فليس
مقصودا بالذات بل الآلة بالعكس والشارح الغريب قصرا نظر على
وزن المشتق ولم يعمد الى الذات فان كان في التعقيب والاعتراض
ما تقي من التخلات والتعقبات حيث استدل الاجتزاع عن اسم الزمان
والمكان والآلة الى وزن المشتق بتقيده بوزن الفاعل والتحويل ولما
ورد ان هذا ما لا دلالة لفظ عليه التما في دفعه الى الشيوع ثم رتب
عليه الاعتراض بما ليس على وزن الفاعل والفعول والجمع شي عن
الفرق ثم ان المعنى ذكر سائر اقسام الاسم المشتبه بعضا بالصفة حيث قال
والا ترى وان لم تكن كذلك وصدقنا ان لا يوجد فيها المعنى المصدري
اجلا لا يوجد ولكن لا يدخل في الموضوع له او يدخل وكذا ولكن لا يكون
مقصودا فان تحقق معناه فعمل والاقسام عين وقاية العلم واسم المعنى
اما مشتقا ولا ما علم الذي ليس مشتقا هو الاسم المعنى الغير المشتبه

بالصفة

المطلق

ظ
ملحوظة

بالصفة كذا بدقلا والمشتق مشتبه بها كذا جردا بدقلا في علم المعنى
لان التحقق اعم من الخارج والذهني والاسم الذي ليس مشتقا هو
الاسم المعنى الغير المشتبه بها اصلا كذا وفرضي واشتق هو
المشتبه بها اشتباها كاسم الزمان والمكان والآلة ولا يخفى ان
ليس المراد يكون العلم مشتقا اشتقا فمظهر الى المعنى المعنى بل الى العلم
المشتق عنه المعنى في حلال العلم في الحلة وهذا جردا في العلم
اللام عليه كذا في قول الخبير ولا يخفى ان العلم لا يكون مشتقا الى ان اراد
به الطعن على المعنى كذا هو الظاهر هذا ما يتصور كذا في تقرير كلام المعنى
وحتيتم يعقبت الملك الوهاب الفيا عن وحسن توقيفه قال قوله
ان اراد من المعنى لا قيد فخلق شعرا بان المراد الى اقول لعله انما
استفاد هذا الاشعار من جل المعنى على الطبيعة النوعية بلا حطة رجع
مهر استخاضه في المنى الى المعنى وقوله في التشرح لان المطلق وضع لوجود
النوعي فليست بالـ وليس كذلك للقطعي بان المراد الى اقول يمكن
دفعه بان المقصود الاصل في نفس المعنى ون العرف والماجات العرفية بالظن
الى امر عارض حلال في قوله تعالى بخبر رقية اريد بالرقية نفس المعنى يعني
ان خصوصية العرفية ليست مخلوقة اصلا وانما جات من اضافة الخبر
فانه لا يقع الا على العرف كذا في حال في العمل الذهني لخوا دخل السوق واشتر
الى ان المراد بنفس المعنى والخصوصية من الغيرية ولذا قيل ان المعنى
لا يشكك قال قوله عند الاطلاق للمعنى مع لسان التعقيب وعرفه
والاحسن اقول اعلم ان المعاني الموضوع لها سواء كانت نهائية المعاني
او التكرات معلومة للموضوع حال الموضوع وهو ظاهر وكذا في كل حال الاعتراض
والا لم يقد كلامه مقصوده وكذا السامع لان الكلام في اذا كان عالما بالموضوع
والا لم يقد التماثل معه فالتوقف على العرف بين المعرفة والذات لا يعمل
الا بما قال بعض الافاضل ان التعريف يقصد به معاني عند السامع من
حيث انه معني كانه اشار الى ذلك الاعتراض واما التكر فمقتضى التعقيب
ان المعنى من حيث ذاته وبلا حطة في تعينه وان كان حيا في نفسه
لكن بين كل معاني التعقيب وملا خطته فرق جلي ومهد في تصوير ذلك
مقدمة هي ان في المعاني من اللفاظ هو تارة الوضع والحلم فلا بد ان
تكون المعاني متصورة متنازعة عن بعض عند السامع فاذ اراد السامع
معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار ان يكون ذلك المعنى معناه عند السامع
متبينا ان ذهنه ملحوظا معه او لا فالاول المعنى بعرفه والثاني كذا والمعنى

أشار إلى هذا التحقيق حيث أراد بالاطلاق الاستعمال بغيره ذكر السامع
ويجعل عند الإطلاق والسامع فيدين للشيخ وعنده ما اعترف به السامع
وأراد بقوله أذ لا فرق بين المعرفة والنعمة في النكاح وعدم النكاح عند الوضوء
إنما يفرقان بالنعمة في المعرفة وعنده في النكاح عند الوضوء لا يفرق بينهما
في التحقيق بالنظر إليه ويقول لا إن أقال رجلا في رجل يمكن أن يكون الرجل
محبيا للتحكم أنه يمكن أن يكون كذلك لكن الوضوء لما اجتهد الشيخ بالنظر إليه
في المعرفة لم يفت إلى ذلك النكاح بل إلى النكاح بالنظر إلى السامع لأنه المحقق
عند الوضوء فكان المص قال المعرفة ما وضع لشيء بعينه محبة الوضوء
تعيينه عند السامع حال الاستعمال والنكاح ما وضع لشيء بعينه محبة
للوضوء تعيينه عند السامع حال الاستعمال إذا عرفت هذا فاعلم أن
تعيين المص له أحسن ما نقله الشارح **أما** أولا فلا في الموضوع له فكم
طوله في اختياره دون ما نقله الشارح **وأما** ثانيا فلا في المعرفة إن مدال
الفرق بين المعرفة والنكاح فلا خفا حال السامع واعتبار النكاح والاشتيان
عنده وعبارة المص بتعيينه دون ما نقله الشارح فالحق في النكاح
وعنده أن يكون ذلك بحسب دلالة المصطلح في نظره **أما** هذا القول
فلا إن كان كالمص فيه لكن مخالف ما ذكره المص في تحقيقه **وأما** قوله في
الإطلاق فلما عرفت أن مراده بالاطلاق الاستعمال والشارح محقق
بكونه محتملا لأنه ما حوز فيه استحسانه من النكاحين **وأما** قوله دون الوضوء
فلما عرفت أن المراد به الاستعمال عند الوضوء وهو مطابق للواقع **وأما** قوله
ولا يامع عند السامع فلما عرفت أنه مدار الفرق فكيف لا يكون محتملا **وأما** قوله
لأنه إذا قال حان رجل يمكن أن يكون الرجل محبة للسامع أيضا فلا في ذلك عرفت
أن هذا المكان لا يمكن في كون اللفظ معرفة بل لا بد من اعتبار الوضوء في
النكاح وملاحظته في هذه العلم الصواب وأنه المرجع والمآب **ق**
يريد أن يشار إلى الامتناع المذكور **أقول** أعلم أن أكثر ما يكون اعتبار النكاح
في التقييدات لتحصيل هذه التباين والاختلاف دون الاجتماع والاشتراك
وطحا قال الشارح فياسق فان قلت من حق الامتناع التباين والاختلاف
وهو متفق في هذه الامتناعات **ق** قال في جوابه على أنه لو جعل الجميع
اقتساما متبايناً لكان في الاختلاف بالخصائص والاعتبارات والمص لما جعل
اعتبارها غيرا سببا لوضع التباين بل الامتناع على خلاف ما اشتبه
الانفصال خارج الشارح إلى توجيه الظاهر وتوضيح العلم فقال يريد أن
تأثير الامتناع المذكور ليس بحسب الذات يعني أنه لو كان كذلك لكانت التباين

راشحة

واشتمع الاجتماع وليس كذلك بحسب الخصائص والاعتبارات فيمكن
الاجتماع بينهما **قال** واللام بعد موضع نظر **أقول** نقل غير أنه
قال للقطبان الواقع موضع الجنس المشترك هو الموضوع للكثير بأن يكون
كل واحد من الكثير نفس الموضوع له لا إجماع من ذلك على ما هو مقتضى عبارة
ولكن تفسير الوضوء للكثير بما ذكره صاحب تبيين أجزا الكثير يكون مستحقا
الحقيقة بما احتجنا به من جهة اللام ولا دلالة للفظ عليه أصلا ولا لاندالض
للمعاهد النوعي لا يتأثر بالوضوء للكثير بهذا المعنى بل يندرج فيه ولا ينافي
المجموع واسطة بين العلم والخاص ما على عدم قسمة الاستعمال لم يكن من
اقتسام النظر صيغة واحدة كما ذكره في المأول **أقول** فيه نظر لم يرد
أن المص اختار أن العلم الخارج بعينه أفاده حقيقة في الباقي فيكون الباقي
معنى وصحبا بالصور لا كما لا ولا على زعم المص ولا لا وجه لجعل الجمع
الكثير جميع الفظة موضوعا لكثير غير محصور وعند من لا يقول بنوعه
الاشتراك وهو أن إذا لا دلالة في اللفظ على تعيين عدد أجزا الكثير
وحسب في المفرد أيضا كذلك يعني أنه لا دلالة فيه على تعيين عدد أجزا
الكثير ولأن في الفاظ العوم من موضع مخصوص مع القطع بأنه لم يوضع إلا في
واحد فان كان ذلك الوضوء أكثر غير محصور لم يكن خاصا ولا جعل
الصفة متبايناً لاسم الجنس خلافاً للأصطلاح **أقول** فيه أيضا نظر لأنه
لم يجعل متباينة لاسم الجنس بل للاسم الشا باللعن واسم الجنس وهو موافق
لما قال صاحب المكاشف فإن قلت اسم هو أم صفة ولا جعل المطلق
من اقتسام الخاص حيث وضع للمعاهد النوعية وقد جعله فيها للنكاح حيث
جعلها للمص بلا فيه والنكاح لبعض المسي غير معين ولا شك أن شارفة
مطلق ونكاح مع أن المراد منها واحد **أقول** فيه أيضا نظر لأن الشارح
يعتبر أن الخارج من التقسيم بعض أنواع النكاح وهو ما يستعمل في الوضوء
دون بقى المسي والمراد بغيره من المعرفة والنكاح حيث يعمل الاقتسام
كلها فلتأمل **ق** **قال** كالأجل والعرض **أقول**
اللام منها للبعد الخارج والوجود هو المنكر منها للفظ بأنه الموضوع لوضوء
بالنوع والوجود من اقتسام الخارج دون المصطلح باللفظ لاستعماله في الوضوء
وتعريف الجنس وفروعه من الاستعمال وغيره **قال** وذكر في الاصطلاح
أن الخاص كل لفظ وضع لجنس واحد **أقول** ما يقع في الإسلام بين
ورد علم إلى الثاني مستغنى عنه فاعترض بعضهم بأنه المراد بالجنس
مدلول اللفظ فذكر الثاني من قبيل التخصيص بعد التعميم بكونه **ق** **قال** وبما

Copy

195

rsity

لان تلك النكتة انما تعترف في المحاولات الخطابية والمخاطبات مقام التعريف وتعميم
بان المراد بالماضي مقادير الحيات والقصود تعريف قسمي الخاص بالحيات وهو
خصوص الحيات والاعتباري وهو عزم تنبها على مريان الحضور في الحيات
والمسائل خلاف العوم فانه لا يخفى في الحيات وردان ليس المراد بعدد
حيات بل انما يخص باسم الحيات للقطع بعوم لفظ الحيات والعلوم واسماها
قد عهده المشرح الى ان المراد به اي بعدم مريان العوم في الحيات ان الماضي
الواحد لا يجتمع متعلدا واراد به ما ذكر بعض المحققين ان الالفاظ اللغوية
اسم سهل في النزاع في واحد متعلق بتعدد وذلك لا يتصور في الاعيان
انما يتصور في الماضي الذهني والاصول كون يكون وجودها بعين ان
الامر الواحد الذي يطلق على التعدد لا يخفى له الا في اللفظ عند من لا
يعترف بالوجود الذهني قال الامام الخليلي الرجل له وجود في
الاحياء ووجود في الازهار ووجود في اللسان اما وجود في الاعيان
فلا عوم له اذ ليس في الوجود الا زيد وعرف ولا يوجد رجل يطلق بضمه
قاسا وجود في اللسان فيتحقق فيه العوم لان لفظ الرجل قد وضع للدلالة
ويستعمل في زيد وعرف في الدلالة واحده فبني عاما باعتبار نسبة ذلك لانه
الى الملولات الكثيرة والوجود الذهني فيتحقق فيه ايضا العوم ان
فعله لان بعين الرجل يسمى كليا باعتبار ان العقل اخذ من مشاهد زيد
صورة الرجل واذا راى عمرا لم يأخذ منه صورة اخرى بل من ما اخذ من زيد
ولست بداني زيد لست بداني عمرا فان شئت هذا الماضي عاما فلا بأس به قال
وهذا تعريف لقسمي الخاص اقول هذا الشارح الى تعريف في الاسلام
لخاص بدليل قوله الا في الله اذ كان تعريفا لقسمي الخاص كان الواجب ان
يورد كلمة او دون الواجب وانه المحذور ليس مجموع القسمين الى انما
المحقق فيشتمل على قوله وكل اسم وضع لشيء معلوم على لا يتفرقا فان
المراد به خصوص البعدي والاعتباري فيستفاد من قوله كل لفظ وضع
الى فانه يشتمل على خصوص النوع والجنس وبما في الافعال والحروف وقيل
هذا الشارح الى القسم الثاني من تعريف في الاسلام وايد بانه لو كان انسان
الي تعريف في الاسلام لوجبه انه يشتمل الى الخاص الاعتباري من البعدي
وايضا يحتاج الى تاويل بقوله هذا لانه ذكر تعريفين على ذلك التعريفين ولا
يخفى انه انما يشتمل على الفهم وقلة التعريف في تعريفه قال وفي المراد
ان قول الخاص مقول بالاستعمال على بعدي الى اقول هذا هو الوجه
الموافق لما اختاره الماضي القدي في الاحكام من مال الحق في ذلك

يقال

يقال الخاص فقد يطلق باعتبار من الاول هو اللفظ الواحد الذي لا
يصلح مدلوله لاشتراك كثير من فيه كما ساء الاعلام من زيد وعرف وكذا الثاني
ما خصوصيته بالنسبة الى ما هو اعلم منه وصله انه اللفظ الذي يقال
على مدلوله وعلى يد مدلول اللفظ اخر من جهة واحده كلفظ الانسان فان
خاص ويقال على مدلوله وعلى يد من لا يفهم والجار لفظ الحيوان من جهة واحدة
قال ولو قلنا ان الشرعي الى مدلوله لم يجز اقول بعد هذا ان
الظاهر من ان اشارة الخاص المعني لا حكم الشرعي على ما صرح به المصنف
سبق وعقد هذا الباب لذلك والحي ان هذا مع غاية وضوح وقرب
العقد بسلام المصنف كفي حتى على التعريف ولما عاين العوم في هذا المقام
ان الخاص يتناول مدلوله قطعا وينبغي لما اراد به من الحكم الشرعي لفظية
الحسن والرياسة لانهم لم يفرقوا بين افاضة الحكم وبين افاضة الحكم
الشرعي كما في قوله المصنف قلت في لم ذلك القول حقه قال واما الذي
يلزم من حمل الخبر على الخاص لا يترك مقتضى قوله السابق ان يقتضيه
عنا واما الرياسة فكل في المثال الغلاف لكن ذكر في صورة الكلام الانفرادي
فكانه قال واما الرياسة فكل اذا خلق في الحيات فان تلك الحيضة لا يخفى
فانها لو احده بل هي وبه قال اجب عن الاول بان الكلام في الخاص
واسم ليس كذلك بل هو عام او واسطة اقول اما ان الكلام في الخاص
فان قوله يعني قوله تعالى تلتذذوا بخلقكم على قوله الخاص ساجد هو
خاص بوجوب الحكم قطعا واما ان اشترع عام او واسطة فانه جمع من
وهو عند من لا يشترط الاستحقاق عام وعند من يشترط واسطة وعرف
عليه بان الخاص كما هو قطع في بعينه كذلك العام قطع في بعينه
وبما انشطه وشبهه فان انصرف عنه السؤال من وجوه اربعة من وجه آخر
وعلى تقدير ان يكون العام ظاهرا لواقع المنكر واسطة فهذا المنكر خاص
لانه قد بعلمت والمعلومات هي الصبر والعشيرة الثالثة فاشهر
معلومات في فوق قوله سؤال ودوا القصد وعشر ذي الحجة ولو كان
كذلك كان خاصا كذا اقول اما الجواب عن قوله ان الخاص لا هو
قطع في بعينه كذلك العام فهو ان الكلام هنا ليس في بطلان القطعية
بل في بطلان وجوب اللفظ بالانفصال عن مدلوله وهو موجود في العود
اذ لا يبيح الخلافة الشائنة على اثنين وبعض خلاف الحق المنكر لانه عام
عند من لا يشترط الاستحقاق وواسطة عند من يشترط واللفظ
مستفاد عليه كونه حقيقة في جملة طرح عن بعض مني وانما عن قوله وعلى

س

نقد
لا تعجب

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

لم يذكر الحاص

بلا حقا اللهم الا ان يقال اذا كان جوتهم بطريقه فان الصفوة لا يكون له
من قبل ما به الصفوة والخاص منه فليسا **قال** وليس يستعمل لأن في
والمطلقات بتعيين الاثر الخ **اقول** يعني ان قول النص ثم ما كان
طلاقا اي بعد المرتين يقتضي ان يكون مرتين في قوله ذكر الطلاق المحقق
لرجحه مرتين بما انفرد الطلاق ولا شك ان ذكره قال الطلاق تارة
بقوله والمطلقات بتعيين بانفسه واخرى بقوله الطلاق مرتان لا يرد
على انفردنا لصواب ان قوله مرتين ليس بقيد الزيادة بل للمطلاق فانه
حال عنه او صفة له دون الموصول مع بعض الصلة والخاص والاولى ان
لصنف حذف الموصول مع بعض الصلة لكنه اظهر معنى واحدا اختار الكتاب
ذلك هو **قال** لبيان كيفية الطلاق ومشروعيته يعني لبيان المشروع
ان يرفع من بعد اخرى فهو بيان الكيفية دون الكثرة وان كان بيان الكثرة
لا سيما لبيان الاول لان الطلاق اذا وقع من بعد اخرى يكون ان شئت
محاالة فلا خلافه قوله لا ياتي اي ثباته لانه تفسير بالثبات **قال** ان
مقتضى الزوج هو الذي يتقدمه في نفسه وهو الطلاق **اقول** يعني ان
ما فعله الزوج من فعل يخلص به المرأة بعد الاقداس وان لم يلفظ الطلاق
او الخلع فلا يلزم **قال** الاول ظاهره وانما ان في قوله لا
المؤثر فانه لا ياتي سابقا فليت في الخلع فليت على تسمية الطلاق
قال وهو الذي عرّفه في الاسلام بترك العمل **قال** الزيادة
عليها اي عبارة عن اثبات امر زائد على ما يفعله المصباح لمعنى مستقل
كزيادة اجرا او موطر او علم وترك العمل بالخاص اموي فانه في الفساد
لانه ابطال لما يفعله صحيح البطلان **قال** الزيادة **قال** فكأنه قال
فان طلق بعد الطلقتين المتيقن كتمانها واحدا بها خلع **اقول** زجرت
لان يقتضي هذه العبارة لو لم تكون الطلقتين واحدا خلعها وليس كذلك
لان الخلع ما هو على تقدير اخذ المال فحق الصانع ان يقال فكأنه قال
فان طلق بعد الطلقتين المتيقن كونها تكون كتمانها واحدا خلعها
واقفا **قال** وهذا يدعي اشكالان **الاول** اي باقر زمان كلام
يورد الى ان تكون المتعق فان طلق بعد الطلقتين المتيقن كتمانها واحدا
خلع يدعي اشكالان **الاول** ان الثاني قوله فان خلع يقتضي وجوب
كون الخلع بعد الطلقتين لانها المتعق يقتضي وجوب ما بعده
عميت ما قبل وما بعده وانما خلعها طلقا فيجب كون الخلع عقب
الطلقتين **ويجوز** ان يقال ان الخلع اذا كان طلاقا وهو مرتين على الطلقتين

الحمد لله
والصلاة والسلام

لم يكن قولهم تعالى فان طلقا بيان الطلاق رابع لان ما بعد الثلاث
 رابع بلا مريية ووجه اندفاع الاول ان قوله وما جعله خلع وما قيل
 طلقا فان مجموع ما عرفت من الخبر السابق ان الخلع مخرج تحت الطلقة
 لا ما بعد له فكيف التقيت ووجه اندفاع الثاني ان قوله وذلك لان الخلع ليس بموت
 على الطلقتين ووجه اندفاع الثالث ان قوله وهو مترتب على الطلقتين
 متصع بل المترتب عليه انه على تقدير الخوف لا جناح في الافتداء غايته انه
 يدعى الخلع المندرج تحت الطلقتين وهو لا ينضمي ترتيب الخلع عليه
 ووجه اندفاع قوله والمذكور عقيب الثاني ان قوله **فان طلقا** قد دفع به اسكال
 اخر ايضا وهو ان الخلع لما اندرج في حيز قوله الطلاق مرثان واستعمل
 بافاضة قوله فان خفي ان لا يتما حدوده فلا جناح عليه في الطلاق مرثان واستعمل
 لم تعد الفا ترتب الطلاق على الخلع على مطلق الطلاق فلا يحصل بطلان
 وهو الاستدلال الثاني على مشروعيتها الطلاق بعد الخلع ووجه اندفاع
 ما اشار اليه بقوله لانه ليس بخارج عن الطلقتين فان الخلع اذا فادرت
 مشروعيتها الطلاق بعد الطلاق السائر لم يلحق فقد افادت مشروعيتها
 بعد الخلع بالمرية لان الترتيب على الاعم يقتضي الترتيب على الاعم
 بل عكس **قال** لكن يرد اشكالان الى **اقول** **فان طلقا** يعني يرد على التقديرين
 الذي اندفع به الاشكالان اشكالان اخران احدهما انه اذا اندرج
 الخلع في قوله الطلاق مرثان فهو متحقق ان لا يكون المراد بذلك القول
 هو الطلاق الرجعي ناهي ما صرحوا به ان الخلع طلاقه بان وقال
 الاول ذكر الطلاق المعقب للرجعة موثقي على ان مرتبة في الطلاق
 كما رويتمما انه نفخي ان لا يصح التمسك بالالة في الخلع طلاقا وانه
 ملحقه الصريح على ما هو المأخوذ في تقريره **واجاب** عن الاول
 عامة شرح الاصول لغير الاسلام فارتضاء الشارع بان كونه رجعا
 انما هو على تقدير اخذ المال **اقول** **فانه** لا ينعكس لان قوله تعالى الخلع
 مرثان اما ان ينعكس يكون رجعا او لا فعلى الاول لا يستقيم توريده
 الى الرجعي والى الثاني وعلى الثاني لا يستقيم قوله المص ذكر الطلاق
 المعقب للرجعة **ويكن ان يقال** **فانما** الشق الثاني ونقول ان
 قول المص ذكر الطلاق الذي ينعكس عليه الرجعة فيكون حاصل القول
 لا ينعكس ان المراد بقوله تعالى الطلاق مرثان هو الطلاق الرجعي وانما
 صرح على تقدير عدم اخذ ما عدا عن الثاني بان لا ينعكس
 الخلع لا الطلاق على حال فانما زلت هنا ثابته بن قيس بن شماس رضي الله

عنه

عنه وكان قد اعطى زوجته جيله اخت عبد الله بن النضر مريية على
 وجه المصاف وكان النضر من اذرى النفا انت رسول الله عليه
 الصلاة والسلام فقالت يا رسول الله لا اعنت على ثابته في دين ولا
 خلقه وكنت اكره لك في الاسلام لست به بغضى اياه فقال عليه السلام
 والسلام وترتب عليه حريقه فقالت تعوز زيادة ما اعطى الصلوة والسلام
 اما الزيادة فلا فاشبهت منه **اقول** وكان ذلك او الخلع ويتبع في الاسلام
اقول **فانه** ايضا يجب لان سبه النضر لانه اعترافا وجوب قد
 لفظ الخلع في الآية لا الطلاق فيجوز ان لا ينعكس عليه في قوله الثاني ان
 المانع عنه لان لفظ الطلاق فلا يكون بيان الصلوة الذي اعتمره في كل
 المصطفيا ناهي **ويكن ان يقال** **دلالة** ما ذكرنا من ان الصلوة على طلاق
 بتقدير الطلاق اقوى من دلالة سبه النضر على تقدير لفظ الخلع
 فيجوز سبه النضر في حمل الطلاق الذي جعل في حكم المصطفيا على الخلع
 لان فيه اعمالا للدين في تقدير الامكان وهو اول من اقر احدنا
 فليكن **قال** وقد لحظ بان الطلاق على ما اعم الى **اقول** يعني
 لحاظ عن الثاني بانما لحظنا ان المانع من الآية هو الطلاق على ما
 لكن اعم من الخلع لما ذكره ولا يستلزم الاعم بصدق على الاخض وحمل عليه
 وانما ما يحذف الاعم يقتضي الاخض كما سبق واعترض عليه بان السامعي لا يسمع
 اعينته من الخلع حتى لو سبه لم يصح نزاعه في الامر من المذكورين **قال**
فان قيل **الفارق** في الآية هو **اقول** **فان** هذا السؤال على اصل
 الكلام يعني انما ذكرتم من ان النضر مريية على كون النفا في قوله تعالى فان طلقا
 يستعقب وهذا لا يجوز لا يستلزم الزيادة على اكنائه بل ترك العمل بالخلف
 وذلك لان كونه للشيخ يقتضي وجوب تعقل الافتداء الخلع على الطلقة
 الثالثة وانما يقتضي عدم جوازها قبله فيلزم الزيادة لانها كانت شرط خفيه
 بل ترك العمل بالخلف لانه فان طلقا وقد عرفت ان ترك العمل الخاص اقوى
 في المضاد منها لزيادة وهذا ذكر الشارع بطريق الاضمار **قال** قلنا لو
 سلمنا الاجماع والحديث المشهور كحديث العسيلة **اقول** يعني لا سلمنا
 لو كانت للشيخ لزم الزيادة او ترك العمل الخاص وانما يلزم لو وجب عليه
 الافتداء والخلع على الطلقة الثالثة وكنت كونه غايته الجواز ولا ينعكس
 منه ولو سلم لزم احدا فانما لزم بالاجماع والحديث المشهور وكذا انها فظهر
 بحوث الشيخ **فان قيل** **فان** الاجماع لا يغلبه على الاثر **قال** لا ينعكس
 شيئا في موضع هذا انما نقالي قوله **فان** كونه العسيلة فان ذلك

حقيقه
 يعلم
 لشدة

95

Copy ng rsity

الحديث لا سيما في قلوبهم في مثل تلك الحالات **قلت** عن الخلق **قال** لا يقال
 التعريب في الذكور لأن جميع التعريب في الحكم أقول يعني لا يقال في الجواب عن
 قوله فان قيل القاطن في العطف لا يكون له أصل له لا يلزم من استقامته
 للتعريب في الوجود لو لم يجد العطف فيكون التعريب في الذكر وهو لا يوجب
 التعريب في الحكم وحاصل الجواب بان الذكر ودرجاته لأن مطلق العطف
 يكون من القاطن في التعريب في الذكر فخص من وضع القاطن ان يكون
 للتعريب في الوجود **قال** وأعلم ان هذا البحث من على ان يكون الشرح
 باحسان أسان الخ أقول ذكر المحققون ان نفس الشرح باحسان
 بالظن لما لم يقدّر مرجع والمراجع المشهور في شرحه بذكر الرجوع وهو القول
 الفصل والمذهب الجوز **قال** وحينئذ لا دلالة في الامة على شرعية الطلاق
 عقيب الخلع أقول اقتصر عليه لأن الدلالة على كونه الخلع طلاقا باقية
 كما لا يخفى **قال** إرادة ان يتحقق النكاح أقول نقل عن الشارع انه
 قال ذكر الإرادة بقوله يعني لا سيما الاحتياج اليها في حصة حصة
 اللام اذ لا يشترط في حصة من ان وان كون المقول كونه فعلا على العمل
 المحلل مثل حيث ان تكوني وانما لم يحمله احد على خلافه لأن لا معنى
 للاختلاف لا يستلزم **قال** الم فلا يفتك لا يستلزم اي الطلب وهو
 العقد الصحيح أقول وهذا البحث ذكرنا في مرقاة الوصول في
 ولا سيما بان ذكرها هنا ونزولها في بعضها من القاطن الاول **قال** ان لا
 ورد بطلان عن المطلق الايضاح بالمآل في قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم والمطلق
 عندنا لا يجعل على المقتضى **قال** ان المآل بوجوب النكاح بل هو كذا
 فثبت وجوبه من المآل بالرجوع او الموت فكيف يلحق وجوب المآل بالعقد
 الثاني **قال** ان يحصل الاستدلال مع ان الله تعالى احل لا يتبع المصلحة
 مصلحا بالمآل فثبت بهذا ان لا يكون الاحتياج الى الرجوع لان
 يكون صحيحا ويستوجب الموت ما استغن او سكت عنه **قال** عن الاول
 ان المطلق يحل على المقتضى عندنا ايضا اذا حلت الحكم والحادثه وداخل الطلاق
 والتمسك على الحكم المشت لا سيما فيهما كذلك وعن الثاني **قال** انما
 وجوب المآل ذكر بل الوجوب متحقق قبله وانما المقتضى به به تزوج في الدقة
 وهو غير الوجوب **قال** انما المآل ان قوله تعالى لا يحل عليكم ان طلقتم
 النساء ما كنتم صوابا او تفضوا لهن فريضة د على حقيقة الطلاق بدون
 سبق فوض المهر وانما يثبت على النكاح فالأصح ان النكاح بدون تعيين
 المهر وجبان لمحل لا يثبت في غير ما حلتها عليه فان قيل

ما ذكرتم شفعن بما اذا روج المولى استعجبه حيث يصح النكاح ولا يحل المال
 فثبت فيه روايتان الاولى انما يجب ان يسقط لانه اذا لم عليه فلا شك
 عليه المشايخ كونه لا يجب ابتداء وهم الميثاق للاستكمال ونفعه انما هو خارج
 عن خطاب قوله بما لما ان يتحققوا بما لم يكن له ليس بما لم يكن له ولا إضافة
 للميت **قال** لكن الموضوعة التي تحت نفس بلاهر لا يصح الخ أقول
 يعلم هذا ان لفظ تحت في قوله المهر اي التي تحت بلاهر او تحت على ان لا يهر
 لها يجب ان يقدر بصفة المهر المضمون **قال** الباء لفظا خارجا أقول
 المناسب لظلم المهر بقوله شرح هذا على شرح ذلك اي قوله والخلع ههنا
 في سبيل الموضوعة بقوله عن الشارع انه قال انما عدل عن ذكره من ان
 الاحتياج لفظا خاص لأن الذي سجل في الموضوعة ليس احتياجا للمآل
 اقتضاه والتحصانه بالمآل فلا بد من ضرورة الى ما ذكر المهر اي بطلان وجوب
 الاحتياج من حيث كونه متعلقا للمآل **قال** المشهور ان العزم حقيقة في
 القطع والاحتياج أقول يعني انه حقيقة في القطع وفي الاحتياج شرعا
 مع ان الثالث في حقه ليس بمقتضى أقول هذا شرط شرعي وعطف
 فان العطف وجوب بلا انضمام عدم التعديل شرعا في حقه اليه لا يكون
 فريضة على كون العزم يعني الاحتياج دون التعديل **قال** وفقدت
 بعلى تعين يعني الاحتياج أقول هذا جواب عن قوله بقدرية تعديته
 بعلى وقوله وقوله تعالى وما مكنك اعمالهم الخ جواب عن قوله وعطف ما
 سلك اعمالهم الخ وحاصل هذا ان لفظ فضا تكرر ويراد بالمشايخ غير ما
 اراد بالاول وهو معنى الاحتياج يحصل المقصود بالاول هو مجموع الحقيقة
 والاحتياج **قال** ولما كان هذا الاحتياج لا يصح الامة بانه حقيقة الخ أقول يرد
 على ظاهره انه لو عدل عنه لما قال حصن نكاح المهر اي قدس وهو المهر
 عن القول بكون العزم حقيقة في التعديل في القول بكون لفظ فضا
 باعتبار اشتراكه على الاستدلال بما في ان مقتضى المهر هو الشارع مع غاية
 وفتح كون الاستدلال اليه وعدم احتياجه الى البيان وهو لا يثبت كون
 مجرد العزم حقيقة في القطع لفظ الاحتياج فظهر ضعف ما قيل ان اشارة
 الحق على الشارع يتوقف على مقتضين احدهما ان معنى العزم حقيقة التعديل
 والاخرى ان الكناية عبارة عن الشارع والمص تخرج للاختلاف والاصول
 لا اول فلا عدل فيه وذلك لان الاصوليين انما تعرضوا لغيره لكون العزم
 حقيقة في التعديل لم يقتضيه المص بل قال بكونه فضا باعتبار اشتراكه
 على الاستدلال بما في المعنى المذكور مع غائته المستدل اليه وكما ينبغي

معنى

Copy

rsity

قال نقول الاولى ان لفظ حتى في قوله تعالى الخ **اقول** اعلم ان
المشافي ونحوها قد قروا دليله في سبيل الهدى حيث تضمن الاعتراف
على دليل الاحكام الاعظم وايضا يوسف اولي الجمع وانما يتلوه وقد
اجاب عنها اجماعنا لكنهم لم يروا السؤال والجواب حتى ان السارق قد خلط
بين السؤال والجوابين ولا علينا ان نحرز الكلام اولاً ثم نزيل كلام السارق
الي وكذا المحرف فنقول **وبالله التوفيق** اعلم ان الصحابة رضوان الله
عليهم اختلفوا في ان الزوج الثاني هل يهدم حكم ما مضى من الطلاق
كان او لا حتى اذا سئل الزوج الاول ملكه هل الاول لا يملك تطلقا
ولا فدهم بعضهم الى الاول واختاره الاحكام واليوسف وبعضهم الى الثاني
واختاره محمد والشافعي وزوجهم **اما** الثاني انما يهدم لان الثاني
حديثا والاول باطل والزوج **اما** الملائمة فلا تترك الحرجة
وهذا لا يكون الا باثبات الحل واماطة الملائمة فلا تترك الحرجة
تركها لفظه تعالى حتى نكره جميعا لان حتى حاجس في التام وال
الخاتمة في اعدام ما قبل لاني اشرت على ما بعد هذا فان زوج الثاني يكون
غاية الحرجة السابقة لامتناع حرجها وانما ثبت الحرجة السابقة
وهو كذا من ثبات ادم حاله عن المحرمات ولو سلم انها ثبتت لكان
وجود المعنى وهو ان ثبت فلا يكون حادما لما دونها وهو المطلق كما لم يخل
لا يخلو في رجب حتى يستشير رايه فاستشار قبل رجب لعنت حتى لو كان
في رجب حيث **ونحن نقول** في اثبات حقيقة اللازم بحليلة الزوج
الثاني اثنائه الحل لم يثبت بقوله تعالى حتى نكر اللفظ ما ذكره بالاشارة
حديث العسيلة حيث روي انها رافعة فالت روي لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ان رافعة طلقت ثلاثا فزوجت لعبد الرحمن الزبير فاحد
هم الامثلة وهذا اشارة الى الهدية توهبها نكحة فالحقة فقال عليه
الصلوة والسلام ان يزوجني ان يزوجني الى رافعة فقالت بخ فقال
عليه الصلوة والسلام لا حتى تزوي عسيلة ويذوق عسيلة هذا
الحديث عبارة عن اشتراط وطء في التحليل لكونه مسوقا له فهو ثابت
به لانا لا نرى ان نكاح في معنى العقد كما اخذاه المتأخرون بقرينة اشارة
ايضا فان لا يسمي واخيه لا لفظي كما اخذاه القدامى استدلالا بحقيقة
فيه والاسناد مجازي باعتباره المتكفي وارتكابه اولي سائر تركه مجازيا
لغيره من نكاح الزوج وذلك لانا لا نعلم ان مجاز في العقد هو ان يكون حقيقة
شعيرة فيه ولو سلم فاستاد الوطء به ولو باعبار معنى التلخيص لا يكاد يستعمل

كيف

سنة
العلم

كيف ولو جاز ذلك لجاز الراكب في المركب والصار في المصروف بخلاف
المتأخرات في اسم التمكن المقارن بالوطء الحرام فارتكابه اولي من ارتكابه واشاره
الي كونه محللا لانه عليه الصلاة والسلام عينا عدم العود وهو الرجوع
الى الحالة الاولى بالذوق فاذا وجد الذوق انتهى عدم العود فاذا انتهى
ثبت العود اذ لا واسطة وهو حادث فظعا ليس مثل الحل المستلزم الثابت
بذلك بالسبب السابق فيستند الى الذوق بالضرورة وظهر الفرق بين حتى في الآية
بدرجتها وحتى في الحديث والحديث مشهور بخبر الزيادة به على الكتاب والاحكام
وانما استدل لنا على مطلوبنا **اما** باشارة حديث استدل الخضم بعنا بعنا
على مطلوب متفق بيننا وبينه وايضا ثبتت المحللية باشارة حديث الحسن
وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله المحلل والمحلل له فانه عبارة
في ذمها واثبات حساسية لها لانه عليه الصلاة والسلام ما بحث لعنا
واشارة الى انه ثبت الحل لان المحللين يثبت الحل وهو وان كان مطلقا
اللفظ لكن الكلام لم يسبق له فيكون ثابتا بالاشارة وفي الجواب عن قوله
ولو سلم انها ثبتت اخ ان يهدم ما دونها بدلالة الحديث الثاني فانه لما
اذا باثباته كون الزوج الثاني حادما للحرجة الغليظة فاذا كونه حادما
للحرجة يهدم الاولى وهو معنى الدلالة فان **ثبت** في يلزم اثبات
الثالث قلنا انما يلزم لو اثبت في المتنازع فيه الحل لانه اذا وضو
منوع بل يكره الحل **وبذلك** وزيادة كرامة الحرجة في طهر بعد طهر وعين
بعد عين ولو سلم فانما يستحيل اذا اجتمع الاصل والزيادة وليس كذلك ثابته
لما ثبتت لما منه كن الثابتة ولم يكن ارادنا بدلالة في على اليك شرعا انتهى
ثبوت الثاني استغناء الاول اذ لا يرد فيه كونه يرد اليك شرعا انتهى
او نقول بتأخر الحلان بتأخر العديتين وهذا الحديث وان كان من
الاحاد لكنه لا يخالفنا في تحقيق الكتاب فيجوز العلية فيما سكت عنه واذا
ما علمت بما ذكرنا وامعنت النظر فيها صوبنا ما جسدنا التصويب بمقتضى ان
قوله ان لفظ حتى في قوله تعالى الخ قوله بالاحاجة الامامية اشارة الى
بيان بطلان المارمر ومطراشات الزوج الثاني الحل وقوله فوطئ الزوج
الثاني الخ اشارة الى تسليم ذلك ومنع ثبوت المطلوب وهو يهدم ما
دون البلاث وقوله وقولهم ان المراد الى قوله حق فانه لا حتى في ذوق كس
لجواب عن كلام الخضم بكسان الكلام متفق عليه معينا ومن الخضم وقطعة
لا ثبات حقيقة المارمر والجواب عن ابطاله وقوله جعل الذوق الخ اشارة
الى جواب عنه وقوله ونقله عليه الصلاة والسلام اشارة وجواب

سنة
العلم

مواضع ثلثة قال **المحقق** في شرح المختصر قال **قوله** الحقيقة حقيقة
 في الخصوص وهي في العموم بيان **قال** **والقائلون** بان هذا الصنف
 حقيقة في الخصوص قالوا اولها ان في **الحقيقة** حقيقة في الخصوص
 اول من جعله للعموم المشكوك فيه **قال** عن ذلك من عبارات القدماء ولا شك
 ان الحقيقة تتبع الوضع **قال** احابوا بما ذكر في الشرح فوجب جعل عبارة
 والشراح على ما ذكرنا حقيقة المعنى الحكاية فان المطلق ينصرف الى الكامل
 تحب النظام وتريد ذلك ان المص **قال** في المتن متصلا بهذا الكلام في
 الاستدلال على انه في الحقيقة المختار فلا بد ان يكون لفظه اعلية فلما ورد عليه
 ان مجرد دلالة اللفظ عليه لا يكفي في العموم بل لابد من الوضع لما عرفت
 لانه من اقسام الوضع ذكر الوضع في الشرح حيث قال قد وضع اللفظ لها
 تبين على ان المراد بالمراد بالمراد حقيقة لان المتبادر عند الإطلاق
وقال الشراح يعني بالوضع ليثبت كونه عاما **قال** وفيه نظر لان المعنى
 الظاهر في **القول** **يكن** دفعه بان الاستدلال ليس مجرد ظهور المعنى
 بل به مع حساس الحاجة المطلقة من ارباب الحاجات اليه التعبد عنوا المعنى
 والواقعوا شالها ليست كذلك ولا شك ان الاستدلال عن الوضع في مثله
 بالمجان او لا يشارك في غايته **قال** **عليه** ان هذا الشان الوضع في
القول **لا يقال** لنا قلون لم يتقوا في الوضع ان اللفظ العلام
 هو وضع المعنى فلا يقال علوا ذلك من الامارات والعلاء في الجوز ان
 يكون هذا ايضا من جملة العلامات لا شائنا بالغيث لا بأسول **سبب** في الم
 وان لم يتقوا وضعه لذلك كنهم اخذوه من تتبع موارد الاستعمال والارتب
 ان كثر الاستعمال بلا قرينة تكون دليلا على الوضع دون الاستدلال بالدليل
العقل **قال** وحرصنا اي الجمع بينها وطا **القول** لما كان قاصدا لبيان
 بعيد ان كلامها حاروم لكن كره وجه الشراح بان الماد بالعموم تحت
الجمع **قال** **فما** شار الى ان يتبع الاخيرين وطبا **القول** **لان**
 لان الجمع اذا علمنا وله الجمع ملكا وسعا وشما وضعه ووضع وعينه ذلك
 ولا ينع كون المقام مقام تعداد المحومات من جهة التكاثر لانه لا يحد شخصا
 كما يستعمل ان شال به **قال** **المص** فقال ابن سحود باقليم ان
 سورة النسا القصص نزلت بعد سورة النسا الطولي **القول** **هكذا**
 وقعت العبارة في نسخ النسخ **والذكر** في شرح اصول الفخر الاسلام وعقبا
 هكذا من شال به لانه اي لاعتنه ان سورة القصص يعني سورة النسا
 نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة فعلى معنى ان نزل سورة الطولي في

الناس

عبار

عبارة المص على سورة البقرة اذ قال الطولي نزلت بعد سورة النسا
 والناس حزن المتأخر متأخر على هذا موقوف على حقيقة الشراح **قال**
 حتى صار منزلة الملائكة من عام الاوضح منه البعض **القول**
اعني من عليه بانه ان يقع على عومها تنقض نفسه والا فلا يصلح للاستدلال
 وجوابه انه يجوز على الحقيقة والحقا القليل بالعدم فيجعل مبدء الدليل
 وان لم يصلح للاستدلال بالاستقلال **قال** **فان** قيل لما تكلمنا استعالي
 ما ليس في الوصف الى **القول** **يعني** يكفي في ثبوت الامانة القول بوجه
 العمل بالعموم الظاهر فان الاطلاع على ارادة الحكم اي مقدار من افراد
 العام لما لم يكن في وجه العمل سقط اعتبار رضا في حق العمل فليس العمل
 بالعموم الخاص بل كثر بحيث في حق العمل فيلزم الاعتقاد القطعي وما
 الجواب ان الارادة الباطنة لما لم تقتض الاضمان الى التكليف بالمال استوى
 العمل والعمل والحقا القول باعتبار رضا في حق احد ما دون الآخر **قال**
وقد يقال ان العلم عمل القلب **القول** **قال** الامام في الاسلام
 في بعض نصابه مجيبا عن السؤال الماكوسيريد ان السائل لما اعتقد في
 اعتقاد الامانة الباطنة في حق العمل الذي هو مفعول وجب ان يعتد به
 اعتبار رضا في حق العلم الذي هو الاصل فالعلم كايوجه العمل وجب ان
 يوجب العلم كايوجه المطلوب وردة المتأخرين بانه سقوط من تحت الواحد واليقين
 فان كلامها بوجه العمل دون العلم وبان عدم اعتد رضا في حق البتة للاختلاف
 وهو في العمل لا العلم وبان الاصل اقوى من السمع فيجوز ان لا يقوى السمع
 على اثبات الاصل **القول** **الكل** ردود اصلا **القول** **اول** علانه لا يتعلق له
 بالارادة في العلم وكلام الامام يعني على ما فادله العمل دون العلم لانه
 يثبت بالتقيد دون الباطنة في الاول لاحتمال في طريقته وفي الثاني لاحتمال
 في نفسه لان الارادة الباطنة غير محتبة فيها في حق العمل مقتضى في حق
 العمل وكذا الثالث لا يتعلق له بالارادة الباطنة كما يظهر بالثالث فاما
 الثاني فلان الاحتمال في جازية العلم اكثر منه في جازية العمل لان ترك العمل
 فيما وجب يقتضي **القول** **وترك** العمل اذا وجب يقتضي التخلي او التغير
قال **وتقدر** ان ان اراد باحتمال العلم التخصيص مطلقا **القول** **القول**
 اعلم ان محل الشراح بين العلم يعني بمواظبات العلم الذي لم يظهر له محققا
 امكانا الى ان قطعي في ثبوتها وله من الافراد **القول** **وذكر** **القول** **القول**
 في لا شك عام تحت التخصيص فوسايف منه فيورث التهمة في ثبوتها ولم يجمع
 الافراد فيكون طبيئا **القول** **وجاء** جواب النسا انما ان اردت بالتخصيص الذي

قوله

95

Copy

rsity

هذا الكلام لا يخلو من التخصيص
فان كان المقصود بالعام هو كل
شيء من الاشياء كان المقصود
بالخاص هو كل شيء من الاشياء
التي هي اخص من الاشياء
التي هي اخص من الاشياء

هذا الكلام لا يخلو من التخصيص
فان كان المقصود بالعام هو كل
شيء من الاشياء كان المقصود
بالخاص هو كل شيء من الاشياء
التي هي اخص من الاشياء
التي هي اخص من الاشياء

يخلو العام مطلق التخصيص أي قصد العام على معنى المسببات سواء كان
بغير مستعمل أو مستعمل فهو عام أو مشترك بشكل ما به شائع فيه كان لا
ثم أنه يورث الشبهة في تناول العام الذي يظهر له تخصيص جميع الأقسام
بما في السابقان يكون شوبعه وكذا من قبل كذا احتمالاً لا محالة وقد
نقول أنه لا عرق في قول **قال** أشار إلى أصل القول ولا يقول وكذا احتمالاً لا محالة لا
عرق لا وبنينا بقوله فغير أن احتمال المحال الواحد الذي لا فرق له مساو
لاحتالات محاذ كذا لا فرق لها وإن أردت به التخصيص الذي يورث
شبهة في العام فلا نسلم أنه شائع بلا فرقته فإن الذي نسبته تخصيصاً كان
صلاً لتخصيص أو الحس أو الحرف أو كون بعض الأقسام أخصاً أو زائداً فهو
في حكم الاستثناء ولا يورث شبهة على ما ساق بل كذا يوجب واحداً علم
وجوله لا يدخل وما سواه يدخل وإن كان الذي نسبته التخصيص هو الكلام
فإن كان مشتركاً فلا نسلم أنه تخصيص في الاصطلاح بل فاسخ ولا يورث
شبهة والكلام في التخصيص المورث للشبهة في الكلام في الكلام الموصول
فإنه المخصص المورث للشبهة وذلك قليل لا يشوع له ربح قلتة يحتاج إلى
التمحيص فإنه في الموضع الذي يورث الشبهة إنما يورث إذا انضم إلى العام
مخصص وهو المواد بالقرينة والكلام في العام الذي لم يظهر له تخصيص
والإشارة إلى ما يتوهم ولا يخفى أن التخصيص الذي يورث شبهة في العام
الخاص العام إذا خص في الواقع ولم ينحل الشك في ذلك التخصيص يكون أقل
قليل فلا يصح الحاق محل النزاع به وإنما يعني أن كذا هذا وشاع وهو ليس
فليس فليست مما إذا عرفت هذا عرفت أن هذا الشارح إنما جعل في توجيه
كلام المص لا على كلام المص فإن جملة على الذي رد في **قال** الاحتمال ويراد
المص المتردد به التخصيص وأيضاً لا نزاع في إطلاق اسم التخصيص على
ما ذكره كذا شبهة وبين المعنى الأخص ومع أن يكون أكثر الوجوه
مقصوداً على التخصيص يورث الشبهة في تناول العام جميع الأقسام في علم لم
يظهر له تخصيص فنحن كونه دليل على احتمال الاختصاص على المعنى يتلوا
كثرة احتمالات المحال لا عرق فليلا للتخصيص من إقامة الدليل عليه وأيضاً
وأيضاً لا يتوهم أن يراد الحكم ما ذكره بل إنما المراد ذلك الكلام في التخصيص
الشارح من الذي يد لبيطه كما أشارنا إليه فظهر نطقاً بالحوادث عليه
وبين معنى قوله بلا فرقته وأيضاً أراد بالتخصيص في قوله وانت
كان التخصيص هو الكلام ما نسبته التخصيص وأيضاً لا يتوهم أن
التخصيص المطلق كما أشارنا إليه فنحصل الفائدة في منه بلا مزية هذا

ولا يورث
ما تضمن
كلام الحق
فان التخصيصات

ما يتوهم أن في هذا المقام يعنون الله الملك العلام **قال** قلت المراد بالخاص
هو الخاص بالنسبة إلى العام **قال** فيه بحث وهو أن أراد العموم على
هذا الاصطلاح كان مشتركاً لما ذكره المص قبله فليست بالخاص حيث **قال**
لكن بين العام والخاص تفاوت إذ لا يمكن أن يكون اللفظ الواحد عاماً وخاصاً
بالحيثيتين وإن أراد مطلق أصل القول فلا ياسب القول والمقام لأن
الكلام مشتركاً العام والخاص على هذا الاصطلاح وهو كما حدقنا به يظهر
قوله لا فرق حيث أنه عام من وجه خاص من وجه وكذا قولنا هو من وجه
الحيثية يكون عاماً خاصاً وإنما يكون خاصاً من حيث تناو ولم يعنى أراد
العام كما سبق وغاية ما يمكن أن يقال المراد مجرد التنظير لا التمثيل
الحيثي **قال** فلو كان بالاول والآخر احتمالاً فاشتباه
أولاً بالاشتبا التمثيل التمثيل فلو كان بالاول والآخر احتمالاً فاشتباه
التمثيل فلو كان بالاول والآخر احتمالاً فاشتباه **قال** فلو كان بالاول والآخر احتمالاً فاشتباه
في التمثيل وقد اختلفوا بذلك لبعض وهو مخصص بما ساق كالصفة وذكر العلاء
السمري في شرح التخصيص في بدل ذلك عندهم حكم الاستثناء فلو لم يفرده
بالذكر لم يكن كذا في الأربعة المشهورة وإنما خص لذلك بعض بالذكر لعدم
التساوي في ذلك العطف والاستثناء وعدم الإخراج في بدل الكل **قال** لا يخلو
المراد بغير الكلام **قال** هذا إلى قوله على معنى (التفادير) **قال** لا يخلو
قوله لا يخلو إلى قوله لا يخلو من وجه **قال** والمراد بالكلام الخ جواب عن قوله
ولا للوصف بالحل **قال** لا يحتاج إلى مرجع الغير **قال** نقض
بقوله يقال لعل الله السبع وحرم الرب فإنه تخصيص مستقل مع احتياج
إلى ما قبله ليرجع الغير **قال** فإن قلت لا يخلو للمص الإضافة
سواء الحكم إلى الأمر **قال** سنسأل السؤال ذاك المص لفظ التخصيص في أربعة مواضع
فإن قبل قوله وهذا قول أعظم الصفة والشرط وهو خلاف المراد بذلك
على أن القول بكون الاستثناء والعامة ليس خلاف المذهب **قال** في الثاني
إنما ساحت الاستثناء صريح في الإسلام أن كونه نفيًا وإشباتاً بالادلة أي
بدلالة الصفة كصدر الكلام لأن موجب صدر الكلام ثابت فكذا وكمن
الاستثناء نفيًا وإشباتاً ثابتاً وإشباتاً والاستثناء بالاشارة ثابت
بنفس الصفة وإن لم يكن السوء لاجله **قال** في ذلك المباحث نفيًا
عن بعض المتأخرين التخصيص الاستثناء بالغاثة حيث قالوا أن بوجه صدر الكلام
ينتهي بالمشقة إنما الإشارات بالعدم والنفي بالوجود كما ينبغي بالغاثة
أصل الكلام ولزم من أنها الأول اثبات الغاية فحكم أن من على ما قال

خارج

في

Copy rsity

كذا في المتنين وهو الصريح اقتصار الشارح على ذكر الصفة والشرط
قال قلت بل المراد هنا ان يدل على الحكم الى اقواله فيلعل على هذا
 ان يكون جارا زائدا باب التخصيص لانه يدل على الحكم في المقصود فقط فالحق
 ما اذا بقوله وجواب آخر **قال** وهذا يخرج الجواب عن استكمال
 وهو كون الشرط الى اقواله فيه بحث لان هذا الاشكال عين ذكره في
 السؤال لا فرق بين الا في التفسير لا الحس على ذي فطنة ويصير **قال**
 قليلا التخصيص قد يطلق على ما يشاء اول النسخ الى اقواله في بحث لان اطلاق
 التخصيص على النسخ لا يوجب في عان من يعتد به من الشارح شهاده
 النسخ ولو وجد جارا للمعنى المفعول والكلام منها في الاصطلاح يدل
 قوله لا في وهو جهة فيه لشبهه فانه حكم بذلك مطلقا مع ان العام الذي
 ينفع بعضه ظني في اليقين لا سيما في قولك في ما حث من المتألف ان
 مدعيها في المراجعات ينفع لا يخصص وامر قوله من خصص الكتاب
 والسؤال الاجماع وتخصيص بعض الايات لبعض مع الترخي على تفسر
 بتعليم ثبوته عن مشايخنا على ما بعد التخصيص بلام مستقل
 موصول يدل عليه ذكر الاجماع ثابته بعد زمن الرسول ولا ينزله
 والقول في الجواب ان **قال** انما قرر وتترك المجازية تقا
 بما ذكر قبيل هذا الفصل فانه لقرب العهد به موجب الكتاب **قال**
 مام
 لان المتن من قوله ان له كذا وكذا الحكم بذلك ولا شك ان المدرك له ليس
 الا لا العقل بل المدرك بالحس هو كذا وكذا **قال** ولا يثبت الى قول
 لانه لو نوى التعميم للربط بوجه **قال** واختار المصنف اخرج البعض
 ان كان بغير مستقل بصفة العام الى قول **قال** فانه في المصنف شرط في
 التعميم الاستعراق وقد صرح في هذا الاسناد ان من شرط في التعميم الاستعراق
 محطل العام مجاز في اياتي بعد التخصيص **قال** في قوله في تعاطيها ومع
 التعميم وما ذكر في لفظ العام لا في صيغة التعميم وتساوي هذا زيادة في
 ان شاء الله تعالى **قال** باستثناء وصفه او شرط او غاية **قال** وادعينا
 بعد الاستثناء الامور الثلاثة وادعينا في موضعين بعد لفظ حرمنا
 التعميم الدليل على كونه مستقل بعد اقتضائه على صورة الاستثناء لا
 يرد على المصنف ان ذلكم احضر من دعاه **قال** وفيه نظر لانه ان
 اراد الموضع التخصيص الى قول **قال** ما حصله ان اراد الموضع التخصيص
 الموضع الشخصي فتعريفه وقد صرح في مباحث الاستثناء ان المصنف

الشارح

مساو

متناول للجميع وانما الاستثناء منع وحوله المستثنى في الحكم وان اراده
 الموضع النوعي بالمعنى الاول فلا سلبه ايضا كذا ودلالة اللفظ باعنا
 جهة ان يكون له واسطة تقتضيه له لا بواسطة التعميم ومنها السلب كذلك
 وان اراده به الموضع النوعي بالمعنى الثاني سلبا ه لفظ اللفظ لا
 يصير باعتبار حقيقته والمدعى فله **قال** ان عبارة المصنف ولعل
 صحت لان الواضح وضع اللفظ الذي استثنى منه لبيان ولا لان اللفظ
 من ظاهره ان اللفظ موضوع للمعنى بالاستقلال او بعد السؤال
 واما اذا صوف عما ظاهره بان يقال اراد ما يوضع الموضع الاول في
 التطريبات في المراد بالوضع الموضع الشخصي في لانا المعنى
 الذي ذكره حتى يلزم الاستثناء كذا يعني ان معنى الموضع الاول وانما يلزم
 لو كان موضع ثان واستعمال ثان وليس كذلك فان **قال** كان ما يوضع
 عينه والآن تناول له وحده وما سخاير ان فقد استعملت عين ما يوضع له
 فليس لان تناول تناول وحده بل انما عليه وحده بعد تناول اللفظ
 في ذلك الغير خارج عن الحكم وداخل في التناول كما ذكر في مباحث المستثنى
 ويتبين من الشارح لهذا المعنى فليس **قال** والالان مشرقا الى
 بوجه هذا في بعض النسخ وهو الموافق للاحكام وشروح مختصرا في
 وغيرها وجهه ان اللفظ هو عبيدي مثلا في الحالين واحدا لانه
 في الاول يطلق وفي الثاني مقيد بافتراضه بالاستثناء والتقدير خارج عن المقيد
 فيكون مستثنا لا خاضعا لللفظ وتساوي المعنى واليه هذا اشار الشارح
 بقوله هذا اللفظ ثم ارجاع الصنف اليه في قوله عند اقتضائه ووجه
 تتركه في بعض ان المطلق مطاب المقيد في الجملة **قال** وهذا ما قول
 اجماع في قول المصنف جواب آخر في النظر المذكور منع قوله والافق
 بعد الموضع له فيكون مجازا فيه وتكون ان يكون جوابا عن التعميم
 بل في قوله او في فيكون مجازا في كونه لا يبعد المصنف لانه يدل على كونه حقيقة
 مطلقا ويذكر المصنف كونه حقيقة من وجهه ومجازا من اخره لانه
 ما اخبرناه **قال** اذا كانت ارادته باستعمال ثان الاول ان يصح الجمع
 الى الاستعمال وبما لا لا استنادا له بوجه ثان واستعمال ثان او في
 عبارة الحق عصدا المدين وغيره **قال** وفيه نظر اقواله **قال**
 ان يقال ان اراد التخصيص المصنف التخصيص فلا بد وان
 اراد النوعية لسبب ولكن المستقل ايضا يخصص في خصوصه كذلك **قال** لان
 الاخص ان يقول في اللفظ العام اقوال **قال** انما لا الحسن لجواز حمل الاخص

في
 بامتناع
 خفيته

على البياضة ما ولد الى الوصف **قال** لا في لفظ العام على ما يشهد به
 كلامه **قال** الى ان قوله عليه ما يشهد به متعلق بلفظ العام المتفق
 والادنى صاحب الكشاف والكشاف فان كلامه في لفظ العام **قال**
 فالخاص ان الاستدلال بلفظ عندنا ولا يخلو عندها ويظهر فائدة الاستدلال
 في العام الذي هو منه عندنا لا يجوز التمسك بهوم حقيقته لانه
 لم يتفق عما هو عندنا لا يجوز لفظا العوم باعتبار المجتبه والخاص في بعض
 الناس ان العام لا يشاير جميع الافراد عند عدم المانع لتزوله جمعا من الاشياء
 وهو متعلق في الاشياء فتبنا ولا جمعا من المجموع لا الكل وليس كذلك **قال**
 الشيخ قدس في باب الفاظ العوم انه شامل لكل ما يطلق عليه الا انه لما
 لم يشترط حقيقة العوم تناولا لكل في ارجح من الاساس **قال** وفيه نظر
 لان العمل قد يستحق اخراج بعض مجهول الى قوله **النظر** عندنا في
 لان مراد المصنف لا يشهد به عبارة من العام المخصوص بالعمل ما هو من جملة
 الشيخ لا يطلق العام المخصوص كيف لا ولا يجوز ثبوت عنه احوال الادلة الشرعية
 واتبع خلاف الاصل فلا يتركب الا للصورة ولا سيما ان العقل يقتضي
 اخراج بعض مجهول من خطابه الشيخ عن ادعاء فطيم البيان وكذا الحال
 فيما سوى العقل من الحس والعادة وغيرهما فانه كالعقل والنظر الى
 مجموعات الشيخ واهل السور في تركها لخص النعمان لكونها لا العقل
قال وغاية ترجيحهم ان يقال انه المراد انه لا تثبت الى قوله **لما اعترف**
 الشارح بان مراد المصنف عدم ثبوت عدد معين على سبيل القطع ظهر ان مراده
 لا يخرج ايضا من حيث القطع لانه ذكر في دليل ذلك **قال** انه كما في قوله
 المصنف اذا كان ما به سلا وعلم ان المانة عند مرادة **النظر** اما بخصوص الادلة
 محتملة او بوجوه فكل واحد من الاعداد التي دون المانة مساوية في ان
 لا يخرج مما فيه فلا تثبت عدد معين على سبيل القطع لانه ترجيح بلا مرجح
 يفيد **قال** صورة الجوهلية في ظاهره واما في المعلومه فلان خروج بعض
 اخر ما لتعليل محتمل وهذا لا خلاف اذ اير بين كل فرد في فردا ريد بالعام
 على القطع يكون ترجيح بلا مرجح يفيد وكذا اذا اريد كل ما به **قال**
 المخصص لانواعه فيخرج لكنه ليس بمرجح يفيد القطع فان ذلك النظر الاول لان
 منع عدم الرجحان في المعلوم وكما في قوله **قال** لانه اجمع اي مجموع ما وراء
 المخصص متعين **قال** نعم لكن في لفظ لا قطع والكلام فيه وهذا القول
 المتعين جعلناه وللاحتياط لم يكن المصنف لم يكتف به ولا اصلا وكذا الثاني لان
 لا دليل لعدم ما به بل على انه لا يولد بالعام عدد معين قطعا بل يرد ما في قطعا

قطعا

قطعا لا هو المطلوب فظهر ان قوله لانه ترجيح من غير مرجح غير مختص
 بصورة الجوهلية وان ما قبل هذا التوجيه لا يدفع الايراد المذكور في قوله
 كون المخصص غير لايين بان يفتي **قال** انه دون خبر الواحد الى قوله
 الى العام بعد المخصص اذ في خبر الواحد في المرتبة لانه القياس لا يخل
 معارضه خبر الواحد حتى يرتفع خبر التعميم وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام من محكماتكم فمعرفة فليعلم الصلاة والوضوء جميعا على القياس
 فليكون بعد الصلاة في مع انه مخالف للقياس وكذا خبر الاكل ما يبي في الصوم
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام من علم على صومك فاما اطعمك لم يوافق
 قوله وذلك اي بيان كونه دون خبر الواحد قوله **قال** مع شك في
 اصله في قوله لانه فان العام المخصص بكل مستعمل بمصطلح
 الدلالة وان كان قطعي المتق وخبر الواحد العام بالقياس **قال** وليس
 بسري لان القياس يظهر الى قوله **قال** منه حيث لانه المخصص لو كان هو
 النص المتفرد على القياس وحيث نفس القياس لما هو لان العام الذي
 ينتج بعض ما شئت وله لا يتبع بالقياس لان القياس لا ينتج النص فان الثاني
 حيث ليس هو القياس بل القياس المتفرد عليه القياس مع ذلك الاستدلال
 غير صحيح لكن لا يذكّر بل ان القوم لا يدعون مقارنة المخصص بطلان بل
 مقارنة المخصص الاول والاستدلال لا يدل على خلافه **قال** لان حكمه
 بيان ان اشياء الحكم الى قوله **قال** اي حكم المخصص بيان اشياء الحكم فيها واد
 المخصص في مورد الافراد المجتبه وعدم ادعوا تلك الافراد تحت حكم العام
 كان الاستدلال كذلك لا يوافق عن حكم المخصص بعد ثبوت كماله في
 كذلك **قال** المصنف او قبل المخصص كان محولا الى قوله **قال** في العبارة
 مناقشته لان الكلام في المخصص الاول وهو كونه تحت المصدر سوف
 عليه ولا يكون محولا الى قبل المخصص الملم الا ان يقال **المراد** عند
 فرض عدم المخصص الذي هو الاصل كان العام محولا به وهذا وجود
 المخصص حصل **قال** لان انما لا يخلو تعليله لما يلزم من نسخ
 النص بالقياس الى قوله **قال** هذا موبد لما ذكرنا في تفسير قوله
 وليس بسريه لعلنا **قال** قوله على انه احتيا لا لتعليل بعضه في قوله الى قوله
 منه تحت وهو ان مراد المصنف ليس دفع المشبهة عن كلام التميم بل قوله
 فعلا ما قالوا ويرد عليه بل هو مرادها عليه ودفعه عن تفسيره دليل
 المسئلة فان قوله على وجه لا يرد عليه تلك المشبهة الحق كلامه فلهذا دفعه
 المشبهة الواردة على التعميم عن الاستدلال على اصل المصنف قال على ان

وبما

Copy

احتمال التعليل الخ وتقرر ان العلم بعد القصد لا يخرج هذا ان يكون **قال**
 لان القصد ان لم يدرك فيه علة لا يتعلل فيقال العلم في السابق حجة وانما ذكرت
 فكل ما يوجد فيه العلة لخص قياسا ومالا فلا فلا يتلوا العلم باحتمال
 التحليل لا يقال **قال** متحقق ما ذكرت ان يكون حجة وظهيرة لان ما
 اقتضى القياس تخصيصه لخص ومالا فلا م على التحددين سبق العلم
 في السابق قطعا لا ما **قال** لما وجد في السابق احتمال الخروج بالتعليل
 متعلقة اخرى بناء على طبيعة القياس الاول لم يبق قطعي **قال** لان عمل القصد
 انما هو على وجه البيان دون المعارضة اقول ان **قال** هذا محال لما صرح
 به صاحب الكشاف وتبين ان عمل القصد بطريق المعارضة **قال** مرادهم
 بالمعارضة الظاهرة معني المانع ومواد المانع المعارضة الحقيقية
 معني المانع **قال** ان القصد سبق ان السبق اي بعض افراد العلم
 غير داخل في الحكم من اول الامر فكونوا زانها بعض الافراد عند الدخول
 في الحكم والناهي **قال** ان بعض الافراد خارج عن الحكم بعد الدخول فيه
 فكونوا زانها **قال** من الاول معارضة في الجملة وفي هذا معارضة تامة
قال وان قيل لم يكن القصد بالقياس ابتداء **قال** لعل في ذلك
 يد على نفع الكلام على ما قبله وتوجيه ان القياس لم كان مثل الكلام
 القصد من ان كلامه ينبغي ان قد مر ما تناوله لم يدخل تحت العلم كان بهي
 ان يكون القصد بالقياس ابتداء كالتصريح **قال** الخراب ان جهة الراجح
 الحقيقة في القصد كما عرفت انما منعت القياس عن القصد ابتداء
 لان الثاني لا ينافي القطعي **قال** وقد يقال لان الاصل الذي يستدل اليه الثاني
 الخ اقول **قال** هذا كلام ذكر جمهور شرح اصول الفخر الاسلام وغيرهم في جواب
 السؤال المذكور ومناه ان القياس فرع التصريح وبطلان لان في الحقيقة
 نعم علم حكم **قال** التصريح كما بين في موضعه في الاصل اذا لم يتناول
 شيئا من افراد العلم ولا تصوير تناوله المانع اياه فلو اعتد به بل الراجح
 محض وانما نظر الشارع **قال** فافهم **قال** كلا وجهه عندهم اما الاول **قال** فافهم
 لما ذكرنا انما فان عدم تناوله الاصل اذا استلزم عدم تناوله المانع فكيف
 مع ان يقال والكلام في القياس المتناول له **قال** ويجب من ذلك فلو لم الامر
 يتصور كونه محض فان عدم تصوره عين مدعى الحكم فكيف يصح ذكره في
 مقام الاقرار وما لا يثبت في فلا يثبت لما سبق في قوله ولعل بسببه
 لان القياس مظهر لا مثبت فالقصد بالحقيقة هو القصد المتيقن في
 الاصل ولان الثاني هذا الكلام كما صرحه الكشاف ويصان المدعي الختاري

مبين

سب
وقع

وغيره من المشايخ الذين يؤخذ منهم الاصطلاح فاما ذكره كلاما واقعا
 عليه دليلة وجبه لمن قولهم فتلزم ومعهذا الكلام الذي ذكره في بيان
 لاخذ من تصور معنى القياس وتماثل في معاني عباراته بداني الخ
 والادعان به عليه ان الاشتراط المذكور ثابت لما لا لا ما يورثه الربوي
 في التقوم وتجهد معي الامة الحلوى وعبر من المحققين لا يكون عندنا
 خصيص العلم بالقياس ابتداء وانما يجوز بيان العموم بالقياس اذا كانت
 خصوصية **قال** لا يجوز رفع الكل من غير بيان الاجزاء والاستقامة
 من السلف **قال** دفع الاشكال في حاشية من حاشية ما دخل تحت القصد
 او من جنس ما يفتي تحت العموم فتعرف ذلك بالقياس لان حكمه في نفسه قد
 القياس غير ثابت قطعا لظهور دليل الخصوص واحتمال الحدثة في نفسه ان
 يكون واحدة تحت الخصوص فتأمل **قال** وكذا اذا جمع بين حي وميت او بين
 ميتة وذكره او بين حل وحمل **قال** **قال** هذا بحث لا بد من التمهيد له
 وهو انه **قال** في الحدثة من جمع بين حي وميت او شاة ذكية وميتة
 بطل البيع فيه وذكر في المسقط لفظ العناد فيه والحق ان البيع باطل في
 وفاسد في القيد والله اشأ صاحب المحقق يقول فينبغي البيع في القيد والحق
 بانها لما اشار اليه شمس الامة في اصوله **قال** لعل هذا يكون لفظ القيد
 في المسقط في حق المفسر عن السجلات ولفظ السجلات في الحدثة في
 القيد مستقارا عن العناد فان تقع بذلك الاختلاف الواقع من حيث اللفظ
 اقول **قال** فنزلت اما ولا تلاق ارجاع منه في اللفظ والحد فلفظ في
 فانه راجع الى الحد والشاة الذكية وكذا المردا لاختين في عبارة المحقق
 الخ والحق فان البيع في جميع ذلك باطل صريح بمراد الحدثة وغيره
 لفظ العناد الواقع في عبارة المسقط والمحقق في لفظ السجلات فانه قد يتجمل
 فيه كالات الواجب قد يستعمل في معني الغرض كالمصلحة والحقه وقيل ان
 قوله والحق ان البيع الخ ليس خفي **قال** فاما فلان فيه ذكره بقوله معني
 هذا يكون الخ جمعا بين الحقيقة والحجاز لان لفظ العناد فيه في عبارة المسقط
 يتناول معني العناد والسجلات وكذا لفظ السجلات في عبارة الحد **قال** اما
 الان فليعلم على عموم الحجاز **قال** فان قيل هذا الاشتراط عندكم الايجاب
 الخ اقول **قال** بقوله السؤال ان هذا في الحد في كل منهما شرط لقوله
 في الاخر انما هو اذ صرح بالحد في حد ذاته اذ البيع فيه بل في احدهم شرط فلا
 اشتراط كالأدنى عبادا وكانا او عبادا ودريرا او عبادا او ولدوا
 بيع العقد في العبد فلو كان الجمع بينهما لاجاب عن كل واحد من الاولين

الاشتراط لما في العقد هذا العقد في هذه الصورة كالمهم في صورت
الجمع بين الحرفين والعقد **قال** ان كونه الجمع بين الشبان في الا
مقتضى ما قبل قوله العقد في كل واحد منها شرط لغيره في الآخر
ما لا يتحقق ان يشك فيه لغيره من كونه الا انه قد يكون فاسدا ومفاهما اذ لم
يجمع الايجاب فيهما بل لا يدخل احدهما تحت العقد لكونه غير مال موقوف
وقد دخلوا تحت العقد لتمام المالكه ولهذا يتخذ في المالكه بردا في الجمع
وهذا المذهب يقتضي انما في زكاته في ام الولد عند ابي حنيفة وابي يوسف
الا انه ما يستحق انهم انفسهم ردوا البيع ورد البيع بدون الخلفاء محال
او عرفت هذا عرفت ان دفع شرط الشارع لان البيع قد دفع النعمه الاشارة
الى ثبوت الشرط على تقدير بقاء النعمه والعشاء ولم يصح به لغاية وضوحه
بل استغنى بدفع السند لان ما يورث شتمه في الجلبه **قال** عرفت في موضع
من ان شرط اجتناب الغفلة المحل الى القول **قال** قد تقرر في موضعه ان الشرط
داخل على الحكم دون السلب لان البيع لا يخلو من التعليل والخطا لان بعض
الى القول في البيانات والحيث رتبته بخلافه الغفلة شرط لغيره على
السبب لاختلاف حكم ضروره ولو دخل على الحكم لنزله مسببه كقولنا لا يورث
الوطيرين اعلا القصة الكلية بقدر الامكان وما اذا كانت لا تخل
التعليل ولهذا لو خلف لا يبيع فباع بشروط اختياره كونه ولو جعله لا يخلو
فخلق الخلافة بالشرط لا يخلو **قال** على ان الباع والمشتري باختيار
في حال بل لا بد ان يامر القول **قال** الاصل ان الخيار فيها لا يتقيد في حال من
اختار تطاله لا في جانب من الاختيار له لان العقد ثابت لازم في جايته
حتى لا يتكسر في المضي **قال** لو جرد الشرط الى سلب في الاول **قال** هو
هو ما ليس يبيع شرط لغيره **قال** ومنه نظر اما اول ملان نحق
شبه الاستثناء الى القول **قال** الوجه الاول من النظر في قوله اما في
الاول فلان شبه الاستثناء ايضا وجب صحته لكونه استثناء بعلوم والحق
التي في نظري قوله واما في الثاني فلا يشبه المضي الى بكن قوله فلان
الاصل في العقود هو الاختيار متوجها الى حال الاخيرين وقوله **قال**
فلجواب متوجه الى حال الثاني يعني ان قوله واما في الثاني وكذا قوله
واما في الاخيرين الى اخره ليس بصحيح لان مقتضى القول بالشمسيتين هما
ان ثبتت المالكه في حال الاصل الثابت بقبولها ههنا اي في حال الاختيار
بالشك والاصل في هذا في الصورة الاولى الاختيار وفي الاخرين الاختيار
ليست ان لا يرد ولا يشك فلا وجه لمقتضى اوله فلا يثبت الجواز وثانيا فلا

السبب

سجل

بمقتضى بالشك **قال** بخلاف الحرفين والعقد المصحح باستثنائه اقول
اي بخلاف الحرفين اذا مضى الى العقد والعقد المصحح باستثنائه اذا مضى
الى عقد آخر غير متحقق فانه اي فان كل واحد منهما ليس لمصحح لما عرفت انه
خارج عن الحكم **قال** **قال** على ما ذكره المصنف اقول
اي ما على ما سبق من قوله اي لفظ العام مجاز في المبالغة اقول **قال**
هذا على ما سبق ليس كما ينبغي لان اللفظ هناك مجرد فيجوز ان يراد به
لفظ العام بمعنى عين الف ميم وحيثما جمع فلا يتحمله بل يحتمل ارادة الضع
المايان يرجع الضمير في الحافظ الى العموم او الى العام ويراد باللفظ
الذي يصدق على كل من انعم عام والصواب **قال** ان يراد به قوله فيما ساق
ومنه اي في ظاهر العلم **قال** يعني ان من فهم جميع الاحاد في قوله
قال المصنف في الحق فخرج وما في حقه بطلان على كسالة فصار هذا اورد
في التوضيح بقوله وليس المراد بقوله اي يبيع الملاك اسم الجمع الى ان
الشارح زيادة **قال** له فقال بعض ان من فهم جميع الاحاد لا يعني ان
الذي وضع له اللفظ العام جميع الافراد سواء كانت تلك الافراد تحت
الواقع تلتزم او اربعة او اكثر هو لا يبيع لتلك الخصوصيات والوضع
وليس المراد بالطلاق العام على السلبه فصار ان يراد به السلبه فصار
لان العام حصيد يكون جهة غيره والعلو الاستخفاف لانه الدلالة عند
الاصوليين كما سبقت ان سبقت تعال انما يقتضيه اذا رتبته الارادة فاذا
اجعل المخصوص ما ما ان يراد به خصوصية الاعتقاد لم يكن موجبا للمعوم
بل ينافيه لان الدلالة على الاستخفاف شرط في العموم فاذا اجعل ان
يراد تلك الخصوصيات لم يوجب الدلالة على الاستخفاف قطعا لان الاختيار
المتأخر عن دليل ياتي القطع بما ورد ان قوله فجميع وما في حقه وتناول
الحكم المنكر ولا عموم له دفعه بقوله ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعروف بالعام
بدلالة وضع الفصل واما الجمع المنكر فصالح ذكره وكذا سبقت ان يجمع فان
الكلام في مهارف والا يوان لم يكن الكلام في المعارف من المجموع والجماع
تقبل قوله على كل عدد معين من الثلاثة نظرا بعدا الى ما لا يقوله اذ قد سبق
ان الرفض اسم لما دون التفرع من المجموع من الجمل **قال** لان الاخيرين
لجميع الامم الى الله السبعين اقول **قال** فان الامم تترك تلك الحال اذ لم يكن
لجميع الامم اذ لا ان ليست ولدا ولدان او ثلثان من الاخوة والاحوان وثالثا
واما الجواب عن الثاني فنوا ان الخلق اجمع على الاثنين مجازا لا اقول

الجمع بين الحرفين

او اكبر ولا عين بلك

لأنه لا خلاف في الجمع على الشيء محتمل لأن يطلق على مجموع جزئيه المستثنى وفي
 كل واحد منهما فان قوله قلوبه محتمل ان يطلق القلوب على مجموع القلوب وعلى
 كل قلب منها **قال** ورد الجواب مبني على قوله بطريق إطلاق الكلام على المعنى
 إلى الاحتمال الأول واعتباره وتبيين الواحد بالكثرة إلى الاحتمال الثاني
قال وبعد من ذلك ما قيل في أقوال **قال** ذلك أشارة إلى القول بالاشتراك
 المعنى كما بين من طاهر عما له المصطفاة المطلق الاشتراك وهو مصدق في
 المعنى طاهر وان احتمل ان يريد به المعنى وإنما كان الاحتمال الثاني
 الحققة بالتحقق بالترجيح مع مخالفة لصريح اليمين الحققة كذا قيل ويرد
 عليه انه ليس بامتناع من الجمع بالحققة بالترجيح بل هو الحققة في الجملة
 المشتركة فان كونها حقيقة في الجمع متفق عليه ولو كان حقيقة في
 الحقيقة أيضا لزم الاشتراك فوجب ان يكون محال في الجملة على
 المشترك قد يكون بغير **قال** هذا إنما يرد لو لم يرد في اشتراك الجوز في
 لفظ واحد من مجموع ما عرفت انه مشترك وهو جيب بين الجمع والشيئية
 فلا محذور ولا اشتراك لفظ **قال** واعلم انهم لم يردوا في هذا المقام بين جمع
 القلوب والشيئية **قال** ووجه عدم استغنى ان الكلام هنا في أعم الجوز
 سواء كان جمع قلوب أو جمع كثر فلا بد في ان لا يخرج منها قلوبا بحدوثها
 فبعد الاستغناء وهذا لا محال ما صح به التخصيص لأن التخصيص في التفرقة
 يقتضي **قال** مثال الجملة والشيئية **قال** الرد هنا ما إذا وقع في
 الأليات وبالنسبة إلى الهارة لا يتم ما إذا وقع في الشيء فلا منافاة بين قوله
 الأول في تخصيصه إلى الثلاثة وقوله الثاني في تخصيصه إلى الواحد
قال لأنه لا يخرج بذلك عن الدلالة إلى **أول** هذا محصور بالعدد
 ولا يتناول ما فيه حقا كالشيء لا يتزوج السائلان ولا له هذا على
 العزة ليست بالوضع كافي المفرد فتأمل **قال** وفيه نظيرين ووجه الأول
 انه الجمع إلى أقوال **قال** من شأنه قوله في تخصيصه إلى الثلاثة بغير اعتبار
 أن أقل الجمع واحد **قال** أن الثلاثة أقل ما لا يتزوج فيه ولا يزوج فيه التفرقة
 ليس أقله الثلاثة أما الأول فلأن الشيء أقل الجمع الغير المحصور ولا يتزوج
 لتأنيبه بالعام المحصور وأما الثاني ولأن العام المحصور لما كان محال
 جاز تخصيصه إلى الواحد فلا يستقيم التفرقة ولا التفرقة ومنشأ الثاني قوله
 وما في معنى **قال** لا يتزوج **قال** التفرقة في تخصيصه إلى الواحد
 وهذا قول طاهر ومنشأ الثالث قوله في تخصيصه إلى الواحد وهو ما
 ان المفرد وما في معنى **قال** لو جاز تخصيصه إلى الواحد لمكانه قول لقيت كل

علم
العام

رجل

رجل في البلد والكلت كل واحدة في البستان ثم يقال اردت واحدا وذا تجد
 بعد انما وعقلا **قال** الجواب عن الأول ان لا ينافي ان السائل أقل
 الجمع الغير المحصور بل أقل الجمع مطلقا وحقيقته انك قد عرفت ان
 العام حقيقة في بقى بعد التخصيص من حيث أمنا وله وان كان محال
 من حيث الاقتصار فلا بد من بقا تعني بجمعها للاق الجمع عليه حقيقة وهو
 الثلاثة **قال** الجواب عن الثاني ان نحو الشاخص يكون كالمفرد المنفصلة
 فيكون تخصيصه إلى الواحد بلا مزية وعن الثالث ان الكلام هنا في الجمع
 لغة ولأنه في عدم الصحة عرفا وعقلا لكنه انما يستقيم إذا لم يرد بالعدد الأول
 في الطرقة في هذا الحققة بل مطلق الحققة **قال** ليس معنى ان قصد العلم
 على الجمع بالاشتراك ونحو يجوز ان الواحد في الجمع أيضا **قال** قوله
 الحققة لا يستلزم ان يطلق الجمع على المفرد حقيقة لما سبق ان اللفظ في باقي
 حقيقته اذا كان قصد العام على بعض ما يتناول به غير مستقيم غير تفرقة
 بين الجمع والمفرد اللهم الا ان يدعى ان المسمى من المقارن بالمستثنى مخرج
 للباقي على ما ساق في مباحث الاشياء بعضهم ذهب إلى ان الحققة لا
 بل لا يتناول مخرج للشيئية **قال** والطائفة كما انفرد هذا بشران عباس
قال فانه من ان واحدا من العزقة لو انفرد لمقتضى لستط الوحد
 عن الباقي ولا يلزم ونحو الجاهل غرض فان قيل الضمير في قوله يستفرد
 يدل على كونه لخاصة جماع **قال** جده باعتبار كونه السائل كونه كونه
 طائفة فيكون جماعا للاعتبار فان قيل فقد جاز الجمع والافراد لا اعتبار
 بها فان قيل اعتبار الجمع في الامة الكريمة فليس العمل بالاشتراك بالاهتمام كقول
 المتقدمين فان فهموا واحدا منوعا استند على الشيطان من الف عابدين
 اذا كان النعمه جامعة تصد على اليسر سئل المكابدة **قال** وتعتبر الأول
 ان المفرد باللام إلى **قال** بين أو كذا في الموضع باللام **قال** وتعتبر الأول
 ثم بين معنى اللام المحذرة انه الإشارة وأشار إلى ان تتعلق بحسب الحال
 امران الحققة من الحقيقة ونفس الحقيقة وتفرع على الآخر العهد الثاني
 والاستغناء وله وقوعه في علم المعاني وتكون هنا لعدم الاعتداد
 به في هذا المعنى وأخبر عن علمه أو لا بان حريف الحقيقة عبارة عن تعريف
 من عند اعتبار الأفراد فكيف يكون تعريف فرد معين أو جمع الأفراد من فرد
 وبما بان كونه المفرد لا جوده **قال** الحقيقة لا تجعل حريف العهد الثاني
 وتعرف الاستغناء من فرد الحقيقة فليكن جعل حريف العهد الثاني من
 والثالث بان كلام المتقدمين يدل على ان التعريف بالقياس وما يعرف العهد الثاني

بدون

Copy

لنا

انما يجعل العهد ما بهج الذهب والفضة وتزوير الاستغراق من فروع
 العهد او الحقة ولا يبرهن منه ان يكون من فروع الحقيقة واقول **الكل**
 فاسد **اما** الاول **لان** منشاها عدم الحقيقة بين عدم اعتبار الاول وبين
 اعتبار عدم الاول **والثاني** من الفروع هو الثاني والثالث فهنا هو
 الاول وهو عام يتفرع عليه خاصان بل ان زيد **واما** الثاني **ولان** جاء عليه من
 فروع الحقيقة ليس كونه العهد لا وجود له بدون الحقيقة حتى يتحقق في العهد
 الخارجي بل عدم اعتبار العهد كما عرفت انما هو محال في العهد الخارجي لكونه
 اعتبار العهد منه **واما** الثالث **لان** ان اراد بكلام المحققين ما نقله الشارع
 فلا دلالة فيه على ما ذكر في الاستغراق **وان** اراد عن فلا يدعي بانه استغراق
 ثم بين الشارع ان الراجح حسب الاستعمال هو العهد الخارجي ثم الاستغراق
 ثم اعترض على تقديم العهد الذهني على الاستغراق بما على يقين
 التمسح **اولا** بما عرفت بان الاستغراق اعم فائدة من العهد الذهني واكثر
 استقلا لانه الشريعة منه لان اكثر خطابات الشريعة عامة احوط في اكثر الاحكام
ثانيا اي الاجاب والشك والتحريم والكراهية فانها ترد في الاجاب انه
 على كل المكلفين او على البعض يحمل على الكل احتياطا وعلى هذا القدر
 وعين وان لان البعض احوط لبعض الاجاب الخارجية فانها ترد في
 فيها انما لكل المكلفين او لبعضهم يحمل على البعض احتياطا **وقد** بالاجابة
 الخارجية لان الاصلية عامة لا تقرب الى الاصلية في الاشياء هو الاضافة **وبما**
 بالنقص تحريف الماهية اذ لا يوجد بدون الماهية فيكون تعريف الماهية
 مستغنا كقول العهد الذهني وقد جعله متاخرا عن الاستغراق بما على
 عدم قابلية زيادة على ما فيه النكته وهذا اي عدم افادة القابلية الزائدة
 على منوع كفا وفيه الاشارة الى حضورها في الذهب وهو ينفرد في
 النكته وكوسم عدم افادة قابلية جديدة زائدة على النكته شقوق تحريف
 العهد الذهني فان عدم افادة القابلية القابلة لغير النكته فيه اظهر من عدم
 في تعريف الماهية لان دلالة النكته على حصة عند محنته اظهر من دلالة
 على نفس الحقيقة **اما** على قول من جعله موضوعا للعهد المتشبه **فان**
وتما على قول من جعله موضوعا لنفس الحقيقة فلان اكثر الاحكام بحسب
 الاستعمال على الاول دون الثاني وما كان دلالة اللفظ عليها اظهر
 لان عدم افادته الجاهل فان خفا الدلالة يستوجب كثرة الاقوال وهذا اي
 ويكون دلالة النكته على حصة عند محنته اظهر من دلالة على نفس
 الحقيقة متخارجا عن الجهود الذهنية الذي هو الحصة الغير الحسنة

العهد
 الثابت

في

في المعنى كالنكته ولم يقولوا انفس الحقيقة المعرفة كالنكته فان ذلك
 الجهود الذهنية العهدية في الذهب فيميز عن النكته **قلت** وكذا يجنب عن
 تعريف الماهية حصصا رها في الذهب فيميز عن النكته وقد جعله متاخرا
 عن الاستغراق بما على عدم افادة قابلية زيادة على النكته وبالجملة توقف
 العهد الذهني على قدرته العينية وعدم الاستغراق ما اتفقوا عليه ومع
 به المصنف ايضا فزجج تأخير عن الاستغراق وقد قدمه عليه **والجواب**
 عن النظر ان مدلول العهد الذهني المتأخر على الاستغراق ما جعله
 المحققون من اصل النكته العربية قسما ثانيا من العهد الخارجي كما ذكره الشيخ
 في المطول وعين وجهه في غرضه وسحوف به الشارع في بحث العهد الذهني
 بل لا مرقا **ابن** حشاش في تحقيق المذهب والعهدية اما ان يكون متخرا
 فهو كما عهدوا ذكره بالحق كما أرسلنا الى فروعنا رسولا بعضي فزجج
 الرسول او عهدوا ذهنا لغيره في الخارج والحق اذ جاءوا بك في العهد
 لا جعله بعض الادباء قسما من تعريف الحقيقة ومثلوه بقوله ولقد امد على
 المصنف ليمضي فان دفع المعارضة والنقص ثم ان المصنف تبع بين هاتين وسائر
 المحققين في درج ما جعله عهدا ذهنا تحت تعريف الحقيقة وعدم التسمية
 باسم مستقل لعدم الاعتقاد به حيث قال في المعنى انما والحقيقة اما
 لاستغراق الاولاد وهي التي تخلق كل حقيقة خلقا خلق الانسان صغيرا
 وخوانه الانسان لمن خسر الا انما استواء الاستغراق حصصا في الاولاد
 وهي التي تخلق كل مجازا نحو زيد الرجل على اي كمال في هذه الصفة ومنه
 ذلك الكتاب **والتحريف** الماهية وهي التي لا تخلق كل حقيقة ولا تخلق
 نحو وجعلنا من الماء وقوله واسم لا يزوج النساء **اولا** السبب الثاني ولهذا
 يتم الحنف بالواحد **ثانيا** **قلت** ويحتمل ان يكون في هذه الحقا تعريف العهد
 فان الاجناس امور موجودة في الازمان سمي بعضها عن بعض ويشتمل الجهود
 الى محقق وجبى والفرق بين الحروف بالقدرة وبين اسم الجنس النكته هو الفرق
 بين المفيد والمطلق وذلك ان هذا اللفظ واللام يدل على الحقيقة بتدريجها
 في الذهب واسم النكته يدل على مطلق الحقيقة لان اعتبار زيد فان يدعي
 ما ذكره بقوله وبالجملة توقف العهد الذهني في ايضا **قلت** **الاجابة**
 الصحيح ان الحكم في الجمع الموقوف الى القول **فمن** حيث لان المقصود في حق قوله
 ان المدلول استغراقا هو مدلول اللفظ في وهذا الكلام كالذي لا يجاه
 بل يفيد كون المستثنى من اجاد لولا اللفظ فالصحيح هو الجواب الثاني
قلت اذ يصير المعنى ان كل صفة لك مقبلة **قلت** يعني ان هذا المعنى

العهد
 في

و
 لو
 شك

Copy

95

rsity

مها قال لا احوالى الارجلان لما قلت الاستشنان من الخطر ابا حجة وا
 اما هو فانه نظر اليه فانك اذا قلت لا احوالى الارجلان لا يحل لك ان لا
 رجلين في قلت الارجلان لما ايج لك ان يحل لك ان لا رجلين في قلت
 هذا ولا تضعه بالدهول فانه من اسرار علم الاصول **قال** خلا وقالو
 حلف لا يحل الارجلان يدخل دار واحدة **الح** اقول **فنه** بحث لانك
 ستعرف ان قولهم من دخل هذا الحصن او لا فله كذا عام على سبيل الدار
 عند المص وهو ايضا من هذا القبيل ويكن ان يرفع بان من عام قطعا هذا
 الوصف لا يخلطه بخلاف حلف فانه خاص وهذا الوصف لا يجعله عاما وتبين
 ان هذا الوصف عام لحسب المعنى فكنا نسا ولم نحدد على سبيل الدار
 خاص بحسب الصدق والوجود فحين نزل بالعام المصطلح اعتبر جمعة وعنه
 وحين نزل بالخاص اعتبر جمعة خصوصه فلتأمل **قال** وفي هذا استارة
 اقول **اي** في الاستدلال على العموم بالاستدلال في هذين المثالين **قال**
 ويدل على هذا الاصل انه لو حلفنا **الح** اقول **فنه** بحث لان هذا الاصل هو
 مع لوجب العموم في قوله لا احوالى رجلان لما فالتوجه ان كفى بالوجه
 الاول فان **قال** هذا الوجه محقق بالاستشنان كما اشار اليه الشارح بقوله
 الايت والوجه ما اشار اليه شمس الائمة **الح** قل **لا** عموم للحكم ولا للعلة
 في صورة الاستشنان بل العام حكم الاباحة فقط كما ذكرنا **قال** وقد يقال
 في بيان ذلك ان الاستشنان ليس بمستقل **الح** اقول **التا** بل حاجته الكسب حيث
 قال في النكاح الموصوفة انما تنقسم في الاستشنان في النكاح وان كان ذلك موضع اشك
 لان كانت داخلية في صدر الكلام وانه اخبرنا بالاستشنان منه تفويها والاستشنان
 ليس بمستقل منه بنفسه فيوجد حكمه من صدر الكلام وهو موضع نفي فهو ما
 دخل من النكاح تحت ضرورة وقوعه في موضع النفي فصار في النكاح كانه
 قال لا اكل رجلا كوفيا ولا رجلا صوريا ولا مكيا ولا مدني حتى على جميع الانواع
 ثم قال لا رجلا كوفيا فلما كان المشتكى هذا الجمل الكوفي عام في صدر الكلام
 يكون نكاح واقعة في موضع النفي من كونه بعد الاستشنان لا من غير ما دخل
 تحت صدر الكلام وهذا هو ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير
 وقال الامام في كل حلفت بطلاق واحدة مكن في طالق قاله مرتين
 فقلت كل واحدة منهما واحدة وكان يتبين ان طلاق احدهما عند عين
 وكان الخيار الى الزوج لا قاله القاضي ابو حازم لان قوله وهي كناية عن
 الواحدة المذكورة سابق فصار كانه صحيح بالواحدة وعند القتيبي با بيقوم
 طلقه واحدا على احدهما غير عين فذكر له هذا الا ان الواحدة المذكورة في السوط

نكته

نكته قبيح واكتنايه وهي قوله نبي لا تستقل بنفسه ولا تنفد اذا قطعت
 عند اول الكلام فلا بد ان يوجد حكم من اول الكلام النصير معناه وما عر
 المكى لعدم استقلالها صارت الكناية عامة ايضا كما كرر صاحب الفصول
 في الاول ومن حكم اليمين الاول خلاف كل امرأة صارت محلة فابطلنا
 وقد صارتا كذلك فلهذا قلنا ان الاستشنان يتناول واحدة مكن طالق
 لان الواحدة مستقلة بنفسه وقد وقعت في موضع الاشياء لان موضع
 الجزا موضع الاشياء فتحقق فصار حالها بطلاق واحدة منها لا غير فلا
 تطلق الا واحدة عن غير عين بوجه جمع ما ذكرنا انه لو قال زينا طالق فلا
 وعنه طلقته عن ثلاث ولو قال زينا طالق ثلاثا وعنه طالق لم يطلق عنه
 الا واحدة لان قوله وعنه طالق من نوى المحن فينفي بنفسه فلا يحتاج الى
 ثبوت حكم ما سبق بخلاف قوله وعنه لان غير عين بنفسه فلا بد ان يوجد
 حكم ما سبق هذا كلامه وانت خبير بان ما ذكره الشارح من جريان هذا اليه
 في مثل لا احوالى الارجلان هو انما لا يفي بالتحقيق فيه وانما المتصور انما
 ذكرنا اننا سألنا بالاساس **قال** وبالله التوفيق سلما ان الاستشنان
 ليس بمستقل بل حكمه انما يوجد من صدر الكلام لكن لا على الوجه الذي ذكر
 في صدر الكلام بل ان كان مشتقا منه اخذ في الاستشنان على وجه النفي والاعلى
 وفيما نحن فيه قد كان من كونه في عينه على وجه النفي فانما هو العموم وبهذا استنى
 لان مشتقا وانما ينبغي ان لا يقع فان اراد كونه عين ما دخل تحت صدر الكلام
 كونه نفسه باللفظ فنسلك كونه لا يثبت وان اراد كونه عينه حسب الحكم فمخرج
 كنه ومن جملة احكامه انه في الصدر مشتق وبعد الاستشنان ليس كونه
 والعموم انما يستفاد من وقوعه في سياق النفي فظهر ان علة العموم
 ليست ما ذكره واما ما ذكره من ان الاستشنان بالاساس فلا يصلح للتأنييد لاستشنان
 المتألف من حكمي الكلامين فيها كما كانت في الاستشنان فقياسه على قياس
 مع الفارق كما يظهر من نظره **قال** بالتا طالع الصادق **قال** وتحقق وقد
 ان في النكاح معني الوحدة والجنسية فيكون لا احوالى الارجلان معناه
 الارجلان واحد فثبت بها لست رجلين الا ان قد نفي اليه فثبت دالة
 على ان النكاح من النكاح الحسية دون الوحدة **الح** اقول **فنه** بحث
 لان الاوصاف التي تذكر في هذه المواضع بقية العموم كالعالمية والكونية
 ونحوها ليست ما يعيد الجنسية التي تنفصم النكاح بل انما سبقت النوعية
 التي تعيد في اعادة الوحدة كذا لا ينفصم من النكاح الذي هو الجنس التي
 تنفصم اشك مثلا اذا قيل لا احوالى الارجلان فيمن منه اوطع فاذ قيل الا

اصل الحق والكوفة **ن** هو داجع الى قول ابن عباس ان يعلم غير **ن**
 الحق لو ثبت هذا المتكلم منه خرج على هذا الاصل ويكون المحل **ن**
 مذكورة على سبيل الاستئناف ولكن التوجه عند الشيخ انما مذكورة على سبيل
 التكرير المحل الاول لتفريق معناها في النفوس وتكميل في القلوب كما ذكر
 قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين اولى لك فاولي **ن** اولى لك فاولي **ن** كما يذكر
 المحرر في قوله جازم قد زيد وعلى هذا التقدير لا يستقيم قول ابن
 عباس ان يعلم غير واحد ليس من هذا معنى النظر كذا قال صاحب
 الكشاف وتوجه غير حق المصنف والشراح واقول **ن** هذا انما غايات العمل
 لان ابن عباس رئيس المحققين واهل اللسان بحيث يؤخذ منه المصلحة
 والتفاحة ولكن على سبيل التمام فكيف نحن عليه قاعدة الحق على اصل
 الحديث باسمه وانما نقل صاحب الكشاف هذا الكلام عنه وعلى ابن
 مسعود قال لا وفدي من فروعها انه عليه الصلاة والسلام خرج ذات
 يوم وهو كصفك ويقول ان يعلم غير ليس من هذا الاصل مع كونه في العمل
 قال لعل قيل النظر كيف يخبرني على هذا الخطب الخطب **ن** الخطب **ن** الخطب
 ان يرجع خبره الى اكله لانه لغيره لفظا ومعنى وذكره كونه في كماله ما ولا
 بان مع الفعل كما سلكه الشراح ان شاء الله تعالى كما قال وذلك حق قوله
 ابن عباس في تفسيره قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ان
 يعلم غير واحد ليس من ان تحت هذه الحكمة لانه عنه لكن في تحت نظر عندنا
 معاشرة الرواق والحكاية **ن** اما ما عينا اصل الحكمة لاحتمال ان لا يقع عندنا
 اذ لم يتقبلنا لغوا او المشقة او ما عينا ان هذا المتكلم على تنزيه ومفرغه **ن**
 في تفسيره انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون **ن** انما يكون **ن**
 في الدنيا تارة بسبيل واخرى غيرا وفي الاخر لا يعرفه الا بسبيل **ن** يعلم
 عسر دابر دارين وهذا الذي ذكرته هو العمل لا يعرفه غير عليه
 الهلة والسلام من فروعها ان المشهور عند اهل الحديث ان المرفوع ما
 اضيف اليه عليه الصلاة والسلام قوله لا وفلا سوا كان اضافة اليه
 صحيحا **ن** او ما بعدهم وسوا النص اساده ام لا **ن** العروا **ن**
 فعلى هذا يدخل فيه النقل والرسول والتفهم والمفضل **ن** يكون موقفا
 بالمال الثاني في المصداق **ن** فيكون الاكف في حكم الموقف بالاضافة
 الى المصداق فلا ينافي ما سبق ان طريق **ن** التكرير هو اللام والاضافة
ن مستطاب **ن** انما هي من الاخيرين **ن** اقول **ن** وجه الشرح
 مغايرتها ان الغايات تناسب التحدث في المال وحقيقته ووجه الشرح علم

هذا العمل لا يعرفه غير
 انما يكون انما يكون

مغايرتها

مغايرتها ان اكثر الشهود المتخارفة لما في تأكيد الحق الاول بخلافه **ن**
 انما يكون الاول في الاستناد اذ لا يكون به الحق غالبا **ن** يريد ان
 باعتبار اصل الوضع المخصوص الى قوله وانما يقع بحوم الصفة كما سبق اقول
 فان قيل قد سبق ان النكر في الشرط كما في النفي لا يقال **ن** لم يقع في
 الشرط بل هو كماله لا يقال **ن** هو في الحق واقع في الشرط لان
 معنى اي عبيدي صديقه ان حريت عبداني غيري **ن** اي لا لاشان
 وصفا بجها انه موضوع لاشان الحق لو جازم المحل والشرط للنفي دلا
 اي من جهة دلالة الحال وسوق الكلام لان المعنى في مثل ان دخلت الدار
 فكذا لا يدخل النفي في غير المحل **ن** ان دخلت حصنا فذكر كذا والاول
 بالذات والاول في النفي فلا يسمي **ن** اي بالشرط وان يوقف في كونه بالاشان
 خائب لاشان على النفي فلا يسمي **ن** اي بالشرط وان يوقف في كونه بالاشان
 بانه لغيره والمهم سوا الشئ لم يبق يدعي ان المراد ان ايا لغرض الاشان
 والحل والشرط للنفي والتمنع على ما يظهر من موارد الاستعمال **ن**
 وهذا المشرق مشكل من جهة النفي لانه ان ارد بالوصل الى قوله **ن**
 عليه بانه لا يرد على اشكاله باعلى مساده ولو سلم فلا يرد على اشكاله من جهة
 النفي فقط بل من ومن عندها بل اشكاله من جهة النفي ان غير مزك
 راجع الى اي ويترك النصف بالاضافة كذا خبره من غير راجع اليه ويرك
 انصف بالمضروبة فكيف قطع الوصف عنه وكيف يشي لان تنبيهه بشلا
 لرعاية الادب اذ الكلام منقول عن فدا المشايخ **ن** اما كون من جهة النفي
 فعناية عن وروده للاخطئة اصطلاح النحويين **ن** النفي الاول من جهة النفي
 انعت النحويين والذين يرون على راجع النفي كما اعترف به نفسه والعجب
 ان اختيارا يستند الى النفي ليس بظاهر ونزكها هو في غايات الظهور
 فدا **ن** قد ذكره المصنف ايضا فلما كان في الاشارة انه غير متعلق
 بالنفي **ن** خلاف الزمان **ن** اقول **ن** هذا جوابه عن قوله لا
 بوجه ان يوما **ن** وايضا المنفرد به فضلا **ن** اقول **ن** اي اليه
 فضلة خلاف الفاعل ومع ذلك يثبت ضرورية فيقدر بقدرها فلا يظن
 في التعميم لان فوق الضرورية خلاف المعقول فبانه وان كان فضله
 لم يثبت ضرورية اذ قد خرج به وقصد وصفا بصفة عامة فيشع ان
 حصل للعلماء بالجمهور مع ما بين المعقول والزمان من التلازم كونه حرام
 خلاف الفعل **ن** اما ولا فلان المصنف صفة زمانية اقول

اي
 لانه

في صورة ضرب الجمع لوجود الشرط وهو ضرب واحد ولو في ضرب
 المجموع ولا يمكن هنا عتق كل ما في الاو لوجود الخبر لما منع عن الجمع وكذا
 الثالث لان الاول لا يتوقف في الاول فلهذا لا تعرفه هنا لا تعرفه فكل تعدد
 ضربها بها اياه بل من عتق كل واحد لما عرفت من وجود المتعدي وانما
 المانع واما الجواب عن الاول فهو ان الامثلة المذكورة في هذا المقام في
 كتب اصحابنا من الاصول الموضع لما كانت بحيث يتصور في الخبر في
 النص العرفي عليه ولا يضر الخلف في خصوص المادة بوجه ان بعض
 الصورة الاولى بحسبه ظاهر اللفظ كان عتق كل من كل الحسنة مطلقا
 وقد قالوا لا ينعى الجمع ولا واحد منهم ان كان الحسنة مما يطبق عليها
 فكلوها معا وتنفق الكل اذا كانت مما لا يطبقه واحد عاتة خصوص
 المادة واعترض بعض شرح العتق على النص اولاً بان لا يمكن
 ان يكون الخيار للضارب والمضرب ان الخيار للمولى اذا ضرب جميعاً واما
 بان الخيار بوجه في صورتين لان في احدهما ضارباً فاعلا وفي الاخر
 مضروباً فاعلا في قوله اياهاب دبع اذا لم يوجد فيه المتأخر ولا يكون
 نظيره قوله اي عبيدي صديقك واما الجواب عن الاول ان منشاء
 عدم التفرقة بين خيار المولى بعد وجود شرط عتق واحد منهم وخيار
 المتأخر الحاصل من خيار المولى وقد سبق تحقيقه ان كان على ذلك منك
 وعنه الشافعيان وجوبه الخطأ وعدمه في الصورة الاولى نظراً الى افاة
 العدم على السوايل المقصود اسناد الفعل الى ضري اي مقابلي للفاعل
 او المفعول وهو ثابت في اياهاب دبع كشيء في اي عبيدي صديقك ككود
 نظراً للملازمة **قال** ولم يوجد بوجه فزينة تؤكد العدم ونشرح البيان
 كما في منشاء من عبيدي العتق **القول** فيه **قال** ولا فلا ينعى
 الفاظ العدم انما هو في عبيدي ولم ينعى انه المشبه بل مع ملاحظة
 معنى منه وهو محل النزاع اذ قد ذهب النص الى ان من معناه انما للتعويض
 فلا يصح ان يكون فزينة واما ثانياً فلا في قوله بضميمة قوله واستحق
 لم الخ محال لما سبق ان جمع الضم لا يدل على العدم الا عند من يفتي في
 العدم بانظام جمع من المسيات **الجواب** عن الاول ان منشاء جعل
 العدم في قوله تؤكد العدم مغاير للعدم في قوله من الفاظ العدم اخذ
 من سوق الكلام ملاحظة كونها تأكيد العدم بضميمة العدم في اللفظ
 العام وكيفية ذلك بل العدم في الوصفين واحد هو عوم من والعتق ما لم
 يوجد فزينة تؤكد عوم من ويخرج كون من البيان كما في المثال الاول فان

لشبه

لشبه المشبه الي من تؤكد عوم من الفاظ العدم وخرج ما بينه من وعن
 الثاني ان الفزينة ليست جعته الضمير لذكر الاستحقاق فانه غير متحقق
 بالبعض ولو سلم فكلها فزينة لا يقتضي عوم الضمير بل يقتضي عدم اقتضائه
 عليه البعض وكذا الحال في قوله تعالى ذلك اذني ان تقرأ عيها **قال**
 وضعه طاهراً **القول** لا يك قد عرفت ان من الشرطية عام فلهذا واما
 كونه وكذا قال النص بطريق التفريع فان قال من شاء ايضا التمس الاول
 باطل لان عوم العتق يستلزم عوم من فيكون من موصوفاً بالنسبة وان لم
 يكن موصوفاً بالعقل **قال** ويمكن الجواب بان تعلق المشبه الخ اولاً
 بنية **قال** لان تعلق المشبه بكونه على الانفراد لما كان امرأته لا اطلاق عليه
 كان سعيه ان يجعلها في الترتيب وليا على الترتيب كما جعل الاخرا من الحمة
 وليا على بعتي من سوي احبم بلا احتياج الى ما ذكر **قال** فلا بد من
 ارجح البعض ليحقق التحقيق **القول** قبل لا ينافي الحاجة على ذكره
 احتجوا في التوفيق بين قول تعالى يجعل لكم ذكركم وبين قوله تعالى
 ان الله يجعل الذنوب جميعاً الى ان قالوا لا يستدل ان يجعل جميع الذنوب
 لتقوم وبعضها لتقوم او خطاب البعض لتقوم فخطأ الجمع هذه الامة
 ولم يذهب احد الى ان البعض لاسما في الكلية وقد دلت اذ انما في الرعي
 صرح بغير المناقضة فيها حيث قال ولو كان ايضا خطاباً الى امر واحد فخره
 بعض الذنوب لاسما في كل واحد من كل ما في عتق ان كل **قال**
 وهذا نظر وهو ان البعض **القول** قال بعض الا فاعمل هذا نظراً
 بر وعلى مراد النص فانه **قال** البعض **قال** يتحقق بعض ان تعلق
 احد بما صدق عليه البعض يتحقق على تقدير ان البعض والبيان لم يدع
 ان البعض الذي هو عوم من لفظ يتحقق بذلك على ذلك **قال** فلو اذ
 البعض يتحقق وارادة الكل محتملة وان وقع في بعض الضمير كذا في
 البعض يتحقق والخاص **قال** ان اخذ القدر المشترك بين البعض والبيان
 وحكم به لا يتحقق **القول** العدم مردود لان نفس البعض يتحقق
 احد بما صدق عليه البعض فاستدل ان المعنيين قوله **المض** ولا راجع الى
 البعض الذي هو من لول من لانه المذكور سابقاً فيجسد قوله فلم يدع
 ان البعض الذي هو من لول لفظ من متحقق بوجه النظر قوله فوجب
 رعاية العوم والبعض وقوله فمشتة الكل محتملة فلهذا فطلب التوفيق
 كما في مشبهه الكل محتملة لاستلزام بطلان البعض بالنفس الذي ذكره
 بطلان التمهيد الذي هو من لول ولا علة بغيره حاله السابقة والسياق

بعض

البعض من في
 الكلية أو لا

من

التباين وهي بمرور وقت في المرتبة والمحمول في البا وأما بعضهم كسما
 وحكم بعضهم بالصادق الملة **قال** كان خصص السبب عنها لأختها
أقول ضرورة تساوي نسبة العام إلى جميع أفرادها فكما إذا أخرج عن
 ورد لأجله العام بالبراري فكذا أخرج مالا حله ورجعي كونه في الأصل المذكور
 الحكم بعدم ظهوره بغيره وطاعة إجاب الشبهة في مالا حله قطع في
 عليه **قال** وفيه نظر إذ لا يخفى أن الحمل على هذا المحقق بعد **أقول**
 أي حمل المطلق على المقيد على محقق بقيد ما بعد بالمتبادر منه
 اعتبار فتد العن المقيد في النص المطلق **قال** وسنرى أن أراد المحقق
 المذكور ليبين باعتبار حمل المطلق على المقيد **أقول** إشارة إلى قوله في آخر
 هذا البحث موزع الأشكال ليس حمل المطلق على المقيد بل إطلاق الحكم الإطلاق
 بالقياس إلى **قال** ولا يخفى أن هذا العام مع الخاص لا المطلق مع المقيد
أقول يعني أن هذا المثال من قبيل العام المطلق مع الخاص بالنسبة إليه
 لا ما كان فيه وانت خبير بأن هذا هو المقيد السابق بقوله وأما
 كل واحد وعاد وأما كل واحد وعاد من السابق فأنه قد سبق إلى ذلك
 المستعمل لتسهيل اللفظ وصفت له بالحق وهو الفرد المتعدد والنقطة
 البراءة كذا استغادت الجمهور من كل فكل واحد مطلقين والمطلق من قسم الخاص
 فلم لا يجوز أن يكون عدداً من هذا الاعتبار **قال** قد سبق أيضاً إلى اللفظ
 الواحد لا يجوز أن يكون عاماً وحدهما حيث يشبه فيما عتبه وأعمراً أكثر من
 لم يعم اعتبار خصوصية كل واحد **قال** أما ما من قبل التلخيص من عند الباب لا يشمل
 والتقصير من أراد ما التنبه على أن يقتصر العام بما هو موافق عند مستعمل
 كالصفة وخبرها لما لم يكن مخصصاً كان في حكم تعيين المطلق بل المثال
 المعنى إلى المطلق والمقيد المقتضى لا يقتضي كأنه قد سبق فأنه سبق
 في حيث لا يقتضي أن مثل هذا التقيد ليس عام **قال** والشاهد أن الما لم يجر
 اتباع إلى **أقول** قال في ذلك لا يلزم أن المطلق حمل على المقيد على
 وإن ورد في الخبرين كما في غيره التقيد وسائر الكليات لأنه إنما يقال له
 إذا كان المقيد نوعاً واحداً أما إذا كان المقيد نوعين فلا يتعارض وهو أكثر
 لأن صور كتمان الظاهر والمقتضى بالتتابع وصور المقيد معيد بالمتعدد
قال إذا كان البحث عن التباين والأشكال به يجب ذلك **أقول** لأن
 مقتضى السبق من حيث هو مقتضى إذا أوجبت أمراً فالحال ذلك الشيء بأنه
 بطريق الأولى **قال** على أن الجمهور في الآية أن يوجب المسألة **أقول**
 يعني لا يسلم ولا أنه الآية إنما دل على ما ذكره ولو كان أن يوجب المسألة

الاعتماد

المعقود

المعقود والتعقيد لأن لتعقيد خبر العقول أنه تدرك وهو تدراج إلى
 المعنى عن سواها وما هي إلا القيود والتعقيد بآيات قوله والآيات
 السور عنها فتعقيد السور أيضاً أحاد المعقود والتعقيد بآيات قوله والآيات
قال ولا يخفى من جهة بآيات قوله الآيات لا تدرك **أقول** إنما
 صنفه فلا لا يسلم دلالة التعقيد على معنى المقيد عن السور عن المسكوت
 عنه مطلقاً بل دلالة المقيد على معنى المقيد عن السور عن المسكوت
 عنه من ذلك وأما صنف الآيات لا يخفى أن هذا المطلوب لأن السؤال
 عن تلك الآيات الذي في الآية ليس بتعقيد المطلق الذي هو المطلوب
 ولا لأنها لا يكون المقيد المقيد مستلزم ما لم يكن المقيد المقيد ليس فيه
 مسألة بخلافه عن **قال** فاسلم أهل الذكر أن كنه لا تعلمون **أقول**
 أفتيسر لطيف دار على المعارضه كأنه قال الآية المذكورة وإن دلت على ما
 ذكره عنها الآية أخرى بآيات على ما ذكرنا ورصد إلى أنه لا يقنع أهل الذكر
 بهذا كالمقتضى أن يسألهم عن هذه المسألة **قال** وبالجملة هو **أقول**
 أي عدم الحمل أولى من إطلاق الحكم الإطلاق وهو ما مر من قوله وفي الحمل
 على المقيد إطلاق الأمثلة التي وإن كان له نوع بخلق بما اتصل به **قال**
 هذا ولكن البعض أن قوله هو وجوب المقيد **أقول** فيه بحث لأن
 وجوبه ليس بمصداق في الموضوع ليكون حكماً شرعياً بالوفاء وهو ظاهر
 تنوع من عدم إخراج المقيد في الموضوع وليس ذلك لإفادة القيد وجوب
 الشرعي بل هو عند عدم أصله كما مر من مجموع دلالة النص المطلق على عدم
 وجوب المقيد مكانه محضه فإذا لم يكن المحدي هو الوجوب بل المقيد فقط
 لا يدفع ما قاله الخراساني من أن المقيد هو الوجوب **قال** لأنه لا بد
 يدفع إذا كان المقيد هو الوجوب فالأولى فلا بد دفع عنه استكمال
 فتوان التعقيد إذا وجدت لم يبق النص على إطلاقه بل بتعقيد بقيد
 الخاص ولا يجمع فيه بضمان مطلق ومقتضى تدبراً وذلك لأنه إنما يوجب
 إذا كان المقيد وجوب المقيد وليس فلس **أقول** على أن قوله
 المذهب الخ فالظاهر أن جواب ثاب لما يقال وقد مر أن النص المطلق لو
 دل على عدم وجوب المقيد لما يجب تعيينه في صورة الاتفاق وفيه أيضاً
 بحث لأن تعيينه في كل ما من نوعه المقيد بعد التعارض فلا يكون
 منه الحمل على التعارض منه فلا يلزم **قال** لا يخفى أن المقيد قد سبق
قال وأنه مالا حله المقيد في باب الوصية **أقول** حيث قال في
 إجاب الوصية لا قازيه وعين كذا الآية المجتمعة مختلفة لأن إحداهما في

نظر
والا
وقد

195

Copy ng rsity

قال صاحب الكشاف الحسية مجاز عن الانعتاد لامر الله تعالى ولانها
لا تتبع علي ما يريد منها وقلوبه هو لا اشتداد ولا تنقلا امر الله **قال**
لان حقيقته المحيية وضع الجبهة اقول **فيه** تحت لان حقيقته السجود
ليست وضع الجبهة بل الخضوع مطلقا واما وضع الجبهة فمخبر في سجود الهللة
قال ابن الاثير في التزيين مجاز عن حقي وضع وضع سجود الهللة وهو
وضع الجبهة على الارض ولا خضوع اعظم منه كما كان في وضع ناصية الجبهة
الرأس عن الخضوع بخلاف وضع ساير جوارحه سمي سجودا دون وضع سايرها
واما ما قيل وضع الجبهة معناه العزيم واما اللغوي فقد نزع الرأس مطلقا
لا ذكر في مجاز المصنف مع ظهور بطلانه بما ذكرنا افترا على حمل البنية لان
الذكور منه محدوا تهاين وكما ذل عند محمد **قال** فيه نظير لان
الحكم باستحالة الخ اقول **فيه** سمي النظر كون السجود واحدة بمعنى وضع
الجبهة اذ لاجته لشيها ذكر وقد عرفت ما فيه بخلاف ما ذل اريد به وضع
الرأس لان الجبال والشجر والدواب راسا كما في السموات ولما في الارض
تسمى النظر بانطوائه بمعنى المذكور ان كاشي والشمس والشمس وان
كانت السجود بمعنى وضع الرأس ايضا ويمكن دفعه بالحمل على التخييل
فتدبر **قال** قال لفظ المستعمل لشي لا يصحها جارا على التي توف
اقول **قال** كانه اشارة الي رد ما ذكرنا الا ان في الاحكام والاحكام الرار في
المحصل اننا لا اعلام ليست حقيقته ولا محال لان المراد بالوضع وضع المصنف
او العرف وذلك لان الوضع العلمي من الاوضاع الحقيقة بل امرها لانه
وضع محض يعني منه الموضوع والموضوع له فكيف لا يكون استعماله في
الحق حقيقته وفي عرفه لعلامة مجازا على ان الظاهر انه قد خرج تحت
الوضع العرفي لان اصل العرف لما قيله وسلم ونظر في موضعهم كان تحت
مخلعه وفاقا وان صدر عن واحد منهم وهذا اقول في جوابي سمي المستعمل
وقد صرح الايدي في الاحكام بان الحقيقة والمجاز ليست كان في اشتناع
استعان بها الاغلا في كزيد وعمر وفيه وكلمه اراد الحقيقة والمجاز اللغويين
علي ما يشهد به احتجاجه والافقوسكل **قال** انما حقيقة او مجازا
اقول اراد بالحقيقة بطلان الحقيقة المتأولة بحقيقة المطلقة والوجه
والنقل و اراد بها في قوله حقيقة الحقيقة المطلقة حيث عد المخل
والمنقول في مقابلته **قال** فان **قال** استعماله في غير ما وضع له في
الجملة الخ اقول **قال** الثالث في رد علمه ان السؤال في عاقبته وهو قوله
فانه اولي بالاعتبار وقاصله ان الوضع الاول هو اذا كان اولي بالاعتبار

مما يشهد به العلم
الحقيقة والمجاز
الشرع ام

كان

كان الاول عد المتقول من المستعمل في غير ما وضع له وحاصل الجواب
ان الاول كان ذلك لكن المتقول لما كان حقيقته من وجه مجازا من وجه وثقنا
الزيادة بيان بحكمة خلاص المرحل فانه اذا استعمل في كل من المصنفين
يكون حقيقة **قال** الاول فظا همد واما الثاني فلو جود الوضع واستعماله
ولم يقتض الى زيادة بيان فلا جرم من المستعمل في غير ما وضع له اليه والمجاز
قال بخلاف المرحل فانه يمكن فيه مجاز النقل والتخييل اقول **قال** يعني ان
الاستعمال بالمجاز لا يحتاج الى الاستعمال بالمستعمل اذ يمكن منه تعدد الاوضاع
تختلف الحقيقة والمجاز **قال** ولا يستعمل في الحقيقة ان يكون موضوعه
الخ اقول **قال** يعني لاجته ان يستعمل كل صاحب وضع في ذلك المعنى حتى لو
كانت كذلك كانت حقيقته على الاطلاق كلفظ الارض والسم وكفها فانه
اصل اللغة والشرع والعرف والامطلاح قد اتفقوا على ذلك وهذا ظاهر
لا يستد وجوه لا ينكر وليس معناه ان يضع كل واحد من اهل الاوضاع
لذلك فانه لا يصد عن محيز فضلا عن سمي فظهر انما قيل هذا كلام محقق
فان اجتماع الاوضاع متفق قطعا بل يستعمل عادة لخلو الاوضاع المتفرقة
عنه العاقبة لا يحجب **قال** فلما لفظ المجاز يطلق عليه وعلى ما نحن
بصدده بغير ان الاشتراك الخ اقول **قال** يرد عليه ان اصولي بعد
ما عرفت ان المجاز المحي المشهور اوردوا في مشكلة المجاز بالزيادة والتقصان
وكم يذكر وان المجاز عندهم معنى اخر كما ذكر صاحب المفتح وتسمي السلف
ورغم ان لا وجه ان بعد الحق بالمجاز في كلامهم ان التفسير لا يستعمل
في اهلها محاسن ولم يرووا بقولهم ان المجاز في الغنصان ان الاصل من هذا
مقدر في نظم الكلام فان الامر ان يقال ان المجاز عندهم بل اوردوا ان اصل
العلم ان يقال اهل الغنصان فلما حدث الاصل استعمال الغنصان مجازا يعني مجاز
بالمعنى المتعارف وبسبب التقصان وكذلك قوله كسره مستعمل في معنى المثل
مجازا وبسبب هذا المجاز هو الزيادة اذ لو قيل ليس مثله شيء لم يكن هناك
مجاز فتدبر **قال** يعني ان المفتح والقنابة ايضا من اقسام الحقيقة
الخ اقول **قال** يعني ان المفتح والمتقول من انما **قال** واحترز
بقوله من منعه عن استناده لمداه في الصنف بواسطة عزائه اللفظ
اقول **قال** هنا مخالفة لما ساق في ان التسمي الثالث ان المجاز لا يفتقر الى
السلف اللفظ فاما لا يرد كذا الانسان من المجاز سواء كان ذلك لتسمي المجاز
المقتضية لا التسمي كالمستعمل او لاجته اللفظ لا لمداه **قال** واما بيان
مخالف الاستناده والاكشاف حسب الاستعمال الخ اقول **قال** قيل اني بل صاحب

٧٤

Copyrighted material

الكسوف وهو ما اعتبرت قد الاستعمال لتحقيق ما اعتبر في المقسم وهو
استعمال ذلك العلم في القسمين الآخرين اعني الصريح والكناية لا يحصل
في الاولين اعني الحقيقة والمجاز والشارح يوضح انه ذكر للاختلاف في حقيقة
التكليف وهو متشدد ودون وضيقه علم الاستخراج لان صاحبه انكشف
حجلا فانه ذلك التبع لا يحتاج الى كونه مستلزما لوجود الشيء باسقاط
اشترط لمورد التقسيم بين الاقسام حيث قال لا بد من التبع المذكور ايضا
اعني الاستعمال عندئذ قال اشتراطه في الصريح بان يقال صرحا استمر المبدأ
به بالاستعمال اي يحصل الاستتار بالاستعمال بان يستعمل في احدتي الاستعمال
فانه مقصود عندئذ لا غرض من حقيقة وان كان حجة ظاهرة في اللغة كان
الاشتراط في حصول الصريح باستعماله وان كان حجة في الحقيقة وعندئذ لم
يقبل باسقاطه في الصريح لا يشترط هنا فوجدناه المشترك والشك
وامثاله وعليه بدل الكلام القاطع في الامام فانه قال كل كلام يحتمل وجوها
لسمى كناية وهذا السمي المجاز فقل ان صرح صرحا فالكناية لا يحتاج الى حقيقة
وغيرها الا ان المقصود هو الاول لما ذكرنا من اشتراط اشتراك مورد
التقسيم بين الاقسام ولا يحصل ذلك الا باسقاط هذا التبع **قال** بل
ان استعمال المعنى الحقيقي في قوله ومثل صاحب الكشاف ان استعمال بساط اليد
يشترط في **المورد** ذكر المحققون الكلام للكشاف ان استعمال بساط اليد
في الجود بالنظر الى من حان ان يكون له بدسوا وجدت وصحت او قلت او
قلقت او فقلت لخصان في الحقيقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى
الاصلي في الجملة وبالنظر الى من سار عن اليد كقوله تعالى ايده يمس
كفان
يجاز يتقدم على الكناية لاستماع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية
هناك كثيرا حتى صار بحيث ينهم من الجود من غير ان يتصور بدسوا او بساط
لم يستعمل هنا مجازا في معنى الجود وفي ذلك نظيره في قوله تعالى
الرجح علما لصحي استوفى وقوله تعالى ولا يسطط اليهم فأن الاستعمال في قوله
اي الجود من غير ان يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك ومن لا يجوز تعليم
مجازا يستخرج عليه وعدم النظر بمن يجوز منه النظر كناية محضة عن علم
الاعتقاد ومن لا يجوز منه مجاز كونه فندبه **قال** ثم في كلامه نظيره
وحين الاول ان حصول المعنى في **المورد** اراد بكلامه ما اشار اليه
بقوله ويشترط هذا الكلام في **المورد** ويشترط الاول قوله والالكان المسمى **المورد**
الموضوع له فيكون الكلام حقيقة في **المورد** مراده ان المعنى الحقيقي
الحاصل للمسمى في زمان اعتبار الحكم لم يكن مجازا من هذه الجهة فيكون حقيقة

لان

لان اللفظ المنحل لا يخلو عنها لا يتناول عدم كونه مجازا من هذه الجهة
لا يقتضي كونه حقيقة لجواز ان يكون مجازا من جهة اخرى لا يكون حقيقة
ثم لو قال لم يكن مجازا لا يمكن توجيهه الا بحقيقة وتساوي قوله وفي المجاز
باختصار ما نزل حصوله في الزمان اللاحق ويمكن دفعه اولاه فاما ملازم
بقوله ان حصل بالفعل في المجاز باعتبار ما هو كانه كان من شأنه الحصول
بالفعل لظهور ان الحصول بالفعل حقيقة ليس بشرط وانما ان ما ذكر ليس
بمجاز باعتبار ما هو كانه حصل بالفعل بل مجازا لكونه فانه لما قاله فارقت لم يبق
مفرد منه ومن الخلاء المسكون على هذا ثبت العلم الا ان يفرق بين
الاطلاق في الازمنة وبين الاطلاق في الصفات **قال** فان قلت فالاشتراط
اليه قوله فكيف حصل الجامع في الوصفية **اقول** ان قيل لم يصح المص
باختصار الحجة في الوصفية في ابي اخذ الشارح الخبر من
قوله وشروط ان يكون الوصف بيا فان اشتراط البينية ليس الا بالجامع
كما تقدم في موضعها فمقتضى السؤال ان المصنف من عبارة المص حصر الجامع
في الوصفية مع ان الاستحالة قد يكون باعتبار جامع داخل في الطرفين
كأن استعماله في قطع الموضوع لازمة الاتصال بين الاحكام الملتزم
بعض بعض مقتضى الجماعة واجاد بعضا عن بعض في قوله تعالى
وقطعتهم في الارض اما والجامع لازمة الاجتماع الدخلة في مفهومه في
شكلا بطريقين كما في استقارح الانسان للمصرفة المنقوسة على الجدار وهو
المورد ان المص لم يحصل اليه في الوصفية بل حصل المازم وهو
حصل له الجامع بالاشتراك فينا ذكرنا وصفا للمص وهو هو التطلع وهذا
لاننا في كون الجامع وهو لازمة الاجتماع عند جناسه الطرفين وكذا العبرة
وصف الانسان مشترك بينه وبين النملة فلهذا لا ينافي كون الجامع
شكلا له عليه ان الشكل داخل في الوصف لما قاله الشارح في خواصه شرح المختصر
اعلم ان الصفة الظاهرة المشتركة في اعم من المحسوس والمحقق كالف
استحالة المورد والمجد واستحالة الاسد للشمع وحيد يتدرج فيه الشكل
فلابعد جعل الاشتراك في الشكل فيها على حدة ومقتضى السؤال الثاني انما
ذكرته يقتضي ان يكون المازم في كل رتبة في الجامع اسد او اسد
الشمع مع ان ليس بوصف للاسد الحقيقي وتعتبر حوايه ان المازم
ليس الرجل للشمع بل الشمع فقط وهو وصف للاسد وانما اطلق على
الرجل باعتبار انه فرد من الشمع فتوجه البحث بان المازم الذي استعمل
فيه لفظ الاسد مجازا ان كان المازم في السؤال لزم ما ذكرناه وان كان

له

المذكور في الجواب لزوم ان **الاول** ان لا يكون الحار باعتبار
 الطلاق اسم المسمى به على المسمى بالاسم هو ارجل السجاع
 لا السجاع بطلقا **الثاني** ان لا يصح ما ذكر ان المعنى الحقيقي لا يحصل
 للمعنى المجازي اطلاقا **الثالث** ان معنى الاسد حاصلا للسجاع في الجملة
 وجوابه ان المفظم يستعمل في الملازم من حيث انه لا يرد في فرد من
 يقتضي القرينة وهو ارجل السجاع وان لم الما من المفظم المستعمل
 كونه صفة مشتركة ظاهرة في المعنى الحقيقي لمعنى ذكر الما من واردة
 الما من واردة فرد منها فزاده وهذا ما قاله المشايخ في جوابي شرح الحق
 ان الصفة المشتركة يجب ان تكون ظاهرة في المعنى الموضوع له لتستعمل
 الما من منه الذي بينهم المعنى الاخر اعني عند الموضوع له باعتبار ثبوت
 تلك الصفة ولا يخفى ان غير ذلك لا يوجب التعميم كونه مشترك بل
 لا بد من قرينة خصوصي مثلا اذا اطلقنا الاسد فنقول منه الى السجاع
 لكن لا يثبت منه الانسان السجاع الاخرية مثلا في الخارج مثلا فاذا كانت
 المستعمل فيه ارجل السجاع لم يلزم الامارات المذكورة ان كانتا
 واذا عرفت ان معنى الحار على اطلاق اسم الما من على الما من **الاول**
 ان لم يعرف هذا في الاخرع المسمى الاول بل في سواها لا يقال
 بعد ذلك فلا بد ان يثبت معنى لازما لمعناه الوضعي **الثاني**
 للزوم في تلك الانواع ايضا وعرضا نتج به لغاية ظهور فان المعنى
 الحقيقي اذا حصل للمسمى باللفظ وبالقوة واعتبر هذا حال المتحور
 بغير اشتباه في الما من خلافا لما اذا حصل له اصلا فانه محتاج الى
 البيان **الثالث** بل ان يكون الما من حيث يحصل عند حصول الما من في
 الما من في الجملة **اقول** يعني ان يكون الما من متاخر عن الما من
 والاعتبار حتى لا يحصل عند حصول الما من في الما من ولا يحصل
 فيه فلا يلزم وان كان في الواقع كذلك **قال** لا نأمنه انما يلزم ذلك
 لو اريد بالما من ما يتبع انما كمن الشيء **الخ** **اقول** منه فانه
 يقتضي احتياج العلة لتاثيرها في الما من لانه لا يثبت في المعنى الما من
 ان يراى بالما من الخارج الما من مع اشتع الانكسار **قال** وهذا المعنى
 ما لم يجز في المعنى الما من **اقول** اي الازدواج مع احتمال ان يكون
 مع الما من ورويه **قال** وفيه نظر **اقول** وجه الما من ان هذا
 المعنى الما من غير معتبر في المعنى الما من غايته ان يعتد به في
 هو الما من ولا يضر فيه فان الطبيعية الكلية محتج في كل جزي **قال** وهذا

ليس

ليس كذلك **اقول** يعني ان السببية والمسببية ليست بين اثبات
 القوة الذي هو معنى حقيقي للاعتقاد وبين ازالة **الثاني** معناه
 التي هي معنى مجازي للاعتقاد بل بين معناه الحقيقي الذي هو ازالة
 ملكة الرقبة وبين معناه المجازي فينطبق به الجواب **قال** لا يفتقر
 منقولان عن المعنى اللغوي **الخ** **اقول** فيه ثبوت لانه حوز ولا يجاز
 المرسل في الما من من المعنى الحقيقي فقامه حيث قال في جواب السؤال
 السابق ان الما من من المعنى الحقيقي فقامه و جعل كما في نفس
 الموضوع له **الخ** ووجب هنا رعاية المعنى الحقيقي في الاستعارة
 وهو حكم تحت والا فلا بد من بيان سبب التخصيص **قال** على ما لا يخفى
 ان الاعتقاد منقول بل هو حقيقة لغوية **الخ** **اقول** يعني ان لا يثبت
 منقول الى ازالة الملك ولا يجوز ان يكون حقيقة لغوية بين دون اثبات
 القوة الشرعية لما عرفت انما يعرفه الا من ادمن القوة ولا يثبت
 حقيقة فيه ايضا كان مشتركاً وهو خلاف الاصل فتدبر **الثاني**
 لا يجوز استعارة ازالة العبد لزالة الملك لانه يجب **الخ** **اقول** هذا
 التقييل مع كونه قاسدا في نفسه كما سيظهر عن قريب عند بيان لوازم
 المعنى فان ساد ان ازالة الملك لما كانت اقوى من ازالة العبد لم يصح
 استعارة الثانية للاولي لان احد الطرفين اذا كان اقوى قويا يجب ان
 استعارته للطرف الضعيف ولا يجوز العكس بخلاف ما اذا كانت الاستعارة
 متبينة على التشابه فانما حصة حقوق من الطرفين كما سبق **قال** المعنى
 اعلم ان هذا الجواب ليس لا يخل هذا اليراد فان هذا اليراد حق **اقول**
 لانه هذا اليراد انما يظلم اذا بين وجه تعلق معنى الاعتقاد بالمعنى
 وليس فليس **الثاني** ولتخصم ان ينفذ ذلك **اقول** يعني لما ان يقول اولا
 لا يخفى ان ازالة الملك اقوى من ازالة العبد كفا وقد بينت ذلك
 اكثر صراحة اولا ولا يفتقر لتبني النكاح انما اصلا وكان قوله لا يفتقر
 الى ان لتبني الزنا اذ اكنه لا يفتقر بل يعني بانفصال العلة لجواز
 فيه الرجوع ووجوب الصفة وعدم جواز تكرار العزم وجوده وهنا
عش انما اولان في الما من انما هو محسوس في الما من ولا يفتقر
 سجا الا في الما من ولما هو ان ملكة الرقبة اقوى من ملكة المتعة لانه يستعمل
 بلا عكس فيكون **قال** اول اقوى من روال الما من لا يفتقر **قال** فاما
 فلان المعنى قابل يكون الما من الما من التبعين لكنه يكر وجوده ايضا فثبت
 لظهور ان روال ملكة الرقبة لا يتبع روال ملكة المتعة بل العكس

لا
العرض

Copy to University

قال ولما قل ان يقول فذلكون الخ اقول فيه محتمل لانه انما هو على
توجيه كلام المص لا على مراد المص اذ يعنى عبارة ما يدل عليه السياق
والسياق ان الاستعارة هنا اذا قوى احد الطرفين لاخرى الا ان طرف
واحد منهما لا يتوجه الا لشكله **قال** فان قيل هذا لا يقتضى ان
يكن بين المتوجهين تمازا فالان فيه ما غريب اقول اي اربيع عقيب اليقين
بلاشك لا يدل عليه القاطع اذ قال المص في شرح الوقاية وان لم يذكر اليوم فالمراد
انما يحتمل عليه اذ افرغ من الشك لكن موصفا اي تحت يسع وقت الفراغ منه لانه
المباحث لو لم يسع له بان صك الماعيب اليقين بلاشك لا يتخذ اليقين **قال**
وفيه نظر اقول وجهه ان الامور السابقة اليه اليقين عند تعذر اذ
تسبق اليه الشبهة كما يشهد به العرف **قال** فان قيل يجب موت
المرتبة الخ اقول يعنى اذا اعتد اليقين السابق اليه اليقين وجهاً تحت المرتبة
هنا لان السابقة اليه اليقين **قال** ولا يخفى ان اردنا معنى الحقيقة
في نصب الفرضية الملائمة عند ارادته امتنان متناهيان اقول بريد
به انه على المص لكنه ضعيف لان المتناهي ليس من ادعائه ومن نصب
الفرضية بل من ارادته ومن نصبه **قال** ولان المتناهي اذا امكنه طريق
الخ اقول هكذا وقعت العارة في الضيق والظلمة لان هذا الكلام الحق
لما سبق بطريق التحليل فكان حق العارة ان يكون هكذا فان لم يكن كذلك
لمستكمل بلا واو **قال** فخلافاً للمفترض فانه لازم الخ اقول اعرض عليه بان
اللفظ اعني من ان يكون ملحوظاً او مقوراً باجماع الحاجة فجاز ان يكون المقدر
هنا لفظاً عاماً وليس بشئ لانه اذا كان مقراً بالايان فمفترض كاشا اليقين
الشارح يتوهم فانه لازم عقله فان الحد في حكم اللفظ لا خلاف وانما الخلاف
فيما يتجه من الكلام ضرورة صحة بلا يتوهم في اللفظ والزمان والمكان والمفعول
قال قلنا المراد بالوضع اعني من الضميمة والفرع الخ اقول فيه محتمل
لان الوضع الموصي المحتمل في العوم ليس بالمعنى المحتمل في الجواز واللا
يعوم في الخارج الضميمة ضمنية لان ليست تخارجاً لما سبق انما يستعمله فيها
وضعت له قالوا في الجواب ما اشار اليه السالك في اول البيت ان
العموم انما يستفاد من الصيغة ولا جاز فيه بل يجوز في المادة ولا عوم محتمل
فلما مل **قال** اما الاول فلا بد لاشك في رجحان التنوع الي قوله فخلا
عنه ارادته مع التنوع اقول في الاول من جواز ارادته متفردا عن
المعنى الحقيقي جواز ارادته بعد لان جواز ارادته في حالة الانفراد
لعدم المصاحم وهو التنوع بخلاف حالة الاجتماع فقولنا فضلاً ليس

العلم
ويضبط

ينبغي

ينبغي وليس بشئ لان منشأه العقلية عن معنى التجهيم فان مرادنا
انما التابع مع صحة اذا جاز ارادته بالاستقلال بواسطة العقول ولا
جواز ارادته بالتجهيم او الى حقيقة للتا حجة والتنوعية **قال** اقول
الحق من موضوع الاصل اه اقول ان قيل لا يصح تفريع الفرع الثالث
على ذلك الاصل لان قول المص لان الوط وهو الجواز مراد بالاجماع لا
يلزم قوله لرجحان المتنوع على التابع لانه يدل على عدم جواز ارادة الجواز
قلنا يعنى قوله لا يراد منه اللفظ بحناه الحقيقي والجازي بها ان
المعنى الحقيقي اذا اراد لا يراد المعنى المجازي وبالعكس ولما كان الاول
سابقاً في الاعتبار تعرض له بقوله لرجحان المتنوع على التابع واكتفى في
الثاني الذي هو عكس الاول بالانضمام فمما وقع الفرع الاول على
الاول والثالث على الثاني هكذا يجب ان يعلم هذا المقام **قال** لاسال
هو مخالف لاجماع الضميمة اقول يعنى انما الحل على المس ويجوز ان يتم
الجانب مخالف لاجماعهم على هذا المجموع المركب من القول بالوط وخلافه
الجانب والقول بالسي وعدم حله وهو ليس لعدم القابل للتفصيل فلهذا
عليه الاجماع المركب ومقدور الجواب انك ستعرف في ما جاز الاجماع ان مثل
ما ذكرنا ما يكون مخالفاً للاجماع ومردودا فافرق امر متفقاً عليه ومنها
ليس كذلك او عدم القول بان المراد المص مع جواز التجهيم بقولنا لا
لمتنوع فمما لفته قولنا ولما ان يتحقق ارادة الحقيقة تخلف عما قوله
اما ان يتحقق ارادة الجواز **قال** وقولنا خارج عن المبحث اقول
يعنى لو سلم انه غير موقوف على الفرضية فلا يمتد بها لانه خارج عن
المبحث لا عرفت **قال** انه النزاع في ان يستعمل اللفظ ويراد في اطلاق واحد
بعضه الحقيقي والمجازي معاً ان يكون كليهما متعلقاً بالحكم ومنها ليس كذلك
اذ يراد المعنى المجازي غايته انه يتناول الحقيقي والمجازي لا حسب
قال خلافاً لما اذا تنوع على الايا والامات الخ اقول اوردهم
ان المكاتب اذا اشترى اياه يصير ملكاً عليه تنافساً فليست الامان هنا
كذلك واجيب بان التنوع لا يخفى في ان لفظ الاب هل يتناول الجواز
وانا لا مان من حيث له بصورة الاسم استخدام لا لا في شئ من الامان له
من جهة الاب بطريق السوابية والكتابات انما تثبت بطريق حكم لا باعتبار
لفظ بل على **قال** على ما تنوع من ظاهر كلام المص اقول فان قوله لفظ
الاول حقيقة في المولى الاصل وهو المصنف جاز في معنى الحقيقي يوم
ان لفظ المولى بالطلاق مجاز في معنى الحقيقي وليس كذلك بل المجاز فيه

جاءه في المتن
في المتن
في المتن

Copy

انما هو المولى المضاف الي فلان وكيفية وانما قال يتوهم من ظاهر كلام المص
لان مراده بالمولى هو المضاف لان الكلام فيه بقرينة قوله لما عليه قال
قلت لان المراد انه ما حقيقته عرفت في الدجولنا سياتي الخ **الاول** في بحث
اما ولا فلانه بقرينة الحقيقة حيث قال لكن ظاهر قوله وفي الحرف ما
عبارة الخ وانما ما بينا فلان قوله خلافا للحقيقة المعقولة الخ لا على انها
مخوفا الخ مطلقا وليس كذلك وانما يجوز في معنى بعض اقسامها وهو اذا
وضع العرف في الدال ويكون ما في حمله خارجا بل هو الصواب في الجواب
ان يقول لعلنا ما ذكرنا في تأويل قوله الدجولنا **فما** حاصلا معناها الحقيقة
وتقال المراد بالمراد من المعنى الحقيقي العرفي لم يتجر الحقيقة العرفية
بالنظر اليه لا بحول الحقيقة اللغوية بالنظر الى بعض افرادها في الحقيقة ان
لا اخرج في حقيقته عرفت في عدم الدجولنا مطلقا لم يجوز في ذلك افراد
وحقيقته لقوته في عدم وضع العرف مطلقا لكن يجوز في افراد اخرى
الدجولنا ويستعمل فيها قارنته **قال** في لا يصلح ولا يصح حمل العرف على الزجر
المتبدل يجب ان يكون هو مجازا عن زمن **المراد** ان قوله ان في السابق
ان الحقيقة اذا عرفت بغيرها اليه اقرب من الحارات اليه كان مجازا عن بعضا الى مجز
من الزجر دون مطلق الزمان قلت **دفع** لزم له الدجولنا على ارادة البعد
وقدر لعلين ههنا كاساس في الالة والاستعمال **قال** قلنا استدلالا على
انما هو بحد الاشكال ان قوله فلا يتحقق خبر الاشكال **الاول** فان الاشكال
عنه عن الجوانب بالتنوع والتخلفات بالتحقق والاشكال ان اراد الضرب
والجلوس والركوب وكيفية كونه بخلاف الكلام فانه انما يتجدد بخلاف الكلمات
بل الحروف وقد تقرر في موضعنا ان كلام الحروف لم يجر من اللفظ فيكون
مجازا لاسمائه **قال** وما ذكره المص من الدليل بعض الجواب عن هذا
السؤال وما قيل الخ **الاول** يعني ان ما ذكره المص من قوله لان اللفظ
اذا نسب اليه طرف ارباب بعينه يقتضي كونه مجازا له الخ فيص الجواب
عن قوله لان قلت لان التوهم طرف لتعريف المصنف في الخ وما قيل سياتي
اما بقية الجواب عن الاول فلان اليوم وان كان طرفا لتعريف المصنف اليه
ايضا لكن استدلالا بطريق استدلال النحل ليس مجردا لظرفية بل يكون انتساب
التعريف اليه بواسطة تقديرين دون ذكر وهو مختلف في المضاف اليه
واذا نظمت الجواب عنه انما في فلان لزم حمله على ما قلنا في ركن الاول
لكنه اول من عرفت لانه محقق لا مجرد عنه الا عند تخرجه وعرف مطلق
الوقت فمات في ان ارادة الزجر كما اخبرنا ان لم يطق الان بدلالة

كل من اكد
بمعنى ما اللفظ

الاية

الاية والاستعمال **قال** ودلالة اللفظ على لازم معناه **الاول**
هذا امر يتلوه تعريف المص وما ذكره فيسدا ايضا غير محتج بالاحتمال
قال وفيه نظرا لسبق عرفت الخ **الاول** متشابه قوله ودلالة
اللفظ على لازم معناه لا يكون بطريق المجاز فيكون اراد على المص وعلى ما
ذكره ايضا فان **قال** لا اول قوله الجمع بين الحقيقة والمجاز بآداة
الحقيقة الحقيقة والمجاز في معانيها ولا في اللفظ على لازم
لا يكون مجازا بل لا يكون دلالة على المعنى المجازي قلت انما به قوله وانما
المجاز هو اللفظ الذي استعمل ويراد به لارفة الموضوع له والجواب
عن ان نظره من الجواب ان في الذي سئل عنه صاحبنا ككيفية
بان يقال ما هو المعنى المجازي وهو خصم ترك المذمور لازم المعنى الحقيقي
غير متوقف على الارادة وما يتوقف على الارادة وهو كونه متباين
بمعنى مجازيا فلا يلزم الجمع **الاول** الاشكال **الاول** على جواب
اليعقوب الخ **الاول** زعم بعض شراح المعنى ان المص اجاب عن ذلك الاستحالة
باحتساب النسق الخ **قال** لا جمع بين في الارادة لان معنى اللفظي ولم ينف
اللفظ لكنه ثبت التوهم في المعنى والمعين بآداة لان هذا الكلام من قبيل الانشا
وفي الانشا ان يمكن ان يثبت المعنى الحقيقي وانما يتوهم المجازي ان اراد
وليس يثبت لان احتساب النسق الثاني اعتراضه بفساد قوله انه لا يصح
بين بوجه والمقصود من الجواب هو كونه **قال** قلت فلا يتبع الجمع
قوله من الصور الخ **الاول** يدفع هذا بان كلام المص مخصوص بالانشا
الشرعية التي هي مناط الاحكام فتلك الانشا بوضع الشارع حيث قال
لكن في الانشا ان يمكن ان يثبت للكلام المعنى الحقيقي والمجازي الخ فلا
يلزم من ثبوت المعنى الحقيقي منه بقرينة ثبوت في جميع صور الخبر
والانشا ان العرفية **قال** ولا فائدة في ذلك **فما** الكشف مع الجواب
بوجهين **الاول** كلاما احتسابا للنسق الاول **الاول** ان استعمال
هذه الصيغة على في التوهم المجرى وصارت اليه كالحقيقة المجرى
فلم يثبت بلائية وتوهم الثاني ما مر ان ما هو المعنى المجازي لا يتوقف
على الارادة وما هو الموقوف على الارادة ليس معناه مجازيا فان الشارع
لم يجعله بينا الا عند قصد خلاف معنى القريب فان الشارع جعله اعتاقا
تقصدا ولم يقصد اعلم ان صاحب الكشف نقل الجواب الاول **قال** انما قيل
بذكر الجواب الثاني بقوله والجواب الصحيح ان المعنى ثبت كوجه التوهم
الاجزاء **قال** ولعل وجه هذا الاول انه يقتضي ان يخلع الحق الي

Copy

الغيبة في شئ القريب لأن المقطع غالب الاستعمال في الشيء المجرى وهو
 خلاف الإجماع **قال** وصف بدم الكلام في هذا المقام **أقول** انما ساء بها
 ظهور ان القسم ليس المقصود للمعبر بحدوث العار **قال** والمراد بالنية
 قصد الاطاعة في التقرب الى الله تعالى **أقول** فمن حيث كان هذا الحديث
 صدقوا ان النية في الحديث محمولة على الحي الذي هو المقصود لتباني تطبيقه
 لا بعدد وتقصيه الى من كانت محمودة الى الله تعالى والى رسوله والى دينه
 يصح او امره فيكون فانه يقتضيه العمل السابق للسلطان **قال** اما اذا قلنا
 لا يتم ان الثواب يرد بالانفاق **أقول** يعني ان شئت الثواب انفاقا لا يفي
 فيه هذا المقصود وهو عدم المستور بل لا بد ان يكون الثواب يرد بالانفاق
 ليحقق عمومه يعني ارادة جميعه وهو منقطع غائبة عدم الثواب انفاقا
 وهو لا يفتقر كون مراد ان الانفاق **قال** واما ما ساء فلان عدم نفا الانفاق
 على **الغيبه** مشترك الانعام الى **أقول** يعني انك وان اردت بالانفاق حكما
 لكنه لما اردت بالحكم الثواب والعقاب لغير التحققين اليه فكيف الامكان
 ذلك **قال** وهو منقطع لا يراى **أقول** ولا يراه **قال** فيه فله لانه اذا
 كان موضوعا لغيره كان مشترك كالغيبه لان الصحة والعساة بمعنى سقوط
 العقاب وعدم اثر العقاب ولا يرد له شرعا خلاف الثواب والعقاب كما هو
 مدعى اصل الحق **قال** الا انه اذا اصر على ذلك فرق بينه **أقول** فالقوله
 لا اعتبار ان هذا اللفظ يوجب العقوبة والا لا يشرط الدوام بل لانه لما دام
 على هذا او لا يقرر به بقيت مطلوبه معطوفه فيعرف القاطن فيها لفظ
قال وهو ان يصح شئ اجتهاد **أقول** اي يكون غير صادق بل هو
 شياها حتى يملك بالشئ في سطر ذلك للتحقق عليه بخلاف نكاح الحرام
 حيث لا يصح اخلا ولا يثبت عليه حكم قطعا **قال** او رد العباد **قال** في
 الاستحالة الى **أقول** يعني ان الكلام وان كان في صحيح المجاز لكنه اورد
 البيان في طبع قسم من التمثيل والتوضيح لان الداعي تخلف ذلك
 القسم **قال** اي الحسنات البديهي من القاطنة الى **أقول** قبل
 بيان الحسنات البديهي من القاطنة والمطابقة ليس كاستحقاق لان
 كلام المص في الدوام اللفظية وهي من الجنون وليس بشئ لان الدوام
 اللفظية محور ان تنافي الحسنات الجنونية فانه اذا قلت انك
 الاسباب الادنى حصل الطاعة بحسب لفظ الاخير ولو قلت فيها لغات
 الطاعة **قال** المص قلنا لما كانت القدرية مذكورة ارتفعوا لا خلايا لغير
أقول هذا دفع لغزله بل المجاز محل انهم وقوله **قال** اذا كان المص

العموم

مطابق

منه

منه الى دفع لغزله كيف يكون دلالة اللفظ الى لفظ المجاز او **قال**
 ان ارادنا الحي ما يقصد باللفظ **أقول** يعني قوله في الجواب انه
 المحسوسات المتضمنة بالحي المطلوب **قال** فيكون احسن ما هو
 معطوف الخ **أقول** فانهم يريدون باسم الحي ما يتناول **قال**
 لا يقال بل انهم يقدم الفصل على السمع **أقول** اي انهم يريدون ما
 بعدد الافعال حسب الحال لا يوجب ان يتناول الكلام متعلدا يعني ان
 المعنى ما سبق ان الافعال اذا قدرت في الكلام يجب تقديم بعضه على بعض
 فيقدم تقديم الفصل على السمع فاما ان الوصف لا يمتنع استقلاله وقام من الجواب
 منع استقلالهما وتقدمهما لان السمع راجع الى الفصل فهو من الجواب
قال ولا يخفى ضعف الوجهين **أقول** يعني الجواب والمعارضة ما الاول
 فلان كون اللفظية هو الفصل وكون المعبر حقيقة اسقاط لا يوجب
 انفراد الفصل والسمع وارتفاعه لا يمتنع بينهما وذلك ظاهر وانما
 منعنا الثاني فلان لا يرفع السؤال لا يورد على ما سبق **قال** والجواب
 ان قاطع اصل السؤال منع دلالة النفا الجزائية الى **أقول** يعني ان
 فلا يرفع عن قابلية المناط لا يرفع اصل السؤال منع قوله من غير
 دليل وفكر الامة بطريق السند واما ثانيا فلا يثبت ان اراد كون من غير
 وجوب الاتصال فليس ذلك مراد القاطن ليعبر منه والاولى استمرار
 الاول كما هو مدعى من ذلك فان حكم المعطوف على دخول النفا حكمه انما
 لما صح به بخلاف الاسلام حيث قال حتى ان المعطوف باللفظ يتراعى على المعطوف
 عليه بزمان وان لفظ وانه اراد به عدم تحلل زمان طويل بينهما بحيث بعد
 من اجاز في العرف ايضا فالسمع كما يرفع كنهه وقد قال المص انما اللفظية
 نذكر في آخر **قال** في الاسلام لا يرفع ان العرب تتناول القاطن **قال**
 لانه منزهة لا محالة فلتبين **قال** واما الحل فهو ان الاختلاف الملازم
 بيني على ان تغلق الاجزى بالشرط عليه على سبيل التساقط **أقول** فله
 عنه غير واقعة موقعا لانه لا يمتنع لفظا في الترتيب اللفظي وانما
 موقعا بعد قوله كونه في قوله كان وقوله ايضا كونه **قال** في الترتيب
 انما يورد اذا كان متصلا فلما لا يثبت فيا اذا وقع الاعاق او الاجازة متفرقا
 متراجعا مع سكوت **أقول** فييه حيث لان المتنا درمنا قوله متفرقا
 متراجعا مع سكوت ان لا يكون معنى السكوت فاما فلا ويسمى كونه بل صريح في
 شرح الجاه الكسوف **قال** في صورة السكوت بعينه الاول ونصف
 الثاني وثالث الثالث مجازا لان زعمه محض في حق العلم عليه لاني حق

منه

بها

Copy ing rsity

النقص للمحقق الثابت **قال** لا على قوله لا يتغير مثله على ما ذكره المحقق
 اقول لا ينبغي ان يكون متساويا لشيء متساو له **قال** اما الاولان
 عطفاً الخبر على الاشياء والعكس شائع **قال** وهذا مخالف لما ذكره
 المطول في بحث وهو حسبي وبني الوكيل **قال** ورايت حنيفة بن الحسن لا يثبت
 عليه قابلية لاثبات الفوت اقول لم يقل ليس الامر بالاثبات كما قال في
 الصورة التي هي مع ان لو اردت فيه ايضا صورة الامر لان المقصود منه
 ليس الامر بالاثبات بل حصول البشارة له بخلاف ما بعد من الصور **قال**
 قلت لما جعلت منزلة المكون فلا وجه لتقديره لاول **قال** اقول لم يوقف
 قوله لا وجه لاثبات الشبهة على قوله لا وجه لاثبات الواو بل وسط بينهما
 قوله ولا جعل هذا في حكم المنقطع عما قبله لان استقامته اشياء وجد
 اثبات الشبهة بينهما ذكرا ما خرب على جعل هذا في حكم المنقطع دون
 عصبه جعل منزلة الخصم في السكون فلو عطف عليه لزم هذا **قال**
 التعليق المذكور خصوصاً الاشياء **قال** لا اختصاص له به لان ما قبله
 المحسن ان التراجيح لو كانت راجحة الى الحكم فيكون في الاشياء كذا
 فيكون مختلف الحكم عن الحكم من الاشياء وهو باطل لانه اتحاد معنى بلفظ
 بشارته في الوجود موجب ان يرجع الى اشياء بلفظ **قال** الصواب ان
 الاشياء لا تحتل التدارك في اللفظ والاشياء لا تحتل الكذب اقول
 فيه **قال** لا بأس ان الاشياء لا تحتل الكذب لكن تحتل الغلط والتناقض
 لا يجب ان يكون تدارك الكذب بل قد يكون تدارك الغلط وهذا استعمال
 الخبير لفظ الغلط مكان الكذب **قال** في الاسلام واما الاشياء فلا
 تحتل تدارك الغلط فالصواب ان يقال السور في عدم قول الاشياء
 التدارك والاطال ان اللفظ الاشياء اذا صدر لاختلف عنه وجه
 لما عرفت انه اتحاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود بفقد ما وجد المعنى
 لا يمكن رفعه وابطاله بخلاف الاجناس لغيره **قال** مدلوله عن **قال** اقول
 وقال ريداع عن اوصاف بعد العتبات اقول **قال** الصواب ان الكشف
 قالوا انما يصح هذا الاقرار اذا غابا عن مجلس القاضي حتى يكن للقاضي
 تصديق المحقق فاما اذا قال ذلك في مجلس القاضي فقد علم القاضي بكونه
 لانه علم انه لم يحنس به هتوفيقه ولا يصح والكذب لاحكامه فلا يصح اقراره
 في هذه الصورة **قال** وح فلا حاجة الى ما بينه وبين ان الشئ هذا لا يثبت
 الاشياء **قال** اقول اني انما اقول انما بالاقراء في الشئ بان قال بعد
 الحكم على الدار لم يثبت ما كانت في قط في المعزلة ويعين فيها للمحقق عليه

اوصاف

اتفاق

اتفاقاً واما اذا ايدى فكذلك عندنا وعندنا ان الدار يزود على المحقق
 عليه لان قوله ما كانت في قط كما في نفس الغضا وقوله كذا لان
 كلام مبتداً منقطع عما قبله لانه ليس ببيان مقبول لتوقفه على الكلام
 عليه وتحرير الكسبي واحد فكون اقراراً بالملك للغير بعد ما اتفق عليه
 وعادة للمحقق عليه فلا يصح هذا الاقرار وان صدقته المحزلة بالوصل
 الاقرار عن الشئ واجاز **قال** حاجه انكشف اولاً ما حمله ما ذكر
 الشئ بوجه لانه لا وحيد الاستدراك البني وهو بيان تخصيصاً
 ولما كان هذا الجواب صحيحاً لا يصح عدم كونه بيان تخصيصاً بل كان خصصه
 فان التعليق يكون الدار لم يثبت لا بغيره السلب التام عن نفسه لا لا يخفى
 على اننا لم نكشف احاد **قال** لو حجب من كونه من مدعى ما عطف
 كون قوله كذا لانه لا ما استند منقطع عما قبله بعد تسليم عدم الجذب
 فكل ما لا يسلم انه كلام مبتداً منقطع عما قبله بعد تسليم عدم الجذب
 يغير قلنا لا يلزم من عدم كونه بحراً كونه كلاماً مبتداً منقطعاً عما قبله
 وانما يكون كذلك لو اردت ما قبله بحضرة اللغوي الظاهر ما عطفه مستقلاً
 وليكن كذلك بل هو ان كذا الاشياء عرفاً وما ذكر تأكيد الشئ كان حكمه حكم
 ذلك الشئ ولا يكون له حكم في نفسه ولو سلم انه حكم نفسه لكن لما كان
 لتأكيد الاقرار كان موجزاً عن الاقرار معني اما لان التأكيد اذا كان
 بعد المؤكد واما لان المقدم تصديقي اقراره فلا يصح ان هذه الصورة
 الاجمالية الاقرار بمقدماً والكلام تحت المقدم والاشياء كذا لا واللفظ
 به واسع بقوله ولا تحتل الا لفظاً فوجه القول به بشرط الاتصال
 فظهر ان محتاج اليه بل لا يؤول الاعلمه **قال** خلاف ما اذا قال الاجنب
 النكاح يكن اجماعاً ما بين اقول **قال** نقل عنه رحمه الله عليه انه قال هذا
 المذهب ذكرنا لعدم الاتفاق انما هو على تقدير اطلاق النكاح هو
 الموافقة لرواية الجوامع وكنت الاصول والطائفة لما اقتضيه الدليل
 وتقدم حاجه انكشف انه اذا قيل لا اجناس النكاح به بانه لكن اجماعاً ما بين
 كان كلاماً غير متسق لما فيه من نفي فعله لاشياء به عينه وحسب
 اعترض عليه بعض الافاضل بان الشئ في الكلام المتحد راجع الى التقييد
 والايضاح التبعي في ذكر التقييد اجاب **قال** بالمنع عن دعواه راجع الى التقييد
 المتعدي دون مجرد التقييد وانما يلزم التقييد لو لم يثبت الاقرار عن نفسه
 اخروا خبراً بان تعني بغير التقييد بغير التقييد بغير التقييد بغير التقييد
 لا يدل عليه نفي اصله على الاطلاق بل على تعني دلالة على ثبوت

اليه

ان

195

الاصول مقبلا بفيد اخذ سوى هذا وكون النبي راجعا الى العبد ما شئت
به فقل ان العربيه واسمها العجمي فلا وجه لسمه علي انا نقول من الاختلاف
لا ان يفرق له لا اخرج بما فيه لكن اخرج بما بين بعيد بين فعل وانما به بعينه
ليكن غير متفق بل هو بين بعيد وانما بين بعيد اخر **قال** ولا يخفى ان
الوجه الاول لا يفرق في مثل اعني هذا الى **انقول** يمكن ان يقال المقصود
من الوجه الاول الاختلاف بين الخير لو كان بين الاول والاخيرين في صور الاشياء
كلها لزم ان يكون كذلك في هذا احوال هذا بل لزم ترك الاول في بعضه لئلا يلزم
ذلك على انه لا يجب جريانه في ذلك لولا اننا نفيض بما اشار اليه **انقول** ويستفاد
حكم اعني هذا وهذا هو **انقول** انما علة عامة مشتركة بينهما وهي ما انا في
الاسلام من الاسلام وشمله الشارح بقوله لان سوق الكلام لاجابة الحق
في احد الاولين الى **انقول** سلكا بين فلفظنا في انهما مادام في وصف قوله في
لكن اخذوا الجواب الذي ذكرنا في شرح الجواب البكرين البات
بكله وهما كثر في موضع النبي فاوجب العموم على طريق الامور وكان
تقدم صدر الكلام لا اكل هذا ولا هذا فلما قال وهذا فقد عطف لولا الجمع
فصار جابجا له الى الثاني بنى واحدا فيشارك الثاني وصار كأنه قال
لا اكل هذا ولا هذين والجمع في النبي يوجب الاتحاد في الحث والتقدم فيجب
الاتفاق بقوله والله لا اكل فلانا ولا بنا لا يحب الا يكلمهم ويقول والله
لا اكل فلانا ولا فلانا فابها كنكته وجب الحث فلذلك صار الجواب ما ذكرنا **قال**
وتستحق كلام السرخسي الى **انقول** يعني ان مقتضى قوله وهذا في سلة
اليمين فان الحديث يصلح الاسباب ان يكون التفسير في مثل اعني هذا وهذا
وتقدم بين الاول والاخيرين وقد ضعف صاحب الكشف كلام الامام الحسين
حيث قال بعينه نقله ولا يخلو هذا الكلام عن اشتباه ولا عا د على
كلام الشيخ **قال** والمقال لا ينقل على الوجه الاول الى **انقول** **احس** بان
المعطوف باق في هذا الوجه هو مجموع الثاني والثالث بعد عطف الثالث
عليه الثاني باو وكذا المجرى على شي مني بما حكم على الاول بل على المجموع من حيث هو
وهذا ما صرح به صاحب الكشف ان بيان معنى الواو ان في قوله تعالى
هو الاول والاخر والظاهر انما هو في الجاه حيث قال ولما الوسطي فمما هي الدلالة
على انه اجماع بين جميع الصفتين الاخيرين في انه جعل المتعدد في كل واحد
بواسطة الواو يجب ان يلاحظ بها حتى فيه جهة الوجه المعنوية دون
التعدد الصوري وحسب يصير هذا وهذا في معنى هذا ولا يشك ان
هذا يقتضي حيل بها في التسمية وهو صرح لاحد وجه لا بد

اليه

اليه المشايخ ونظم ما استمع من ائمة الكفو اليه يقولون في حلو حاصره
فولم هذا حلو حاصره ان حله مبتدأ ليس في شيء والايه الساقية الى
المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تفسر عن ذلك بلفظ واحد قلت
قلت فابهم واعتبروا **انقول** صرح بخلاف كما عتيدان هذا في الخبر وما
يحيي بينه وبين المتعدد ولا يضره ولا يفرق بالواو وعدمه لا يجدى نقضا ولا
وليس يبي لان قياس ما بين من علم الاية اكثر من قياس مع الفارق لان الا
والاخر لكونهما متساويين في حكمة الاعا والى التي بين في حل صفة واحدة وكذا
الظاهر هو والباقي وانما الوسطي التي في والظاهر فكله جمعت به التثنية
السا بين وبين المتساويين الاولين حتى اذا قيل هو العالم والتاثير والجمع
والبصر لا يتاثر في ذلك **انقول** في خبر من هذا الفصل دون الاية الكريمة فان
جعل المتعدد في حكم المتعدد في ليس **انقول** بواسطه الواو بل يعني
في معنى ذلك المتعدد وهو مقصود في خبر في قوله من هذا الوجه منه بلا عطف
الوجه المعنوية بل يجب اعتبارا بتعدد صورته ومعنى فلا وجه منه بلا عطف
هذا وهذا في معنى هذا وانما السطر ما استمع من ائمة الكفو فاحسن
الاول لان حلو حاصره يحذف عن قطعها معناه مرتفا في هذا ما في خبر
قال وعلى هذا الوجه الثاني لا يمت ان قوله وهذا ليس بمعنى الى قوله
احس بان بعينه المالك توقف على عطفه على الثاني بعينه ومنه
الشرع في هذا راجح خلاصه الثاني فانه يعطوف على الاول وتخصيه
قطعا ولا يخفى انه خارج عن قانون التوجيه فان اخترع به علم معنوية
المالك وبني التفسير بطريق التسمية على وجه لا يشبهه على الساطع
صحة فلا وجه لهذا في نفسه فمن هذا الاستدلال **انقول** لا يخفى ان هذا
البيع مائة لانه اذا قلت حازيد فقد اثبت المجرى زيد ثم قوله وعرف
لبيد الاشياء بمعنى لعمرو ونحو زيد على حاله بلا تفاوت ولا حله في
المتعدد لان الكلام تام حسن بدون شك في ذكر ضابعا واسما فله فانه
اذا المركب هذا التوسيم كان له الحق الثاني وحدة فامر خارج عن
معنى الواو ولا اعتبارا لمثل هذه التفسيرات **قال** الا لزم ان يكون متعلق
مختار لزيد لانك اذا قلت زيد فذلك **انقول** واسمها تلفظت لا زيد
واذا صحت اليه متعلق لبيد فله ذلك ولا يخفى ان هذا هو الكلام
فان المالك لا ينافي المثل المتعلق بوجود التفسير في الثاني دون الاول
في الثالث اذا لم يلفظ بالواو كان التفسير في الاول **انقول** لا يخفى وان في
فادعطف الثالث على الثاني كان التفسير في الاول والاخيرين بلا تورية

الواحد

تبيين

Copy ng rsity

واما قولنا فانما قال بكين الى هنا لا ينبغي ان يلتفت اليه قال لا ذلك
 حارسه في قوله تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك الى قوله لا ينبغي
 صريح في ان مراد صاحبه الكشاف انا وفي الآية في سياق النبي فكان اذا
 ان تعيد النبي الان العترة وهي لزوم التكرار دلت على ان المراد في
 العموم وكلامه في شرح الكشاف صريح في ان مراده ان اولي الآية كبت
 في سياق النبي بل دخلت في التفسير على الفعل المعنى لتعبد النبي
 العموم بصريحه بلا احتياج الى التفسير حيث قال في الحاصل ان العموم هنا
 يلزم اذا عطف احد القربين على الاخرين في سلسله عليهم النبي صلى الله
 على من است او عقلت لا اذا عطف على غيره من سلسله عليهم النبي صلى الله
 است او لم تكن كنت ومما قد تقرر الاول فلزم ما تقدم في حق النبي صلى الله
 انما هو انما هو في بني العطف بالاول في بني العطف في النبي صلى الله
 فتم له او كنت عطف عليه است بالنظر الى الظاهر واما في المحقق
 فكنت حقا لم يكن المحذوف على معنى لم تكن است او كنت هذا الكلام
 صاكر والتواضع ما قاله هنا اما اول فلان عطف كنت على است
 لاني فيكون كنت خبر لم يكن المحذوف حتى يكون الاول بناء على الظاهر
 والثاني بناء على التحقيق فان كنت به كونه خبر لم يكن المحذوف عطف
 على است ولم يكن المحذوف عطف على لم يكن المذكور عطف المفردات
 على المفردات واما ثانيا فلان اوله في كل من كنت او لم تكن كنت
 ايضا بعد عموم النبي لان دخول او بعينه في ابي جعفر او جعفر او
 واقعة في سياق النبي حقا ولهذا قال في المحقق في الجمع الكبير كذا قال والله
 لا يدخل من الدار ولا يدخل هذه في كل واحد من الدار لان المراد نكح
 فيحق في الاثبات وبع الايراد في النبي دليله انما او كنوا وانما التكرار
 قال فلو قال والله لا يدخل هذه الدار او دخل تلك بالنصب كان او
 معنى حقا انما قال قال صاحب الكشاف ونحوه الشارح قال لا يحتمل
 قال والله لا يدخل هذه الدار او يدخل الدار الاخرى انا وفي هذه المسئلة
 بمعنى حقا فيجوز دخول الاول او الاخرى او الاخرى في قوله لانه
 لما لم يكن بين النبي والاثبات اندواج بقدر العطف والكلام في الغاية لانه
 حقيق فيكون الحقيقة وحمل على الغاية بما ذكرنا ذكر في عامة شروح الجامع
 الان تقرر العطف باعتبار النبي والاثبات غير مسلم عند العلماء لان النبي
 يعطف على الاثبات والاكس يقال حاتم بن عبد الله واما جاني عمرو وداريت
 عما ذكرنا في بشرا اقوال فتمت لان تحليل تقرر العطف بانها

الارزولوج بين النبي والاثبات لم يذكر في شرح من الشروح المذكورة فضلا
 عن عامة الشروح ليعا وقد ذكر في التحرير وشرح الاشمي وغيره من المشايخ
 ان لو انا دخلت بين كلامين ليس بينهما اندواج فان كانا احدا ما خاضوا ولا
 اشياء فان وقع المذكور اخر اغاية للمذكور ولا حملت على المناهضة عن
 التحيز والغاية فكانت بمعنى حتى كاني قوله تعالى ليس لك من الامر شيء
 او شيوب عليهم او بعد بهم وان لم يصلح غايه حمل على التحيز وهو الحقيقة
 من غير اندواج بينهما ذات حسيان هذا الكلام بعد ما افاد علم
 نقل التقرر بما ذكر هو المطلوب اما دخول من العطف مع استحقاق الارزولوج
 لا هو خلاف ما نقل عنهم لان التحيز الذي هو المحقق الحقيقي لا يكون في
 العطف وقد قالوا بعد سلب الارزولوج وان لم يصلح غايه حمل على التحيز
 وهو الحقيقة من غير اندواج هذا وقد وقع في فصول السماع في تقرير
 هذه المسئلة من الاول ما لا يفتى الناظر فيه الا على صفة والحدود
 قال فدخل الخبر لا يصلح منتهى الى قوله اي لثبات عليه بان ينقطع
 بدخولها وهو باطل لان الثبات عليه حين دخوله بزيادة وتبقى فكيف
 الانتباه والانتفاء قال وقد يقال ان الصدرا عني الاثبات لا يحتمل
 الاعتداد اقوال بغيره لانه يحتمل الاستدراك بحكم الامثال ولهذا
 قال وما ذكر المهر انزب قال وقال في الاسلام اذا اياه لم يتعد بقدره
 من بعد غير متراج فندى اقوال قال في الاسلام واما الكافانه كقول
 والتعقيب حتى اذا المعطوف به لنا يترجى عن المعطوف عليه من زمان
 وان لطف هذا وجه الذي وضع له فظهر ان المتراجحي معنى تحليل زمان
 لطيف عزيز من المتعقيب بل المتأخر له التراجحي معنى تحليل زمان طويلا
 حيث بعد في العرف تراجيحنا وهذا يظهر ان منشا الايراد الغفلة عما هو
 فحل في الاسلام والادوات الخواص المذكور من ليس بصواب ولا
 قال محمد بن حسن بن بوحدة عنه الفقه اقول فيه نكت لانه
 يحتمل ان تعرض له وباراده في كتبه الشريعة لبيان لما صدر عنه العوام
 بناء على ما تقرر فبينهم ونظائر كثير ذكرت في الهداية وعن في مسائل
 الطلاق وعن قال اي طلب المعونة بشئ على شئ مثل ما نقلت كنت
 وتو بنون الله فجمعت اقول طلب المعونة في المثال في في ظاهره واما
 في المثال الاول فعلى جبل السهم والحداد فظهر ان ما ذكر في
 الكشاف من ان الفعل يتناول المصدر لوجه الى اقول هذا مخالف لما قال
 في البحث الاقتصار على معنى قاله ان المصدر في لا اكل ليس لجام او لادلالة

مع ان

195

في الفصل على الفور بل على مجرد الماهية مع مقارنته الزمان فلا يكون
 عاماً ولا يتقبل التخصيص بخلاف المصدر في نحو لا اكل الا فانه عام وانما في
قوله وفيه نظر لانه المصدر هنا للتاكيد والتاكيد تقوية
 الاول من غير زيادة فهو ايضا لا يولد الا على الماهية وهذا صريح ما انه
 لا يثنى ولا يتبع بخلاف ما يكون للزوج او المزدوج وايضا ذكر في الجامع انه لو قال
 ان خرجت تعبدني حر ونوي السجدة خاصة صدق **قوله** دما نية ووجه
 بان ذكر الفعل ذكر المصدر وهو نكر في موضع النفي فيجب ان يتقبل التخصيص
قال واما في الميسر الى الجواب في **قوله** يمكن ان يدعى بان
 اختلا له على تقدير تسليمه انما هو في ترك بعض المخدرات وهو البيا
 وذكر بعض وهو خمر وجا حتى اذا قلنا هكذا لا يخرج الاخر وجا بان اذن
 لك لا يثنى اختلالا اصلا بل الجواب انه صرحوا ما به لا عرق كركم الالة
 بل يتوقف حتى لو كان في جاشه انه وفي **قوله** اثنان او في جاشه حثرت
 وفي اخر حديث ان لا تتكلم الا مع الواحد ولا الجور الواحد ولا يقال
 تخارصت الاثنان فنقبت الالة الاخرى سالمة عن المعارض وكذا يقال في
 الحديث **قال** فقد ثبت بالصفة المشهورة في **قوله** ان قيل لا
 دلالة في الحديث على الاستصحاب **قوله** ما يدعيه لفظ الوجه
 والوزن عمن لا يلائمهم للجمع فلو لم يجملا على الكل لم يرد الالة بعض بطرق
 المحال لا فريضة **قال** وبانه انما خلف عن الوضو وفيه الاستصحاب **قوله**
 اعترض بان الخلق لا يلد مرأى يكون على صفة الاصل فانه المسح على الخلق
 خلف عن الفصل والاستصحاب شرط في الفصل دون المسح وهو انه يعلم
 من مضمون خبر الاسلام حيث قال في دلالة الكتاب لانه شرح خلفا عن
 الاصل وكل تصديق يدل على بقاء الباقى على ما كان فان معناه ان المسح
 شرع خلفا عن الوضو وافتى المسح على العنوين مقام غسل الاعضاء الا
 فيكون تصديقا وكل تصديق يدل على بقاء الباقى على ما كان كصلوة المسافر
 وعدة الاما وهذا العبد وكان الاستصحاب في الاصل شرطا ينبغي في
 الخلف كذلك لوجود التصديق بخلاف مسح الخلف والفصل اذا لا تصديق
 في ذلك مع ان التخصيص مطلوب **قال** واعلم فعل المراد منه **قوله**
 اخر هذا المصطلح ان سوف ياتي كلاما قدريا ولا يخفى ان استعمال هذا المصطلح
 ههنا في غاية اللطيف وضائفة الحسن فان قوله بفعل المراد منه بيان
 سبب البحث على العمل في الظاهر واما قوله بالجملة اخذ منه بالعاقبة
 التحقيق لئلا يرد الاعتراض بعدم جواز الاعتراض **قال** وحيات

اجزم

هذا

هذا ما روي ابراهيم عن محمد بن ابي عمير قال **قوله** يمكن دفع المخالفة
 بان كون الاصل عدم اقتضا الاستصحاب لانه في الاستصحاب يعارض
 فان التعريف لما كان جائدا في نفسه ويستوجب التعرّف والتعريف
 من المفروض اليه اقتضى من حذيفة فاذا اختلفت مدة مدروية لا ترجيح
 لبعض اجزاءه على بعض بالنظر الى التعريف اقتضى استحباب بالضرورة
قوله ذكرت كلمة في اول خلاص الطلاق فانه ليس كذلك لا ينبغي **قال**
 فان **قوله** القدرة ايضا سالمة لجميع المكملات الى **قوله** اذا كان
 انت طالق في قدر الله تعالى فغير واثان الاول ان يثنى كانه المعاكسة
 في الكافي **قوله** انه لا يثنى كافي التسمية **قوله** صاحبة الهمزة
 في شرح الزايدات اذا قال انت طالق في تسمية الله تعالى او في اثنان او في
 رضاه او في تحنن او في امره او في اذنه او في حكمه او في قدرته لا يثنى
 الطلاق اصلا الا في علم الله تعالى فانه يثنى الطلاق منه في الحال لان
 كلمة في النظر من حقيقة الالة اذا اقتدر حمل على الظرفية بان صحت
 الاعمال فتحمل على التعليل كما سبقت به من حيث الاتصال والمعارضة
 غير انه انما يبيع حمل على التعليل اذا كان بالفعل ما يبيع وصفه بالوجود
 ويضد له صير في معنى الشرط فيكون تعليلنا والمسيح والارادة
 والها والحق ما يبيع وصف الله تعالى به ويضد فانه يبيع ان يقال
 ساء الله ولم يشاكوا فكان اضافة الطلاق اليه تعليلنا والسلف
 به محصيه الشرط اسما للاجاب فكذا هنا اما العلم فلا يبيع وصفه
 الله تعالى بضده لان علمه محط لجميع الالهي وكان العلم حقيقيا
 وتجبرنا فنفع الطلاق في الحال اذا عرفت هذا فاعلم ان القدرة تتحمل
 تارة بمعنى الصفة القدرية وتارة بمعنى التعذيب ولذا فري قوله
 تعالى فقدرنا نفع القادرون بالتخصيص والتعذيب وكذا قوله تعالى
 قد راها من الظالمين والقدرة بالتعذيب الاول لا يوصف الباري بصف
 وهو ظاهر وبالمعنى الثاني بوصف به ويضد كما نظر الى المعنى
 الاول بكونه تعليلنا تجبرنا لا العمل فنفع الطلاق وهو وجه الرواية
 الاولى **قوله** بالظن الى المعنى الثاني يكون التعليل **قوله** تجبرنا ولا
 يقع وهو وجه الرواية الثانية فكذلك يجب ان يعلم هذا المقام فحق
 يتخلص عن التسمي والاهاء **قال** وجوابه ظاهر عند علماء المعاني
قوله الجواب ظاهر وان الاستدلال لا يجد استعماله فيما ليس
 بتطبيقات بخلاف ما اذا قيل اذا في البيت قد جرت الطارح ودخل الفا

علم
اذا قال

استعملوا
شيء اسم
او في ارادته
او في رضاه
اليه يرضع

Copy ng S rsity

فلان السرك انما يخص اذا لم يتناول الحشرات فلايمان ولما تابى فلان
 المحض الاول ان يكون موصولا لبيع التخصيص لخير الواحد والقياس
 لا يستحق حتى لو كان المحض الاول متعلقا لا يتعدى العرف بمحضه بل
 ناسخا وظاهرا لا يتبعه لبيته اعتبارا بين وان الاجماع متنازع عن الامة
 المذكورة لانه لا يكون الا بعد الرجوع عليه الصلاة والسلام وكن ان كان
 عن الكتاب باستيفاء التاخير اذا جعل على المقتضية فتدبر
 وفيه نظرا لان المصدر هو للتاكيد الى القول **جواب** انما لما ان المصدر
 موضوع للمحس كنه ختم عن حق ان يصدق عنه التمسك بالاستصحاب
 كما في قوله تعالى ان تظن الاظن فلو لم يحتمل الجور لما كان الاستصحاب
 هو المحمل لما ذكر في الجامع فانه لما كان محتملا لصدق من نواه دانه ولما كان
 خلافا للظاهر لم يصدق فيها وذكر المصدر ههنا دليل على العوم كما لا يشك
 فيه والحاصل ان المصدر المذكور متعلق في سياق الثاني بعد العوم فظاهرا
 فاذا كان تاكيدا للمصدر الضمني حمل ايضا على العوم ولا يلزم منه صحة
 حمل الضمني على العوم ابتداء لا تقيده فضا وديانه فتدبر وهذا هو الحق
 للمحصن لا ما قال في دصوله المدايع ان لا اكل وان اكلت لئلا يتبعها حقيقته
 ولا يحتمل اثبات بيقينه انما ادها كسافة الظاهر فلو نوى ما كولا دون
 ما كوله بعد نوى ما لا يحتمل اللفظ بخلاف لا اكل شيئا ولا اكل الا اذا قل
 يعقد به عدم التحيق لما هو معين عند المتكلم فاذا فسر بيان عدم
 تقيده احد بخلافه ونظم العرف بين قوله لا ريب فيه بالحق والرفع
 على ما علم فيما مر من العرف الوامع بين الحين المساوي للحدوث المتشبه
 نصا وبين التعذر المتعذر بالارام وذلك لاختلافه فساد ما ذكر في الجامع
 واذا لا وجه للتشبه بالثاني لان عدم احتمال التخصيص في تركه الفتح
 كونه اللفظ نصا في العوم والاستحراق وعدم احتمال في الحد المتعلق
 لا يتناول العوم والاستحراق فكيف بينهما **قال** وفيه نظر لنقطع بانه لا يصدق
 هذا الصنع الى القول **ينبغي** لان قصد السبحة خارجة لا يكون الا
 في هو حصر حقيقته والمص لا يدعي ان هذه الصنع كذكر بل انها اشياء
 شرعا حقيقه لكن لو حط في جهة الاحكام لا حقيقه شرعا المحذرة في
 اوائل كتاب البيوع وقطع الاغراب في هذا اعلام حقيقته كمن رعا حقيقته
 المعنى الوامع بالسطر الى الاصل فلهذا تدفع الانظار لاربعه فليست
قال ولا يخفى انه لا يريد على ما ذكرنا ولا الى القول **جاء** ان هذا
 الجواب الثاني لما ان يكون عبارة عما علم في ضمن الجواب الاول من كون

بالدليل

الطلاق

الطلاق الثالث من قبل الزوج باسباب لا تقتضي ايقين اليه باق ما ذكر في
 الجواب الاول فان اربعا الاول كحصول المقصود وهو دفع المعارضة
 ولا يكون جوابا وان اريد الثاني لم يكن جوابا مستقلا بل يكون عين الاول
 وما رد على الاول ورد عليه ايضا **قال** يعني لزوما لا مران في كل من
 القولين القول **يقضي** كلام المص هذا يتلوه والمص خصص
 التعليل الاول والكلام في الثاني في المهم الا ان يقال لا يقتضي معنى على اعتبار
 صدور التخصيص من العزم بينهما **جواب** وهو ان قد عرفت ان من
 جهة شرطية هو المحالفة ان لا يظهر اوليته المسكون عنه من المظهر
 بالحق والتمسك لا يترك في الحكم وهذا الشرط يعفون في القولين اما في
 الاول فلو جرد التمسك اذ بين رسولنا عليه الصلاة والسلام ومن سائر
 الرسل صلوات الله عليهم اجمعين في نفس الرسالة وان كان له فصل علم
 من جهة اخرى وما في الثاني فلان الوجود في الواجب اول من الوجود
 في الحكم وصفا **قال** المص وصف خصص الحق بالمص اقول
 ليس المراد بالوصف هنا المص الحق بل العزم لاعتدال الذات بحيث يصدق
 تعليل الاستدراك سواء كان فظنا كحيا كوفي الحق السامير كرامة او عينه من
 المستحق كقول الواحد ظلم وفي سائمة الحق كرامة وظرف الزمان والمكان
 فان الخصوص بالكون في مكان او زمان موصوف بالاستقرار منه ولا يراد
 بالتخصيص بالشئ الذي هو التخصيص بل نفس الشيوع وتقليل الاستدراك
 عليهم ذكره الخارج كذا في المنع من تميز الحق من سائر اختصاصات الحق
 ان المراد به التخصيص بالاشياء والذكر **قال** الرابع ان تعليق الحق بالمص
 الى القول **لم يفر** من جوابه استجابا للمص وان رده ايضا لا كساق
قال قلت لان ظهور الاولوية او المساواة في شرطية في المهور
 الا انه ليس موجبا للتخصيص اقول **قال** لان موجبه ما يكون سببا
 لا بيان للصفة وظاهرا ظهورها ليس كذلك وهو امر شرطي لا يوجب
 الاثبات بالصفة **قال** وذكر صاحب الكفاية ان معنى رادة في الارض
 الى القول **مراد** ان التكرار في سياق التخصيص العوم كمن يكون ان يراد
 ههنا وانه الا في واحدة وطريق جدد واحد فيكون استقراغا عوميا فتذكر
 وصف نسبتها الى جميع دواب الارض السبع وجمع ظهور الاثبات في الجواب
 ليدفع الاستحراق الحقيقه في زيادة العزم والاحاطة **قال**
 يعني ان اسم الجنس عام للمعنى الحقيقية والوجود الى القول **قال** ثم قلت
 لان المراد ليس بجعل ههنا اصلا لا يفرق ان التكرار الحقيقه لوان كان في معنى

التخصيص

دوات
اربع

المحالة

Copy Righted by University

السببية مطلقا ولم في ذلك طريقان أحدهما ما نقلناه حجة الكشف على اللاحق
 البتة عن حيث قاله لا ننكر أن اليمين سبب للكفارة وكذا نقول في سبب
 لها بعد الحنث وفوات البر بطريق الانقلاب فإن اليمين كانت سببا للمعصية
 كانت الكفارة خلفا عن البر فطقت سببية اليمين للبر إلى سببية الكفارة
 والكفارة مضافة إلى تلك اليمين لا إلى اليمين قبل الحنث وإنما ينهى ما نقل
 عن الإسراة أن لا نسلم أن اليمين فيما مضى سبب لأعجاب الكفارة ولكن خلفا
 أي حال كون الكفارة خلفا عن البر لا أصلا والحكمة في أن يبقى بعد انقضاء
 الحلة وهي اليمين لأن الحلة على الحجاب الأصل وهو البر لا يبقا والحلف
 وهو الكفارة خلفا في النسخ الأخرى إن ملك اليمين لا يثبت استنادا بغير سبب
 ويثبت بعد انقضاء التبع فلهذا لم يسبق أو يحجب عن الإنسان آخر وكذا الأمر
 يبقى بعد انقضاء النكاح بالطلاق وهو الذي قصد الشارع بقوله
 وعلى الثاني لا يجوز أن تكون الكفارة فطرته ما ذكره من الأقوال
 على الوجهين من اللغات ذكرها الشارع في حقيقته في تزجي ما أورد على
 ظاهره الاختصاص من قبل الشارع فلا يكون لها جهة ورود وكفى
 أن هذا من الشارع الجزم في غاية الاستعداد ولها النظر الآخر فوجه أن
 المعنى عليه يجب أن يكون اتفاقا وهما ليس كذلك لأننا لا نسلم أن سبب
 الكفارة هو الأحرار والصوم لم لا يجوز أن يكون السبب كذا في قوله
 لكن رد عليه أن المقصود به النكاح في نفسه لا مجرد التمسك بالتوضيح فيكون
 منا مستأنع فيه فأي فائدة في التبع وأما كون كثرة الأحكام ما سار
 ازيع طرق الأثر الاقتصار كثرة الأحكام بالصرفات لا نشأ من تلا
 نقل ما نفع السببية التبيين وهو أن يبين في تأني الحال أن الحكم كان ناشئا
 من قبل كثرة حكم الحيف بعد ما ذكرناه أيام التمسك الاستعداد وهو
 أن يثبت الحكم بعد ذلك لما نفع مضافة إلى السبب السابق كثرة الحكم لما
 بعد أن كان سببا إلى البعض السابق البرائة الانقلاب وهو ينزل الحكم
 إلى آخر كسب الحكم السابق اليمين بعد الحنث إلى الكفارة قال الظاهر أن
 الصبر على الشرع إلا أن الحنث والانشاء من استمار اللفظ الحنث المطلق
 الحكم أقول منه حيث كان في الظاهر المكشوف أن المراد من اللفظ
 هنا لفظ البراءة فإلى المصنف في أوائل الكتب ونورد ما جاءه بعض الحنف
 القائلين في بابي الأول في إفادته المعنى والثاني في إفادته الحكم المعنى
 فلهذا قال اللفظ الخبر في الحنث المعنى أما خبر أو انشاء وكما
 قال بعد وجبا للشرع أقول والمراد بقوله أفعل ما يكون مستعاض

يقولون ولعلنا
 أن يقول

مما جاءه
 الشافعي

مصدر

مصدر على طريقه اشتقاق أفعل من الفعل أقول المراد بالظرف خصوص
 هذه الطريق لاعتداله بالرفع هذه الطريق وهو طريق اشتقاق الفعل
 المصدر مطلقا قال لا نزاع في أن اللفظ يطلق إلى أقول منوع بمراد
 نقله لا لا لا جعل الأمر واليمين إلى ما قال بعض شراح المعنى المراد من
 الفعل مضاه المصدر في المفعول كاحظر ذلك في بعض الآراء لأن ذلك
 صيغة لا مولا الأمر ويصدق أيضا بأن المفعول جعل الأمر واليمين في
 الخاص والخصوص والعموم من أوصاف اللفظ وإنما جعلها من أفعال الناس
 ونسبوا الكتاب باللفظ قال اللهم إلا أن يراد عن كمن عن الفعل الذي
 استعملت منه صيغة الافتضا أقول يعني أن الكلى قد استغاد من
 حرم اللفظ حقا كلف وقد استغاد من الصيغة لم لا يضرب والمراد
 من الكلى الذي لا يضيف إليه غيره في تعريف الأمر هو الثاني دون الأول
 قال لا نقول في كون قيدا لاستعلاء سببها أقول وأيضا في
 مما اعتبرا ما يتبادر من عند الإطلاق لأن الطلب مطلقا وهو مستلزم لكل من
 للامانة أيضا قال فإنه حقيقة في الإنسان والغير أقول إنما يكون
 حقيقة فيها إذا لم يرد به كل من خصوصه حتى لو أريد خصوصه كان محالا في
 الأمر ما إن ذكر العام وإرادة الخاص خصوصه محال ولا خصوصه حقيقة
 قال للقطع بأن من فعل مطلقا لم يصدر عنه حقيقة أفعل بغيره فلو أنه
 يقال أنه ما مر أقول أن قبل أن أراد بقوله ما مر أن استعلاء حقيقة
 الأمر فمسألة الحكم لا يفيد إلا ما نفع محال لا يكون الفعل أمرا مطلقا وإلا لكان
 أنه لم يستعمل ولم يصدر عنه ما يسمى بما نفع بل هو أو المسئلة وعين محال
 الشرائع في المبدأ الأول ويلزم منه أنه لا يكون الفعل أمرا لأنه لما كان
 حقيقة في القول وفافا ومع نفعه عن الفعل انتهى عنه علامته الحقيقة
 ووجدت علامته المحال ولا وجه لإرادة الثاني إذا كان هو لم يشترك ولو في
 صورة الشيء فغير قال بل لا يرد أقول إشارة إلى وقوع الترادف
 قال بطل دليل التوقف بأنه ممنوع بالهي فإنه أيضا يستعمل مكان الخ
 أقول فثبتت لأن عبارة الشافعي هكذا الوجه التوقف هنا لوجب
 في اليمين لا يستعمل في محال ولأنه الذي أمرنا لأن فلا يبقى الفرق في أفعل
 ولا تقبل وقد صرح نفسه في التوضيح بأن قوله ولأنه الذي عطين على قوله
 لا يستعمل في محال فيكونان دليلين على واحد لا يخفى أن هذه الشرحية
 تباين استثنائي يستثنى منه نفع التالي ذكرت على سبيل المعارضة
 وقوله لا يستعمل في محال بيان لما لا نفع وكذا ما عطين عليه قوله

يق

بعض ما أورد في الأمر ما يريد المتعلق
 ولم يستعمل في محال في محال
 عدم التوقف وهو مطلقا
 سواء كان في الأمر أو في غيره

Copy right University

او الذئب او الوحش تنوع ايضا كيف وعلمنا الاولين لم يثبت الا في صوت
 بظلاله الوجوه كما مر لما ذكرنا ان لا يكون قد ثبت كان الامر مطلقا ولم يرد
 الاشكال **قال** وعلمنا المشهور ان كتب الاحول **اقول** قال في الاصل
 ومنهم من قال بالبدن والاباحه لقوله تعالى واذا ضللتهم فاصطادوا فقال
 صاحبه الكيف اتا جمع الشيخ بين الذئب والاباحه وان لم يوجد القول
 بالبدن في عامة الكتب وانما المذكور في الاباحه فقط لانه قد ثبت في
 قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وانتوا حرة فخل
 اسم امر يرد حق قبل سحبه العتود في هذه الساعه **قال**
 والظاهر ان هذا الاختلاف ليس في صفة الامر لو جهن الخ **اقول**
 الجواب عن الاول ان اثنان كونهما حقيقة مطلقه في الوجوه خاصه وفي
 الاشتراك لا ينافي اختصار كونهما حقيقة قاصه في كلين الذئب والاباحه
 لا لا يخفى وعن الثاني ان كونه الامر محاذ في معنى ليشتمل كون الضمير
 ايضا محاذ فيه اذ لا ينافي كون الامر محاذ حيث يكون الضمير حقيقة في
 قيل بعكسه ولا شك في صحة الاستدلال بثبوت المذكور على ثبوت
 المذكور **قلت** على انه انما اختار هذا القول بعد اختصار كون المراد بالامر
 مجيبي امر على ما صح به السماع واحدا هو الموقوف فكيف يصح حمل
 كونه على ما ذكر **قال** ولا يخفى ان مجرد جواز الفعل خسر هذا الوجوه
 الخ **اقول** نقل عن الشارع انه قال فان قيل سلمنا ان جواز الفعل
 ثبت بالامر لكن لا يثبت ان جواز الفعل جزء من الوجوه بل يمكن ان يكون
 لازما قبل جواز الفعل حينئذ الوجوه والذئب والاباحه في حيز
 التركيب للوجوه وجواز التركيب مساواة الطرفين في فعل الاباحه
 وجواز التركيب ولو ثبت الفعل قبل الذئب فان الفعل ان كان بحيث يوجب
 به في الآخر فهو حرام وان لم يعاقب به فهذا ينقسم على هذه الانقسام
 فعدم المعاقبة على الفعل عبارة عن جواز الفعل فهو داخل في مفهوم
 هذه الاحكام فيكون جزءا لمفهوم الوجوه **قال** او كونه بحيث ينافي
 فاعلمه وبجانب ان لا يتحقق العقاب تاركه الخ **اقول** حقا العباد ان يكون
 هكذا او كونه بحيث ينافي في علمه يعاقب تاركه او يستحق الثواب فاعلمه
 ويستحق العقاب تاركه ليكون الاول انما هو الى مذهب المعتزلة والثاني
 الى مذهب اهل الحق فان ثوابه الطبع وعقابه العا هي عند واجب
 عند خلافا لم لا انه عند هكذا اشارة الى ان المذبح عندنا ثابت
 مقتضى الوعد والالتزام عليه والعا هي جاز ان لا يعاقب بخلاف الوعد

في صفة

قال فان قيل قد صدقوا باستعمال الامر في الذئب والاباحه الى اخر الجواب
اقول هذا السؤال انما يركب من خلاف الظاهر من على ان يكون
 صيغة الامر المستعملة في الذئب والاباحه محاذ لاسلامه في استعمال الكل
 في الخبر وهو منوع لم لا يجوز ان يكون استعانة بان يكون مستعملة في تمام
 الذئب والاباحه كما في اشتراكه في جواز الفعل وقام عمل الجواب منع
 السيد المسامحة بانها ان كانت استعانة كانت كالاسد المستعمل في الانسان
 الجماع فان ثبت ما جرت احواله من افراد الجماع ويعمل كونهما شيئا بالاعتدال
 لان حيث ان لفظ الاسد يدل على دانيات الانسان فاذا كان الجماع جازا
 جواز الفعل كان استعمال الصيغة في الذئب والاباحه من حيث انه من افراد
 جواز الفعل ويعمل جواز الامر بالاعتدال **اقول** في الجواب حيث لان
 الصيغة اذا كانت استعانة لا يكون كالاسد المستعمل في الانسان الجماع
 ليعمل ما ذكر بل لا تقطع الموضوع لارادة الاتصال بين الاجسام المتفرقة
 بعض بعض المستعمل لتفريق الجماع وبعاد بعض عن بعض في قوله تعالى
 ونطقهم في الارض والجماع اشارة الى الخلق الداخلة في مفهومه والاباحه
 الموضوع لجماع في مفهومه والسماع في مفهومه الذي هو من خلق الاربع
 والجماع الحي الداخلة في مفهومه وله نظير كثيرة واما ما في جواز اطلاق
 لفظ الانسان على الغنم لجماع كونه حيوانا او ما في الجوز في من الاحراف
 يبعد ولا يضر لما تقرر في موضع ان العلاقة شخصية للمعنى وتختلف المعنى
 عما لا يقع في الاقتضا فانما كان مانع مخصوص فان عدم المانع ليس جازا
 من المعنى والتخلف مانع عن المعنى جازا ولذا لم يجر تخلفه فيكون له طول
 غير انسان المشاهدة وشبهة العهد للجماع وانه لا يلابس للمعنى والتحقق
 مما اراد المانع عن اطلاق لفظ الانسان على الغنم بالجماع المذكور كونه
 من الماهيات الحقيقية فان الجماع المستعار منه يجب ان يكون في نفسه
 واسد يكون الاستعانة محذرة وذلك لا يضر في اجزاء الماهيات الحقيقية
 وان كان مشهورا في غيرها كالحق فيه **اقول** واخيرا في الجواب على
 المتأمل المصنف قد علمه ايضا انه ان ارد ان يقول لانه مدلول كل من جواز
 الفعل مع جواز التركيب لجماعه ليس حقيقة بل حقيقة في المصنفه فسلم
 لكنه لا ينفذ وان اراد ان يكتسب مدلولين محاذين لهما في مفهومه لا بد من دليل
 فانه عيب محال للجماع بل انما هو ان تدلوا على ان قصد الاباحه
 بالغير جواز الفعل مع جواز التركيب ويدلوا على ان جواز التركيب جواز
 الفعل **قال** فلو لم يثبت جواز التركيب لكان جواز التركيب جواز

امام

في م

الخ

باعتبار الأفراد والتكرار باعتبار الزمان مثلا العزم في الصلاة
 في الصلاة دفعة والتكرار ان يتكرر بعد اخرى **قال** قد اختلف
 اكتب ان السائل هو سارقة رضى الله عنه الخ **القول** هذا اعتلها
 عليه المصنف بان ما نسب اليه المصنف الاقرب من قوله العا هنا امر
 الماسد انما هو قوله سارقة **قال** في حجة الوداع من عند ان يصدر
 عنه البني عليه الصلاة والسلام امر بالرجوع الى مكة فلو كان من يقين
 الحج والامامة فقال له كان قال الحج الذي وجب علينا ومن لان تلاعب
 بما قاله هذا العامام للاسد والاساق والافتح وهو الماعام بالرجوع
 اليه بعد قوله البني عليه الصلاة والسلام بانما الناس قد اختلفوا
 في الحج وهو المتعلق بالامر والامر بعدد كانهما ان لم يتلف
 بالامر وهو قوله تعالى ويصلى على الناس حج البيت فانه امر في حقه
 الحرف **قال** والمصنف لو قلت نعم لتكرر الوجوب كل عام على ما هو المتعارف
 في الامر اقول نعم ان الاستدلال هنا ليس بين السائل والجواب
 بشي من قوله اكل عام بالرجوع اليه كما هو المناسب للاستدلال بالسائل
 بقوله عليه الصلاة والسلام لو قلت نعم لوجب وجوب ان يصير لوجب راجع
 اليه لتكرر الوجوب لا الوجوب نفسه لانما ثبت بالخصوص التغطية
 لا يتوقف على قوله عليه الصلاة والسلام ولما استطعتم قلوبكم
 الوجوب كل عام مستفاد من الامر لما هو هذا فتعبر به الجواب انما لا ينشأ
 انه معناه ذلك بل معناه لتكرر الوجوب بالوقت لصحة وجوبه
 حينه لانه صار صاحبه الشرع ومنه ان الله رضى الشرع فيكون
 في كل وقت يكون نفس الوجوب بالوقت ووجوب الاداء لا مركب
 قوله تعالى اقم الصلاة لاداءك النفس والحاصل ان التكرار يستند
 اليه السبب دون الامر لانهم اجمعوا على ان ما قبله كلام لان ما ثبت في
 الوقت غير ما ثبت بالامر وكلام الحكم فيها ثبت بالامر فان قيل اضافة
 الحج اليه البيت في قوله تعالى ويصلى على الناس حج البيت تدل على شيعة
 البيت فثبت نعم للرسول عليه الصلاة والسلام جعل الوقت سببا في انما
 لم قلنا الاضافة ليست بنظرة في الماسات في الامارات **قال**
 لما مر من سवाल الافتح اقول فانه بهذا الاحتمال وانما انما انقطع
 عليه ما مر **قال** لان تطلق الامر بالطلق اقول **الرد** بالطلاق الاول
 المطلق عن قصد وجوب التكرار والثاني في المطلق عن عدم التكرار
 قال لان تطلق الامر عن قصد وجوب تكرر تكرر وهو الامر سواء كان

مطلقا

مطلقا عن جميع التكرار او مقيدا بقصد لا وجوب تكرر تكرر المصدر كالشرط
 والوصف فتدبر ولا تنطق المطلق الاول **الرد** **قال** هو المخرج
 قد ثبت التكرار والحق اقول قد ثبت التكرار ما وجبه تكرر تكرر مصدر
 الامر اما من خارج مرات مثلا او التكرار ما بان حلق بالسبب كانه قوله
 تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله اقم الصلاة لاداءك الشمس بخلاف
 الشرط او العهد فان تكرر شي منه لا وجبه التكرار على ما سبق لكن هذا
 اذا لم يكن تكرر الحكم تكرر السبب بان لا يكون المحل حتى اذا كانت في جميع تكرر
 الحكم وان تكرر السبب اذا قطع المصنف في المرفوعة كما سياتي في آخر الكلام
قال وظاهر عبارة المصنف في اقول **الرد** قوله لا يخلو التكرار
 اذا كان معلقا بشرط او مقيدا بوجوب فان المصنف قد ظاهرا لا يشأ
 منه انما هو الاشياء فكونها المحل تحت التكرار اذا كان معلقا بشرط
 او مقيدا بوجوب كذا في الصحيح عنه ان لا يشأ من التكرار ما ثبت
 بل هو مطلقا تكرر بالسبب بعد التثنية فكون المصنف من التثنية في حكم
 التكرار عنه **قال** قل ليس بعدد الخ **الرد** له جواب آخر وهو
 انه يتصور السقوط والعقد بالسبب حتى **قال** الامام في المحصول
 من كتاب التكرار عن انه انه يخلو فيما ساق من تكرر التكرار عن به ان اللفظ
 لا يخلو **قال** ولما بان فيقول لا يخلو ان المصنف الخ اقول **الرد**
 على قوله والمصنف لا يقع على العدد لكن يدعيه ان معنى ذلك القول ان
 المصنف من حيث انه مضاف مع قطع النظر عن التكرار لا يقع على الواجب
 لا ياتي ان يقع عليه بعد افتراءه بالفتنة كاللازم **قال** كل اسم
 فاعل دل على المصدر لانه اقول قوله دل على المصدر صفة اسم فاعل
 واختار عن اسم الفاعل واحمل على المحاركة والقام فان لا يراعى
 المصدر **قال** اي كل اسم فاعل دل على مصدر **الرد** الى قوله وبه يحصل
 الربط بين الكلام اقول **الرد** على صاحب الكشف حيث قال الضم المتين
 فيلم يخلو ان جعل راجعا الى كلام فاعل كما هو مقتضى الكلام لم يخلو
 بالمصنف وهو مني الغلط في المراتل لانه وان جعل راجعا الى
 المصدر لا يخلو التكرار عن نوع خال اذا جعل لا بد ان يكون محمولا على
 المصدر وهو اسم ان ههنا وعلى تقدير كونه راجعا اليه المصدر لا يثبت
 كذا وجه الورد **قال** كيف وجوب التكرار في جميع عليه وهو
 في الوجوب اقول فيه فحس لان جواز التكرار لا يثبت في الوجوب
 وانما يثبت وجوب الامر وسياقه العنق فيها يدعيه ان الوجوب ثابت

١٧

في اول الوقت لوجود سببه مع حوز الترك فيه فهنا بالاجماع قال
 قد ذهب بعض المحققين اقول **قال** اراد به المحقق عضد المظفر والذين قال
 والملاذ بالثبات بالامر ما علم شوقه بالامر لا ما شئت وجوبه **قال** اعلم
 انه هنا ملية انور احدها نفس الوجوب وهو عبارة عن اشتغال الذم
 وثابت بالب لا وقت للصلوة وثابت **قال** وجوب الاداء وهو لزوم
 تفريق الذمة وثابت بتوجه الامر وساقى تمام تحقيق الفرق بينه وبينها
 ما علم وجوبه بالامر وهو فعل الصلاة مثلا فلا يكون تسليم نفس الوجوب
 كذلك لا يمكن تسليم وجوب الاداء فان المناسب بالانسان نظما للاختلاف
 الحياة اعني الثابت بالامر ان تعرض الوجوب الاداء ايضا لكنه انصرف
 عليه لتعرضه له اذ لم يذهب الى جوب تسليم وجوبه الاداء حتى لا يخلو
 الوجوب حيث حوزه صاحبه الكسوف وارا انه الخبير بجماله وعلى هذا
 لاجابة الى ما يقال في الرد عليه وجه الرد ظاهر **قال** ونعم فيه
 الواجب بان يكون منه عند من وجب عليه اقول **قال** ذكره في الفقيه القاطن
 الامام ابو زيد وشي الامام **قال** ان يكون حقا له لا لغيره وقادر
 على صرفه الى ما يريد اما في المعاملات فكصرف ماله الى دينه فان
 حاله حقه له ان يصرفه الى ما يريد بخلاف صرفه في امر الغير الى دينه
 واما في العبادات فكان لغيره فانه حاله حقه وهو قادر على فعله وتركه
 فاذا صرفه الى القضاء بان يؤتي القضاء بدل النفل جاز بخلاف ظهر اليوم
 فانه حاله حق الله تعالى ليس للعباد فيه اختيار صرفه الى غيره
 تبين بلمه **قال** لا يصح مع هذه الماهية ما بين الظاهر من قضا هو اما
 بين الظاهر والعصم فلا اشتراك في العزيمة بخلاف التخيير والنفل
قال فالثابت بالامر لا يكون الا واجبا او مندوبا وهذا في غير الاسلام
 الى ان قال **قال** فيختل لان الاستشهاد بكلام غير الاسلام لا يلزم الحسد
 المستفاد من قوله لا يكون الا واجبا او مندوبا لان في كلامه صفة الاجابة
 الى الذم فينا في ذلك الحسد **قال** يعني ان الاداء وانقض الى اقول
 يريد ان يعني كلام غير الاسلام هذا الذي اذكره كما ذكره صاحب الكسوف
 كاسية وحاصله ان كون الشيء من اقتسام الما مورية لا يقتضي صحة
 اطلاقه الاداء عليه كالمباح فان من جعله ما موريا لا يطلق عليه الا
 وحظا **قال** ولم تعرض للمباح اذ ليس في المعرفة اطلاق الاداء عليه وهذا
 عين وهو ان الاولي المتبادر من الاستشهاد بتولاه الاما ذكر صاحب
 الكسوف الى ان يكون صاحب الكسوف مجورا لان يطلق الاداء على المباح

وليس

وليس كذلك وكذا المتبادر من قوله ذلك لانه يوم ان يحق ولا يخرج الاسلام
 الى ان مراد صاحب الكسوف بان مراد غير الاسلام وليس ايضا كذلك كما مراده
 الاعراض عليه في نقله من صاحب هذا المباح ايضا ما موريا به في مقتضى اطلاق
 الاداء على المباح لان مدانا فلاحه على الشاكون ما موريا به يعني ما ورد له او
 لم يقصر الامر على الوجوب فصر اطلاق الاداء على الواجب ومن عه الى الذم
 جعل المندوب اذا من عه الى الاجابة ايضا بل وان يسمى المباح اذ لا يترتب عليه
 التمتع به ان خلاف الاجماع ولا يخفى عليه انصف الخبر بان هذا لا يخلو من افعال
 الخبر **قال** فلهذا قد اظهرنا ان علم ان المراد بالامر الى ان لا يخلو من افعال
 بغير صاحبه الكسوف كما اننا لا نريد وباجله كلامه هنا لا يخلو من الاختلاف الى
 والله اعلم بخفية الحال والصواب **قال** وفي عبارة اكثر المشايخ تصح
 اقول لما فسر السبب بالنسب اربع تصحيح. بعض المشايخ به فان ما علم به
 شوت اهل هو النص لا الوقت وخبر **قال** والى هذا يشير كلام بعض
 يعني قوله لا ينسب وتولاه وعند بعض احيانا عطف على قوله فغنى النص **قال** بعض
 بسبب جديد **قال** اي دليله الداعي عليه اقول انما السبب بالدليل لا يتوهم
 ان المراد به الوقت فينا في ما سبق **قال** ولما لم يعلم انه سبب جديد
 فهو التفتوت **قال** لفت التفتوت يشير الى لا يكون الفتوات فوجها
 للتفتوت عند هذا البعض وقد صرحوا ايضا بانه موجب له لا لتفتوت **قال**
 وطاهر هذا التفسير سحر الى اقول يعني ان ظاهره مخالف لما سبق في اول
 البحث انه المراد بالسبب ههنا ما يعلم به شوت اهل لا يشك به الوجوب كالوقت
 والنزول وخبره وصرفه عن الظاهر دفع الى الفتنة كذا برز على قوله والسبب
 الجديد هو فتنا من المذكور الى اوله مخالف لما سبق في قوله فغنى النص
 بسبب جديد اي يعني مستد اخا بيل النص الوارد بوجوب الاداء الظاهر القياس
 يعني ليس نصه وثابتا انه السبب الجليل اذا كان القياس او النص المذكور كان
 هذا من ذهب الجمهور لما سبق انه القياس مطر لا يثبت وان النص للامام
 ينقض الواجب وبالك انهم مصروف بان القياس لا يثبت لان يكون سببا جديدا
قال في غير الاسلام فقال بعضهم منصوص لان الفتنة عرفت قدسية
 بوقتها فاذا قامت عن وقت فلا يكون لها مثل الا بالنسب وكيف يكون مثلا القياس
 وقوله ذهب فضلي الوقت وكذا الحال في قوله وكونه هو التفتوت كتابه عن
 وجوبه بالنسب **قال** وفي تفسيرنا للاسلام اشار خصة الى هذا المعنى يعني
 الى ان كونه هو التفتوت كتابه عن وجوبه بالنسب لانه قال وتبين عليه
 هذا الاصل مسئلة لا يفرق بالاعتقاد في شهر رمضان اذا صاد ولم يمتكف

عامة

انما يتحقق اعتكافه ولا يجزي في شهر رمضان اخر قالوا لان العتق انما وجب
 ابتداء بالتعريف لا بالانذار والتعريف سبب مطلق عن الوقت فصار كالتعريف
 المطلق للثبوت انما وجب العتق في هذا القياس على ما قلنا لا سيما في خصوص
 في هذا الباب واما ما لا يسمع في خصوص في هذا الباب والتعريف لان المذكور
 سابقا في استدل الحکم وليس ذلك على حقيقة بل المبدأ في القياس الذي هو
 في حكم النقص ونقصه **فقال** لانه لو كان الشارع الى ذلك لكان على مذهب الجمهور
 الذي عذر عنه بقوله فيسببه اما وجب العتق في هذا القياس على ما قلنا ولا
 يلحق بطلان **فقال** صاحب الكشاف فيمن اشار الى ان التعريف كمن تصور
 عديم في هذا الباب وهو النذر وفيه ايضا **فقال** اما اوله فلا يتصور
 النقص في خصوص في هذا الباب بل على وجه ان المبدأ لفظ يدل على حصول
 وجوبه فصار هذا المبدأ الثاني وكما هي **التعريف** ليس كذلك لان في ان
 ليس بلفظ ليس له اختصاص بهذا الباب واما ثانيا فلا يربط هذا المبدأ
 في ايرادها بالنقص ما يكون طريقا الى معرفة المبدأ حيث قالوا فلا يعرف لها
 مثل الا ان النقص ونقصا لا يكون القياس كالنقص مع كون طريقا نحو لا الى
 الحقيقة حيث قالوا فكيف يكون شيئا بالقياس وقد ذهب وصفه في
 الوقت كيف يصح ان يكون التعريف الذي لا يتصور كونه طمعا به **فقال**
 كمن تصور في هذا الباب عديم والصواب انما النقص محمول على
 فان الحکم لما ادعى اوله ان القضا لا يكون الا في خصوص ذكره ان القضا
 اما وجب ابتداء بالتعريف رده عليه في الاسلام بان ما ذكره فصار مخالفا لما ذكره
 سابقا لظهور ان التعريف ليس به **فقال** لا ذكرتم اوله فان التعريف ليس
 به فضلا عما لا يكون مقصودا في هذا الباب ولا سيما في افاة
 الحرفة والهي ان هذا امر ان مكشوف واحتمل في حق صاحب الكشاف والشارح
قال فتعلمه يتحقق مما سبق على اشتراط الصور من الاعمال في الواجب
 الى **فقال** اعلم ان النذر انما يكون اذا كان المبدأ في حق وهو ما يكون في حق
 واجب لله تعالى في الشريعة لانها لا تجب العبد بعبادة الجاهل الله تعالى كالعمى
 والصلابة والجم والصدقة والذبح والحق بغير هذا لان ينبغي ان لا يصح
 النذر لا اعتكافا اذ ليس لله تعالى من جنسه واجب الا انما هو اخاف بالعمى
 باعتبار ان الصور شرط له بالحري فكان التزام الاعتكاف بالانذار التزام الصور
 ولله تعالى من جنسه واجب فظهر ان التزام الاعتكاف بالاعتكاف في جميع ان
 يكون مما يلزم بالانذار وهو الصور المستقلة دون صور مضاعفات لانه
 فرض مستقل لا يدخل في انذاره ولذا قال لا يكون ما يلزم بالانذار يكون

مقصود

نكلا

تلك الوسائل هكذا يجب ان يعلم هذا المقام **قال** وفي قوله وثواب الفقير
 للمحتاج **فقال** يدفع الشارع بقوله السابق مستبعدا قول المعاصاة انما
 الاتفاق في سبب الثواب وذكر السبب واراؤه السبب شائع في العلم في
 حال استعجاله في الثوابات والجاهل اذا تضمن كلمة الطبيعة وهو لفظ الاشارة
 الى ما ذكر لا يكون فيه شائع اصلا **قال** لانه الحق المورث في الجاهل الغيب
 بالجمي مثلا سلكوا لا يخلو ما **قال** يعني ان النقص العارضي في الصورة
 وهو قوله تعالى وعليه الذين يطبقونه فدلته على ما يمكن جمل ان يكون
 بطلان الجمي بتعليلا يصح جهة القياس فان نفيه لا يطبقونه كذا في
 ان عباس رضي الله عنه وحذف لاحايز عند عدم اليقين ويعضده قوله
 حوضه لا يطبقونه بانيات لا يحتمل ان لا يكون بطلان ذلك التحليل فان
 بنا الحكم على المشتق وان كان مستورا بعلية المبدأ لكن كل علة مضمومة
 لا يجب ان يكون متعديته يصح جهة القياس نحو ان كان كون قاصرة كالتعريف
 موضعها فاما العلة بطور الى الاحتمال الاول احتياطا فان العلة لا يخلو
 بالقياس في لا يجوز فيه والاولى عليه انما تحكموا باجزاء القدرية عن المصلحة
 لا حكموا في الصور **فقال** في هذا انما دللت خبره انما اشار الى ان
 كانت لاثنا بالقياس لما جئنا الى التلخيص كانه سائر الاجزاء ديات فاحتمل
 ما قيل ان المعنى المورث في الجاهل الغيب يعلم من النقص المورث فيه فان
 معناه وعلى الذين لا يطبقونه بالاجماع **فقال** وبنا الحكم على الوصف بشر
 بالعلية نسب الوصف في الصلوة ايضا **قال** الا ان الشئ جعله
 الواجب ما ذكره **فقال** يعني قوله وليل يلزم انتفاع الجهر على التسليم
قال ففيه نظر لانه قضا الدين حينئذ لا يكون تسليم عين الثابت
فقال اعلم ان القابلين بالقضا من جملة المحققين من شائع الاجماع انكر
 وعينهم **فقال** صاحب التحقيق اذا انشا بالخطا بالقضا من حسب اي
 بالمعنى فخط بان يثبت الاية بالديون في ذمة الدين مثل ما ثبت في ذمة
 فينتج التناظر بالنتائج وهذا معنى قوله بالديون يعني ما لا يملكه انما
 المحققون من شأحه فالحجاب عن النظر الاول انه اذا اراد بعد كون قضا
 الدين تسليم عين الثابت عدم كونه تسليم عينها انما تسليم كمن لا يثبت
 لانه انتفاها على ان لا يوجب انتفاها كذا ذكره كمن لا يثبت هذا وان اراد عدم
 كونه تسليم عينه مطلقا ليعرف كيف وتسليم الدين يجب تسليم عينه فان
 تسليم كمن لا يكون الا لا انتفاها في الدين وحذف في الذمة لا يثبت
 قلت قد عرفت ان بعض الاعمال قد يكون في نظر الشارع في حق الجواهر

حذف لاحايز
عند عدم اليقين

لهم
الزيادات

Copyrighted material

كالملك حيث يتقلد من ماله الى اخر وسببة الجرا لا اوله الوقت حيث
يتقلد الي ما بعده علي ان المحتضن ايضا قد ارتكب مثل هذا التكلن حيث
قال **الحسين** اعم من ان تكون حسب الحقيقة او اعتبار الشارع لانه اصل
كلما لا اعتبار في الخارج الي تكلف ما لك لا احسن اعتبارا من الشخص لا يظهر
ان شأنا يقال **واحد** انظر الثاني فلا بد من توضيحه اولاً الجواب عنه
الحسين انما هو في الموقر انما عدوا تاديبه المحتضن من القضا وتاديبه
الدين من الادا لان رد ما قضي يمكن في القرض فيعجز ان يحل رد مثله فضا
لو هو شرطه وهو تصور الاحمل وانما تسليم الدين بخير يمكن فلا يمكن
جعل تسليم الدين فيه قضا له لعدم شرطه فضا القائل لما جرد تسليم الدين
لنصران جعل تسليم الدين كتاديبه المقرض ولا يفرق بين قضا الدين والقرض
مع انه صرحوا بالفرقة **والجواب** عنه فهو انما سلمنا ان تصور الاصل
شرط القضا وهو موجود في ادا الدين لكن له شرط اخر مفقود عندنا وهو
وجود **المثل** فان ما يورده من الدين لا يمكن ان يكون مثلاً للدين ولا تصور
القضا على هذا يكون بين قضا الدين والقرض فرق واضح واذا تأملنا في
ما ذكرنا ظهر لك انه هو المناسب لقول الجمهور الموردين بمعنى ما شافنا لان
القضا يمتد على معناه اللغوية وهو التسليم وفيما بين الذمة لا يكون
الامان في الذمة ولا ياسب ما اخاره المحتضن فان الدين لا يكون مثلاً
للمدين **اسما قال** وعلى ظاهر عبارة المصنفات فتنه لا تفتي **اقول** لانه
المستد من عبارته ان يكون الحل والحرم بالنظر الى شخص واحد ومصادره
ظاهر لكن مراده الحل لبعض والحرم لبعض اخر ولهذا قال على ظاهره
المصنف **قال** ولقابل ان يقول ان لا يجوز ان يكون الخ **اقول** يعني ان ما
ذكر المصنف من دليل المحتول ليس شام لورود المصنف عليه بان لا ينسب الي
الشئ الذي يحكم الشرع با كره هو الشئ مع وصف الملوكية لم لا يجوز ان يكون
ذلك الشئ بغير الملوكية وظاهر ان التبع خارج عن المقتل فانه ان عيب
له وصفاً وتبديل الاوصاف لا يوجب تبديل الذات **قال** المصنف ولا يفتي
الشاهد ببعضه لولي القضا من اذ افتي القضا في رجع **اقول** قال في
الشئ هذا تفريع اخر على قوله وما لا يفتي له مثل لا يفتي الا في ربه
الحسين لان هذا من احق حقه منزع على قوله فلا يمكن المنازع بالمال المستوفى
وكذا ما بعده وكان حقه العادة ان يكون القضا كان الواو في قوله ولا يفتي
وهذا قلنا في مرقاه الوصول فلا يمكن المنازع **قال** يحكم النص **اقول**
وهو قوله تعالى فاعلموا عليه بل ما اعتدى عليه **قال** وقد اختلفوا

في

شعر

يقول حسن المامور به من وجبات الاموال **اقول** ذهب الشيخ الا
ومن بعده الي ان الحسن والفح يوجب الاموال التي ارشها والحاقه بها
الشروع والقفل لهم الخطاب ومنها عين الما تريد من وانهم وذهب
المحتضن الي ان مدلول الامر والهي وثابتان في العقل فلهما والحكم
العقل والشرع مبين في البعض ومما من وافقهم في الجواب معرفة الله
تعالى وقيل مدلوله فيما ذكر العقل حسنه ووجهه كما لا يمان واصل العبادات
والعدل والاحسان وكذا كذا ونذكر العبادات والطلم والخوضا وموجه في
عنه ما ذكره كذا الاحكام الشرعية وهو المنقول عن الميزان وقيل مدلوله
مطلقا سواء كان في المدرك او عن غيره تعالى حكمه لا بما مدلوله هو حسن ولا
يبنى الا على هو قبح **قال** تعالى ان الله باعنا بعديك والاحسان وبنى على هذا
والحكم والبعث **قال** الامام ابو زيد في التفسير لا يجوز في الحكمة ان يجب
عليها الجاد الما يورده به تعالى الاحسنه عند الله على الحقيقة فان العبد
في الحكمة اسم لما يفتي ان يعرف الله تعالى هو الحكم الذي لا سبيل له وقول
الشارح لا يوجب حكما لا بما مدلوله الشارح الي هذا المذهب **قال** او المقتل
قوله **اقول** انما يريد سموت الحسن بالمقتل قتل الامور لالة العقل عليه
لا يقال هذا الحكم ثابت بالكتاب وحجوه وبراهنه دلالة عليه كان هذا
وان اريد به وجوبه بالمقتل كان مذهب المعتزلة **قال** وكما ان الحسن والفح
يطلق على ثلثة معان **اقول** ليس المراد الحسد في الما ان له معان اخر
قال في المواضع الحسن والفح يقال لسان ثلثة الاول حسنة الكمال
والثمن والثاني في ملازمة العزم ومما فتنه وقد يجرده بالحق والصدق
والثالث تعلق الملح والثواب والذم والعباد **قال** في تحصيل من
الحاجه ويطلق لسانه لورا ضاينه لموافقة الغرض ومما فتنه ولما امرنا
بالتمسك عليه والذم ولما لا يخرج منه ومما فتنه واما الحسد المستقام من عانة
شراجه المحقق حيث قال وان الحسن انما يطلق لسانه لورا ضاينه لا ذائفة
فلا يظهر وجهه **قال** يعني الشارح عليه وعلى دليله **اقول** ان علي
المخرج او دليله الاول مثل قوله تعالى في حق اهل بيت من الانبياء فتنه
رجال بخمسة ان يظهر وانما يقال مدحهم لتكليم الاستخار بالاستعمال المأخذ
الاخير **قال** الثاني مثل قوله تعالى ويسر الدين السوا وعملوا الصالحات
ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار وعند ذلك من الايات فانه تعالى يعص
عليهم جنات المؤمنين العاقلين بالجنة والجزاء لا يكون الا بعمل مدح
قال يعني ان العدة في اثبات ذلك امران الي قوله وليس الجاهل من

الحسن والفح

Copy ing University

فان كنت لا تريد ان يكون على اختياره قلبه بل ان يعلم لانه يفتي الى ان يتصف بالحق
 بالوجوب وحقه كما يتصف الجسم بالسرعة والطول فهو وسط انصافه بالحركة
 فان صفة الحال في جميع الصور المتشعبة في كنهها وبينها فلا صفة صفة الحال
 لان حاصله فيها بها بها بالحمل وتاثير الثاني قوله فان قيام هذا الحق بالبر
 قلنا نعم لان الحسن لا يجوز ان يكون صفة للفعل كما تاتاه ولا يكون تاتاه
 له من التخييل بل تاتاه بالحمل الذي يقوم به لان القيام بهذا الحق يقتضي
 الانصاف في جميع الصور المتشعبة في كنهها يقتضي الى انصاف الفاعل بالوجوب
 وحقه ايضا كما سبق فليكن قياضه بما انصف به حقيقة وهو الفعل وان كان
 ذلك ايضا فلا نقول **قال** انهما معا حيث الجوهر في حين الجوهر به حاله
 اي الجوهر نفسه وايضا معنى قيامه به اي قيام العرض بالعرض انه حيث
 ذلك العرض اي العرض الاول في حين العرض الثاني وحيث ذلك العرض اي
 حين ذلك العرض الثاني هو حين الجوهر الذي هو محل العرض الاول في
 معا في حين الجوهر **قال** ولا يخفى ان الاجتهاد للخصم بفعل الشيء الى قوله
 لان الممكن لا يقع بدون علته **قال** الحجاب **قال** غياض الاول فانه ان
 اراد التخصيص بالشئ فمعنى ذلك الشيء فليكن يعلم حاله الحسن وان
 اراد التخصيص بالاشياء فليكن وجهه ان الكلام لما كان في الفاعل وجهه غير
 التكرار لكونه الفعل اضطرابا لا هو كونه فينا فليعلم عن الحقيقة وظاهره ان
 اعتبار في الشيء اولى من اعتبار في الحسن **قال** عن الثاني فان وجه
 الحاجة الى ما ذكره ان الاختيار يعلق على فعل وجب بعلقه **قال** الاول فانه
 ان يقولوا قالوا الوجوه بالارادة لا ياتي في الاختيار كما سياتي فلما ورد على قوله
 ان لم يكن متماثلين نذكره ففعله اضطرابي ان عدم التمكن من التكرار لا يقتضي
 الاضطراب بل هو انما يكون ذلك بسببه بعلقه الاختيار فانه لا يجوز
 لان فعل الكلام الى ذلك الاختيار **قال** وقوله **قال** لا ياتي لما كان هنا محله ان
 يقال في مريد لما ذكرنا **قال** عن الثالث فانا نختار الشئ الثاني
قال لم يقع كونه اتفاقا قلنا لا نسلم قوله اذ لابد للاشياء من
 وجود العلة **قال** هي صفة موجودة لان الكلام في فاعل الشيء والتقدير
 في انتم من التكرار اي عدم الفعل في اول الامر لا وقفا على الشيء عليه فانه
 له بلا مزية فاذ التمكن من التكرار يعني المذكور لزم ان يصدر عنه الشيء فان ولا
 يصدر عنه اخرى مع تساويها لئلا يمتنع من غير جواز صدور الفاعل على نفسه
 اتفاقا ورحمنا بالامر ايضا بلا شبهة فتنبه **قال** الرابع **قال** انما
 غير في سجع الى **قال** انما هذا الاعتقاد من خفيته والبعض الثاني

هذا هو الحق
 وهو الذي لا
 يشك في كونه
 حقا لا يمتنع
 من غير جواز
 صدور الفاعل
 على نفسه
 اتفاقا ورحمنا
 بالامر ايضا
 بلا شبهة
 فتنبه **قال**
 الرابع **قال**
 انما هذا
 الاعتقاد من
 خفيته والبعض
 الثاني

ان هذا هو الحق
 وهو الذي لا
 يشك في كونه
 حقا لا يمتنع
 من غير جواز
 صدور الفاعل
 على نفسه
 اتفاقا ورحمنا
 بالامر ايضا
 بلا شبهة
 فتنبه **قال**
 الرابع **قال**
 انما هذا
 الاعتقاد من
 خفيته والبعض
 الثاني

مختص
 بالاختيار

اذ لم يعرف من وجهه انصافه بحسبه ولم يعلم على حقيقة الحال بل على ان هذا
 خلا على الامور **قال** وسواء قلنا بوجه الفعل او لا يجب الى **قال**
 اي يجب بالاختيار او لا يجب به بل يصير اولى على اختلاف الراي كما سياتي
قال والحاصل ان معنى الاختيار استواء الطرفين بالنظر الى العذر
قال من العادة مساهلة لان معنى الاختيار ليس حاد كونه بل هو محتمل
 في معناه لما قال في شرح المقاصد معنى الاختيار القصد والارادة بهما
 ما لطرف الاخر وكان المختار ينظر الى الطرفين ويميل الى احدهما والمريد ينظر
 الى الطرف الذي يريد **قال** وقد لحظ **قال** عن الاول بان المعلوم ضروري
 هو وجود العذر لا يتمايزها **قال** يعني ان العذر ليس ضروريا
 العذر في الامور التي سورها اختيارية وعذرها في الضرورية لا تاتاه
 هناك وذلك لانها فيكون تلك الافعال لا اضطرارية وانما تاتاه بالشيء
 فليس استدلالنا في تقابلها لضرورة **قال** وعن الثاني بان وجهه قائم
 فليس فلا يحتاج الى شرح متخذه الى **قال** يعني ان مرجح فاعلمه التباري
 تعالى هو معلق ارادته في الارادة حدوث ذلك المعلق في وقت وهو علم
 فلا يحتاج الى مرجح لان غلبة الاحتياج عند حدوث ذلك الامكان وضلا
 تعالى وان كانت ملكة ليست عادية وحاصلة تخصص المرجح في قولنا مرجح
 ففعله يحتاج الى مرجح والحادث فان المرجح القديم المعلق ازلا لا يفعل
 الحادث الاحتياج الى مرجح اذ هو في **قال** لان هذا العذر في التعلق لا
 يكون في وجود الفعل في ذلك الوقت بل يحتاج الى معلق حادث للعذر يجب
 عليه حدوثه لا يتغير في الكتب الكلاسيكية **قال** الفاضل الشريف وحيث
 نتوسع بعلقه ارادته القديمة ان كان الفعل لان العذر بحيث لا يمكن التكرار
 كان اضطراريا وان كان جائزا وجوده وعدمه فاما ان يقتصر الى مرجح ولا
 فعله لئلا يكون اتفاقا وقوله الاول وجود التخصيص بان منع ذلك المرجح لازم
 او لا **قال** منه حيث لا يختار ان منع ذلك المرجح لا يرد بان المراد بالمرجح
 المعلق الحادث بالارادة القديمة في لا يكون اضطراريا وانما يكون كونه
 لولم يكن عدم التمكن من التكرار بعلقه الارادة الحادث على وقوله ان
 الوجوه بالاختيار لا ياتي في الاختيار بل حقيقة فان **قال** اذا كان معلق
 الارادة حادثا احتج الى مرجح لانتفاع وقوع الحادث بل الممكن للمرجح
 قلنا انما معلق المراد لانتفاع الاختيار الى مرجح لانه صفة شائعة
 والنتيجة ولو تساوي المراد لانتفاع فان انتفاع من ان شاعل بالانتفاع
 لم يفعل **قال** فانه من المواضع وهذا اولى ما قيل هو الذي ان شاعل

112

وهو ليس بمعلوم

Copy

فعل وان شاء ان لا يفعل لم يفعل لان استناد العلم الى مشيئة القادر يقتضي
حدوثه كاني الوجود فيلزم ان لا يكون عدم العالم ازلما والمحجب انه بعد ما قاله
هنا صافا قال بجله في تحت الارادة في شرع قوله الموافق وجوب الشيء الايجاب
لاني الاختيار وجهنا تحت وهو ان ارادة احد الطرفين ان كانت معارفة
لارادة الآخر فكانت كل واحد منهما كالاختلاف باحدا على التجهيز
اجته ان يقال ان الله احدي الارادتين ذات المرسل لم يكن له الارادة المتخلقة
بالجانب الاخر بل لاعتن الارادة الاولى فلا يدرى معنى معنى الفعل والترك
واذا لم يلزم جاز تحت الارادة وحدها وان لم يكن سافرا لها بل تخلق الارادة
واحدة نارية تحتها نارية بذاك فان كان تخلق باحدا لانتفاء المتصور لتعلق
بالاخر ويلزم الاجابة وما ذكر من ان الوجوب يقتضي على الاختيار لاني في
انما يصح في القدرة معنى ان شاء فعل وانما نشأ لم يفعل وذلك لان اختيار الشيء
السافر لا يلزم من تعلق باحدا لانتفاء كونه الفاعل موجبا بالذات وانما يلزم
لو كان تعلقا به لذات الفاعل ومعنى تعلق لذات عدم اختيارها الى مرجع
خارجي لا يصف طائفة المتحيزين كعرفت والتحقيق ان رجحان الفعل كذلك
الارادة لا يقتضي احباب الفاعل بالذات ولا ينافي مقدورية الطرفين وانما
يقتضي رجحان تعقبات الفاعل ان رجحان الوجود بالحيلة لا يقتضي وجوب
الوجود بالذات ولا ينافي امكانه في نفسه هكذا يجب ان ينهم هذا المقام
فانه ما استند على اقوام **قال** وعنه ان الله بان وجود الاختيار الى
اقول يعني ان وجود الاختيار كانه عندنا في الحسن والقيم الشرعي
وانما لم يكن له تاثير في الفعل وكون الفعل غير مختار يعني اختيارا مشورا
الاختيار فيه وعدم كونه لا استقلا الى العبد باحد الفعل بغيره واختياره في
التعلق علة وقيل ما ينافي ذلك فلا يثبت الحسن والقبح عقلا **قال**
وهذه الاربعة انما اذا كان ما يحبه الفعل علة الى **اقول** يعني ان ما يجب
الفعل عليه وهو الاختيار اذا كان من الله تعالى ضرورة ان اختيارا احد
ليس باختيار والاولى التمسك باستقلال العبد به فلا حسن ولا قبح عقلا
قال المعتمد الاول ان كثيرا من المصادر **اقول** انما قاله كثيرا من المصادر
لان بعضه ليس كذلك كصير مرصا ومات ويخبر ذلك ما لا يوجد من اتباع
الفاعل لان ليس باختيارا وما اعطى الفعل فلا مطلقا لانا الاعلى فعل
حقيق بوجهه الفاعل ويصدر عنه كذا قال بجله فلعلنا لنعمل وكثير من
جميع المصادر **قال** كاحداث الحركة واحدا في ذات الموقع بانه غير
اقول انما ينافي بانه للشيء ومخلق بقوله احداث والمصدر راجع الى

انهم

للموقع

الى الموقع او المحرك وقوله لا يتقاع عطف على كاحداث وكذا
قوله ولا يتقاع عطف على في ذاته اي ذات موقع القيام او القصر وقوله
ويكون موجبا لا قيام اي يكون من بقوله الوضع **قال** او غير ذلك كالحالة
التي يكون للمحرك ما دام متوسطا بين المبدأ والمآل **اقول** يعني
تحت لانه جعل الحركة بهذا المعنى هيستام من عند الكينيات وحصل في
شرح المقام حيث قال لعل الحركة تطلق على معنى واحد كونه
يكون الجسم **قال** توسط بين المبدأ والمآل **اقول** ان الشارع والمص
ذكر هنا معنى الحركة احدها موجود في الخارج والاخر محدود في
معنى ثالث مذكور في الكتب الكلامية وهذا هو **المتوسط** المتصل بالحرك
للمحرك من المبدأ الى المآل وهي لهذا المعنى ايضا محدودة لان الحركة
مالم يصل الى المآل انتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا انتهى فقد انقضت
وبطلت مالم يزل في الاذهان لان المتحرك يستند الى المكان الذي يركب اليه
المكان الذي ادركته فاذا ارستت في الحيز صور كونه في المكان
الاولى **قال** ارستت قبل ذلك من الخيال صور كونه في المكان الثاني
فقد اجتمعت الصورتان في الخيال وحسب يشهد ذهن بالصورة
معا على التام واحد **قال** او يكون اتقاع الاتقاع عن الاتقاع **اقول**
هو فعل بضائع منصوب عليها على ينقطع او يصدر بغيره لعل
عنها على الاتقاع **قال** لان استحالة الشيء في ذات العلة كما
قام عليه البصائر ووقع عليه الاتقان **اقول** انما قال في ذات
العلة ولم يشر الى العلة لئلا ولما يتعلق بجلية العلة لا الاتقاع منها
ملا فان التسلسل لا يستحيل في نفس العلة الفاعلية كذلك فيما
تعلق **قال** للاشتراك في العلة **قال** ويتبع انما هو الى الاتقاع قد
جواب سوال المتدبر وهو ظاهر **قال** لا يتصور اتقاع بالمعنى المص
من عنده في الاتقاع بل هو للموقع ومعنى انما كالمزوم
عن الثاني **قال** المص **قال** ان لم يوجد حيلة ما توقف عليه وجود
الحق **اقول** قوله هذا وقوله بجله وان وجدته كاحلية جوب وجوده
عندها والا لم يكن عده على ان المراد بالوجود في مثال هذه
المواضع فبقيها لعدم حيث لا يكون منها واسطة لاضح لتصور الوا
وصحاح المساق في المقدمة الشاك من هذه اشياء الواسطة فكيف
تصور اشياء المطلوبة بالمقدرة في المتخيلتين **قال** لم يتصور وجود
الكن بل اسكن بالامكان **اقول** انما قيد الاذعان هنا وفيما

معاني
الحركة

سبيل في العلم ليسا له منها الواجب ومن ساقى المحتسب فان شأها
 غير محقق بالامكان الخاص فان الضرورة كما سلبت في الاول عن حاجات
 القدم كان متساويا للواجب والمكن الخاص والمسلكت في الثاني عن حاجات
 الوجود كان متساويا للمحتسب والمكن الخاص ولو اطلقه لتاخر منه الممكن بالادراك
 الخاص **قال** فان قيل ان اردتم بالرحمان بلا صرح الى اخر الجواب **اول**
 في كل من السؤال والجواب **ثاني** في السؤال فلان ما ذكرنا سابقا من
 بيان الرحمان بلا صرح بقوله وهو وجه الممكن بانه وعدمه اخرجنا عن
 ما ذكرنا في الشك الثاني من السؤال فكيف يصح التوقف منه وبين
 جرح **وقد** في الجواب فلانه بعد ذلك البيان كيف يصح ان يختار الشك الاول
 فانه بخلافه وانما جرحنا هذا انما نشأ من ذكر قوله السابق وهو وجود
 الممكن تارة الى اخرى حتى لو كان تركه لم يرد ذلك **قال** والحق انه اعتبار
 عقل **امور** فمن حيث وهو انما لا يختار في بطلان تارة على ما يجزئ
 العقل ولا يكون الخارج طرفا لوجوده ولا لنفسه حتى لا يتبع موصوفا لمجرد
 في الخارج كما ان في حيث مثلا واخرى على ما يجزئ العقل ويكون
 الخارج طرفا لنفسه لا لوجوده حتى لا يوجد في الخارج لكن يوصف به
 الوجود في الخارج كالنفس والاضافات وتلا الوجود والامكان والحادث
 والوجود **ثاني** وهذا ما يقال ان استغناء هذا المحرك في الخارج لا يوجب استغناء المحرك
 في الخارج **ثاني** في قولنا انما ندعي اعمى **وقد** هذا فاعلم ان كون شي اعتبارا
 عقليا بالمعنى السابق لا ينافي كونه الموقوف عليه لوجوده الممكن كيف وقد
 صرحا بان وجود الشيء موقوف على ارتفاع المانع حتى جملة بعضهم
 من الحلة التامة **وقد** **الشارح** في صاغت المقدمة الباشية ولا
 شك ان لعدم المانع دخلا في حلة الحادث والحق ان التشكيك في كونه وجود
 الممكن سببا على الاتحاد مثل التشكيك في الاوليات في الاستعداد **قال**
 فان قيل لم لا يكفي في ورفوع الممكن اوليته الى **اقول** هذا من قوله
 في الاول ولا يحتاج كانه قال لا نسلم استحالتها بل يختار الشك الثاني
 ولا يلزم الرحمان بلا صرح وانما يلزم لوجه قوله من غير سيادة او نقصان
 صرح الوجود والعدم وهو مخرج لا يوجب ان يوجد في جانب الوجود
 مخرج من غير ان ينتهي الى مرتبة الوجود فلا وجه لما قلنا عن الغافل للشيخ
 انه السؤال لعدم كفاية الاول في عدم اقامة البهتان على وجوب
 الوجود عند تحقق جميع ما يتوقف عليه الوجود عند بوجه **قال**
 يعني انما كونه اوليته الى **اقول** اعترض عليه بان الكلام في وجوب

محال في
 الاعتبار

الممكن

الممكن عند وجود الجمع المذكور لاني الاحتياج الى حلة تامة مطلقا والثاني
 هو الاول دون الاول لوضع الاستدلال عليه من التوقيف بحيث
 يبعد عداهما التيقن **قال** واعترضنا الحكماء عليهم الى **اقول** الجواب
 ان نمادهم بالاختيار هنا يعلمه وهو حادث ولا يختل به الكلام لما سبق
 فلا يلزم التيقن او يقدم المحلول **قال** فضلا عن ان يكون محتاجا اليه **اقول**
 كلمة فضلا واقعة بوقفي لان صير يكون راجع الى الوجوب لا الهلة والا
 لوجب ان يقال محتاجا اليه وايضا الكلام في كون الوجوب محتاجا اليه لا الهلة
قال والجواب ان المراد بالسبق الاحتياج **اقول** لا يخفى ما في هذا
 الجواب من الظهور والتكلف والارتكاز الى التحمل والتقصير **ثاني** اول
 فلانه بعد ما صرح بان الوجوب ما لا يحتاج اليه وجوده الممكن لم يوجب استغناء
 من جميع ما يتوقف عليه الممكن وانما ثابت فلان التخصيص لا يجري في الاحكام
 العقلية كما يتقرر في موضعه فكيف يصح قوله سوى الوجوب وانما ثانيا
 فلان القول بسبق علي الهلة التامة فكرة محضنة لظهور ان لا يكون
 تامة وقوله **وهي حلة ما يتوقف عليها** عن محل النزاع **والجواب**
 راجعا فلانه بعد ما صرح بان الوجوب هو تأكيد الوجود كيف هو قوله اخر
 وسابق على الوجوب بالذات بحيث الاحتياج اليه فان نوكد الشيء لا يكون
 سابقا عليه اصلا فتدبر بل الصواب في الجواب ان اعتقاد المصنف
 على ان يكون الوجوب السابق صفة للوجود وليس كذلك بل هو صفة
 للتصور لا هو المستطور في الكتب المشهورة **وقد** **الشيخ** هنا
 في تقرير كلامه ان وجود كل ممكن محقق بوجوب سابق وهو وجوب وجوده
 عند الهلة **قال** في شرح المقاصد الممكن يجب صدوره عن الهلة **اول**
 وهذا وجوب سابق والحج ان بعد ما قال فينا لانه لم يخرج عن هذا الشك
 ولم ينته الى حد الوجوب لم يوجد **وقد** **الشيخ** في شرح المقاصد لم يوجد
 كيف حقق عليه الصواب في الجواب والحج من هذا انه قال في اخر هذا
 البحث وايضا لاحقا في انه يجزئ نقال وجه صدوره بوجد دون ان
 يتفكر وجد تزجيه صدوره المردس لم الصواب **قال** والمراجع والمآب **قال**
 ونهنا بعد ما قال الى **اقول** ما ذكرنا من التوقف والتوقف المتع والسنه
 انما يجزئ ان وقت الحوادث ليسوا جلينا **وقد** **الشيخ** كان حديثه في ذلك
 الوقت رجحا من عند مدح قلنا لا يلزم لا يجوز ان يكون من حلة متسا
 يتوقف عليه الوجود الارادة التامة من حيث كونه متسا في شأها
 ترجح ما شأها في شأها وتقرير الجمع ان الارادة التامة من حيث كونه متسا في شأها

النوع

Copy

rsity

ان قيل

لا يجوز ان يستدل بالوجود والعدم وهو ظاهر في هذه المسألة
 تخلف بوجوده في وقت محض من تلك الوقت ان كان من الجملة
 لم يكن الموقوف على عام الجمله والالكان حدوثه في زمان بلا مرجع لان
 انه ليس من الجملة الموقوف عليه **قال** وان كان شي منها بعد ذلك
 افترس **قلت** هذا الشق قولهم بعدمه يكون لعدم شيء من علته
 الثابتة **قلت** نعم لكن ذلك الذي يتعلق بآدته تعالى الحادث في وقت
 معين فلا يلزم من عدمه استحال الواجب **قلت** ذلك يتعلق ليس بوجود
 محقق بل من قبيل الحال وكذا في عدمه ولهذا قال فيلزم استحال الواجب
 فان الاختيار الذي من قبيل الحال اذا لم يدخل في جملة ما يتوقف عليه وجود
 الحادث كان لها درعين الفاعل بطريق الاجاب والصادر عنه بطريق الاجاب
 لازم له وعدم اللازم يستلزم عدم المعلوم **قال** وقد يقال في تقدير
 الاول اي تقدير كلام المصنف في الاول لا في الثاني انما القسم الاول
 ابتداء لا تلازم قوله ولا يخفى انه لا معنى لقوله **ان** فان معناه ان كان
 هذا المقدم كلام المصنف فلا يخفى حسنه لقوله ومن يستدل الى الواجب
 فان المعلوم منه الجزم باستادها الى الواجب ثم التردد في كون بعضها
 محذورا ولا واكهموم من هذا التقدير التردد في استادها الى
 الواجب وايضا المعلوم من هذا التقدير عدم انما الكمالات الى الواجب يستلزم
 انتفاء وهو يخل باحتيال التسليم فلا بد من استلزام ذلك ونسحق
 تقدير المصنف ان الكمالات بعد ما استحدث الى الواجب استلزم عدم شيء
 انتفاءه فثبتان ما بينهما **قال** واما الثالث فلان علم الحادث الى قول
 حاصل هذا الكلام انه قوله لا يقال لا يجوز ان وجود الحادث لو توقف
 عليه عدم شيء بعد ما تحقق جملة ما توقف عليه من الموجودات لم قد
 الحادث على تقدير انه يكون ذلك لعدم عدما سابقا او استحال الواجب على
 تقدير ان يكون ذلك لعدم لاحقا ولم يكن لرواها لعدم مدخل في زوال جز من
 علمه ذلك الحادث او خلاف المعلوم من علمه عدما يكون لعدم لاحقا وكان
 لرواها لعدم مدخل في زوال جز من علمه ذلك الحادث او خلاف المعلوم من علمه
 ذلك الجز الاول مستفاد من قوله اما الاول وكان استصحاب ذلك الى
 عدمه السابق قد علم **ان** **قال** في من قوله اما الاول فلان تقدير ذلك
 الى وانما الثالث من قوله واما الثاني وهو ان يكون لرواها لعدم الى **قال**
 لو توقف على عدم شيء **ان** **قلت** نقل هذا الفاضل الشريف **ان** **قال**
 فانما ان يقول لا يجوز ان يتوقف على اعتباره مستند عدمه لايجاد

وما

وما في معناه من الاتباع وتعلق الارادة وكونها فلا يكون هناك سابق
 ولا لاحق فلا يستقيم التردد بينهما ويكون الموقوف على العلم نفس ذلك الامر
 الاعتبار لاعدته المستند كما سيجل ذلك في كلام المصنف في جواب السؤال
قلت لان الكلام هنا في علم محض لوجود محض وما ذكر من الاجاد وغيره
 ليس بوجود ولا بعدم بل عليه قول المصنف هنا في ان لم يدخل في تلك الجملة
 انور لا بوجود ولا بعدم وفيما لو وجودات محضه لو وجودات محضه
 واما موجودات مع معدومات وتوالتا **قال** في هذا لا وجود للمابق
 والاختيار كما لا يلزم له واما كلام المصنف في جواب السؤال فهو على علمه لانه
 كما سيجل في من تقديره **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 قيم اي انما قول **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 لا اولية ولا يوصف به المعلوم من خلافه **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 مطلقا **قال** فان قيل **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 زيد الحادث يعني لا يرد في وقتيه وانما ذلك لو كان جميع الموجودات التي
 سوفت عليه وجوده قديمة وهو مستبعد لم لا يوجد ان يكون بعضها حادث
 قبل وجوده فلو كان جزا منها المعللة وخاصة **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 الموجودات في ان يكون قديمة لاستعدادها الى الواجب فكيف لم يكن
 بعضها حادثا وذلك لان الحادث قبل وجوده لم يكن **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 لعدم شيء من علمه التامة وهو حلال الى الواجب كما سبق فلا يجوز ان يكون
 مسبوقا لعدم يعني بالضرورة **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 تقدير حدوثه الى **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 حادثه في ان لم يدخل الى **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 الى **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 على ما قاله في شرح المقاصد ان يكون علمه لوجوده سابقا لوجوده
 اقتضاه الى امر اخر لا سيما في هذا المقابل ويقاه وقد نتقدنا في
 امر اخر وهو اما يقال ان علمه لوجوده عين علمه السابق كما سبقه التاربع
 الاستحالة ثم يفتقد في الاستحالة الى استقامة الماسه واستعدادها لتعلق
 الاسباب **قال** **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 اقول يتوهم انه المراد بعدم الموقوف عليه في قوله من غير ان يكون
 موقفا على عدم شيء لعدم ذلك بعد الاستقلال **ان** **قال** في هذا السؤال في جوابه **ان** **قال**
 وجود الحادث لا يجوز ان يكون موقفا على عدم شيء علمه التامة من
 الموجودات المستقلة والمعدومات التابعة لتلك الموجودات بحيث

واما

القديم
والاخر

195

Copyrighted material

لا تقدر على استقلالها لان يتوكل من الغير فثبت المطلوب بلا توقف على الالتجاء الى عكس القضية **قال**
ويمكن تعديله بوجه آخر الى **اقول** يمكن تعديله لئلا يفتقد الاستماع المذكور
بوجه آخر ليكون قوله واذا ثبت القضية لا يدخل في اثبات المطلوب وحده
ان يفتقد ذكر الدليل على ثبوت القضية وذكر ما يتوكل عليه وما يلزم العكس
وقد **ثبت** لانه القضية ليست بضرورية فان لم يذكر ما دل على ثبوتها
لم يصح ذكر العكس لانه بعد ثبوتها تستلزم العكس لاقتضائه وان ذكر ان ذكر
العكس غير اللازم لان في اثبات المطلوب كما ذكرنا لان **قال** فان قلت لم لا
يجوز ان يكون الى **اقول** هذا سند لم يوجب الى قوله في اول البحث
في ان لم يكن بعض تلك الموجودات معارفا في حق الازمنة لم يقدّر زيد
الحادث الا **لما هو** كونه فانه قال لا يستلزم ان بعض تلك الموجودات لو لم
يكن معروفا في حق الازمنة لم يقدّر زيد الحادث ولا يجوز ان يكون ذلك
بعضها فلا بد للاختيار بغير الحادث اي وقت شاء ولا يلزم في الحادث
من التعدي بغير ذلك السوال والسوال الذي اشار اليه بقوله في اول البحث
وهذا ينبغي ما يقال لا يجوز ان يكون الى ان منشا هذا ما ذكرنا الان ومنشا
الاول ما ذكره من قوله وان لم يكن من اجل ان كان حدوث زيد الى **والجواب**
السوال في الاول بعض الارادة القديمة وفي هذا انما المختار في سبيل
فظهر بطلان ما قيل ونقل عن الفاضل الشريف ان هذا السوال ليس بحارضا
ولما قضية ولا تقتضي ولا تخلق له بما سبق من الدليل على بطلان الاصل
الثالث كنهه وقد صرح في بعضه بعدم وروده على الدليل المذكور حيث قال
وهذا ينبغي ما يقال لا يجوز ان يكون من جملة ما توقف عليه الوجود الارادة
التي من شأنها جميع ما شاع في شأنه فثبت واستقيم **قال** قلت الكلام انما هو
على تقدير وجوب الحلول الى **اقول** فيدحض لا كما اختار الشق الثاني
من التقدير فثبت فيقول الكلام الى ذلك البعض الذي لم يوجب ان عدم
الحل **قال** اذا كان المحدث هو الاختيار وكفى لم يصح قوله ان عدمه لانه
انما يكون في عدمه في حق الموجودات التي يفتقد هو اليها لان ذلك في
هو في الموجودات الحقة وسبب ان الاختيار وقضه ليس بوجود ولا عدمه
فالصواب في الجواب ان يقال لا بد في الموجودات الحقة حيث لا بد
في جملة ما توقف عليه وجود الحادث امثلين بوجود ولا عدمه في الحادث
بالاختيار وان كان كان بوجودها كما كان لا يختار في ذلك في وجود
الحادث لزم ان يدخل في تلك الجملة امر ليس هو بوجود ولا عدمه وهو
خلاف المقروض حتى لو ثبت لثبت المطلوب لما قال في ابتدا الكلام لو لم يكن

مخروم

بالوجه

لا تقدر على استقلالها لان يتوكل من الغير فثبت المطلوب بلا توقف على الالتجاء الى عكس القضية **قال**
ويمكن تعديله بوجه آخر الى **اقول** يمكن تعديله لئلا يفتقد الاستماع المذكور
بوجه آخر ليكون قوله واذا ثبت القضية لا يدخل في اثبات المطلوب وحده
ان يفتقد ذكر الدليل على ثبوت القضية وذكر ما يتوكل عليه وما يلزم العكس
وقد **ثبت** لانه القضية ليست بضرورية فان لم يذكر ما دل على ثبوتها
لم يصح ذكر العكس لانه بعد ثبوتها تستلزم العكس لاقتضائه وان ذكر ان ذكر
العكس غير اللازم لان في اثبات المطلوب كما ذكرنا لان **قال** فان قلت لم لا
يجوز ان يكون الى **اقول** هذا سند لم يوجب الى قوله في اول البحث
في ان لم يكن بعض تلك الموجودات معارفا في حق الازمنة لم يقدّر زيد
الحادث الا **لما هو** كونه فانه قال لا يستلزم ان بعض تلك الموجودات لو لم
يكن معروفا في حق الازمنة لم يقدّر زيد الحادث ولا يجوز ان يكون ذلك
بعضها فلا بد للاختيار بغير الحادث اي وقت شاء ولا يلزم في الحادث
من التعدي بغير ذلك السوال والسوال الذي اشار اليه بقوله في اول البحث
وهذا ينبغي ما يقال لا يجوز ان يكون الى ان منشا هذا ما ذكرنا الان ومنشا
الاول ما ذكره من قوله وان لم يكن من اجل ان كان حدوث زيد الى **والجواب**
السوال في الاول بعض الارادة القديمة وفي هذا انما المختار في سبيل
فظهر بطلان ما قيل ونقل عن الفاضل الشريف ان هذا السوال ليس بحارضا
ولما قضية ولا تقتضي ولا تخلق له بما سبق من الدليل على بطلان الاصل
الثالث كنهه وقد صرح في بعضه بعدم وروده على الدليل المذكور حيث قال
وهذا ينبغي ما يقال لا يجوز ان يكون من جملة ما توقف عليه الوجود الارادة
التي من شأنها جميع ما شاع في شأنه فثبت واستقيم **قال** قلت الكلام انما هو
على تقدير وجوب الحلول الى **اقول** فيدحض لا كما اختار الشق الثاني
من التقدير فثبت فيقول الكلام الى ذلك البعض الذي لم يوجب ان عدم
الحل **قال** اذا كان المحدث هو الاختيار وكفى لم يصح قوله ان عدمه لانه
انما يكون في عدمه في حق الموجودات التي يفتقد هو اليها لان ذلك في
هو في الموجودات الحقة وسبب ان الاختيار وقضه ليس بوجود ولا عدمه
فالصواب في الجواب ان يقال لا بد في الموجودات الحقة حيث لا بد
في جملة ما توقف عليه وجود الحادث امثلين بوجود ولا عدمه في الحادث
بالاختيار وان كان كان بوجودها كما كان لا يختار في ذلك في وجود
الحادث لزم ان يدخل في تلك الجملة امر ليس هو بوجود ولا عدمه وهو
خلاف المقروض حتى لو ثبت لثبت المطلوب لما قال في ابتدا الكلام لو لم يكن

Copy ng rsity

في جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث امر ليس بموجود ولا معدوم
اما موجودات محضة الى ان قال والافتقار باطله بانها اما الاول
قال وصف هذا الكلام عني عن البيان اقول وذلك لان شدة
الخاصية بين العلة والمحلول ليس لها محصل ولا وسط فلا بد ان العلة
تتضمنها وان عدمها يستلزم كون ضروره زحاما بلا موجب بمعنى وجود
بلا موجب وان وجودها علة لكون وجود العلة مستلزم لوجود المحلول
حتى لو استغنت استغناء الاستلزام **قال** وتلك الامور مكنية فيجب استنادها
الى علة لا محالة اقول فينبغي ان لا يستدل الى العلة انما هو وجود
الممكن لا قدره في المقدس بل شئ وذكره في الكتب الكلامية ففعله الامور ان تكن
موجودة ولا معدومة كيف يقع استنادها الى العلة فيجب القول بعدم
الواسطة وانها موجودة فان **قال** الى ما هي تلك المحولة عند التكليف
فالمستدل الى العلة ما هي هذه الامور قلنا الكلام ليس في ما هي
بل في الاشياء تحسب خصوص المواد وعناية ما يمكن ان يقال ان
بالجمل تحلوت الشئ اعم من الموجود وتضمنه انما بالشئ دون
الموجود والمستدل الى العلة في سائر المقامات وجودها وفي الاول شئ
ككن لم اجد في كلامهم التخصيص ففعله التفرقة **قال** فان قيل يجوز ان
يتوقف على انوار **قال** ايراد على السبق السابق ليعلم ان تلك
الامور انما لم تكن متعينة في شئ من الازمنة لزم قدم الحادث لجواز ان
يتوقف الحادث على امور سواها موجودة وقت حدوثه وتقدمها
ان الكلام في تلك الامور كاللزام في هذا الحادث بان يقال تلك الامور
ايضا مستندة الى الواجب بواسطة اتباع لا معنى في شئ من الازمنة
ويقدم قدمه فلا يتصور وجودها وقت حدوثه وان **قال** ان
انما نشأ عن الفخلة عن معنى الاتباع فانه جزا غير من العلة الثانية
حيث لا تتحقق الا بعد تحقق جميع ما يتوقف عليه وجود الحادث
ويقدم الوقوع كما هو فلا حاجة الى الجواب المذكور **قال** ان قدمه ضرورة
قدم بواسطة اقول اعترض عليه بانه لا يلزم من قدم الوسائط
قدم تلك الامور وانما يلزم لو كان استندت تلك الامور الى الوسائط التي
بالوجوب وهو معنى الجواز ان يكون على سبيل النصية والجواز انما يتصور
ان يتناول لان الكلام بعدايات الاختيار بالنظر الى الموجودات فانه من
جملة الامور الالاهية واللاهية ومنه فظهر ان فعله لا يستلزم عدم الممكن
الوجوب في الاستناد الموجودات الى الواجب متعلق بقوله المستند

اليه

المستند المسمى **قال** لوجه لما قيل انه بطل عنده الم فانه لو جاز ان
الموجودات الى الواجب استند على سبيل النصية والجواز لم يطلت الشئ وقت
الثانية الدالة على انور الوجودية ولا معدومة لان اشياء تلك الامور
على تقدير كون كل ممكن محتاج في وجوده الى نور موجب فكل من عن القول
بالموجب بالذات ولو كانت تلك الامور لم يكن في موجب بالذات الا بالانضمام
المحال وذلك لان المصداق انما يكون له بعد اشياء المقدسين والمعتصم غافل
عنه ثم جعل هذا القابل لقوله لكن لا على سبيل الوجوب متعلقا بقوله متعلق
بنا على ان الافتقار الى الشئ يوجب الاستناد اليه وهو خطأ لانه متعلق
لصنيع ففعله وجب انما ان يجب الى على ما سبق في توضيحه ان ما هو متعلق
قال واذا قد افترقت تلك الامور الى الواجب فغير وجهه عن القول
الخاصة انه شئ في القول المصداق اما ان يجب الى كنه لا يصلح له لان
على ان يكون ناطقا الى استناد جميع تلك الامور بالذات الى الواجب وليس
كونه يد على قوله فان اتسع الحركة غير واجب ومع ذلك اوتقوا انما على
فان التمثل بالحركة نفس قاطع في التعميم وان اردت العصور على مرادها
على الكمال فاسمع لما قلنا انك في المثال **قال** وبالله التوفيق
فما صدر له فثبت توقف الموجودات الحادث الى قوله في الحركة ان
هذه الامور التي يتوقف عليها الموجودات الحادث اما ان تستند جميع
الي الواجب استنادا بالذات او يستند بعضها اليه بالذات وبعضها
بواسطة الموجودات المستند اليه لا بالاجاب بل بالاختيار لان الكلام
بعدايات كما عرفت وعلى التقديرين اما ان تستند تلك الامور الى
ما تستند اليه واجبا كان او متعلقا بطريق الاجاب ولا لا يصلح ان
تستند جميعها اليه بالذات بطريق الاجاب لاستلزامه قدم الجواز
او استناد الواجب اليه اشارة بقوله ولا يمكن استناد تلك الامور الى الواجب
الى قوله ولا يلزم ولا في ان تستند اليه بعضها بالذات وبعضها بواسطة
بطريق الاجاب ايضا اما بالانضمام الشئ فيكون اضافة الاضافة
عين الاولى اذا لا يخفى ما فيها من التعميم والتكلف بل الصواب ان
يكون ذلك الاستناد بطريق الاختيار لا مراد اليه اشارة بقوله ولا يلزم
الى قوله ثم الحركة **قال** لو دخل بالاختيار لكان فعله جائزا لانه
فيلزم عدم الممكن مع وجود علة التام **قال** الجواب عن
الحكاية ان اردوا الجواز ان تكون الامور مستندة الى نور عدم الممكن
مع وجود علة التامة كيف ومن جملة متعلق الامور الحادث في وقت

Copyrighted material

معين بالمرتب او او تنقذ في الكتب الكلامية وان ارادوا جواز الشك بعد
تعلقها بالمرتب فلا يسلم انه لو فعلوا لاختيار كان فكلها كانت الشك كلف
وقد سبق ان شح يكون واحدا وان كان بالغير ولا يلزم من حدوثه تسلسل
التعلقات ولا قيام الحوادث بذات الله تعالى **اما** الاول فلا يتعلق
بالمرتب لذاته من غير افتقار الى مزج آخر لما من مرارا الحقا صفة من شارة
الاعتصم والتزجيج ولو للمساوي بل المرجوح **واما** الثاني فلان التعلق
امر اعتباري ليس له وجود في الخارج ولا صفة حقيقية للموجب ليقوم
به تعالى ولا يلزم من حدوثه قيام الحوادث بذات الله تعالى فاذا ثبت
ان تعالى فاعلم بالاختيار ثبت بالضرورة كونه عند موجب بالذات بلا حاجة
الى ما ارتكبه المص من التعلقات واذا ثبت التعلق الحادث للارادة فحل
قوله ولا يحكم من هذا ذلك **الح** لان شق التخدم ملاحظة ذلك التعلق فان خرج
اجبرنا العلة الثانية انا وجد وجب وجود المعلوم واذا افقد استع
فلا وجه لقوله بل يجوز عدمه مع وجود جميع ما يتوقف عليه فان ذلك
التعلق اذا حصل استغنى عنه ولا يتوقف **والا** الثاني لا يتوقف لا يتوقف
عند تحقق علة الثانية لان ذلك التعلق اذا وجد وجب الاتباع والا
استغنى **واما** قوله اذ لا يلزم من عدم وجوبه **الح** فيرد عليه انه لا يلزم
من عدم لزوم الحال المخصوص عدم لزومه مطلقا وقهنا بل يفرج اخر وهو
حصول الاشياء بلا مؤثر والوجود كما يتوقف على موجد كذلك الامر يتوقف
على مؤثر وقد سبق ان ذلك الامور ممكنة فيجب استنادها الى علة **قال**
واما ترجيح احد المتساويين او ترجيح المرجح بخلاف واقع **اقول** لم يرد
بالترجيح هنا الاتحاد كما قبله بل اعلم منه وهو اشياء الرجحان كادرك
فيما سبق اذ لو اراده لم يكن لقوله **واما** ان ثبت رجحان ثابت على ماله
من الرجحان معني لظهور امتناع ان يوجد شي واحد ما كثر من وجود
واحد فلا يحتاج الى قوله فيكون كل ترجيح **الح** فنقد **قال** في بحث وهو
انما نادره المتساوي بالشيء الى ذات الشيء مع قطع النظر عن الخارج
ولا نزاع في جواز الترجيح بما عتبر حصول المرجح الخارجى وايضا
اليه وان اراد به المتساوي بالشيء الى المفاعل المختار الحكيم الذي لا يترك
فعلا لا يجد تعلق داع وبطلان به فلا يكون ترجيح ترجيح المتساوي
بل ترجيح المرجح وما ذكر من لزوم اثبات الثابت او التسلسل على
هذا التقدير **موسع** **اقول** مساهمة عدم ملاحظة السوال الاول
الاي مع خطابه اذ يظهر بعد هذا ان معني ترجيح وموقع المساوي والرجح

ان لا يكون الترجيح بالاقية المتساوي او المرجح **ط** بخلاف الشق الاول
قوله فلا نزاع في جواز الترجيح بالمزج **الح** بل سألنا ان اذا ثبت العا
عليها فاحدها **واما** اذا اردنا ما ذكر فيكون فيه النزاع **والنظر**
بعدها ان لزوم اثبات الثابت او النسب انما هو في ابطال افتقار الترجيح
في ترجيح المرجح وما ذكر في الشق الثاني مبني على ان يكون المراد
ما بين من فاحدها **الح** فان هذا من ذلك **قال** لولا الترجيح لما وجد على
اخلا **اقول** **قال** في شرح المتأصل الجمهور على ان هذا الحكم ضروري
بعد التحصين معني الموضوع والمجمل من عند ان يتقدم الى بيان فان معني
الممكن ما لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه ومعني الاحتياج ان كل من وجوده
وعدمه يكون لا كذا بل لا يمتنع خارج فان **الح** فالحتم ان لا يكون لذاته
ولا لا يمتنع بل مجرد الاتفاق **قال** هذا ما يظهر بطلانه بانه اذا ثبت
ولم يحكم به من اثبات من الظروف الاستدلال **قال** فيلزم تسلسل
الترجيحات والرجوحات **اقول** انتهى المص بالاول ولا يذكر ان يمتنع
المقصود به والسارح الى زيادة الاحتياج كما هو داه فالحتم في الاول
وجه الترجيح وفي الثاني كثرته فانه اذا كان واحدا وكان بل ترجيح من سبقنا
بآخر نفس الترجيحات لا محالة **واما** اذا كان متعدد فكل ترجيح من مزج
اذا توقف على ترجيح من آخر نفس الترجيحات ايضا لا محالة لا يتقار
لم لا يجوز ان يكون في الاول ترجيح الترجيح عن الترجيح ولا يلزم النسب
لافتقار الى انتفاع بالانتفاع **لانا** **اقول** الكلام هنا في ان ثبت رجحان ثابت
على ماله من الرجحان فيكون بين الترجيحين اخبار بالذات والاعتبار
بالضرورة **قال** فان قيل ان كان المدعي **الح** **اقول** حاصل السوال
ان المدعي يعني قوله وكذا الترجيح الخارج باطل ان كان السلب الكلي
فان قوله في الجملة قد يلحقه لا ينبغي لم يلزم عدم تهاهي الترجيحات وان
كان رفع الجواب كلي لم يصح قوله فالتزجيج لا يكون المتساوي او المرجح
وحاصل الجواب اختيار الشق الثاني قوله فلا يصح قوله فالتزجيج
لا يكون المتساوي او المرجح **قال** يصح التناوب المذكور وهو التقيد
بقوله بالافق اذ ملاحظة هذا التقيد يصح حصر الترجيح في كونه المتساوي
او المرجح ولا ينافي ثبوت ترجيح المرجح في الجملة فعلى هذا لا يكون
المطلوب وموقع ترجيح المتساوي او المرجح والامتناع فوق بينه وبين
ترجيح المرجح لاننا ايضا واقع ولا يفيق لقول المص اولا وكذا ترجيح المرجح
بالمرتب وقوله ايضا فالترجيح لا يكون المتساوي او المرجح **وجوه** معني

معني
الممكن

Copy ng S rsity

عنه
الم

فظهر ان قوله وثبت به المد الخ ليس كما ينبغي الحق العادة ان يقال
ويثبت به ان مراده بقوله لكن ترجيح احد المتساويين او الوجود واقع
ان لا واقع الخصارا للترجيح في ترجيحها بالافق وان كانت العادة قاصرة
عنه فلما مل **قال** وهو مستنع بالضرورة **اقول** لانه يقتضي اجتماع
المتساويين وهو كون المساوية او الترجيح راجحا ضرورة الثاني بين
المساواة والرجحية وبين الراجحة **قال** ولهذا نظر صحة ما ذكر
المص **الخ** **اقول** ان يكون المعنى في الثالث العلم بوجود الواحد
استناع ترجيح احد طرفي الممكن بالآخر يظهر ما ذكر المص في حواشي علي
الموضوع وكان مراد من تعلل الفتح في قول المص بعينه يمكن اثبات هذا
الطلب الخ لكونه مخالفا له وتأييد اعتناضه بقوله **اقول** الموجود
الذي **الخ** **قال** وفيه نظر لان عدم العلم بالرجحان **اقول** يعني
انما يقتضي الشيء الثاني فيكون معنى قوله الخ كما لا غائبة عدم العلم بالترج
في اعتقاده ولا يستقيم قول المص وذا باطل ايضا اذ تعلل بها لان
عدم اعتقاد الرجحان لان عدم العلم بالرجحان في اعتقاده لا يستلزم عدم
الرجحان في اعتقاده اليه اخر ما قاله هذا غائبة ما يمكن في توجيه النظر
لكن غير وارد لانه انما يرد اذا كان التوديد في قولهم بل غائبة عدم العلم
بالترجح وليس كذلك بل في مجموع قوله لا يسلط بانرا ذلك لانه لا يسلط
ما لم يسم وهو وجود الموضع في المثال المذكور ولذا قال ان وجب الترج
فاما ان يجب الخ فكأنه قال ان وجب بینه فاما ان يجب بحسب تنفي
الامر وهو ظاهر السطون واما بحسب اعتقاد الفاعل يعني ان يجب
اعتقاد الرجحان حاله باسرع الفعل وهو ايضا باطل لما ذكر ومخالفت
ايضا لقوله بل غائبة عدم العلم بالترجح لان معناه عدم اعتقاد الرجحان
فتدبر واستمع **قال** وهذا جمل الا ان يخص الرجحان بالوجود ليس
كما ينبغي **اقول** **الظ** انه اراد بالتحصيل ما يفهم من قوله فالرجحان ظهور
الوجود لكن برز عليه ان ذلك التحصيل ليس بالنظر اليه اذ هو بيا النظر
الي حاله للممكن قبل الوجود كما يدل عليه فترج عباره واما وجه تخصيصه
بالذكر فيكون الكلام في هذا المقام في وجود الفعل كما يدل عليه المباهة
السابقة **قال** اذ نقول لا يجب عند وجود الموضع الخ **اقول** في حيث
انما هو الاول لانه لا يوجب لغيره المص واما ما بين الموضع بوقف الموجود الخ
وتوكله مبنى على التوكل بامتناع الوجود بلا وجوب لانه معطوف
على قوله اما بالقول فكيف يصح قوله او توكل لا يجب عند وجود الموضع

واما

العلم

واما ما بينا فلا ذلك قد عرفت ان الموضع يقتضي الموجد فهو ان يوقف على امر
احتمل كين تاما والاعتناء عليه الوجود بالاختلاف فكيف يصح قوله انما هو
بعد تعيين الموضع بالبناء نعم لو قيل الموضع التام يكون هذا الموجودات الخ قوله
بالوقوف وليس للمص والظهور **قال** في توجيه قوله المص ان يقال معناه
لا جبر على تقدير وجوه الفعل غائبة ان يوقف على ما ليس بوجوده دولا
محدودا لا لا يتبع فان مدرعة الموضع وجبه الفعل والافلا هذا الوجوب
لا يقتضي الخ كما مر مسارا فذهب **قال** فان قيل فنقل الكلام الى حدود
الاتباع **اقول** هذا السؤال مع جوابه شرع لتوكل المص في المسامات
بحسب طريق الشيء الخ لكن في الوجه الاول من الجواب بحث لان الاتقا
وان لم يكن موجودات لكن حادثات فكيف يتبع الشيء في الموجودات يتبع
ايضا في الحوادث الصادقة عن الشيء في حال الاتباع بل هذا هو الحق
الاستحالة من الاول **قال** وانما لم يشر المص هنا **اقول** اي لم يشر
قوله ثم نعم اما ان يجب بطريق الشيء الى بطلان طريق الشيء حيث لم يقل
وهو باطل وان رجحان طريق عدم الوجوب حيث لم يقل واما هو ان الحق
هذا انما ادعاهما سبق وانت خبير بان الحق الشيء ان يذكر قوله وانما لم
يشكل في قوله وان اريد انك في الخ **قال** واما الثاني فلان
وجود ذلك الامور الى قوله ضرورة كونه واجبا لقوله **وقد** لما سبق
في تحقيق المفارقة الشاذ ان قلنا ما يوقف عليه الحقيقة الحادث ان كانت
موجودة محضه حيث لا يتقدم شيء من احواله ثم قدم الحادث بالضرورة
واما المعلوم بدوام علمه الشاذ **قال** هذا وكذا لما قيل ان يقول
الفعل بواسطة الموجودات الخ **اقول** هذا ارادنا قوله واما الثاني
فلان وجود ذلك الامر كونه فية **قال** لما مر مرارا ان المشتد الى الواجب
بواسطة الموجودات لانه ان يكون فية فية في كونه قدور بالمعنى ومخلوق
له بالضرورة واما السند الذي ذكره فلا يسلط للسند لما عرفت مرارا ان الامور
التي من شأنها الترجيح والاعتقاد ما ليس بوجوده ولا حدوده والكلام هنا
في الموجودات الحقيقة **قال** وانت خبير بانها مقدمة اجابته سلمت
عند الخصم الخ **اقول** فيتم بحث لا كونه فية سلمت في الاستدعاء والمعرفة
لا يقتضي كونه سلمت عند ما تريد وفيه المص في قوله وجه وجه
وعلى المدعى انما في قوله **قال** ولا حاجة اليه هكذا وقعت العادة في الشيء
والقوابل ان لم يرجع الى الخ وكيفية العادة **قال** لا انقصوا اذا كان
تزييف الدليل لا كونه محتاج اليه من مدعيه جميعا وكذا جميع الباحث السالفة

حيث قال في هذا الكلام
قال المص في قوله الوجود لا حالة
بذلك انما هو

Copy ing S rsity

ليحقق من المقدمة الاولى والتحقق عما ذكر وسيان ما ذكر لا يقتضي وجوب
 تسليم المقدمة الثانية وعدم الاحتياج اليها **قال** وانما من ذلك
 توضح سند المنع الى **اقول** قد افترقا الخبر في التسليم على المص والخط
 انه لا يقتضي كمالا على المصنف وذلك لان صفاته تعالى كما كانت ممكنة
 مستندة اليه تعالى بلا احتيال وقد تضمنت الفرق الثلاث على انه تعالى
 مجرد عليه وقد علم ما نطق عن الموافقة وشجع ان الحسن بالمعنى الى الله
 تعالى عما عمن تعلق الملح فقط بلا اعتبار الثواب وقد وجد هو على
 وجوده غير اختاري هو حسن بالمعنى المتعارف فيه واما كالات الانسان
 وتمايزه بوجود الحسن والفرق بالنظر اليه بالمعنى المتعارف متمايزا لان
 اصحابه يمدون عليه ويدينون اليه فافترقا في معنى الحسن والفرق فاقبل
 انكر الشيخ الاشعري فقلت احسن وان كان الشئ الاخر وهو على الثواب
 والعقاب فان عني عدم وجوده على الله تعالى سلمناه وان عني عدم احتياج
 الانسان الى فلا سلمه ولا بدله من دليل كماله والعقل السليم او احسن
 ونفسه يعرفه في روي بعض المتأخرين في روي بعضه في بعضها
 محسنة وان لم يحكم بها وانكاره مكاره وهو المعنى بقوله وذلك لان الثواب
 والعقاب الى **قال** انما من هذا الخبر ان سند المنع بما ذكره ليس
 محال للتعجب وكذا ادعاء التناقض في كلام الاشعري لان ليس في عام
 معنى الحسن والغير من الشئ الاول منه لانه ذكر الشئ في جهة فاما **قال**
 المعنى المتعارف منه كشيء موجود في تلك الكالات وانما بعض
 الشئ الاول لا يتعارف واما الثاني فما لا تزام بطريق التبيين المتبادل
 معا قوله وذلك لان الثواب والعقاب احلالا فانه كلام اذا نظرت في
 بالاضافة وترك تعصب المذهب والاعتناء بحصوله الا دعاء والافتراء
 بما به البصر عن غير محقق وخلاف فلا يكون محال لما قرر في او الفصل
 في ثلث الخبر واما اولاد المص مذهب الاشعري على سبيل التزديد
 فلا ياب الى انه لا يصلح لان سجد خذها لانه يعيد عن الحق ومورد التبع
 وعقباته بدليل يعقده بخلاف المتألف فان له دليلا يعقده وهو قوله
 تعالى ان الله باقر بالهدى والاحسان والسادى الفرض وبني على الحشا
 والمنكر والبعث فانه في قوله وليس المتألف دليل يعقده **قال** البص
 من ورايم **اقول** لان كل من يقتضي كون الشئ عتيد واحصل اليه لان
 من قارة يقتضي وهو قوله البص حيث لا بد من مقتضى **قال** لاحقا فانه لا
 معنى للوجود **قال** ان **اقول** في بحث لما مر من ان الثواب

والعقاب

على
 لا يبين
 الحقيقة
 عليهم

والعقاب بالنظر الى الله تعالى في المعنى المتعارف فيه الحسن والغير ولا
 لقوله ولا يتصور الحسن والغير بالمعنى المتعارف فيه **قال** قلت معناه
 انه هل يكون بعض الافعال الكريمة الى **اقول** فيه ايضا حيث لا ان المعنى
 من هذه الاعمال كونه تعالى عن اختياره عند المعقولة بل بوجوب بالذات وهو
 مذهب الفلاسفة دونهم فالصواب في الجواب ان يقال الواجب العقاب
 فاذا ذكر المص ما يجد على فعله ويذكر على تركه عقلا لمعنى الحلال انه تعالى
 لا يثبت عندنا الذم في ترك فعله ولا يثبت عندنا ترك فعله لا فعله
 ولما لا يتركه تعالى عن ذلك علوه **قال** وليس مقتضى **اقول**
 ان **قال** ما ذكره من مقتضى بالوصف فانه ما يورده وليس الاثبات به
 حسنا لذاته **قال** في الوصف اعتبارا ان الاول كونه مقتضا حلا للصفة
 وهو هذا الاعتبار حسن لمعنى من جرح حتى لا يشترط فيه البتة والثاني
 كونه اثباتا بما يورده وهو هذا الاعتبار حسن لمعنى في نفسه لانه كيف
 عبارة وقد مر ان حسته لنفسه فما هو من جزئياته يكون حسنا
 لمعنى في نفسه **قال** ولا نه عليه الى **اقول** ان هذا
 بيان لسبب الاصطلاح وختم ان يكون رد اعلى المص بالنظر الى نظر المص
قال وهو موافق **اقول** اي يقتضي المص في كل من لا يورده
 هذا الوصف الى سقوط التكليف موافقا لما نقل في حجة عبارة في الاصل
 ان هذا الوصف اشار الى كونه ما يورده معنى الى الوجوب ولا يلزم
 سقوطها من الدرب المتحقق للاخر فيكون مراد المص حل عبارة في
 الاصل لا بحيث لا يرد عليه الاعتراض **قال** لا يقال كان حسن
 لا لا مراد **اقول** اي لا يقال في جواب الاعتراض المذكور ان قوله انما
 وجوب الامر لا احسنه باطل لان حسنه كان بالامر فسقط بسقوطه
 لا محالة وقوله حقا لو صبر كان ما جورا ايضا لان كونه ما جورا
 ليس من الحسن الاول بل من الحسن الحاصل بامر الدرب وقوله الجواب
 ظاهر **قال** في جوابه **اقول** يعني في مباحث الاحكام **قال**
 المص هناك فتقول الركن الرابع في اعتبار الشئ في وجود الركن لكن ان
 عدم بناء على الضرورة اي على ضرورة جعل الشارع عدمه عقبا واعتبر
 الركن **قال** وقولهم فلا يثبت الحكم من هذا الباب وهذا يظهر
 اعضا الانسان فالراس ركن يقتضي الانسان باستقامته ولا يبدركن لا
 يقتضي باستقامته ولكن يقتضي حاجته هناك زيادة تحقيق ان شاء الله
 تعالى **قال** ولقد طال الشرايع بين المص وبعض ما حربه الى **اقول**

قط

موجودا

أركونه نظام الدين العنبري فإنه ذهب إلى أن التصديق المحترف
الإيمان هو التسليم وهو فعل اختياري فنه كدركه وأرت وكروون
وحق واشتن فمرا كحق راشتة باس وليس من جنس العلم أصلا
بل أمر وراه كونه فعلا اختياريا وكون العلم كيفية أو انفعالا ولأن العلم
المنطقي حاصل للمعاني وذهب المص إلى أن المحتجب في الإيمان هو المنطق
الاختياري وحقه نسبة الصدق إلى المتكلم اختياريا وهذا القصد يختار عن
التصديق المنطقي المتقابل للتصور فإنه قد خلطوا عن الاختيار وسقطه
الخبر بقوله وذكر المص **ل** وجب أن يعلم أن حناه إلى قوله صرح بم
إباحة سبنا يعني أن ابن سينا وهو المدفع في فن المنطق والحق في نفسه لها
ومعها فيه صرح بأن التصديق المنطقي الذي قسم العلم إليه وإلى التصديق
هو جنس المعرفة المبررة بالفارسية كرويدون القابل للتكذيب ذلك
في كتابه المسي بدانش نامة علا في دانستن ذكر كونه يودكي ذرافق
وذكر استدراكه وانرا بتا ري تصور حواسه ودرم كرويدون وانرا ساري
تصديق هو استدراك وهذا تصديق بأن ثاق قسمي العلم هو الحق الذي وضع
بازائه ليعط التصديق في لغة الحرب وكرويدون في لغة القديس وفي لما
عسى يذهب إليه تعاند من أن كرويدون في المنطق عن في اللغة وقال
في الشفا التصديق في قوله البيا من عرض لقوان حصل في الذهن نسبة
صوت هذا العالم إلى الاستبانة في أن مطابقة لها وانكذب في العلم ذلك
فإن جعل التصديق حصولا للنسبة السائدة في الذهن على ما فهمه البعض من
حصوله أن نسب الداهن البتوت أو الأتبع الذي بين طرفي المولف إلى
ما فيه نفس الآخر بالمطابقة وحقه نسبة الحكم إلى التصديق أعني صادق
واشتن وكرويدون وبينه بأنه ضد التكذيب الذي حناه النسبة إلى
الكذب أعني كادب واشتن والتحقق أن التصديق كما يكون حقيقة الكلام
فتقال كلام صادق أي حكمه مطابق للواقع كذلك يكون حصة المتكلم فيقال
متكلم صادق أي ما أخبره مطابق للواقع والتصديق إذا كان يعني
النسبة إلى التصديق وحقه العلم بأنه صادق جار اعتبار في كل من
الكلام والتكلم في مندر الإيمان بالتصديق اعتبر المعنى الأعم الشامل للكلام
والتكلم لأنه المناسب لما هو صدوره وإدراكه بصدق حكم الكلام النفسي
أنه قال بوجوده وما حده وكون ذلك وأخرى الشائع في جميع أمثاله يكون
معنى نسبة الكلام والتكلم إلى التصديق يعني العلم بأنه صادقان وهو يعني
كرويدون ومن فسّر التصديق المذكور في كتبه المنطق بأدراكه النسبة والحق

التصديق

ليست

ليست بوافقه اعتبر المعنى الأول لأنه المناسب لما هو صدوره وكونه
فيها للتصور فتكون بمعنى نسبة حصول الكلام وإن كان نفسا إلى العلم
بمعنى العلم بأنه مطابق للواقع وهو معنى كرويدون فمعنى الإيمان بأنه علم
التصديق بأنه موجود واحد وشخص بالصفات الكلية بمعنى أدراكه
كذلك والأدعان والفتول له وكذا الإيمان بالرسول والتصديق بأنه ينبغي واجب
الاتباع والاعتقاد وإن ما حابه من عند الله حق بمعنى أدراكه كرويدون
والأدعان والفتول له وكذا قاله وصيته تسليما زيادة توضيح لمقصود
وطهران التصديقين متحدان في الباطن قبل العلم دون الفعل وإن اشتراط
في التصديق بمعنى الإيمان بحلقه بأمر مخصوصة ولم يشترط في المنطق
ذلك ولا اعتبر شلقه أعم حتى مثل الجهل المركب فأصح ما نقل عن الفاضل
الشرع أن قوله وحلقه بخلاف التصديق المنطقي ومعهم كرويدون والفتول
المنطقي فتول له وقع النسبة أولا وفعلا والتصديق المختار في الإيمان
يقول ليق محمد عليه الصلاة والسلام واللام على نفسه ما نجده في جميع
أخبر به محمد عليه الصلاة والسلام وبينه بوث تعبد وذلك لأن شوقه عليه
الصلاة والسلام نسبة مخصوصة متضمنة للام الكلف اتباعه في جميع ما
أمر به هو فموصفا فتول له وقع تلك النسبة فكيف يكون منها بورا تعبد
كرويدون مختصين بالزوات عاينهم أن يكون متعلقا أحدهما أحص من متعلق الآخر
فإن **ل** التصديق المنطقي يتناول الظن فلهذا التصديق أيضا كرويدون
فإن **ل** التصديق المنطقي يتناول الظن فلهذا التصديق أيضا كرويدون
الجائز المطلق بل ربما يلتقي بالمطابقة ويجعل الظن الخالف الذي لا يخطئ
بمعنى انتصافه بالبال في حكم البتوت قول **ل** وحصوله للمعنى يمنع
عبارته يقال الخالف فلا يصح التصديق المنطقي حاصل بكتفا يوم **ل** وذكر
المص أي في جواب السؤال المذكور فتول **ل** وحنا إذا قطعنا النظر عن
لجواب المص **ل** وتحقيق ذلك أنه حسن الخ أقول **ل** عن الفاضل الشريف
أنه قال لا يخفى أن هذا التحقيق يقتضي أن لا يكون هذا العلم حسن أصلا
لأنه في نفسه ولا معنى في عم **ل** الأول فظاهره أن ليس له حسن بالنظر
إليه نفسه على ما فسّر الشارح وآما الثاني فلان حسن الوسائط إذا اعتبر
وحمل حسنها كالعدم فأولى أن لا يحسن التصديق فيكون قوله مضبوط
منها لأنه حسن بلا واسطة أمر في غاية البساطة والمص عنه في غاية البساطة
حيث لم يجعل تلك الأمور حسنة بالتعبد بل قال ليشأنه أن يكون حسنة بالتعبد
كأنه ارتفع الوسائط فصار تعبدا محضنا الله تعالى وح يتوجه عليه قوله

لي

التصديق

Copy to University

رد عليه وجوابه ما احاط به المص لا ما ذكره الشارع لعدم استيفائهم
 لشيء من شرائعه وعدم التنازل بين جواب العلم وترك التصريح لا قول الشارع
 العظام وذلك لان معنى عدم الحسن لم ينظر اليه نفسه عدوه اذا نظر الى
 خصوص ذلك الفضل ونظم النظر عن كونه عبادة ما موراه لا ذكر في كتب
 العقود ولا في نصوص الحسن له نظرا الى كونه عبادة ما موراه لا ذكر في كتب
 بقوله المطلوب بالامر ومعنى عدم اعتبار حسن الوسايط وحصله
 لا لعدم عقل حسن متصلا في جنب حسن هذه الافعال كما ان الله تعالى
 حتى كان المقصود بالامر هو نفس الافعال التي ورد الامر بها وهذا
 جعل هذا القسم من قبيل الحسن لمعنى في نفسه متساويا لحسن معين ولم
 يعكس بعد ما ذكرنا قول الامام في زيدي التقيم وما حلت هذه
 الافعال في الوسايط والوسايط بنيت وسائط خلق الله تعالى
 كانت مصافة اليه ولم يبق للوسائط عرق عكس فاعتبرت كافعال الصلوة
 التي حسنت لانها في نفسها تعظم للفعول له ووافقت على الاسلام وشي
 الاثر حتى قال حسن الامة بعد ذكر الوسايط عز ان هذه الوسايط لا يخرج
 من ان تكون حسنة لغيرها فحرفنا الحاف في الحاف من النوع الذي هو حسن
 لغيره ولهذا جعلنا لها عبادة محضة فظهر ان ما في غاية الركعة ليس
 كلام الشارع وما قوله المص عنه في غاية الصلاة ففاسد ايضا لان المص
 اراد بقوله يشهد ان يكون حسن بالعباد حسن يترى في نصب الكاهن
 انه بالعباد لكن اذا قيل ظهر ان حسن العبد عند محبة الله العبد بحسنه
 لا يشهد به قوله لكن ارتفاع الوسايط من حيا بالوقاف وان اراد به ما ذكر
 المعترض كان مخالفا للجمهور ومضاده في غاية الظهور **قال** وانما حسن
 بواسطة حسن غير النقص الامانة بالسوا الى اقول **قال** فان قيل هذا
 مخالفا لما سأل ان النقص كان بحصوله على المعاصي بمنزلة النار على
 الاوراق فتناظر الى هذا المعنى لا حسن غير ما قلنا لان اعتبار
 الحسن في اثر النفس الامارة بالسوا ينظر الى زجرها عن ارتكاب المعاصي
 واتباع الشهوات واعتبار عدم الحسن في غيرها بالنظر الى امر اخر فلا
 منافاة **قال** والاحسن ان يقال ان النقص الى اقول **قال** انما قال احسن لان
 المقصود منهما بيان عدم العتة بالوسايط وحسن جعل الحسن راجعا
 الى افعال ورد الامر بها وهذا التقدير انفس اليه من الاول لان قوله ذكرنا
 لا يستحقان هذه العيان لا للام ما قلناه بل للعلم ان يقال ان النقص
 يستحق الاحسان من مولاه لانه الذي كفله ربه لانه الجاد لا يتم ايضا

محتاجون

محتاجون اليه تعالى فانه تعالى ممن ارزاق عباد فعل بعضهم فيها
 فاجب الزكاة في اموالهم واسم بصيرة الى الفقراء فصرم اليهم لما
 كان ما امر الله تعالى واحكام عليهم فكان المصدوق ما اعطاه الصالحين
 كان الاحسان مستندا اليه تعالى حقيقة لا الى الجاد وكذا البتة انما
 يستحق الزكاة والنفقة لتصرف الله تعالى في اياه على ما يشاء
 لتعظيم تعظيم الله تعالى في الحقيقة وكذا النفس انما تستحق الزكاة
 لتحرر عن مخالفتها لخالقه تعالى وبناهيه في حفظ حسن دفع الحاجة
 وزيادة البيت وقر النفس عن درجة الاعتناء وصار كرسا للمذكورين
 حسنا لمعنى في نفسه بلا واسطة وعبادة خالصة لله الصلوة فان
 قيل الصلوة صادرة بغير واسطة الكعبين ايضا فيجب ان تكون
 هذا القسم كالمحجب **قال** نعم تعظيم الله تعالى ابتداء لا يوفق عبادته
 الكعبين فالصلاة كانت حسنة لا حين كانت النفس تبتغي العبدس وجهه
 المشرق وقد سبق حسنة عند قنات هذه الجنة حال اشتباه القلب فلما روي
 حسن على الوسايط كانت من القسم الاول وتطعا بلا مشايمة لما حسن لغيره
قال ولا خلاف ان البيت نفس الركوع الى اقول **قال** فان قيل لا بد ان
 ايضا لا يكون انوار الاخر في الخارج مما زاع عن المذكورات قلت هو منزه
 فان الركوع لا يخرج من غير من الصواب الحرف للغير المسلم الذي ليس له
 ولا يولد ودفع الحاجة لا تكون الا بعد صرف الغيرة فكذلك انما الى حواشي
 وكذا الجليس في رتبة البيت فقط في الخارج وهو الاخرة والوقوف بحرفه
 وطول ان الزمان فيكون الزمان حرا خارجا عما زاع عن في الخارج وكذا الصور
 يطلع على الاساك ساعة مع التخللا ويحذف فيه فتر النفس من الاستمرار
 عليه والتزام التكرار وكوسا ولا ياتي في كونهما وسائط فان الوسايط لا يجب
 كونه بخارج فلا يصل في الخارج كانه غير لادعلا كلمة الله تعالى وصلوة الخاتمة
 لقضا حق الميت على ما سألنا في حقيقة ان شاء الله تعالى **قال** والمقصود
 ما صرح به المص اقول اي مقصود في الاسلام ما صرح به المص من كونه
 الوسايط فتر النفس ودفع حاجة العبد وزيارة المكان لشرفه تعظيم
 ذكر القدر في الاول **قال** وهو ان حسن هذه العبادات العلم اقول هذا
 وقعت العبادات في النسخ التي رانها والصور الثالث **قال** بالوضوء
 للبركة فحسن لغيره لا لغيره اقول فيه اشكال وقوانين الوضوء اذ كان
 للبركة ينبغي ان لا يحسن اهلا اولا يستحق فاعلمه ليرج عاجلا وانواب
 اجلا فتدبر ان يكون خارجا عنه صارقا عليه اقول **قال** كالميت

سنة
فصلهم

Copy right University

بالشتم الى الانسان لانه طاع عنه صادق عليه وان كان داخل في الخصم
 الحاصلة في الانسان **قال** لا شرع للاسوي الى القول **فمن** حيث ان
 الاسوي اذا لم يناع في ذلك شت مدعا لان عيان عن كونه العقل فلا ورود
 الشرع حيث كسح فاعلم المدح او الذم في نظر الشارع يعني ان العقل يركب
 انه كذا لا يتركبه كذا ذهب اليه المحقق **قال** في حواشي شرح المحقق
 يعني ان تذكر العقل قبل ورود الشرع ان هذا العقل ما سيجي فاعلم
 انما او الذم في نظر الشارع وظاهر ان العقل والاحسان كذا فان
 العقل يركب حسنة قبل ورود الشرع وانما يحزم به وانما يحزم بعد خطاب
 الشارع الحكيم وكذا قوله تعالى وبني عن الخي والسكر والخبث فانه الشارع
 اذا اراد ان ينعى حسنة وسكر وخبثا فلا خطاب الشرع كان فاعلم بما
 يصدق الذم في نظر الشارع بلا حزم وبالحكمة الحسنة والخبث من مدلولات
 الامر الذي ينعى حسنة ومن وجبها عند الاسوي وهو كذا لا يتركه
 ما ذكرنا فتدبر **قال** ولما قلنا ان يقول الى القول **فمن** لانه ان
 ذلك لان مراد النص بالامر بطلان هو الحال منه العزيمة الدالة على كون
 الحسنة المعنى في نفسه ومنها كذا لان العقل ما لا يخطئ شيئا كذا
 مما لو وقع حاشية التقدير كذا بعد تأمله يعلم ان الواسطة ملغاة كما سبق حقيقة
 فان اراد بكون العقل قد ثبت كونه قد ثبت عليه الملاحظة الابتدائية فليس
 لكن لا ينعى وان اراد به كونه قد ثبت عليه ان الحسنة في عينها بمنوع فلا
قال فتكون حاشية عن ذكر القول **اي** يكون قوله فاما بنفسه معنيا
 عن ذكر المنفصل وهو يعني قول النص فتدبر فتدبر فتدبر فتدبر فتدبر
 فيرسل الى النص **قال** ولا يخفى عليك اي ليس كذا الكافر الى القول **فمن** هذا
 اعني عن غير الاسلام بوجهين الاول ان الواسطة في هذا النص من النص
 المعنى في عينه ان سادى بنعني المأمور به وكذا الثاني وسلام الميت
 ليس كذا ولا يعني لقوله انا صار كذا حسنة معني كذا كذا وسلام
 الميت **والثاني** ان المقصود منها بيان عدم انفصال الواسطة عن المأمور
 به لا بيان انفسا لها عنه ولا يعني لقوله وذلك معني منفصل عن المأمور
 والاصلة وقوله الا انه اراد بالانفصال الى جواب عن الثاني ومن
 يخرج الجواب عن الاول وان لم يتوجه له التحريم بان يقال لما كان ان يراد
 بالانفصال انفسا والميتان المحقق كون حسن الحزم وصف الحاشية
 بالحيث كان ان يكون بذكر الواسطة البعيدة مكان القربة لحيث ذلك
 ايضا **قال** كذا وقد عرفت ما فيه القول اشارة الى قوله وبني نكح

ان واسطة

الواسطة ما يكون حسن الفعل لاجل حسنة الى **قال** مدونة ان لا
 لا تخلف الاية هو حسن القول يدل عليه الاية السابقة اعني قوله
 تقتل ان الله يارب العالمين كذا لا حسن الاية **قال** ذكر في الاستاذ
 ان من الحسن لعين خيرا بالكل الى القول **فمن** عيان في الاسلام هكذا
 منه ما حسن الحسن في شرطه بعد ما كان حسنة المعنى في نفسه او يحتمل
 وهذا القسم يعني حاشية أي ضرب من الذي حسن المعنى في عينه ما حسن
 في شرطه بعد ما كان حسنة المعنى في حسنة كالمصلحة او الحق بالذي حسن
 المعنى في نفسه لا يركب فان الصلوة حسن لعين كونهما يتعلم الله تعالى
 قولا وفعل والركعة ملحقة بها وقدر احدث كل واحد منها حسنة باعتبار
 حسن شرطها وهو القدرة على الاداء هذا القسم يعني جامعها لاشياء المعنى
 ما حسن لعينه ولعين وقد خضع الحسن بالاعتناء من كذا في قوله **فمن**
 المدة اي الشرط انما باعتبار الحزم **قال** وهذا اصل كلامه ان وجوب
 اداء العادة **قال** قال في الاسلام واما الضرب الثالث فخص بالاح
 دون الوجوب وذلك عيان عن العدة التي يحتمل يمكن العهد من اداء الزم
 وذلك شرط الاداء دون الوجوب **قال** وذلك اشارة الى الغير المأمور
 بقوله الضرب الثالث قوله وذلك شرط الاشارة الى العدة ذكره باعتبار
 الحزم واداء شرط الاداء شرط وجوب الاداء قوله دون الوجوب اي دون
 نفس الوجوب لوجوب الصلاة على السام والمعنى عليه مع امتناع الاداء
 سادى فحتمه ان الله تعالى وظهر ان الحاصل الذي ذكره ليس حاصلا
 لما نقله فقط بقوله ولما ذكر في الاسلام **قال** تضار حسنة القول
 ضار صار راجع الى اداء العادة وتكون ان يرجع الى الضرب الثالث المعنى
 الخاضع **قال** ولا يخفى ان فيه نوع تكلفا **قال** اي في جعل هذا
 المجموع فيها مستقلا نوع تكلفا لا يخفى بل الوجه بنا عليه ما ذكره في النظر
 السابق ان الواسطة ما يكون حسن الفعل لاجل حسنة فان نفس
 العدة لا تنصف بالحسن لان كنت من الافعال الاختيارية **قال** وان
 جعله من اقسام الحسن لعين الى القول **لان** جبهتي الحسن المعنى في
 نفسه والمعنى في عينه لما احتجنا ولم نترجح الثانية على الاولى لم يكن اعتبار
 اولي من اعتبار الاول بل اعتبار الاول اولي من اعتبار الثانية لان الثانيان
 معتمدين على ما لا يغير فان الاول جعله من اقسام الحسن لذاته **قال** ولما قلنا
 ان ينعى كذا المعنى لاجل حسنة الى القول **فان** قل قد تقرر ان العمل
 بتقليد قديما وحديثا فلم لا يجوز ان يكون الخلق الحادث بعد وقوع

Copy

العلم **قلت** هو حجة لا بعد كما احساس المحسوسات غايته ان
 يقتصر كطريق من جانب التعلق فتدبر **قال** ولا يخفى ما فيه اقول
 وهو استدلاله كون الايمان عيان عن التخليق ببعض ما انزل وبطلانه
 ظاهر فالصواب **قال** في المخلص ما افاده ابن الحاجب وسيد المحقق في
 شرح المختصر **قال** والحوادث انهم لم يكلفوا الا صدقته وان لم يكن في
 نفسه تصور وقوعه الا انه ما علم الله تعالى انهم لا يصدقونه ولعله
 بالخاص اخبره لوسيلة كاشانه لتوحي بقوله انه لن يوسس في قلوبكم
 الايمان فتدبر ان لا يمان احبهم بذلك ولا يخرج الممكن عن الامكان بعد الاجتناب
 نعم لو كلفوا بالايمان بعد علمهم باخاره انهم لا يوسسون لكان من قبيل ما
 المكلف اشاع ووقعه منه ومثله عند واقع لا يوجب استغناء
 التكليف وهو الاستدلال لا سيما الله منهم لما ذكره فلهذا لو علموا لستطاعوا
 التكليف **قال** ولما لم ان يقول ليس معنى الوجوب الخ اقول في ذلك
 لانه بعد ما قال في توجيه كلام الحنفية وهو يتبع لا يجوز صدور عن
 الله تعالى لا يتوجه هذا الاعتراض لان المراد ان هذا التكليف فيجب
 ان فاعله يتحقق للمؤمن في نظر الشارع ولا سيما ان التبعي جازي الصدور عن
 امس الاول فظاهر وكما التامه فلا بد تعالى حكم جميع افعاله متعينة
 على بني الحكمة فلا يجوز ان يصدر عنه عت فضل عن العلي فلو صدر منه فعل
 من شأنه ان يستحق فاعله الذم كان منافيا للحكمة وان كان قادرا عليه لانه
 ليس بممتنع بالذات مخفي عدم جواز صدور عنه عدم كونه العقل
 صدور عنه كما في التعريفات لا للزوم وعدم جواز الترك لغير الوجوب
 عليه فيكون هذا توسط بين مذهب الاسماع القائلين بالجواز لا يفتي
 للعقل عدم سوي لهم الخطاب ويبقى مذهب الحنفية القائل بالوجوب
 معنى عدم فلا ريب على تركه تعالى عن ذلك علوا كبيرا **قال** اجب
 الاول ان التكليف الخ اقول **قال** حاصل الجواب الاول المناقضة في قوله
 الوجوب لا يتحقق التكليف ايضا فذكره عنه وحاصله الثاني المناقضة
 في قوله والتكليف شرط بان يقر بان ليس معناه ان القدرة شرط حال
 التكليف بل حال اتياع الفعل وسياتي بما لم يخبره ان شاء الله تعالى **قال**
 لان المذهب اي مذهب اهل السنة خلافا للعترة فان الاستطاعة عدم
 قبل الفعل كالتكليف **قال** من عجز عن اقول **قال** هو متعلق بقوله تكليف
 وجوبه غالب متعلق به ايضا فكن بعد تخلف قوله من عجز عنه **قال**
 وفتق بين الكثير والناذر اقول **قال** حاصله ان الثالث اشمل من الكثير والكثير

منه النادر ولا مشاحة في الاصطلاح **قال** ولم يعتد بان القدرة الاول
 هذا الشارة الى سواله بقوله انك اذا اعتبرت استدلال الوقت في حقه المقصود
 مع بعد كان ينبغي ان يقتصر في حقه اكان القدرة في الحدود الزاوية الا حلة
 وفي اخواته ايضا لان هذا اقرب الى الوقوع منه ذلك وقوله ان اقتضا
 ايضا متجاوزا لشارة الى الجواب وتذكر ان اقتضا منه اعتبار اكان القدرة
 وجوبه القضا والقضا متعلق في هذه الصور ما في الخ فلان جمع سني
 الجورق لا يمانع بعد الوجوب ولا يكون بالتاخير عن السبق الاول كما في
 واما الشيخ الثاني فبانه ان قدر على الاكل والتغذية لم يكن قابلا لم يضا وقد
 فرضناه قاسيا واما في القصد فلا بد اذ اصاب في الوقت بالقدرة سبقت القضا
 بعد الوقت فلا وجه لا اعتبار اكان اذ اصاب في الوقت بالقدرة ان خلق الله
 تف لانه لا يصدق حتى وجب عليه الجهة المحب عليه قضا ما حصل سابقا
قال خلافا من العوض الخ اقول **قال** هذا اشارة الى جواب سوال المتقدم
 ان اكان البرية حلة اذا كان كافيا في الخلق ليس الشا لزم ان يكون في
 بعض صور بين العوض ايضا وهو ان يقول والله فعلت كما ينبغي ان يفعل
 لا كان اعادة اليمان لما في الجاد الضارفة وتقر الجواب كلاهما من التبع
قال المص على ان القدرة التي شرطها هي متقدمة هي سلاية الاسان
 والالات فقط وقد وجدت هي اقول **قال** من حيث لانا الوقت شانه
 ولا سلاية له هنا وسياتي في اول الفصل الا في ما يخالف هذا فتدبر **قال**
 وهي توجد قبل الفعل وبعده وبعبارة اخرى **قال** متخلف وهو ان
 ان الحوادث بالقدرة هي العترة بالنظر الى الفعل فلهذا متوقفة وبعبارة
 عندهم لان الفعل بعد ما يتعلق به القدرة فوجد لا يكون متوقفا
 ما يتعلق به ان يتعلق به القدرة وان كان مقدورا ببعض ما يتعلق به القدرة
قال الخبر في شانه انكشاف فيما يتصور قوله تعالى ان الله على كل
 قدرب قان **قال** لو كان الشيء هو الموجود كما تزعم لما كان متعلقا
 للقدرة لانه عناية عن الصفة الموصلة على وفق الارادة وتاثيرها
 الاجاد واجاد الموجود محال **قال** المحال اجاد الموجود بوجود سابق
 وهو غير لازم واللازم ان يوجد موجود هو اثره في الاجاد وهو
 ليس محال وان المقدور فان ريد به ما يتعلق به القدرة فهو لا يكون الا
 موجودا واما ان ريد ما على ان يتعلق به القدرة يكون مقدورا وهو الحق
 يتوهم ان الله تعالى قادر على جميع الممكنات وان مقدورا به تعالى عند
 شانه اقول **قال** قوله وتاثيرها هو الاجاد متفرع لجواز ان يكون

لا ينبغي

اجاد الموجود

الاعذار والتحقيق ان الفعل وعدمه في قولهم القرار هو الذي انما يشأ
 فعل وان لم يشأ لم يفعل اعم من الاعداد والاعذار ومضى العيان ان شأ
 الاعداد او الاعداد اخله وان لم يشأ الاعداد او الاعداد لم يخله فعني كونه
 قادرا على الموهوب حال وجوده انما شأ عدمه اعدده وان لم يشأ عدمه لم
 يخله ومضى كونه قادرا على الموهوب حال عدمه انما شأ وجوده او حله
 وان لم يشأ وجوده لم يوجد ولكن هذا على ذكره فانه نافع في كثير من
 المواضع قال وهذا ينبغي ما يقال القول اي بالتحقيق المذكور في
 هذا القول ووجه انفاؤه ان الشك في الاستكشاف انما يلزم اذا تعلق بامتناع
 الفعل فكل وجود علمه التامة التي هي حيلها المتأشبه وبالواجب
 انما يلزم اذا تعلق بامتناعه وجود علمه التامة وليس كذلك بل هو قبل
 المباشرة مكنى بامتناعه في المستقبل بالمباشرة قال حاصله من المقتضى
 المطبوع اقول يعني ان ما ذكره في المتن من قوله لانه لا يجب الاداء
 كاشا في الصغرى تاويل ادائه عند واجب اذ لا بد في الشكل الاول من
 اجاب الصغرى والكبرى محذوف تقديره وكلما لا يجب ادائه لا يجب
 تضاده نتجا لانه لا يجب تضاده قال وقد يستدل على اختصاصه
 القدرة بالاداء اقول حاصل هذا الاستدلال ان اعتبار فعل القدرة
 في حق الاداء لو لم يزم ليلزم ما شرع في خلقه وهو القضاء والاختلاف
 للقضاء فله بعضه في حقه وحاصل الاجابة ان للقضاء ايضا خلقا وهو
 المواجهة الاخر وتبين قال اي ليسه فقرة العهد عليه الاداء الواجب
اقول لما كان ظاهر العبارة غير مستقيم احتاج الى تاويل وذلك لان
 علي الواجبة علي الاداء لا يجوز ان تتعلق بوجوب وهو ظاهر ولا
 بالبعد لان البعد ليس على الاداء بل على العهد فحصل لام السرقة
 عنه المضاد اليه وهو فقرة العهد ولما كان في خلقه على القدرة المقتضى
 يقع ضافا قال ولا يظهر ان يقال القول لانه غير متصف بوجوب من
 البعد اي ليس اقول قال صاحب الكشف ليس معنى التبيين ان
 الحق كان واجبا بصفة العهد بالقدرة الممكنة ثم بعد ذلك شرط فذلك
 القدرة الى وصف البعد بعبارة ان لو كان واجبا بغيره ممكنة لكان
 جازما لما توفى الوجوب على هذه القدرة دون الممكنة صار كالموجب
 من الاجابة الى البعد في البعد بامتناعه وكانت حاصلة قال
 وصلى قال في تقسيم المانور به باعتبار غير قائم به اقول قال
 فخر الاسلام هذا المسمى الذي ذكرناه هو تقسيم في صفة حكم الامر وصفة

المانور به فلما ان يكون صفة قائمة بعينه وهو الوقت فلا بد من ترتيبه
 على الدرجة الاولى وتاويله ان اي ما يكون صفة المانور به فانه بعينه المانور به
 وهو الوقت اذ المانور به قد يوصف بانه موقت كما يوصف بان حصى وكذا ورد
 عليه ان صفة المانور به يعني الموقت كيف يصح ان يوصف بانه الذي هو الوقت
 عدل المحرم عن تلك العبارة فقال في تقسيم المانور به باعتبار امر عند
 به وهو الوقت فلم يرد عليه شي قال قال في تقسيم ان يقال في الاول
 لانه يجوز ان يكون دراجعا اليه والاشياء تشبه بالحدود العقلية قال او يقال
 الوقت اما ان يكون شيئا القول الاول كالصوم والشا كالخ والسالك
 كالصلوة والرابع كقضاء رمضان قال قال ولهم مناقشة لا يخفى اقول وجه
 المناقشة ان قد انما يبلغ حد الفعل اذا بلغ حد القارة ولو معنى وجهه ليس ذلك
قال وقع ما يقال ان بطلان مقدم وجوب الصلاة على الوقت القول انما
 الى هنا مصدر من المبنى للفعول يعني المقتضى قال انما قال وجوب الصلاة
 وان كان يتقدم الصلاة ايضا على الوقت بالاحلال في الكلام لهما في بطلان
 تقدم الحكم على السبب والحكم على الوجوب لا يصح فكل ما قيل لفظ الوجوب
 لم يقع بوجهه لان الكلام في تقييد الصلاة على الوقت لا في تقدم الوجوب
 على الوقت فكيف يقدم الوجوب القول في وجهه فذكر قال كبريان
 ههنا وجوب او وجوب ادائه القول قال في هذا السلام ولما صار في الاول
 سببا فاداء الوجوب بنفسه قال قال وجوب الاداء الكفر لم يوجب الاداء المحال كونه
 الوجوب جبر من انه يقال لا اختار من العهد ليس به ضرورة الوجوب
 لتجمل الاداء لا ادائه قال الى الطلب كقوله المبيع وهو المباح لحيات
 بالعتق ووجوب الادائه قال الى المطالبة وهو الخطاب واما الوجوب فالاجاب
 لمعنى سببه لان الخطاب ولهذا كانت الاستطاعة مقارنة لمفعول هذا الكلام
 وقد اضطرب كلام الشرح في تقديره لانه لا سيما في ربط قوله ولهذا كانت
 الاستطاعة مقارنة لمفعول بما قبله كما يظهر من النظر في الكشف والبيان
 عما حمله الاستطاعة على سلامة الالات ثم نقل ما ذكره الشيخ في بعض
 ايضا بغير مقتضى الكلام مع انه حينئذ لم له فضلا عن التفتيح فالاداء الكفر
 بيان قال قال في وجهه يتبين به مراد في الاسلام وتبين ان في الصلح
 مثلا وجوبا ووجوب ادائه القول قال وكل من سبب حقيقته وسبب ظاه
 فالوجوب به سببه الحقيقي هو الاجاب القول قال في قوله تعالى انتم
 الصلاة مثلا من غير اعتبار بصلته بوقت معين القول قال في قوله تعالى
 هو الوقت المسمى من قوله تعالى لا لو كره لستم مثلا فان المراد به الاداء

صوم

صباحه
وجوبه الاداء

الوجوب
وجوب الاداء
وجود المانور

عربي

فيكون سببا للوجوب الظاهري والغوري فيكون سببا للوجوب المظهر فانه
يقال لما انما قامة الصلوة في هذا الوقت جعل هذا الوقت سببا للوجوب
بمعنى انه جعل الوقت حيث كمال وجد استغفار عنه المكلف بنوع عبادة
كان ذمته فارغة عنه قبل ذلك الوقت وهو المعنى يكون جديا لا سابقا
ووجوب الاداء سببه الحقيقي تعلق الطلب بالفعل الى استعلاء الحادث
الطلب في تقدم المسمى بالكلام الغرضي خارج الفعل من العدم الى الوجود في
الوقت المخصوص وهو اما وقت الشروع في الفعل او وقت التحقيق على
ما سياتي وسببه الظاهري المظهر الذي على ذلك الطلب وهو ان
الصلوة مثلا فانه بمجرد توجهه الى المكلف حين الشروع او حين التحقيق
ولهذا ما لم يقصر في الشروع واستكمل التحقيق لا وجوب الاداء
سببه الحقيقي خلق الله تعالى واداءه لا هو شأنا سببا للوجود ان
وسببه الظاهري استطاعة العبد لا محض سلامة الاسباب والآلات
لما عرفت في مباحث العلة ان ذلك القدرة لا يكون في وجود
الفعل بل محض قدرته المورثة في كسبه المستحقة جميع شرائط التام
كما هو المعتبر عند المالكية في جميع افعال العبد الاختيارية وان كان
موضوع في العلة لا صلاحية العلة لا تكون الا مع الضمان الزمان وان كانت
تتقدم بالنيات لا هو شأن العلة التامة وهذا هو مرادنا من الاستطاعة
بما قلنا عنه فان معنى قوله ولهذا ويكون الوجوب جبريا من الله تعالى
بالاجاب لعدم الذي مر ذكره لا بالخطاب الى تعلق الطلب بالفعل في
وقت مخصوص كما عرفت ان سبب لوجوب الاداء لا الوجوب وباق
الظلام واضح قال في هذا ذهب جمهور الشافعية الى انه لا معنى له
اللزوم الا بانه بالفعل لكن قولهم لا معنى للوجوب يدور وجوب الاداء
ليس كما ينبغي لان مرادهم بالترك المذكور في التعريف على ما هو جوابه ان
الترك في جميع الوقت بعد ما وجد الجواب في وقت الصلوة لزوم الاداء
به لا معنى هذا الجواب لا يمكن وقته موصيا في هذا الوقت مطلقا حتى
لو ترك في مجموع استحق الدم والعقاب وتغيرت الوجوب بعد الجواب
الاول ولهذا كان ان يرد في التعريف به كذا ليس به وجوب الاداء الجواب
التام ولوجوب الاداء لا يتم بالتأخير قبل وجوب الاداء انما هو الشروع
او بضمين الوقت كذا هو الكيفية فان لم يقل لوجوب الاداء
يدور وجوب الاداء كذا هو صحيح لاننا لوجوب صفة الفعل انما هو بالفعل
هو الاداء عليه يوجد الصفة دون الموصوفات لم يقل الفعل الذي

الوجوب

قلت لا ياتى
بوجود الصفة دون
الموصوفات

الوجوب صفة له لا يعتبر فيه التحقيق الخارجي بخلاف الفعل الذي يقع فيه
مضافا اليه في قولنا وجوب الاداء فان المحقق فيه التحقيق الخارجي ولو وجد
ان لوجوب عبادة على كونه بالفعل بحيث يستحق فاعلم المدعي والموافق
وتاركه المدعي والعقاب فيما قبل او اجاز من وقت الصلوة لا يحقق هذا
المعنى بل في الجواب والاكاذيب بالظن في جميع الوقت ولهذا ينبغي ان
موصفا انما هو ظاهر وجوب الفعل في اول وقت الصلوة ولولا تلك صفة
مع عدم الفعل فيه من الخارج وركب وجوب الاداء فلا يوجد في اوله بل بعد
الشروع او حين التحقيق اذ في جميعه الخطاب ويلزم الاضاح من العدم
الى الوجود وانما يعتبر في الوجوب وجود الفعل في نفسه وان نفسه محقق
في مفهومه سميت غرضي الوجوب ولما اعتمد في ذلك سمته وهو
الاداء لان المتبادر من لفظ الاداء الوجوب في الخارج وانما تملك هذا
التحقق الفاعل على من انوار التوفيق ظهر له الفرق بين نفس الوجوب
وجوب الاداء من وجوه اربعة ان وجود الفعل في الخارج يستحق
وجوب الاداء ونفس الوجوب بل المحقق في تصور مفهومه لا يحسن
في مفهوم الوجوب وانما ينبغي ان وجود الفعل في الخارج كمال يعتبر فيه
نفس الوجوب كانت عبارة عن مجرد استعلاء الذمة بالفعل ولا يورث وجوب
منه في الجملة ولما اعترض ذلك في وجوب الاداء كان عبارة عن لزوم الفعل في
الذمة عنه وما كان ان وقت المواظبة في الصلوة لما كان موصفا له يعتبر فيه
نفس الوجوب زمان معين بل انشئ زمانا ما يحقق المعنى المستحقة فلا
وجوب الاداء حيث يعتبر فيه زمان معين وهو بعد الشروع او حين التحقيق
الاول محتاجا صاحب الشئ في المص والالتفات بخلاف الجواب
لعدم على التوفيق كمال هذا التحقيق والتدقيق في وجوه اربعة
الاقول اي على القول بتأخر الوجوب الى زمان ارتدع المانع
وليس هذا الاتبعين عبارة اقول فانه ليس الاذهب الحقيقة لان مرادهم
بتحقق اللزوم تحقيق لزوم الاداء لولا المانع فاذا وجد المانع لم يتحقق وجوب
الاداء وقد قالوا بالوجوب عليهم عند المانع فيكون عين مذمهم فلا يصح عليه
هذا البعض من العرف انما ياتي بتأخر الوجوب الى زمان ارتدع المانع
قال والغايد ان استعلاء الذمة الى قولهم بخلافه انما هو ليس
بذلك مجرد عبارة لان ما ذكره من التحسين الا من شفع بكونه اداء
بوجوب الفعل الذي ما قبله بالفعل الخارجي ظاهر ما حققنا بالتركيب
عليه قال وفيه نظر لان اداءه بل يورث وجود الحالة الخ اقول بوجوب

لعدم
وجود
فيه

تعريف

95

Copy

انما اختيار الشئ الاول **قوله** فلنقوم ونفوق الفعل **قوله** انما يكون عيب
 معقول او غير مشروع لو كان المقصود لزوم وقوع الفعل الاختياري منه
 في تلك الحالة وليس كذلك بل المقصود لزوم وقوعه بعد زوال العذر كما هو
 به وصحح به بقية ايضا عن قريب وايضا قوله لا يلزم الوقوع بل يلزم
 الاتباع فهو عيب اذا كثر ما يلزم الوقوع ولا يلزم الاتباع في تلك الحالة كما اذا
 نال العذر في وسط الوقت حيث يوجد الوجوب الموسع وبوجه وجوب
 الاول الى حال الوقت بدل لانه لا يملك ان يترك اختيار الاول في الثاني **قال**
 فلو قلنا ان الوجوب هو لزوم اتباع الفعل اذا دأب المالك الا **قوله** قيل
 هذا بعيد عن قصد القوم لان ما ذهب اليه ليس من قبيل ما لا **قوله** قيل
 وجوبه الادائي ان الوجوب هو وجوب الاداء لا ان يتبعه الوجوب
 بل انما هو مطلق ويستبعد لان لزوم الاتباع هو الوجوب وهو وجوب الاداء
 وهو كلام لا حاد فيه فليس به شيء لا يقدح في ان حاصل الاشكال
 السابق ان الوجوب صحة الاداء فكيف يوجد الصحة بدون الاشكال
قال ان المحذور ان يدفع هذا الاشكال لفعل الوجوب صحة الفعل
 وفوق بين نفس الوجوب وبين وجوب الاداء باعتبار تعيين الزمان والاعلام
 وقد عرفت ان التحقيق السابق ان هذا ايضا صالح للتحقق **قال** فله
 فان قيل فيجب ان لا يكون صوم المريض والمسافر **قوله** يقول
 السؤال ان الخطاب بصوم رمضان اذا علم في حق المريض والمسافر بل كانا
 محاطين بالصوم في ايام اخرى لم يكن صومه في رمضان اداء لواجب عليه
 لان سب وجوب الاداء الخطأ وسب نفس الوجوب هو الوقت **قوله**
 استقام يكون محاطا طين بالخير في ايام اخرى فيجب المسمان بالضرورة وهو
 الجواب انما ادخلت تحت خطاب في شهرك الشهر فليجدها بانه يكون
 محاطا طين ايضا بالصوم في ايام اخرى على التحديد فبعد الشروع في رمضان
 شوجه الخطاب ويلزم الاداء كما اذا امر به اخذ منهم في امور يضمن كفالة
 الكفاية فان الواجب واحد من الاعلى التحيين فاذا احتل بالمكفر واحدا منها
 تعين ذلك لان يكون واجبا وصوم رمضان فيها كذا فيجعل الاعتراض
 على السؤال بان يكون الصوم غير اداء للواجب ليس على ما ينبغي لوجود نفس
 الوجوب على المريض والمسافر وعليها جواب بان هذا ما ذهب اليه ابو
 المعين ونقل عنه الشارح في صورة الاحت وهو ما غير مستقيم فيرون
 الواجب واحد على التحيين لا واحد لاعلى التحيين كما هو الذي لا يصح
 فان كلامها تام عن عدم الاستحلال وانما قال على الراي الاصح احترازا

قال

قال بعض المعتزلة ان الواجب هو الجمع وسيفظ بواحد وبعضهم ان
 الواجب واحد معين عند الامر وهو ما ينحل بتخلف بالنسبة الى المكلف
 وبعضهم ان الواجب واحد معين لا يختلف لكن يفسط به وبالاخر **قال**
 ولعل ان يقع عدم الخطاب في **قوله** جواب انه الماردا بالخطأ لفظ
 الاسناد في هو كذا فلهذا وجب بالاحكام الموت الحكم على الوقت وهو
 السلب لوجوب الاداء امر به المهيول فلهذا حصل السببية فيه واولئك
 الذي هو سبب لنفس الوجوب ومنع عدم الخطاب لهذا المعنى في المعنى
 عليهم وانما لم يكثر محضة **قال** وهذا يدفع ما يقال في **قوله**
 اما ان دفاع الاول فلان الموقف على الاداء ليس السببية بل يعرفها
 والوجوب الذي يتوقف الاداء عليه لا يتوقف على تقديرها بل على نفس
 السبب ولا دور في ان دفاع الثاني فلان تحقق الوجوب لا يتوقف
 على الشروع بل الموقف على تقدير الوجوب وقوله لعدم تحقق سببه
 محذور فان سببه محقق لكن غير مقدر ولا يلزم من عدم التفرع عدم
 التحقيق **قوله** وضاده بين منه تيمم ما تيمم في فساد الملازم **قال**
 كلمة بالست في موضعين **قوله** جوابه ان لما هنا مجرد الظاهر في
 قول الشارع بما ابرقت يوما عطاشا عما حقه فلما راوها اقتضت تحت
قال بان يقول عينت هذا الجن للسببية **قوله** اعترض عليه
 بان تعين كون الجن للسببية ليس في وسع العبد وقوله عينت هذا الجن
 لكان اوله فتدبر **قال** اختيار اي شئ يفعل فيضرب هو الواجب بالسببية
 اليه **قوله** قيل الجسد يقع بوقته لا يتحقق لانه يكون المؤدى به
 هو الواجب وليس كذلك بل الواجب هو احدا لا مور تبادي به لا شئ له على
 الواجب وكذا **قوله** ويتعين بفعله في الموضع ليس كما ينبغي **قوله**
 كان هذا القابل لم ينطو في شئ المختص وحواشي شئ العبد ولم يتناول في
 عبارة هذا الشئ فان المعذور في ان الواجب في الواجب المختار احد التيمم
 الامور لا على التحيين لكن اذا اختار واحدا من صار هو الواجب بالمعنى
 اليه ولا يفرق بين هذا وبين قول من قال الواجب بالسببية الى كل واحد من
 احز وهو ما بفعله لا يستعمله المختار بل يقولون ان الواجب
 به بالسببية الى كل ما يفعل ويحكي لا يتناول كذا بل يقول ان الواجب احده
 الامور لا على التحقيق فاذا اختار واحدا من بين الوجوب بطلت
 الضرورية وهذا قال فيضرب هو الواجب بالسببية ولا يقال كذا وكذا
 الحال في قوله وسعين بفعله في الموضعين **قال** وهذا التعريف به ينجي

المور
 لمطالبة

95

لا يثبت ما قلنا الفروع اياه لانه يناهى الاصالة فكذلك الايمان اصل المباح
فلا يثبت لان جعل شرطها ما قلنا الشرايع اياه **قال** وقد يقال ان بوجه
الاجابة **اقول** فتوحيث وهو ان المتأثر من هذه العبادات انما تحتلها بوجه
وان وجدت رخصت بالتكليف وليس كذلك لان الامام الشافعي والعراقي من
الحنابلة لما ذهبوا الى ان الكفار مخاطبون بالعبادة وما عدا ذلك باذانهم
وخالفهم فيه سائر العلماء رحمهم الله ما ذكرنا غايته ان يكون هذا الخلاف متبعا على
خلاف آخر **قال** الحق في شرح المختصر لا يشترط في التكليف بالعبادة وان
لم يجعل شرطه شرعا خلافا لمصالح الرأي واما حامد الاستغفار والمسئلة
ممنوعة في بعض جزئياته محل النزاع وهو تكليف الكفار بالفروع مع
استفاد شرطه وهو الايمان حقيقة بعينه بالفروع كما يثبت بالامان اولادهم بطلان
ذلك والاشارة على جوارح تنقيتها اللهم وتسهيلها لنطاق **قال** فتعلقنا بالاجابة
خاصة **اقول** بل ما علم اعادة الجواب في قوله بالعبادات **قال** وبما علم
يوافقون الخ **اقول** لان قول المصنف والعبادات في حق المواخنة في الاخرة
بعد قوله لاحلاف شعبان الاخرية ترك الاداء الربا متفق عليه كالمثل حقة
بتوكل الاعتقاد ولم يكن كذلك للاختلاف في حق وجوب الاداء في الدنيا من غير
مواد المصنف **وبما علم الخ** **قال** ترك قوله لان موجب الايمان الاعتقاد
اللزوم والاداء تابع اخذوه في حق الكفار من عبادات والعبادات ليس كذلك
والا لما اختلف في كونها مخاطبة **قال** لكن الخلاف فيه ورد الاداء
المطلق كقوله تعالى ولستم على الناس حج الناس فانتم امرؤهم وان كان في صورة
الحرف فحقيقه اخلاف انه هل يخلو تحت هذه الادامع لا يمكن في حق
ان يصل هذا المقام واسم الذي الى مثل المراه **قال** فالاية تشكك المعلقين
بالوجوب الخ **اقول** فان قيل لا وجه لتكثيره على ذلك المطلوب ولا
الجواب عنه ما ذكرنا ان الظاهر ان بعض لم يتركه المصنف لم يتركه اجماع
اي من جملة الموصفين فانهم المصلون **قال** تبعه قوله ولم يتركه اجماع
حتي لم يبق له اول تكليف الحجة ولو كان بعد ذلك لكان كذلك **قال**
والاجاب على استدلالهم كما في قوله تعالى الخ **اقول** يدور علمه ان كان لم يترك
تلكهم في اخر الآية بقوله تعالى انظر كيف كذبوا على انفسهم الآية لايت
هو مطلق للتكذيب لان قوله الآية ويركض التكذيب انما نحن اذا كان العقل
مستقلا بكذبته في الآيات المذكورة شافى ذلك **قال** وبعضه مستوفى
بالاسم الايمان الخ **اقول** وهذا ما ان الايمان عند الكافر ولا يجزئ
لما اذا جاء الحق رضى الباطل فيصير اهلا للعبادة بخلاف قول الكفار

العبادة

تکلیف
اکتفا
بالفروع

[illegible]

صاحف
النبي

يظهر الى الامكان السابق وان اريد وجوبه بصلح لغيره من دليل
 في البراءة وجوبه وقت الاثر عن النخل وهو المستعمل في البراءة المحتمل
 في الامور وجوب تصور الامتثال للمستقبل ولذا قال في حق كونه علم
 الحق **قال** في حق اصل الوضع من المعاني اللغوية **اقول** اعترض
 عليه بان الكاح في اللغة الوط والامام الغزالي من انشا فحتم فيلزم ان
 لا يجوز نكاح حرة الاب وهو خلاف مذهبهم **قال** وجوابه ظاهر في
 اقوالهم هذا الجواب يدفع قول الامام الغزالي لكنه يقتضي كون الصلوة
 شرعة بلحاظ في هذه الايام عندنا لان من الاحمال الشرعية كذا في
 قبل وهو موقوف لان هذا الاقتضا انما يتم اذا لم يوجد ما يفيد عدم الشرع
 اصلا وهو ما علم الشرط وهو الطهارة كما ان في جميع المضائق والملاقي
 عدم الركن **قال** وهو لم يظهر في حق **اقول** الاحتمال في الجواب
 ان يقال ان كل فعل في حقنا يستلزم ما كان في النظر الى ما يتبع البر
 الحسن والعقل والشرع مثلا اذا بقي الانسان عن الطهارة فاما بعد هذا
 لا يتعارض ضرورة عنه حسا وكذا اذا بقي عن طهارة عقله فلا يورث
 العجز التام من الفصل فاما بعد هذا لا يتعارض عقله فاما بعد هذا
 الشرعي اذا بقي عنه فان كان متحاشيا في المستقبل عند عشا فوجب
 ان يكون متصورا لوجوده في المستقبل لئلا يجد عشا **قال** ذكر صاحب
 القواعد ان وجود الحق **اقول** حاصله ان الله راجع الى الفعل المتصور
 حسا لا شعرا **قال** واعترضنا عليه **اقول** نعم انما انما
 الحدوث واعتبار الشرع اياه ليس بالامر الشرعي حقيقة فان الصور
 اسم لفعل معلوم يعتبر فيه الشرع بدون اعتبار الشرع لاسم صوما
 حقيقته الا بيري ان الامساك في البذل لا يسمى صوما وانما حدث البذل لعدم
 اعتبار الشرع اياه واذا كان كذلك كان صرف البذل اليه بما لا احقيقته والى
 ورد عن مطلق الصور بوجوبه حقيقته **قال** وحقق ابو
 اي حواء الاعتراض فان الاعتراض حصل اعتبار الشرع داخل في حقيقة
 الفعل الشرعي حتى قال ان الفعل المخصوص بدون اعتبار الشرع لا يسمى
فاجاب انهم يريان اعتبار الشرع لا يدخله في حقيقة الفعل الشرعي
 وان كان له مدخل في كونه عمادة بشرية عليه الثواب اذ احقيقته للصور
 الشرعي مثلا الا لا يمسك من الخبز الى الخبز مع البنية **قال** والجواب
 عن الاول **اقول** في كل من الجوابين تحت اما في الاول وان معنى
 الشرعي هو المعتبر شرعا بان توجه اركانه وشرائطه الشرعية

وهو

وهو لا ياتي كونه منها عنه لاسيما في ان الدليل اذا دل على ان الله
 الوصف بالامر فلا ضرورة في التطلان لان صحة الاحكام والشرائط لا
 في صحة الشئ باصله وان فسر اعتبارا جازا فاما قبل صلح فحتم براءه
 خالية عن العناد والبطان صيرفا لمصلحة الى الكامل واذا قبل صلح فحتم
 صحة براءه ما تناول الفاسد واذا قبل صلح الجنب والجاهل باصله براءه
 ما لا صحة لصلح ولا وصفه لاستفاضة **قال** في ان في الله اذا اتبع
 بهذا المنع لم يكن مقورا في المستقبل وقد عرفت ان الفعل الشرعي اذا
 اتبع في المستقبل بوجوبه عند الله عشا **قال** لانه لا يتصور ما
 لواته الى **اقول** في حق لان المصل لا يريد بالحق لانه عند فعل
 كلام الخصم ما اراده الحقيقة كيف وقد قال في ساحة الحسن والفتح فالحسن
 عند الاشهر ما كسبه والفتح ما يتي عنه **قال** فحتم الاشهر لا يتصور
 الا بالامر والى لانه ليس لثبات الفعل ولفظه بل يريد ان الله عنه عالم
 بعد حكاية عنده حكم اسم المص لانه في ان الحقائق لانه علم
 على سبيل الشئ والجار وكذا لا يريد بالافتضا عند نقل كلامه لا يقتضا
 بالحق الصلح عند الحقيقة لانه ايضا ساف لما تقدم وما قبل بل يريد ان
 متعلق له وجوب وهذا هو الذي فصل بقوله احدها ان الله في الشئ
 بلا مرتبة احلا يقتضي الغيب لعينه عنه ولذا ان يصلح وقا بركه ان يكون
 باطلا **قال** وحاصل الكلام الحق **اقول** يعني حاصل كلام الحكم الشرعي
 بان اريد به الصحة المعنى الاول ولا يتعارض فيه وان اردت الثاني اعني الحقيقة
 الثابتة وسقوط الافتضا في فلا يراد علم حاكمها في جنسية لانه لا يارفع
 هذا الحاصل لانا يختار المفق الثاني سوى استحقاق الثواب فان الصحة
 لا تقتضيه كما في الوضوء لانه فانه مخفي مع عدم الثواب فيه وكما فصل
 بالربا فان في عدم الثواب فيه وكما ما عداه فلا خلاف في دلالة ما
 ذكرنا عليه **قال** سقوط الافتضا فلا يترك المص الى تركه في واجب سقط
 في الافتضا حتى لا يجب اعادته وان حصل الامر ترك الواجب واما موافقته
 الامر السابق فلا يخفى بالنظر الى الاصل وان فصل بالنظر الى الوصف ولذا
 لا يجب الاعادة ترك الواجب **قال** ترتيبه الاشارة عليه كالمك فلهذا ترتيب
 المكي على السجود لفاسله **قال** وتجلي هذا لايوجه السج **اقول**
 يعني قوله لا تسلم انما اذا ورد اليه عن الحيات قوله لانه مطلوب المتأخر
 يعني ان مطلوبه بطلان القاعد وفيه المنع المذكور تسلم بخلافه **قال**
 فيقول ان جعل اسوال **اقول** يعني قوله فان قيل **قال** فان قيل هذا

انتم

بني

في
 ما
 بعد
 على

Copy

بدل على خلافه الخ أقول يعني ان الشرط في بدل المقابلة وجود المد
 كالبيع وفيه بدل الخلفه عليه يقوم الخلفه مقامه ومنها عدم الأصل شرط
 لتمامه بل خلافه قال كذا إذا عاد العبد لا بقول **يعني** إذا عاد العبد
 المصوب إذا انقضى به **يعني** الخاضع لوجه عليه العبد فان عاد من
 الأباق سقط الضمان قال إذا تيمم وصلي ثم وجد الماء **قال** حيث لا يتجر
 وجود الماء كذا إذا حكم بالضان على الخاضع ومنها عاد الانقضاء بقوله العبد
 على العبد ولا يستند الغيبة من المولى بل يكون العبد مكررا **قال** لا
 أن فيه بحث الخ أقول **يعني** البحث أن (لكل لما وجب يتحقق لغيره كان في
 حكم المأمور به بالمعقود إذا روجت زوج اخ ووطي ومرة في الغايه بينهما
 كان ينبغي أن يجب عليه عدلان مستحلان كاذبه اليه الشافعي ولا يجب
 ما تروى من الأقران الجورين كاهوديه الحنفية لأن ذكر الملة تقدير
 للركن الذي هو الكف كقوله اليوم إلى الملهج كذا لا يتصور إذا حرمت
 في يوم فكذا لا يتصور كذا من تحصى في وقت وتقدر الجواب عنه أن
 كونه كذا في حكم المأمور به مسل كمن المصوب من الأباق الكف والاما
 لأن الحرق أو السكاح أو الجمع خروا في نفسه ولزم أن لا يملك الأباق ترك
 الكف لا يملك كل من الخروج وطعن بالاستقلال لا يرى أن المصوب لما لا كذا
 لم يملكه الاكل والشرب والجمع عرما في نفسه وإذا فعل المحرم لا يملك
 الحرام والشرب الحرام والجمع الحرام مثل كل الميتة وشرب الخمر وإنها
 ما يملك الف والصور حتى كان الملهج واحدا ومنها تأمة المداة في النكاح
 الحرام والخروج الحرام والجمع الحرام أو تزوجت وخرجت وجمعت كل
 المصوب من أمها أي من الأباق الحرام من النكاح وطعن لأن كانت تأمة
 حال النكاح والطلاق شرع لأن تأمة لكن الشرع أخبرت الخ بعد انعقاد
 السبب إلى انقضاء المدة حكم ومما لم يوافق كان المقصود الحرام والتمسك
 تراخى العزبان إذ لا انتفاع في اجتماع الحرام فيكون انتفاع حرمه الخ
 وكذا موجهة إلى انقضاء الأباق وكذا أي ويكون المقصود الحرام
 والنزوك سمي سمي في العدة اجلا فان الأصل من ضرورية الانتفاع شيء وجد
 سبه كالأجل الضرورية في الزيون الانتفاع المطالب ببيع وجود سبه
 والأجل إذا اجتمع علي واحد أو واحد انقضت مدة واحدة كفي علم
 ديون موجهة لا ناس يا حال استاوية يقتضي جميع مدة واحدة هذا
 حاقا لو كانت جميع بان هذا التفسير يقتضي ما إذا وطئت المدة فلا
 خفي حتى يجب عليها العدة سنته خفي فإذا أحضرت ثلاثا أو ثمانية

الجمع

المصوب

ولما

وأما إذا أحضرت في الأول خمسة ثم وطئت فغيره عدة أخرى بل خفي وقت
 من العدة الأولى حيثما نوجب عليها العدة خمس خفي في إذا أحضرت خفي
 أحضرت في بقية العدة الأولى وأحضرتا أيضا من العدة الثانية فبقية العدة
 خفي وكذا إذا أحضرت في الأول خمسة ثم وطئت فغيره عدة أخرى بل
 خفي وبقيت من العدة الأولى خمسة فوجب عليها العدة أربع خفي فلا
 حاضرت خمسة احتسبت من بقية العدة الأولى واحتسبت أيضا من العدة
 الثانية فبقية العدة خفي **قال** لأن عدم البطان لا يولد على علم **قال**
أقول قد تقرر سابقا أن البطان عبارة عن عدم المشروعية بالأصل
 والوصف والصاد عن عدم المشروعية بالوصف فقط وكذا حكم البطان
 تحقيق الصاد بلا عكس فيكون البطان أخص من الصاد ونقص الأخص
 أع من ينقص الأعم فعدم البطان أعم من عدم الصاد والعلم لا يولد على الخ
 خلافا فإن كانا واحدا فسد الصلح حتى إنه كان سهوا تحت البيع الخ
 وإن كان بالعدم باطل فخل في الوصف ولم يطل حتى يجب عليه العدة **قال**
 في الأصل وإذا تركه تركنا بطلت حتى يجب عليه العدة **قال** وعدم الشر
 منقوت للبيس **أقول** هكذا وقعت العدة في الضم وهي ليست بحقيقة
 لظهور أن عدم ترك ليس المحيط ليعاقبوا ليس المحيط بل العدة له تركه
 والصواب ذكر الترك بولد للمسي **قال** وفي الأصل طلع العدة وإن كانت طلة
أقول منه بحث لأن السنة في اصطلاح الحنفية هي من المنفصل فافها
 بطالب المراجعة وإن كان بلا اقتضاء من ولا وجوب خلاف الفرج
 لأطلب منه وسياق ما خفيته في مباحث الأحكام إن شالله تعالى
قال أو بقدر القول فإن البني عليه الصلاة والسلام إذا رأى تحضا
 بفعل خلا ولم ينه عنه كان تفرغ عليه دليل على جواز له ولا مثاله
قال وعن هذا الاتصال وهو الانقطاع **أقول** قيل الانقطاع ليس
 الانقضاء بل سبه تقابل العدم والمملك وليس بشيء فانه لو سلم فالمراد بعد
 حناه الملقوي **قال** تقسم للملك **أقول** هو راد على المعنى حيث
 جعله على عدم إمكان توطئه **قال** وليس بشرط في التنازل **أقول**
 برده عليهم إن الكلام هنا في خبر الرسول دون مطلق الخبر والاشترط
 بالنظر إلى الكلام دون الثاني **قال** **يعني** إن العقل يحكمه عقلا
 الخ **أقول** نقل عن الشافعي أنه قال يريه من قول المصنف انتفاء الجمع الغير
 المحصور على ما لا يثبت له سبيل عقلا معناه إن العقل يدرك بالضرورة
 أنهم لم يتفقوا عليه بحيث لا يجوز العقل أن يكون الواقع هو الأسان وإن

١٢٢

صاحبه
اقسام السنة

الفصاحة للبالغة بآدم التسميت من بينه وبين غيره حتى لا يسميها وإن
 أراد به أحدا غير معين وكان الأول زائجا بقدرته ذكره لا يتطاع أحدا
 الشارح أولا لنظمه إلى الاحتمال الأول بقوله وجوابه ان عدم التكرار
 في سائر النسخ وانما انشأه في الاحتمال الثاني بقوله ولا خلاف
 فظهر ان القول بان هذا الاستدلال ليس على كونه عمدا وانما لهذا الجواب
 وليس كذلك بل الراوي هو عارضا يثبت أيضا من عدم الاستفاد فتدبر
قال وفيه شبه لان المسئلة اجترارية أي أقول **قال** في نظمها ان
 سجد اجترارها ثانيا يكون المسئلة اجترارية ولا يجوز ان يخلط مثل غير
 بين لا وقتي له على ثبوت عليه وليس يثبت لان الاجترار اجترار على ساحة
 مودعة اجترار على عليه القول عوجه ظنه يجوز ان يخلط بالنظر إلى الله
 الجهر الحاشي ولا يمنع عدم الاحتمال إلى ما لان المحتمل اذا كان وقع جوا
 من الأول فليدفع على الخالف ان يجعل ذلك الجهر ويذكر عن لسانه بمعنى
 قوله عليه الصلاة والسلام من خلط على محبي ويرى خيرا منها فليكن
 عن يمينه ثم يجعل الذي هو خيرا على ان هذا الامر صدر عن رسول الله
 عليه الصلاة والسلام كما يدل عليه قوله تعالى يا ايها النبي لم يخرج احد
 اسديك يتبعني إلى ان قال قد مضى الله كركلته انما كان اذا صدر عن مثل
 رسول الله فكيف يصح عدم كونه صدوره على مثل غيركم كما يدعيه فتدبر
قال واجاب بانها اذا كان متعبدا بالاجترار إلى أقول **قال** أي اجاب
 المصنف في اخر النص وحي جوابه حيث لا يثبت ان ذلك جبهة تكون بالوجه
 لا الوجه بل الجواب **قال** ان معنى قوله ما يتطوع عن المعوي ما يصدر عنهم
 بالقران عن المعوي ومعنى قوله ان هو الاوحي يوحى ما الذي الاوحي
 يوجهه الله تعالى اليه فلا خلاف في الاثر على الاجترار **قال** اصلا **قال** بعد
 ما ثبت تخصيصه بمطهر من اجزاء او غير أقول **قال** قد مر مرارا ان لا يجوز
 ان يكون الاجزاء مخصصا استدلال الخصم الأول يجب ان يكون متناظرا للعلم
 في الزمان والاجزاء بعد الرسول **قال** وانما جعل على ما في التفسير أقول
 أي على بيان المذكور في القران على بيان التفسير ولم يجعل متناظرا
 لبيان التفسير لان جملته أي معنى لسان **قال** فلا يرد عن أقول
 فان قيل اذا لم يرد عن فكيف يصح استدلال المصنف به على صحة التفسير في
 التفسير والعوض معا قلنا **قال** الكلام بالاجترار بيان التفسير لان الشارح منه
 ولما اشهر فستفاد من دلالة النص كما صرح به في بعض كنهه لا هو
قال على انه لا يستعمل الجري على هذا الاصطلاح أقول **قال** الحميم انما يسمي

المقارنة

المقارنة في المخصص الأول كما سبق في ما حث فخصص العام على ان
 قوله يجوز تخصيصه بخير الواحد أو اثنين يجوز ان يكون من قبل المصنف
قال وانما لفظ الاستشنا حقيقة اصطلاحية في النسخ أقول **قال**
 الشارح في جوابي شرح المخصص طاهر كلام الشارح **قال** وليس من المحققين
 انه الخلاف في جميع الاستشنا لاف لفظه لظهور انه لفظ جارح لخصه للعلم
 حقيقة عن منه فخصه الجهر وما ذكر من ان على الاصدار لا يجوز على المصنف
 الا عند خروجه المتصل إلى اخر كلامه حيث لم يذكرنا الان ما ذكره العلامة
 وعن من الاستدلال على كونه جارحا في المصنف بان من ثبتت عنان الغرض
 صرحه وانما يتحقق ذلك في المصنف صريح في ان الخلاف في لفظ الاستشنا
 هذا كلامه وانت حريص بانما لفظ لفظ الاستشنا لا يتعارض فتدبر **قال** وفيه شبه
 اما اولان الشئ من الحق **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 الموضع الأول لما جعل الاستشنا في نفي على ارادة المسئلة بالحق لم يثبت
 عنه السعة من قبل الاستشنا اذ لا يثبت من الحق في الحق بالحق لم يثبت
 المقترنة فالنصف انما يثبت من الجاهل بعد استشنا النصف والاستشنا بعده
 ليلزم استشنا النصف كذا النصف او التل والاشكال في رجوع المصنف
 لان المراجع قبل تمام الكلام ونفي ارادة النصف وهذا يظهر ان دفع
 البحث وعدم الحاجة إلى المصنف إلى الاستشنا ولما اشار الذي اوردته
 الشارح فليس مما نحن فيه اصلا لان الاستشنا بعد التفسير وانما
 المصنف الجاهل في ثبوت ما يثبت فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 حسي ونم الوكيل **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 لان الاحتمال الثاني لا دلالة له في الاول **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 في اواخر الكتاب في حيث يخصص العام وهذا ليس كذلك وقد يكون
 الاصطلاح الاستشنا هو الاتصال لا يفيد ضعف وقول **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 عن الاصطلاح اصنف منه لان من ذلك حظ من علم الاعوان يظهر ان
 قوله الاخطاء مقوله او حال او صفة مصدر محذوف لا ذكره الشارح **قال**
 تكون الاستشنا متعمدا فيكون دليلا قطعيا على ان الاستشنا بالماضي بعد
 الشئ نفي من هذا التفسير ان اللافت للشارح ان لا يجوز على المصنف بل
 يوجب كلامه ويذكر ما يذكر قوله والوجه ان يقال في توجيهه **قال**
 وفيه شبه **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 الاشارة إلى الشارح في حاله في احواله وفي اماله **قال** فتدبر **قال** فتدبر
 واما ان يخلط في تسميته **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر **قال** فتدبر

كلمة

الاستشنا

ولا اشكال

المذهب الثالث فاذا كانت المفردات حتى العشر مستقلة في معاني
 الافرادية واربع المركب معني السبعة يتدفع التساقي لكن يكون هذا
 عين المذهب الثاني لا الثالث المقصود وانما قد لا يكون هذا
 ان يراد بالعشر عشر افراد وحدها باثنا عشر بعد ما صبح اولاً ما ان المقصود
 وضع التساقي وان العشر يكون المركب موضوعاً للثاني وضعها كلها ليس
 ما يجيء على احد قول **قال** او يراد بسبعة افراد بعد ما صبح ثانياً بان
 المفردات في مستقلة في معاني الافرادية بخلافه في المذاهب الثلاثة
 على ذلك المقدم شكك **قال** بل التحقيق في هذا المقام ما ذكره بعض
 المحققين في **القول** ارادهم مولانا عفيف الملة والدين لكن الثاني
 قال في حواشي شرح المختصر وانا نقول ما ذكره المحقق من جهة الحال
 اعتراف حقيقة المذهب الثالث ورجوع المذهبين الاولين اليه لانه المركب
 سواء جعل حقيقة في المعنى الذي وقع الاسناد اليه او مجازاً لا يكون له
 لمعنى انه من الاستعمال في معنى فيكون لفظ العشر مستغنياً في كل معنى
 والحكم بعد اخراج الملة والافراد التساقي اولون العشر مجازاً في الحقيقة
 فثبت **قال** لان العشر التي اخرجت منها ثلاثة عشر **اول** ان
 يتلوه هذه المقدمة بمنزلة كيف والشك اذا اخرجت عن العشر لا
 يبقى عشر بل حصل سبعة فليس المتدخا عن المعنى فالعشر المقصود
 يخرج من السبعة عن عشر لا سبعة لانه لا عدد او انواع متباينة **قال** في
 ما ذكره بعضه ان لا يصلح ان يكون قولنا السبعة عشر خرجت عن عشر
قال القول منها مجموع عشر الاثني اربعة السبعة عشاراً والكل
 في العشر المقدمة وطاهر ان المجموع عند المقدم قد يرد **قال** فان قلنا
 هذا التركيب حقيقة في قوله وهو المذهب الاول **اقول** فان قيل
 ضمير كان في كان مجازاً راجع الى هذا التركيب فيكون المجاز هذا التركيب
 بالضرورة وهو ليس المذهب الاول لانه المجاز في العشر الاثني اربعة
 لم قلنا لما كانت المقدمة لفظية ولم يفهم المعنى المجازي في العشر
 بدون المقدمة مع ان يقال المجموع هو اجزاء عشاراً ان المعنى المجازي
 انما يفهم منه بوجه ما قال بعض المحققين لادلالة لفظ اذا فيه من الحقيقة
 بل الدال المجموع **قال** هي حبة البقر **اقول** الحب بكسر الحاء المحبوس وفي
 بعض النسخ حنق وهو الهلاك واليه ارجع فيكون مجازاً في حبة **قال** في
 والحب من حبة الحب اي عتبه وذلك في بعض النسخ بل يفهم من هذا
 يفهم ههنا وههنا اي ذهب من الحنق او عتبه **قال** العشر جدول
 المائة

المائة **اقول** العدد اذا اضربه في نفسه يسمى المصروب جزاء للعدد
 الحاصل فالعشر مثلاً اذا ضربت في العشر يكون مائة **قال** واثبت
 بعد ذلك جنراً في **اقول** قد سطر القول في المحسوس لشرح الحق
 في اراده فليراجع **قال** وقد عرفت ما فيه وانه لا خلق با حلال
 المذهبين **اقول** مثارة الى قوله فيما سبق ومنه نظر لان جمهور
 الثالين بالمذهب الثاني لان الحاجب وعنه **قال** واما نظر الاثني
 فحقيقة اصطلاحية في التبيين **اقول** يعني في كل واحد من التبيين
 خصوصه على سبيل الاشتراك للمعنى **قال** ويعني الى الفصل
اقول هو ان ثبت استقلال الثاني عن الاول بالاضافة على قلة
 والا للمعنى **قال** واستدل من مذهب الثاني في الاحكام **اقول** في
 كان ظاهره قول المصنف ان العشر قطع الثاني في الاحكام **اقول** في
 بانه مع في فصله لانه لا يكون له ذلك دفعه بانه ليس كذلك بل وقع الاثر
 على ذلك ما ذهب اليه في احكامه **قال** في خلقه عند القدر
 لا بد عليه قوله الذي وجه الاستدلال به في قوله **قال** في
 في تحت لانه لا يقع لاحد ان قوله تعالى ولا تقبلوا اليه قوله لان الحد
 فعن طريق **اقول** جوابه ان الحد ليس ما ذكره بل عقوبة مقدرة حق
 الله تعالى كما ذكر في الهداية وعنه وعدم قبول الشهادة وان لا يعمل بالحد
 حدا لعدم التعذر فيه بحيث ان يكون منه الحد وسجله ما عتباراً شاذ
 المعنى الحقيقة اذ لا منه يخص لانه بالضرورة كما ان عدم قبوله منه
 ولا على ان الحد ما ذكره كنه الحد بعد قبوله الشهادة لبعث عدم المطلق
 والى القول عند الشك وقيل رد الشهادة والتصريح بعدم قبولها وهذا
 هو طبعه لا يترتب **قال** المير خلافاً ليهود **اقول** يعني عند الحسن منه
 صرح به التحقيق في شرح المختصر **قال** وكذا في التلاوة فقط لانه المقصود
 تعريف النسخ الى **اقول** يعني ان نسخ التلاوة سواء كان يعنى مسخ
 او معني ما يحسن اعني بالنسخة ذلك التلاوة خارج عن التعريف اذ الاول
 ولان المقصود تعريف النسخ المتعلق بالاحكام والتلاوة ليست بحكم
 وقته **قال** لان معنى نسخ التلاوة كما سبقت في نسخ الاحكام المتعلق بالتلاوة
 كونهما متعلقين وحرمة القراءة والمسح المحب والخاص وكذا **قال**
 الشارح في حواشي شرح المختصر اعلم ان سبيل التعريفات لا يتناول نسخ
 التلاوة الا ان **قال** انما عتبه عن نسخ الاحكام المتعلق بنفسه
 العظم كاحواز لتلاوة وحرمة القراءة على الحب والخاص وكذا **قال**

النسخ

التلاوة

لكن لا يخفى انه لا بد من القول بتأيد من يوحى الى اقول يمكن ان
 يرفع ذلك القول ايضا لعدم التماس الفصل بين ما يوحى ومن يوحى وبذلك
 الاحتكام **قال** اما اذا كان قيدا للواجب مثل صومها فالجواب **قال** اقول
 المشايخ من هذه الجهة ان يكون الخفية من الجواهر في هذه المسئلة وليس
 كذلك لما قال صاحب الجمع في البدع (اذا قلنا المأمورة بالاسد لا يجوز
 نسخها خلافا للجواهر ولو كان التأيد لكان ملة بقا الوجوه ايضا لم ينقل
 الشيخ وقال لما انكر حكمه بالثابت كان نصا على عدم انبائه على
 والتاسع بيان انهم في حقا قضى **قال** قلنا لاسنا فاما ان كان فعل
 عقيد بالاسد الى اقول **قال** فيبحث لان المشافهة بينهما ظاهرة لان
 صومها اذن لا يدل على الجواب فعل عقيد بالاسد بل على انه لا يجب ان فعل
 لان الاجاب حكم شرعي زائد على اصل دعوى (فعل) لوصف الحق في نظر
 الشارع ولهذا كان الاثر حقيقته من غيره في الاجاب اتفاقا فاذ اذ ان
 الشارع صومها بالاسد يجب ان يتوجه فيه التأيد الى الاجاب ويتوجه
 بالاسد **قال** الجواب عن قوله لا قال في غير هذا الموضع تسليم
 وقوله لا يكلف الصوم عند ثم عوت قبل عند بيان كل منهما فاما ما في
قال الاول فورا من معنى على اصل آخر في بيان وهو ان الشيخ قبل
 التمكن من الفعل كما في غيره وهو لا يلزم جواز دفع التأيد المستلزم
 للبدن كحلاق ملحق فيه **قال** ان الذي في جواب التكليف عقيد بعدم الموت
 عقلا فلا يرفع صحة بزم الحق في شرح المختصر **قال** ولا يلزم لو كان
 حكما شرعيا **قال** كما ان اراد حكما شرعيا بخبره والا فلا وجه لان كان لو كان
 العقوم حكما شرعيا فتدبر **قال** نظرون ان لا يعمل تراخي فكل النص اقول
 قبل عليهم اذا لم يعمل تراخي لا يكون راجحا بل يكون مرجوحا ولو كان النص
 الق راجح من جهة اخرى وليس لشي لان النص الذي يستند اليه الاجماع
 اذا كان نصا في معناه او مستندا او حكما او دالا عليه تعارض يكون راجحا على
 النص المخالف للاجماع اذا كان ظاهره في معناه او دالا عليه باثباته او
 دلالة او اقتضاها على ما في رتبة سبق وانكاره انكار لقوله الف **قال**
 وهو لا يوصف السمع الى اقول **قال** جواز ان يكون ثابتا بالحق المنلو
 بربح تلاوته دون حكمه كما **قال** قد ظهر انتماءه بالسنة اقول
 لا كما **قال** هذا مما لا يفتقر الى قول السابق كالتوجه الى انكته قبل
 التوجه الى بيت المقدس فانه لا يعمل الى لا يقول **قال** المعنى في الاول
 التيقن في الحث في الثاني الظهور وما لا يتجلى **قال** بحث

سلام

رجحان

سنة
والثبوت

اسطرادى

اسطرادى اقول **قال** يعني ان قوله وقد يرمان موت العلم او لا
 يعلم وكذا الاستطرد لا يعلق له بحث الشيخ اما موت العلم او لا
 الا ينشأ فلا بد من قبل الشيخ حيث قال قال ما ننسخ من اية او ننسخها
 الاية **قال** المصنف ولان حكمه في حكم النص على معنى اقول **قال** كما ان
 بالحكم الاثر الثابت بالشي لا الحكم الشرعي وهذا صحيح جعل الاعيان من
قال وفيه بحث لان اصل الاستصحاب ليس بواجب الى اقول **قال** جواب
 انا سلمة ان اصل الاستصحاب ليس بصواب واجب لكن المدعى اذا اراد ان
 يستشهد به عليه ان يستشهد رجله او رجلا وامرته ولا يجوز ليدان
 يستشهد رجلا ويرتدان خلف مكان رجله وامرته كان اصل السلاج ليس
 بواجب لكن اذا اراد السلاج يجب ان يكون عند الشهود من اية العزم في
 الاستصحاب وعلى العقول ليس الاشارة عند التماس فعدت في الاجابة
 لاستصحاب المشايخ من اول الرجل والمراتن على العقد عند الحكم والزام
 الحكم **قال** واذا كان كذلك فظاهر النظم يقتضي الاجاب لانه امر او امره
 يقال بوجوب كذا فظاهر النظم يقتضي الاجاب لانه امر او امره
 فاحلوه بزمانه في عقد الزم (سنة) الى الحكم الحكم المذكور كقولنا
 من الاضطرار على الاقل كذا في العهد المذكور للمنفعة كذا قال السليم ابو بكر
 الرازي في اعلام القديان فظهر صحة قولنا المنفعة ان لم يكن رجلا فالواجب
 رجل وان لم يكن اشارة الى الجواب عن قوله وهذا على تقدير انما دبر الى وان
 النص على تقدير افادته الخصار الاستصحاب وفي النوعين **قال** اقول على ان
 غيرنا لا يعتبر عند القديان الى موقفه ان حضور الشرايين غير محتسب
 بانفاق بينة وبين الشافعية بل هذا النصاب من الشافعية تحتبر عند
 المشايخ في الاموال المطلقة دون ما غيرها واما على الجورج والنص
 عندنا وقد عرفت ان العزم في الاستصحاب على العقد سابق الاستصحاب
 عليهم عند الحكم والزام الحكم فمما انصبت فيقتضي بالضرورة عدم صحة
 النصا بغير ذلك **قال** وكذا قلنا ان يقول **قال** لا يجوز ان يكون واجبا
 اقول **قال** فيه بحث كما ان ما ذكرنا من الاستظهار له في الشارع فان المنع من
 وجوب شيء في شيء ان يكون فاركه من انما بالنظر اليه لا بالنظر الى العقد فمما
 كما في ترك الناقم قياس مع المارق فان وجوبها انما هو في الضلوع وبارك
 فيها يا من لا يغيرها **قال** فكذا ذكر من انسان فظهر الى اقول **قال** الخط
 ان مراد النص بالتعلق ما يشترطه من عند الخلاف وهو الذي لا يشترط
 وهم ولا يكون لتعلقه من غير محل فمما انصبت فيكون فليست مع وجود

دعوى
الضرورة
المذكورة
في الجواب

على كل
الحقن طيبا

بشيء

تجده للفظي فليعلم ان نفع افادة الاجاء في تلك الصورق الفطرية ونفع
 احتياجا للاجاء في نفس الصلابة بعضهم على بعض ساعلي كثره الخالفين وكذا
 الحال في كثير من الاعتقادات واما قولهم واما الحسي الاستحالة الخ
 فهو ايهم من تقرير المص فان اجاءهم على ذلك لا يستلزم منه انه اجاء
 على ذلك الامور بل من حيث انه كثره الروايات من غير صا دقة لوقف على
 المحييات فلا يكون من قسم الاجاء المخصوص لهذه الامور وعلى هذا
 كان المناسب ان يقول الى القول يعني اذا ذكر لفظ الاول اذ حق ان يذكر
 فيه قبله امرا ان قصدا حركوا له سابق على الكل وقد حل منها على تلك الامور
 لفظا امورا فتقضي ان يكون الصانع كما ذكرنا واصوب الحق عند ذلك
 واول ما يلحق باعتبار دلالة اللام على حسي منه معنى انك لا تدعي ان
 المص فلم يجعل سكوت دليل الموافقة الى القول اي لم يجعل عز في ائنه
 سكوت على دعي الله عنه دليل الموافقة لبعض الصعاب وجوز على السكوت
 مع ان الحق عنده خلاف ما قالوا **قال** روي ان امرأة غاب عنها زوجها
 اقول هكذا نقل صاحب الكشاف وهو موافق لرواية البخاري وسأيت
 استمرا عرجي ان سمعته في املاص المرأة فقال العيين بربعة روي انه
 عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفق فيه بعن عبد اواسه
 فقال ابني من يشهد معك فشهد محمد بن مسلم فكل ما نقله المص من الروايات
 وروي في حادثة اخرى ولهذا امر به الشارح صريحا قوله فاستحسنه الذي
 اي عرس واظهر لها شخصه وهو سواد الانسان التام المurray من عند
 والاملاص الاول فيقال المصحت المرأة حين اي ان لفتة واستقطنة
 قبل وقت الولادة **قال** كما عتقا وحيتة كل مجتهدا **قال** فانه اذا
 اعتقد ذلك لزمانه يسكت فلا يدل ذلك على القول وهو موجود ذلك
 لا بعد من اصل بدعي لا يعتد به في الاجاء والاجاء فليسا **قال**
 وهو يدل على النقص على النساء الى القول اعلم ان الصلابة روي ان
 اختلفوا في كيفية القسمة اذا زاد سهم الفرائض على اصل وقد حل على
 لهؤلاء الفخضات لا اذا زادت امرأة وشركت زوجها واما واختلاف واما فان
 سهم الزوج والنصف وسهم الاخت ايضا النصف وسهم الام الثلث والملكة
 سوا سمة وظاهر انه يضيف عن هذه السهم قد دلل ان عاصم روي انه
 عنها اليه ان النصفان يدخل في سهم من هو اسوا حال لا لاخت الاب
 وام والبنات وبنات الامن **قال** في جعل المص في النصف بل هو للام والبنات
 وللأخت الباقية فانه يقول في جعل المص في ما لصفين ولو كانا ذاد

استقرار

هذا

هذا بالنصف وهذا بالنصف فابن موضع الثلث وذهب الجمهور الى القول
 وهو ان يزد على اصل المسئلة من سهم زوجته اذا ماتت الاصل عن فرض
 من زوجته مثلا الستة في هذه المسئلة يقولون انما يثبت لزوج من
 الستة هو الطلابة ولاخت نصفها ايضا ولا يثبت وهو ان لا يثبت
 لزوج الا حصة في ذلك وجوب المساواة في الاستحقاق فيلحق كل واحد
 جميع حقه ان الثلث للحل ويضرب جميع حقه عند حقيق الحل كالخمس في الثلث
قال ولا يخفى انه اشتراط يصح منه التامل **قال** دعي لغير المص وليا
 شرطان في ملك التامل ترد الشهادة واحدة ان الشهادة انما لا ترد اذ
 على قوله وقد يكون للتامل ولم يذكره في المتن لفظ وجبة وفي الشرح اي ملك
 السكوت للتامل **قال** ويخرج من الاسباب المانعة للاختلاف المص وعند البعض
 المقاسمة اقول هي ان تجعل الحد في النصف كاحد الاخت **قال**
 الفقيه والرياء **قال** الفرق بسكون المرأة اعظم يكون في فرض المرأة والرياء
 بفتح التامل روي في امرأة رتفا بفتح الرياء لا يستطاع حاء لا رتفا في ذلك
 الموضع كذا في الصحاح **قال** الفصل الذي ذكر صاحب الاحكام المأثور
 هذا في قول المص فاعلم ان الفصل الذي اختار بعض المتأخرين للام
 عند محمد وتول **قال** ولما ادعاه الخصم الى رد لفته لكنه روي الى ان
 قيل مراد المص ان لا يكتفى بهذا القدر من التفصيل لا يفتد فليدفع
 يعتقد صاحبنا لا يفتد لفتح محمل المناقشة بل لا بد من بيان ضابطه يعرف
 به ان القول انما في اي موضع يرفع مال يقع عليه القول لا في
 وفي اي موضع لا يرفع حتى يجمع بينهما بما حاصله ان القول ان اشترى
 في حكم واحد شرعي سواء اختلف محل واحد او لا فان القول الثالث الذي
 لولا ان الحكم يستلزم لا يطال الاجاء والا فلا قلنا **قال** نعم ما دام المص ذلك لكنه
 لم يشر الى سطر من تقرير الشارح **قال** اذ لا يشترط احد
 الشمولين بالاجاء اقول **قال** الا بالشمولين كون حصة الاخر للثلاث
 المسلمين ولو كان حصص تلك اربعة في ثلث **قال** كيمها وقد يصدق ان لا شتر
 من الشمولين اقول **قال** اراد بالشمولين كون حصة الواحد فيكون موافقا لقوله
 لاني ان احد الشمولين الخ لا يخفى لانه **قال** فكيف يصدق ان احدا
 اجماعا اقول **قال** فتبين ان الواجب اجماعا لو كان اخرى الفرائض على
 الاطلاق لم يوجب في واحد من الذهبين وهو باطل اتفاقا **قال**
 ركب مغلطه اقول **قال** اراد به التسمية على تشابه الغلط فان ما ذكره من حكمته
 من قبله سناه لعارض بالمعروف فانه عير عن الامور الملائمة

بالقول

الحق

القول

عقل المحقق والشا في غير الاحضا مفهوم يشبهه ويعرف لما عاين المراد
وهو احد في الظاهر وتكون تعلق الحكم وهو الوصف به اي بذلك الموضع
في كل من القولين اي قوله اي حقيقة وقوله الشا في باعتبار انه احسن
فان تعلق الوصف به علي قولنا في حقيقة باعتبار تعلق الاعضا وعلو
الشا في باعتبار عقل المحقق **قال** اما الاول فهو ان يكون حكم متعلقا
بمحل ولا يخل في القول **فسمى** انه المختلف فيه ان كان حكما متعلقا بمحل واحد
فالقولان قد يظهر اشتراكهما في حكم واحد شرعي فيقول الثالث ان كل
واحدة من مسئلة الحق ومسئلة الخارج الاخوة فان القولين في الاول
يشتركان في الاختصاص بالاشهر قبل الوجه عند جابر بن عبد الله في قوله
الا جاع وفي الثاني في ان حرمان الحكم عند جابر بن عبد الله في قوله
له ايضا وقد يكون القولان حيث لا يظهر اشتراكهما في حكم واحد شرعي
فكن يكتفي ان يخرج منهما ان احدهما اشتراك في حكم شرعي والاخر افتراق
بين امرين لهذا الافتراق ان كان احدهما ما حكم به الشرع كما في مسئلة راجت
اتروحين فالقول الثالث باطلا مطلقا لانه مطلق لا جاع لان القولين جئنا
بشتركان في كل واحد من الحكمين الشرعيين احدهما حيث لا يكون في القولين جئنا
احدهما والآخران النبوت من احدهما في النبوت من الآخر فالقول الثالث
سواء كان قولنا بنبوة الوجود او بنبوة ما لا يكون باطلا لا بطلان الاجاع
وان لم يكن الافتراق مما حكم به الشرع فالقول الثالث ان كان قولنا بنبوة الوجود
كان باطلا لا بطلان الاجاع السابق وان كان قولنا بنبوة الوجود لم يكن باطلا
لعدم بطلان الاجاع ولزم من هذا اي من تفريق الكلام على الوجه المذكور
ان حكم المصنف به اذا اشتراك القولان في الحكم على هذا فله ملحقا بما اذا
ظهر اشتراك القولين في حكم واحد شرعي ولا يكون حكم افتراق او يكون وكان
ما حكم به الشرع او لم يكن حكمه لكن كان القول الثالث قولنا بنبوة الوجود هكذا
لحب ان يميز هذا التماثل **قال** وحصل هذه المسئلة في القول **فسمى** يعني
ان المصنف لما عاين اول فلا بد من خارج وهو ان القولين في اي الى قوله وان
فلا يقال فاما فبعد ذلك فنقول ان قوله من محل واحد ثم قال اما الاول
اختلفا يكون سواء بالاول ان يشتركا القولان في حكم واحد شرعي والثاني
ان لا يشتركا فيه وان يكون مراده بالاول ان يكون الحكم متعلقا
بمحل واحد والثاني ان يكون حكما متعلقا بمحل واحد لكن ما جعل
المستبين الحكم كونه في حكم التماثل في بين ان المراد بالاول ليس اشتراك
القولين في حكم واحد شرعي والثاني ان عظم اشتراكهما في ظهور ان القولين

ان

بعض

في هاتين المسائلين يشتركان في حكم واحد شرعي فلو كان المراد الثاني
عدم اشتراكهما في تعلق الحكم التماثل **قال** ولا يخفى انها خارجة عن المصنف
اقول **القول** ان حقا لان هاتين المسائلين لا يشتركان في الماد اختلفان في الوجه
المالك لوجود الحقيقة واشتراكها في امس الاول فلان با حقيقه فبالوجه
افادة الحكم في الملا فيج واما فادنه في السبع بالشرط والشافعي قال لعدم افاذته
فيه فوجد اتفاقا علي عدم الافادة في صورة بعينه **واما** الثاني فلا بد
الما في من دخول فيه انما يكون الاول مجعها عليه وهو باطل والاوجب
تتميد الوجه الثالث يكون في من الصورتين غير مجع عليه او اشتراكا
بينهما وهو ايضا باطل لظهور ان لكل منهما تعلقا بالآخر لا يشتركا في ان
السبع في كل منهما فاسد ومنه عنه **واما** قوله والموت هو انما في كل
الاقدام لان الحكم اذا كان مقيدا يكون القول انظر الى الاختلاف في سلبان
فتردد **قال** ومع ذلك فليست المسئلة حكما شرعيا **قال** الاول **فسمى** يعني
لما سبق في حقيقة النبوت الفقه بالعلم الاحكام الشرعية في الله العليم وهو
من الاحكام الشرعية وان خطاب الشارع لا يلزم ان يرد على خصوصية
الحكم بل يجوز ان يرد على ان الخطاب ورد به فلاضافة في الاستطاعة وورد
في كل من الشارع وسابق تمام حقيقة في مباحث الاحكام ان شاء الله تعالى **قال**
نعم يمكن ان يقال **قال** حقيقة ان معنى اتفاقهما على انهما لا يوجد
الحسن اتفاقا في محل الفصل واما هاتان حكم شرعي فلا بد من فهم ان عدم
الربا ليس حكم شرعي بل عدم اصله **قال** وقيل ان فيه شبهة **قال** اي
انخذ الاجاع كغيره ليس يتطابق لتقدم الخلاف في المسئلة وثبتا بعض
ان الخلاف السابق مع الاجاع الملاحق وهذا القول اوردت شبهة **قال**
واعترض عليه بانه لا ينبغي بعد انقطاع الوجه **قال** لان السمع تدبر وهو
لا يكون الا في زمن الرسول والاجاع لا يكون الا بعد وتعدى الجواب المختص
بزمان الرسول انها هو نسخ الحكم الثابت بالكتاب او السنة واما الحكم
بالاجاع فيجب ان يفهم منه بناء على جواز ان يوفقا استغناء عن جبهه
عصيان جميع احد قولين ذهب اليه الصحابة بعد ما انقضى اجاع من تمام
على خلافه غاية ان يلزم كون الحكم عند الله ما انقضى عليه الاجاع السابق
لصحة فيه ان يوفقا قبل الاجاع الملاحق ثم يكون الحكم عند ما انقضى عليه
لا هو الثاني في النسخ والمنسوخ **قال** قلنا هو عام بالاضافة الى الحضي
الاجاع **قال** فتمت بحث اذا لم يعد هناك من غير ذلك **قال** فليصح الاستغناء
انما يصح اذا ورد الاستغناء في استغناء الله بعد بطلان **قال** ولو سلم فيه انما

بحث كون العلم
حكما شرعيا

السمع بعد
زمن الرسول
عليه السلام

لأن قوله فان قيل ان كان مقتضا لان الجواب بالنعم والتسلم خارجا فان
 المسألة وان كان معارضة برد المتي على قوله يعني الاطلاق كقوله ونشاع
 الحكم في كتابه الاطلاقة على الجواب ان الآية المذكورة خبر صوت لكنه لم يمتنع
 ان لا يثبت قوة الرسول ولا يشعروا غير سبل المؤمنين مع الغير لانه
 نكرة في سياق النفي فتدبر **قال** فان قيل السبل ضعيفة الحق **اقول**
 نعم ان المراد بالسبل السبل الطريق الحسي اتقا قبال المعنوي فمقتضى ان
 مراد به الاجماع ان يرد به اشاع الدليل ويكون المعنى وينفع الدليل في
 رآه كاشفه الموصوف في رآه وليس حله على الاول لا على من حله على
 الثاني لثبوت الاجماع وتقرير الجواب ان الجدل على الاول لا يقتضي الجدل
 على الثاني ان تكرر لان اشاع غير الدليل وان كان ذلك الدليل هو القياس
 الذي هو مضعف الادلة داخل في مشقة **قال** فان قيل لو لم يخالف
 مقتضى قوله من الجواب عن السؤال الاول بل هو صام بعينه لمع غير سبل
 المؤمنين لمراد اشاع المساجات لان ايضا من سبل المؤمنين فتكرار اشاع
 سبلهم وهو خلاف مقتضى الاباحة والامانة الاتباع في اسناد ادراكه
 الى ما استدلوا اليه الاجماع من الكتاب والسنة والقياس لان الاشاع
 فتكرره واستدلوا بالاجماع لا يشعروا غير سبل المؤمنين في لست محتملة
 الاجماع وتقرير الجواب عن الاول ان غير سبل المؤمنين قيام حص منه ترك
 المباح للقطع بأنه لا يلزم المتابعة فيه ولا لا يكون مساجا وعنه الثاني ان حال
 ان استدلوا بما استدلوا به الاجماع ليس داخل في اشاع سبل المؤمنين
 لكونهم فعل اشاعا لغير سبل المؤمنين لانه اشاع هو الاشاع في سبل المؤمنين
 لكونه فعل اشاعا لغير سبل المؤمنين لانه اشاع هو الاشاع في سبل المؤمنين
 عن ملاحظة الغرض بوجهه المسائل المذكورة في الشرح وهذا التقرير يظهر ان
 قوله وان الاشاع ليس له معطوف على خصص ذلك ودخلت في قوله
 القول لا لا لفتح عطفا على القطع اذ انه لا يلزم منه قوله وذلك مرتبط
 بغير له خصص ذلك واشارة الى خصص المباح **قال** هو في اللغة تقدير
 في المساواة **قال** المبادر من ظاهر العبارة ان يكون المساواة ايضا معني
 لغويا للقياس وليس كذلك لانه بعد المساواة لاراد بل هو من اربع القرون
 محتمل معني للقياس بذلك الاعتبار وهذا قال صاحبه انكشاف في التقدير
 لما استدعى امرين تصافا احدهما الى الآخر بالمساواة استعمال معني المساواة
 ايضا ومنه يقال تقاس فلان بفلان اي قيسا به ولا يساويه والتمثيل
 ان يفتح بقوله وذلك استقراء ان يحذف التي بجيب يجعل حكمه ونظيره **قال**
 أي م

صاحب
القياس

ولا يقياس
بجلائه

وقد

هذا هو المقصود من قوله فان قيل ان كان مقتضا لان الجواب بالنعم والتسلم خارجا فان المسألة وان كان معارضة برد المتي على قوله يعني الاطلاق كقوله ونشاع الحكم في كتابه الاطلاقة على الجواب ان الآية المذكورة خبر صوت لكنه لم يمتنع ان لا يثبت قوة الرسول ولا يشعروا غير سبل المؤمنين مع الغير لانه نكرة في سياق النفي فتدبر قال فان قيل السبل ضعيفة الحق اقول نعم ان المراد بالسبل السبل الطريق الحسي اتقا قبال المعنوي فمقتضى ان مراد به الاجماع ان يرد به اشاع الدليل ويكون المعنى وينفع الدليل في رآه كاشفه الموصوف في رآه وليس حله على الاول لا على من حله على الثاني لثبوت الاجماع وتقرير الجواب ان الجدل على الاول لا يقتضي الجدل على الثاني ان تكرر لان اشاع غير الدليل وان كان ذلك الدليل هو القياس الذي هو مضعف الادلة داخل في مشقة قال فان قيل لو لم يخالف مقتضى قوله من الجواب عن السؤال الاول بل هو صام بعينه لمع غير سبل المؤمنين لمراد اشاع المساجات لان ايضا من سبل المؤمنين فتكرار اشاع سبلهم وهو خلاف مقتضى الاباحة والامانة الاتباع في اسناد ادراكه الى ما استدلوا اليه الاجماع من الكتاب والسنة والقياس لان الاشاع فتكرره واستدلوا بالاجماع لا يشعروا غير سبل المؤمنين في لست محتملة الاجماع وتقرير الجواب عن الاول ان غير سبل المؤمنين قيام حص منه ترك المباح للقطع بأنه لا يلزم المتابعة فيه ولا لا يكون مساجا وعنه الثاني ان حال ان استدلوا بما استدلوا به الاجماع ليس داخل في اشاع سبل المؤمنين لكونهم فعل اشاعا لغير سبل المؤمنين لانه اشاع هو الاشاع في سبل المؤمنين لكونه فعل اشاعا لغير سبل المؤمنين لانه اشاع هو الاشاع في سبل المؤمنين عن ملاحظة الغرض بوجهه المسائل المذكورة في الشرح وهذا التقرير يظهر ان قوله وان الاشاع ليس له معطوف على خصص ذلك ودخلت في قوله القول لا لا لفتح عطفا على القطع اذ انه لا يلزم منه قوله وذلك مرتبط بغير له خصص ذلك واشارة الى خصص المباح قال هو في اللغة تقدير في المساواة قال المبادر من ظاهر العبارة ان يكون المساواة ايضا معني لغويا للقياس وليس كذلك لانه بعد المساواة لاراد بل هو من اربع القرون محتمل معني للقياس بذلك الاعتبار وهذا قال صاحبه انكشاف في التقدير لما استدعى امرين تصافا احدهما الى الآخر بالمساواة استعمال معني المساواة ايضا ومنه يقال تقاس فلان بفلان اي قيسا به ولا يساويه والتمثيل ان يفتح بقوله وذلك استقراء ان يحذف التي بجيب يجعل حكمه ونظيره قال أي م

وقد بقدر يعلى لتضمن معنى الاستيفاء **قال** صاحبه الكشاف يقول
 على ان القياس الشرعي للثبوت بالاثبات ابتداء **قال** وفي الشرح مساواة
 فرع للاصل **الحق** ان قيل قد بين وجه جعل المساواة معني لغويا
 للقياس فما وجه اخذها في المعنى الشرعي له **قل** معرفة وجهه موقوفة
 على معرفة مقدمته وهي ان عبارات القوم قد اختلفت في التعبير عن معنى
 القياس بعد الكشوف عن عدم فعل المجتهد كالتعديته والتبيين والتحليل
 والابتن وتوحيده ولا يخفى بعدله لان القياس مترك في احكام الشرع وتخص
 من مفاصله كذا في الامام في الاسلام كالكتاب والسنة والاجماع فلا بد ان يوجد
 قبل فعل المجتهد واستدلاله كما ينبغي به كلام في الاسلام ولهذا ذهب صاحب
 الميزان الى انه الوصف الصالح المورث وذهب ابن الحاجب الى انه الاصل والشرع
 وحكم الاصل والوصف الخارج بعد استعمال القياس في المعنى المعاري كما
 يشهد به التبع لكنه غير مراد في هذا المقام اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 الشارح التخصيص اراد ان يعبر عن القياس بما ياسب المعنى المعنوي
 لان الاصل ان يعبر عن المعنى المعنوي في المعنى الشرعي وناسب ايضا
 كونه دليلا من الادلة الشرعية فلا يخرج اخذها في معناه الشرعي ثم
قال وذلك اي بان ان القياس في الشرع هو المساواة انه اي القياس
 من ادلة الاحكام فثبت ضرورية قبل اخذها المجتهد فلا بد من حكم مطلوب
 به اي بالقياس وله اي لذلك الحكم محل ضرورة اي ضرورة قيام به والغرض
 اي بقصود المجتهد اثبات اي اطلاق ثبوت ذلك الحكم اي محل ذلك الحكم
 انه بالمثل الاخر وكان هذا اي ذلك المحل موعا وذلك اي المحل الاخر محلا
 ولا يكن ذلك في كل شيين مطلقا بل اذا كان بينهما امر مشترك بوجه الاستدلال
 من الحكم وبمعنى ذلك الاستدلال الحكم ولا بد من ثبوت مثل اي مثل تلك العلة
 في الفرع وبذلك اي ثبوت مثل تلك العلة في الفرع حصل طبق مثل
 الحكم وضع المطلوب المذكور بطلان المقصود اثبات ذلك الحكم ثبوت في
 محل آخر وقصودا لتقرير بين ان القياس في الشرع هو المساواة والمادة
 كما دلت عليه قوله وذلك انه من ادلة الاحكام **الحق** فان قيل في قوله لتضمن
 بين جعل اخذها لبيان ان العلة ثبوت حكم الاصل وليس كذلك **قل** الكلام
 لا بد الا لا يكون ثبوت حكم الاصل باعضا على اثبات الحكم للفرع ودلتها
 اليه اذ لو لم يكن في الاصل حكم لما قصد المجتهد الى الخاف الفرع له شعبي
 العلة فتدبر **قال** واذا كانت خبر بان هذا التعريف متعوضا بمقتضى
 صور دلالة النص وهو صور المساواة وان لم يتفحص بظهور الاول ومثله

يستعمل القياس في
المعنى المصطلكة

لعله انما المعنى
مراد من قال كان
القياس لا لا لا لا
عليه للقياس

هذا هو المقصود من قوله فان قيل ان كان مقتضا لان الجواب بالنعم والتسلم خارجا فان المسألة وان كان معارضة برد المتي على قوله يعني الاطلاق كقوله ونشاع الحكم في كتابه الاطلاقة على الجواب ان الآية المذكورة خبر صوت لكنه لم يمتنع ان لا يثبت قوة الرسول ولا يشعروا غير سبل المؤمنين مع الغير لانه نكرة في سياق النفي فتدبر قال فان قيل السبل ضعيفة الحق اقول نعم ان المراد بالسبل السبل الطريق الحسي اتقا قبال المعنوي فمقتضى ان مراد به الاجماع ان يرد به اشاع الدليل ويكون المعنى وينفع الدليل في رآه كاشفه الموصوف في رآه وليس حله على الاول لا على من حله على الثاني لثبوت الاجماع وتقرير الجواب ان الجدل على الاول لا يقتضي الجدل على الثاني ان تكرر لان اشاع غير الدليل وان كان ذلك الدليل هو القياس الذي هو مضعف الادلة داخل في مشقة قال فان قيل لو لم يخالف مقتضى قوله من الجواب عن السؤال الاول بل هو صام بعينه لمع غير سبل المؤمنين لمراد اشاع المساجات لان ايضا من سبل المؤمنين فتكرار اشاع سبلهم وهو خلاف مقتضى الاباحة والامانة الاتباع في اسناد ادراكه الى ما استدلوا اليه الاجماع من الكتاب والسنة والقياس لان الاشاع فتكرره واستدلوا بالاجماع لا يشعروا غير سبل المؤمنين في لست محتملة الاجماع وتقرير الجواب عن الاول ان غير سبل المؤمنين قيام حص منه ترك المباح للقطع بأنه لا يلزم المتابعة فيه ولا لا يكون مساجا وعنه الثاني ان حال ان استدلوا بما استدلوا به الاجماع ليس داخل في اشاع سبل المؤمنين لكونهم فعل اشاعا لغير سبل المؤمنين لانه اشاع هو الاشاع في سبل المؤمنين لكونه فعل اشاعا لغير سبل المؤمنين لانه اشاع هو الاشاع في سبل المؤمنين عن ملاحظة الغرض بوجهه المسائل المذكورة في الشرح وهذا التقرير يظهر ان قوله وان الاشاع ليس له معطوف على خصص ذلك ودخلت في قوله القول لا لا لفتح عطفا على القطع اذ انه لا يلزم منه قوله وذلك مرتبط بغير له خصص ذلك واشارة الى خصص المباح قال هو في اللغة تقدير في المساواة قال المبادر من ظاهر العبارة ان يكون المساواة ايضا معني لغويا للقياس وليس كذلك لانه بعد المساواة لاراد بل هو من اربع القرون محتمل معني للقياس بذلك الاعتبار وهذا قال صاحبه انكشاف في التقدير لما استدعى امرين تصافا احدهما الى الآخر بالمساواة استعمال معني المساواة ايضا ومنه يقال تقاس فلان بفلان اي قيسا به ولا يساويه والتمثيل ان يفتح بقوله وذلك استقراء ان يحذف التي بجيب يجعل حكمه ونظيره قال أي م

الحكمة العقلية

قال لا اشتغال به عننا **اول** لا بد من اشتغال به عنه شوقه في محل آخر
لما سمع قوله بعد ولو سلم فالتفت في الفرع الى بطلان ما اشتغال به
ارادنا عنه مع بقا وجوده كما هو المتيقن من ادلة احتشاج اشتغال **قال**
ولو سلم فالوجود في الذن في الحقيقة **اول** لا يقال نحن لا نقول
بالوجود بل بالذات فكيف يصح هذا الا نقول ليس المراد ههنا بالوجود الذي
ما وقع الخلاف بيننا وبين الفلاسفة في الصور العلمية ونحن نقول بها
قال ومنه بحث كان معنى الشعر في القول **الحوان** عن الاول فاما
لاستلزام اعتبار التباين على الحق للتعوي للتعوي كما وقد قال في
تاج المصادر القديمة ذكرنا ان يكون وجوه من جعل التي منها عدا
شيء ومن جعله سائر الى شيء اخر مع بقا اصله في الاول كما يقال ان عدي
الامر الى امر الى شيئا في غلا حقه هذا المسمى قال المسمى بل سوغناه
في جعل **الاول** **اب** معنى الثاني فان التقدمة في اصطلاح الصنيع
مما جعلت محاذات العلاقة المشابهة او متقولا لاحتياج الى وصف جامع بين
الاصل والصنيع وليس ذلك الاما اعتمد المص لا حتى التباين وانما معنى
الثالث فانه انما احتج الى الاعتراض للظهر معنى التباين وهو الاتحاد
في الصنيع اذ لا يصور بحدثة عين حكم الاصل سواء اعتبر معنى التباين عدو
السراية ام لا **الاول** فظاهره اما الكتاب فلان ما سار الى العنبر ليس
عنا ايا في في الاصل وهو ايضا ظاهر فلو لم يتناولنا ايضا لم يتصور
التفاس اولا اذ لا يمكن الاتحاد لشيء لانه ليس حكم الصنيع في العمل
مثلا اذ انما ايضا التباين في التعبد لا يمكن بعده مختلف المشاكلة
كما سياتي في حقه ان شاء الله تعالى **واما** عن الرابع فان حكمي كلامي
ان اذ قيل بحدثة الحكم المتحد في الاصل الى الفرع فان اراد الاتحاد الشخصي
وتباين هو بطلان وان اراد الشخصي فالتمس من الحكم بطلان الولد ذلك
واما قوله وذلك لان معنى الخ فظاهره لا يتقاع ليس مما سار على ذلك بل على
ان يوجد معنى السراية في التقدمة المصطنعة ههنا ايضا لانها اما
استحارة او متقولة على ان يكون حوايا به قد يكون للاعراف حكم الجواهر
في الشعر في صحة الاشتغال كما في الحكم حيث يتشغل من زيد الى غيره
وتسمية جهة الوقت للصلوة وكذا ذلك **قال** ذكرنا للاسلام ان ركن
القياس ما جعل على **اب** معنى ان ركن القياس وصف جعل على ركن
لم يقل بل لا لعدم القطع بجعلهم ما اشتغل عليه بيان لما ابي من الاوصاف التي
اشتغل عليه انتهى **اب** بصيغته كما اشتغال به الوسا على الكل والخص

وهو يكون للاعراف حكم
الجواهر في الشعر
في صحة الاشتغال

بوج

بعض صيغته كما اشتغال نص الذي عن بيع الايق عن الشعر عن التسليم لان ذلك
المتقى لما كان مستطاعا من النص وحيث ان يكون تاسا به صيغة او صيغة ورق
وجعل الفرع نظير له اي للنص معنى المنصوص عليه في حكمه اي حكم ذلك القطر
من الحوان والمصادر والحل والحرمة وهو ذلك لوجوده الى لسيه لوجود ذلك
العلم في الصنيع **قال** وهذا صريح **اول** يعني ان قوله ركن القياس
ما جعل على صريح في ان العلم ركن حيث جعل عليه وفيه اي في كلام في الامر
الثاني الى ان القياس هو التحليل حيث قال الحكم الثابت تحليل المنصوص في
هذا الحكم لا يثبت الا بالقياس فكذلك القياس هو التحليل اي شيى العلم
فذهب المص بغير اذا كان العلم ركن القياس والقياس هو التحليل
والتحليل شيى العلم فذهب المص الى ان ما ذكره الاسلام من جعل العلم
ركن القياس جعل على ركنه اخذ من لفظة القياس وحده بالركن ما يتقدم
به القياس وتحصل يكون نفس حقيقة **اب** وهذا التحليل وجهين
اقول يعني ان قوله ركن القياس ما جعل على وان كان صريحا في ذلك
لكن الركن جعل وجهين احدهما ان يراد به نفس ما هيته الشيء كما ذهب اليه
المص والثاني ان يراد به جزء الشيء على ما ذهب اليه من الحاجة ولا يخفى
ان لاجاهة على هذا التقدري على تقدير ان يكون الركن محتلا للموجبات
الى ما ذهب اليه المص من الختم بالمعنى الاول فحوان ان يراد المعنى الثاني
ولا حاجة على تقدير ان يكون المعنى الثاني محتلا الى الجزء بالمعنى الاول
اقول الحاجة اليه انما نشأت من قولنا في الاسلام انما الحكم الثابت
بتحليل النصوص وقد **اب** المعهودة وفيه الشارة الى ان القياس هو
التحليل اي شيى العلم في الاصل فتدبر ولا تعجل عن قولنا سابقا اخذ
من لفظة القياس **قال** وفيه نظر لان العلم بحد من الشرط والحال الخ
اقول الحوان عنه انك اذا اردت بالعلم الثالث العلم الحقيقي الذي لا يمكن
تحليل المعلول عن فهم ايضا العا اياها لا يصح بالمقصود وان اردت في
العلم الحقيقي للمعلول بحسب العرف والادلة الوضعية للمعلول لا لم
عدم اقتضاها اياها هو قد سبق في حقه في ما بحث حروف المعاني **قال**
وقد سبق انه يجب ان يكون الخ **اقول** وقد سبق فيه الاعتراض بان معنى
الحجارة ليس ما ذكر بل معناها ان يتوقف على الاجزاء دون ضمن على معنى
من يعرف الحقيقة **قال** وجوابه ان اعتبارا في معنى فعلوا الاعتناء في
القول لا لم ان معنى الاعتناء ما ذكره ولا لا يقتضي الامر بتكرار كاسبق في
ما بحث الامر بل معناه فعلوا الاعتناء ولا نعزم له فانه انما قال وعلى تقدير

الركن هو ركن
به نفس حكم
الشروط وال
بم جهة القياس

Copyrighted by King Saud University

عدم الحرج اشارة الى هذا قلنا بل **قال** وجواب ذلك لما ذكرنا في قولنا هذا
 جواب عن قوله وتوسر كالدلالة له عليه الجواب عن هذا **قال** من
 نظرونا نطمع بكسر من الاحكام الى اقوال **قال** ليس له شائبة ورود لان
 الكلام ههنا في الاحكام الشرعية التي من شأنها ان تثبت بالدلالة الظنية فان
 هذا هو الاحكام العادية المستند اليها العادة المعتبرة للمعقبات فتقوله
 مع انه لا دليل عليه مكان محض **قال** ولا سجد ان جعل من العدل اقول
 هذا بعد نقول النص بعد ذلك اي الجرد عن القياس **قال** ويرد على
 المتكلمين بقوله تعالى فاعلموا اني اقول **قال** اي برزائت انهم بالقياس
 على المتكلمين بالانزاع وتوجيه ورود ان تقابل دلالة النص التي افادت
 جهة القياس الشرعية بعد جهة القياس اللغوي فان (فادحا)
 ثمة انها هي باعتبار وجود معني موجب للحكم فكذلك اعتبارا لربانية المعني
 سبب للاطلاق فتوجيه الجواب بقوله وجوابه الى اقول **قال**
 والتحقيق ان هذا الى اقول **قال** هذا جواب عن البحث باعتبار الشق
 الثاني **قال** وفيه اقول **قال** كل وجهه ان جوهره ان يغير القياس
 حكم النص بطلان باطله مناع يغير التقوى بالضعف ولو سجد جازع
 فانك لاذ ان يراعي في الثبوت ولم يزل على عدمه كيف تصور تقسيم النص
 بالقياس **قال** احدهما ان النص يراعي على عدمه كيف تصور تقسيم النص
 مفهوم الثانية اقول **قال** لا يخفى ما فيه من الطعن في الوجه الثاني **قال**
 النص الاول على عدمه من وجهين احدهما ان حال الفقه الاجل فانه تقطع
 خاص قطعي في حاشاه ولا يدخل في الدلالة عليه حرف الثانية حتى لو قيل
 موجلا ذلك الى اجل كان هذا الحكم مستقدا واما بلاسنة **قال** لان الاتيان
 من جنس النصاب اسهل اقول **قال** هذا على تقدير ان تحظى المشاهير من
 المشاهير الاول من الاصل واما اذا عطلت المشاهير من الاصل فلا الاشكاف
قال وقد اعترض على ثبوت جواز الاستدلال بدلالة الى اقول
 يعني ان ما ذكره من التوجيه انما يستقيم لو لم يحجب الركوة والركعت والفتح
 واما اذا وجبه فلا لان المشاهير من انما لا تخفى ايضا الجواب يجوز الاستدلال
 بل وجدي اخر بخلاف القضية **قال** واستدل الاستدلال كما اننا اقول
قال **قال** وايضا في هذا الموضع لو اردت الى فان حقا الجواب ان
 ان لو اردت في هذا الجمع الى **قال** ولا بد من له الاما ذكره في اقول
 يعني قوله وقد كان قبل المدا على الاختصاص واكد لانه على ان المضاف
 الى **قال** فان قيل بل الحكم بكون المحل الى اقول **قال** منشا السؤال قوله وكذا

في قوله
 لا يغير القياس
 حكم النص
 بطلان باطله
 مناع يغير
 التقوى بالضعف
 ولو سجد جازع
 فانك لاذ ان
 يراعي في الثبوت
 ولم يزل على
 عدمه كيف
 تصور تقسيم
 النص بالقياس

حكم

المالة صالحة للزالة حكم شرعي محتمل بكونه منيلا مع قوله من قوله وكذا
 منيلا ضمن امرين **قال** **قال** وفيه نظره **قال** وفيه نظره
 اي في الجواب التسليم نظرا **قال** الاول فلانه لا عيب باعق بوجدان الماس
 وزيادته من المباحات بعد شؤن العلة واما ثانيا فلانه ما ذكره بعض
 ان لا يرفع سائر المباحات الخفية ايضا **قال** وجوابه ان الحرف للعلة
 الى اقول **قال** يعني ان الحكم بكونه احدا بالاصل واكثر في حكم الغرض
 الاول هو الحرف للعلة والمستند عليه والمساكين هو الحرف بالكافة والخاص
 على فلا دور **قال** وان قيل فما شأن الى اقول **قال** يعني ان الحكم بكونه
 وقد نفرد ان حكم الاشياء واحد فكيف يصح التفريق وحاصل الجواب ان
 التفريق باطلا والحق للمعارض لانها لا خلاف في ان الماسة ولو اذرت لانها
 ليست لو ازم الماهية **قال** ولعل ان يقول الى اقول **قال** يعني ان
 الوجوب الحادث لا يكون ان يكون ان السجل الحادث لا يستلزم اجتماع
 مؤثرين على اثر واحد بالتحقق لان العصب عندكم اثر الخطاب القديم
 فاذا كان اثر السجل ايضا لزم ما ذكره في قوله من قوله ان معنى قوله ان
 لتفصل بزيته على الفعل ومنه كونه اثر الخطاب احكاما بغيره على الفعل فلا
 يلزم الاجتماع المحال **قال** وعلى هذا لا يستلزم الى اقول **قال** هذا بعد رعيه
 صحيح اذ لا يحتمل لتأثير فعل العبد في الخطاب الا انك ولو اذرت ان تعلمه لان
 تعلمه ايضا لا يحصل الا من الشارع المحال فكيف تصور تأثير فعل العبد
 فيه **قال** النص وقد قيل عليه انما يكون مستكلا الى اقول **قال** قال قدما
 المشايخ افعال الله تعالى ليست متعلقة بالاعراض والاكثر استكالا بالعرض
 واعتبر عليه بعض المتأخرين بما نقل النص واجاب عنه بعضهم بما نقله
 ايضا لا ذكر في كتبه الكلامية واقول **قال** الحق ان مراد القائل ليس ما
 اخذ المشايخ من قوله ان الغرض من العرف هو العلم الخاص وقد
 صرحوا ان علة تعليمه الحلال العامة فلو عطلت افعاله تعالى بالاعراض لم
 كون علة تعالى بعلوه للعلم الخاصية فيكون في علمه محتاجا الى اخص
 من انما استكاله به تعالى عنه علوا كبيرا **قال** على ما يشر اليه قوله تعالى
 ولم في القضاء الى اقول **قال** فان من غير علم القتل اذا اخط وجوده اليقين
 عليه ان يخرج فيجعلن ذلك الشخص عن التثلي والمانوعه ايضا من ثبوت
 النفوس بمحظية قوله ولا بما بعضه هو قوله لان كل وصف عند الجهد الى
قال واخصا في القضية والتميز الى الدليل لاني الى اقول **قال** رد على السابعة
 حيث قالوا لاصل عدم التعليل لاحتياج التحقيق والتميز الى الدليل **قال**

كون الخطاب



وقد اخرج الجواب الى قول الشارح الى قوله ولا بد من ميزان واراد
 بالدليل الثاني قوله ولانه التحليل لكل الاوصاف بحال وبالجملة محتمل
 ووجه خروج الجواب ان عامة ما يلزم من الاحتمال الاحتياج الى التحسين والتميز
 وذلك لا ينافي كون الاصل هو التحليل ولا يوجب كونه الاصل لعدم التحليل
قال ولما قل ان يقول لانه التحليل الى قول **قال** هذا اراد على قوله
 في دليل الوجه الثالث ولا يكل واحدا لانه ما هو قاصد القياس في
 الحكم على الاصل **قال** مع الحلوك وذكر الاوصاف اول **قال** انما ذكره من
 المتقدمين تحمينا للمعنى وجوب التحسين فانه اذا وجد كان القياس ان يكون
 البسج قليا لم يحسن ان التحسين واجب **قال** وليس في كلامه ما هو محتمل
 ان كل تحليل تحليل الى قول **قال** قد نكت لان قول النص وعندنا لا يتبع ذلك
 من الدليل على ان هذا النص محل في الجملة بوجه لا شك لا ب
 معناه لا بد في تحليل النص من ما لا يشك في وهو وجوب دليله للمعنى
 مما عده من الدليل على ان هذا النص محل في الجملة فاما كان هذا النص
 محل في الجملة **قال** تحليل النص وقد قل لا يوجب تحليل النص من
 التحليل على ان هذا النص محل اوجه ان هذا التحليل موقوف على
 تحليل آخر وهذا **قال** وربما يقال ان استخراج العلة اقول هذا اراد
 الجواب المذكور ونوعهم انهم يتخذون العلة واعتبارها ثابته موقوف
 على كون النص محل في الجملة لا على ثبوتها فاذا ثبت كون النص محلا
 في الجملة باستخراج العلة كان من قولهم ثبوتها ثبوت علة الوصف الى كان
 كون النص محلا في الجملة موقوفا على استخراج العلة في دور وجه انما
 انه يستلزم ثبوت المطلوب على ثبوت اللزوم دون التحسين وان جبر
 بانه يرد على ثبوتهم كلام النص لا على شراجه فان استخراج العلة من
 الجزم تحليل واعتبارا ركوبا موقوف على كون النص محلا في الجملة
 وليس كون النص محلا في الجملة موقوف على الجزم تحليل بل على ثبوتها
 من بين الاوصاف في الجملة لا في **قال** وعندنا لا يتبع ذلك من الدليل على
 ان هذا النص محل في الجملة فالتسطين المذكور بان جبر ان يحكم بان
 قال كما ثبت كون النص محلا في الجملة ثبت ثبوت الوصف وثبوتها ثبت
 علية بحيث الجزم تحليله فلا دور **قال** النص لا يجوز التحليل بجملة اختلف
 في وجودها الى قول **قال** اعلم ان من شروط صحة القياس ان لا يعمل بوجه
 مختلف منه وهو فاما ان احدها ما يقع فيه اخص بانه علة الاصل فاجري
 حكم الاصل واما بين ما يقع فيه بانه العلة في النوع واخرى الحكم في الاصل

هذا الجواب
 هو الجواب
 بوجوب جبر

هذا الجواب
 هو الجواب
 بوجوب جبر

واورد

واورد النص الاول مثالين ذكر الاول يقول كونه في الاخ انه شخص الى قول
 موقوف على معرفة خلاف بينا وبين الثاني وهو ان موضعين موضعين الاول
 ان الشخص اذا ملك داره محرم منه عنى عليه عندنا سواء كان القاييم
 قايمة ولادة او لا وعنده شخص هذا الحكم بقوله الاول فلا يشتبه الحكم في
 بين الاعمار ومن في مقام بالاجماع لعدم الولاد والحرمة ومقت في الولاد
 والمولد ومن بالاجماع لوجود المحسنين وبشت في الاخوة والاخوان ومن
 في مقام عندنا لوجود القايمة والحرمة ولا يشتبه عند عدم الولاد
قال لا انه اذا اشتبه في ذلك يصدق عليه مثل الاب والابن ما
 عند الكفاية بهج وخج به عن عبد الكفاية عندنا وعنده لا يعرف في
 موضع اذ عرف **قال** ذلك فاعلم ان الشافعي لا يعمل في ان الاخ لا
 يصدق على اخيه بالملك بانه شخص يصدق الكفاية عنه فلا يصدق بالملك
 كما ان الحكم كان هذا تحليلا بوصف يختلف فيه اختلا فاما هذا لا يقول
 ان اراد بجملة فامسكه اينه لان هذا الوصف غير موجود في الاصل
 وهو ان العرفان يصير ملكا يقع عن الكفاية باعتبار مقتضى خلاف
 الاصل وان اراد اعتبارا بعد ما ملكه فلا يوجد في النوع وهو الاخ لانه
 يقتضيه مجرد الملك وذكر الشافعي في قوله ولتقوله ان تزوجت زينا الى
 بوجه ايضا موقوف على خلاف بينا وبينه سبق في بحث من هو
 المتألفه وهو ان يعلق الطلاق والعتاق بالملك محصيه ناظرا
 له اذ عرف **قال** هذا فاعلم ان اذا قال قوله ان تزوجت زينا في
 طلق يعلق فلا يصح بل ان كان لا لو قال زينا الذي تزوج طالق كان في
 فاسدا لانه العلة وهي كونه تعلقا بمقتضى في الاصل فان قوله زينا
 اني تزوجت فحين لا يعلق فانه هو هذا سطر الخاف التحليل به لعدم
 الجماع والاسع حكم الاصل وهو علم الوقوع في قوله زينا الذي تزوج
 طالق لاننا سنا الوقوع لانه تخلف فله كان تعلقا لثبوت واورد
 الشافعي مثالا واحدا وهو ما ذكره بقوله او ثبت الحكم في الاصل الى قول
 ايضا موقوف على معرفة خلاف بينا وبينه وهو ان كانا اذا قيل
 عدا او تركوا وادارته سيد فقط اول شك وفاه وادرك يقتضيه
 ولو ترك وفاه وادارته لا يقتضيه عندنا وعندنا يقتضيه ان كان فاقله عند اذا
 عرفت **قال** هذا فاعلم ان اذا قال من سلة العبد على مثله الى
 سيد ولا يقتضيه الحكم بالملك فانه محال الاتفاق قلنا العلة عندنا في
 عدم قتله بالملك ليس كونه عدا بل كونه المستحق للتفويض من السيد

لذا

بمعرفة

